نهايةُ القَوْل المُفيد

فى علم تجويدِ القرآنِ المجيد

تأليف العلاَّمة

الشيخ محمد مَكِّى نصر

عن النسخة التي راجعها وصحّحها على نسخة المؤلف

المغفور له الشيخ على محمد الضبّاع

دقَّقَ هذه الطبعة وضبطها: أحمد على حسن

الناشـــر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

بريد ألكتروني: E.mail:adabook@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤلف المغفور له الشيخ

محمد مكى نصر الجريسى الشافعى

(من أعلام القرن الرابع عشر للهجرة)

المتوفى حوالى عام ١٣٢٢هـ = ١٩٠٢م. كان إمامًا لمسجد الزاهد بباب البحر القاهرة، له «نهاية القول المفيد فى علم التجويد» وهو كتاب جامع من تحقيقات هذا لفن مرتب على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة. فرغ من تبييضه سنة ١٣٠٥هـ - ١٨٨٧م وطبع بمطبعة بولاق ١٣٠٨هـ - ١٨٨٩م فى (٢٦٤) صفحة - بآخره تقاريظ بعض الفضلاء - ثم طبع فى مصر عام ١٣٢٣هـ = ١٩٠٣م.

الطبعة الأولى بمكتبة الآداب: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الآداب (على حسن)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المدقق

﴿الحمد لله ربِّ العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبدُ وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم؛ صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين، هديَّة الله للعالمين، ومرشدهم إلى ما ينفعهم فى الدنيا والدين. ورضى الله عن الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد..

فقد حبا اللهُ هذه الأمةَ بما إن اتَّبعتْه سادت الأُممَ كما فى عصورها الأولى، ولكنها فرَّطت وقصَّرتْ وأهملتْ، فصارت تابعةً بعد أن كانت سيدةً متبوعة؛ تنهال عليها الركلات والصفعات؛ فتصمت حينًا، وتحتجُّ حينًا، وتشجب حينًا!!

كانت النعمةُ الكُبرى التى فرَّط فيها المسلمون هى القرآن؛ كلامُ الله إليهم؛ تركوه وراء ظهورهم، أو اتخذوه زينة لبيوتهم، أو عادةً تألفُه آذانُهم فى مناسباتهم، أو مجرد ألفاظ تتردد على ألسنتهم، دون العمل والتعبُّد به، وتدبُّره آناء الليل وأطراف النهار.

وكان أحدُ العلوم القرآنية التى لم يَعْتَنِ بها الخاصَّةُ والعامَّة: «علم التجويد».

والتجويد فى اللغة: الإتقانُ وإعطاءُ كل شىء حقَّه، وتأمَّلْ معى حالَ الدول الكبرى الآن: فبالتجويد فى العمل سبقت اليابانُ الأممَ، وبالتجويد فى الإدارة وشئون الدنيا فرضت أمريكا سطوتَها على العالم. هذا فى شئون الدنيا دون شئون الآخرة.

أما المسلمون الأوائل فكان التجويد فى كل شىء شعارَهم؛ علَّمهم الرسولُ ﷺ كما علَّمه جبريل عن ربِّه إتقان تلاوة القرآن وحُسْنَ النطق به؛ فصار ذلك منهجَ حياتهم؛ فمِن تجويد القرآن انطلقوا إلى تجويد الإدارة والزراعة والصناعة، وأحسنوا تجييش الجيوش، وأحكموا الخطط، وساسوا الأمم، ففتحوا الدنيا، وهزموا الروم وفارسَ، ونالوا خيرَىِ الدنيا والآخرة.

ولقد جعل الله الخير فى هذه الأمة إلى يوم الدين؛ فلم تعدم - حتى فى أحلك

أوقاتها - علماءَ مخلصين يذكِّرونها علوم الدين، ويُحيون ما درس منها؛ وكان من أجَلّ العلوم التى تفرَّغ لها العلماء بالتصنيف: علم تجويد القرآن الكريم؛ فأفردوا له كتبًا بعد أن كان مباحث فى ثنايا كتب التفسير أو كتب اللغة.

فأول من صنف فى التجويد: أبو مُزَاحِم موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان الخاقانى البغدادى المقرئ المحدِّث (٢٤٨-٣٢٥هـ) فنظم منظومتين إحداهما فى التجويد، والثانية فى القراءة، وتسمى بالقصيدة الخاقانية. ثم تتابع المصنفون بعده.

وكنتُ كلّما حاولت الاقتراب من هذا العلم - الذى لم أتعلمه صغيرًا - أتهيَّب الأمر، وأعُدُّه من المعضلات، إلى أن أراد الله أن أطَّلع على كتاب «نهاية القول المفيد فى فن التجويد» لخاتمة المحققين الشيخ محمد مكّى نصر الشافعى - رحمه الله -؛ جمع فيه مؤلفه خلاصة أربعة وعشرين كتابًا من كتب التجويد، أحسن فيه العرض مع حسن التبويب، فجاء كتابه سهل التناول عظيم الفائدة، حتى صار للمبتدى تبصرةً وللمنتهى تذكرةً. وهذه هى الكتب التى اعتمد عليها المؤلف رحمه الله:

١- «**الوقف والابتداء**» لأبى عمرو عثمان بن سعيد بن عمر - الشهير **بأبى عمرو الدانى** (٣٧١-٤٤٤هـ).

٢- «**المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه**» نظمها شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن على - المعروف **بابن الجزرى** (٧٥١-٨٣٣هـ) وهى المعروفة بـ«**المقدمة الجزرية**»، والتى شُرحت العديد من الشروح منها:

٣- «**الحواشى المفهمة فى شرح المقدمة**» **لابن الناظم**؛ العلاّمة أبى بكر أحمد بن محمد بن الجزرى، فرغ منه سنة (٨٠٦هـ).

٤- شرحٌ آخر للعلامة محمد بن أحمد بن محمد المعروف **بابن غازى** (٨٤١-٩١٩هـ).

٥- شرح آخر للإمام أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر **القسطلانى** (٨٥١-٩٢٣هـ).

٦- «**الدقائق المحكمة فى شرح المقدمة**» لشيخ الإسلام زكريا محمد بن أحمد **الأنصارى** (٨٢٦ - ٩٢٥هـ) وقد طبع هذا الشرح بمكتبة الآداب بتحقيق محمد أحمد حبيب.

٧- شرح آخر للعلامة **الشيخ حجازى بن عبد المطلب** (من أبناء القرن العاشر).

٨- «**المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية**» للإمام الشهير نور الدين على بن سلطان - المعروف بمُلاّ على القارى، المتوفى (١٠١٤هـ).

٩- شرح آخر للعلامة على بن إبراهيم بن أحمد - الحلبى (٩٧٥ - ١٠٤٤هـ).

وغير ذلك الكثير من الشروح، وقد ذكرها تفصيلاً محقق شرح الشيخ زكريا.

١٠- شرح المقدسى على الجزرية.

١١- «**زاد القراء**» لكمال الدين بن قوّام الدين المرعشى (كان حياً سنة ٧٩٤هـ)، وله حاشية على هذا الكتاب أيضًا.

١٢- ولعلم الدين أبى الحسن على بن محمد بن عبد الصمد- المعروف بالسخاوى (٥٥٩-٦٤٣هـ) «**هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب**» وهى أرجوزة، وتعرف أيضًا بالسخاوية وله «**عمدة المفيد وعدّة المجيد**».

١٣- «**الدر اليتيم فى علم التجويد**» للعلامة زين الدين محمد بن بير على - المعروف بالبركوى (٩٢٩-٩٨١).

١٤- وللإمام أبى عبد الله محمد بن طيفور الغزنوى السجاوندى (...-٥٦٠هـ) «**الوقف والابتداء**».

١٥- وللعلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطِّيبى (٩١٠-٩٧٩هـ) «**المفيد فى التجويد**» المسمّى بمتن الطيبى.

١٦- هذا وللإمام الحافظ السيوطى (٨٤٩ -٩١١هـ) «**الإتقان فى علوم القرآن**» احتوى ضمن مباحثه على علوم التجويد.

١٧- التمهيد فى علم التجويد للعلامة ابن الجزرى.

١٨- حاشية النحراوى على شرح شيخ الإسلام.

١٩- تبصرة المريد.

٢٠- شرح القول المفيد.

٢١- شرح تحفة الأطفال (لسليمان الجمزورى من علماء القرن الثانى عشر).

٢٢- الثغر الباسم.

٢٣- «**حرز الأمانى**» المشهور بالشاطبية للشاطبى المتوفى ٥٩١هـ. ولابن القاصح شرح عليه.

٢٤- شرح «**اللؤلؤ المنظوم فى ذكر جملة من المرسوم**» لشيخ القراء بالديار المصرية الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بالمُتولِّى (ت١٣١٣هـ).

٢٥- **رسالة البيسوسى** فى صفات الحروف.

٢٦- **فتح الرحمن**.

هكذا حوَى كتاب الشيخ محمد مكِّى نصر زُبدة هذه الكتب؛ فجاء موسوعة فريدة ينهل منها العلماء والمتعلمون.

ولكن الكتاب لم يَحْظَ بما هو جدير به من اهتمام الناشرين؛ فكانت **طبعة الحلبى** عام ١٣٤٩هـ- التى اطلعتُ واعتمدتُ عليها - طبعة جيدة نادرة الأخطاء؛ فلقد صحّحها المغفور له العلاّمة الشيخ على محمد الضبّاع، إلا أنها جاءت خالية من أى ضبط، ومن تمييز القرآن عن كلام المصنِّف، وخاليةً من أية علامات للترقيم، ولكنها كانت مع ذلك أفضل الطبعات.

ثم ظهر فى العامين الأخيرين- ورغم تقدُّم تقنيات الطباعة- طبعتان رديئتان؛ أولاهما بدون تحقيق، والثانية أخرجها الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد؛ وفى كل منهما مئات الأخطاء، مع الخلوّ من الضبط، ومن تمييز القرآن الكريم عن غيره من كلام المؤلف، ناهيك عمَّا فى الطبعتين من سقط وتداخل جعل الكتابَ لا يكاد يُستفاد منه!!

وهكذا رأيتُ من واجبى أن أحاول - وإن لم أكن أهلاً لذلك - إخراج الكتاب فى صورة أفضل؛ آملاً فى توفيق الله، مستفيداً من تقدُّم تقنيات الطباعة، مع مراعاة الإتقان فى التصحيح والضبط بالرجوع إلى أمهات الكتب فى هذا الفن . . موقنًا أن إخراجى لهذه الطبعة ليس إلا خطوةً على الطريق قد تحتوى ما تحتويه من قصورٍ . . ولكن يكفينى شرف المحاولة . . وإننى أرجو أن أُحَسِّن هذه الطبعة فى طبعات تاليةٍ إن شاء الله . . أو أن يُقيِّض لها اللهُ مَن هو أقدرُ منى على ذلك . . فيعلم اللهُ أنى ما أردت إلا النفعَ.

أستغفر الله العلىَّ العظيم من ذنوبى، وأسأله التوفيق فى كل شئونى، والحمدُ لله رب العالمين.

غرة المحرم ١٤٢٢هـ

مارس ٢٠٠١م

أحمد على حسن

المدقِّق بمكتبة الآداب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾

الحمد لله الذى اصطفى مِن عباده حَملةَ كتابه، وأوجب عليهم تجويدَه والعملَ بما فيه، ووعَدهم على ذلك جزيلَ ثوابه، ووفقهم للمداومة على قراءته وإقرائه، وسقاهم لذيذ شرابه، وخصَّهم بمزايا بين العباد وجعلهم من خواص أحبابه، فسبحانه مِن إله اختارهم وفضَّلهم على من سواهم لحفظ كتابه الكريم، وصَوْنه عن التبديل والتغيير والتحريف والتخريم، فحفظوه وصانوه عن الزيادة والنقص والتأخير والتقديم، وحرَّروا طُرُقَه ورواياته، وأوضحوا وجوه إعرابه، وبينوا مخارج حروفه وصفاتها، وحققوا كيفية النطق بمفرداتها ومركَّباتها، وعلموا كمية فواصله وكلماتها، وكيفية النزول، والمحكَمَ والمتشابه، وفرَّقوا بين مُفَخَّمه ومرقَّقه ومُخْفاه ومُدْغَمه، وميّزوا بين مقصوره وممدوده ومختلَسه ومتمَّمه، وعرفوا أنواع وَقْفه وحثوا على تعليمه وتعلمه. فطُوبَى لمن تلاه حق تلاوته حتى صار ممتزجًا بلحمه ودمه وأعصابه.

أحمده سبحانه وتعالى حمدًا يوافى نعمَه ويكافئ مَزيدَه مدى الدهور والأزمان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً نرتقى بها إلى أعلى منازل الجنان، وأشهد أن سيدَنا ونبينا محمدًا عبدُه ورسوله القائل: «مَن أراد أن يتكَلَّم مع الله فليقرأ القرآنَ»، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نقلوا القرآن كما أُنزل، وعملوا بما فيه، وما زاغوا عن تجويده وأحكامه وآدابه، وسلِّم تسليمًا كثيرا.

أما بعد.. فيقول أسيرُ الشهوات، كثيرُ الهفوات، الراجى من مولاه الفوز والنصر، الفقير محمد مكّى نصر، الجريسىّ مولدًا، والشافعى مذهبًا، الشاذُلى طريقةً ومَشربًا: إن أولَى ما شغل العبدُ به لسانَه، وعَمَّر به قلبَه وجَنَانه، وأفضلَ ما يُتوسل به إلى نَيْل الغفران، وأعظم ما يُتوصل به إلى دخول الجنان: قراءةُ كتاب الله المجيد الذى لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد، مع التدبُّر لمعانيه، وإحكام مبانيه، والعملِ بما فيه. وأهَمُّ ما يجب تحصيلهُ قبل تلاوته: علمُ تجويد حروفه وتصحيحِ قراءته.

ولما كان علمُ التجـويد مِن أوْلَى العلوم ذِكرًا وفِكرا، وأشرفهـا منزلةً وقَدْرًا؛ لكونه متعـلقًا بكلام رب العالمين المنزَّل به الروحُ الأمين على قلب المصطفى سـيد المرسلين، سألنى كثير من الإخوان المشـتغلين بتلاوة القرآن، أصلحَ الله لى ولهم الحالَ والشان، أن أجمع رسـالة فى علم التجـويد تكون جامـعةً لغُـرَر أصول هذا العلم وقـواعده، وحاويةً لدرر مسائله وفوائده، محرِّرًا لمخارج الحروف ومعانى صفاتها، ومبينًا لكيفية النطق بمفرداتهـا ومركَّبـاتها، وفارقًـا بين المرقَّق من الحروف والمفَخَّم، والمُخْـفَى منها والمُدْغَم، وغير ذلك؛ كـالتكلم على أسباب المدِّ وشروطه وأحكـامه، والوقفِ بأنواعه وأقسـامه، فامـتنعتُ مِن ذلك لعلمى أنى لستُ أهلاً لما هنالك، فتـكرر منهم السؤال علىَّ المرَّة بعد المرّة، وذلك لحسن ظنهم بى واعـتقادهم أنَّ لى بذلك خِبْرَة. فـأجبتُهم إلى سؤالهم متوكـلاً على ذى الجلال والإكرام، مستعينًا به تعـالى فى إتمام مقصودهم على المرام؛ لِحُسْن ظَنِّى به؛ فإنه الكريم يَقْبَل مَن على موائده تطفَّل، ومِن سعة فضله أنه لا يخيب مَن عليه عَوَّل، وإنى بالعجز لمعلوم، ومثلى عن الخطأ غير معصوم.

وشرعت فى ذلك مستمدًا من **أربعة وعشرين كتابًا من الكـتب المشهورة المرضية؛ منها سبعةُ شرَّاح على المقدمة الجزرية:** شرح الملاَّ عَلِى القارِى، وشـرح المَقْدسى، وشرح ابن غـازى، وشـرح القَسْطلاَنى، وشـرح ابن الناظم، وشـرح الحلبى، وشـرح الشـيخ حجازى، **ومنها:** الإتقـان للسيـوطى، ورسالة المرعـشى وحاشـيتـها، وشرح نونـية السخـاوى، وشرح القول المفيـد، وشرح البركوى على الدر اليـتيم، والتمهـيد لابن الجزرى، وحاشـية النحراوى على شرح شـيخ الإسلام، وتبصرة المريد، وشـرح تحفة الأطفال، ومتنُ الطيبى، وشرحُه، وكتـاب الوقف والابتدا لأبى عمرو الدانى، وكتاب الثغـر الباسم، وكتـاب الوقف والابتدا للسـجاوندى، وشرح ابن القـاصح على حِرز الأمـانى، وشرح اللؤلؤ المنظوم، ورسـالة البـيسـوسى فى صفـات الحروف، وفـتح الرحمن، وغير ذلك من كتب الأئمة المعوَّل عليها فى هذا الشأن.

ورتبتُها على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة، مؤملاً ممن هدانى لجمعها حُسْنَ الخاتمة.

*** المقدمة: تشتمل على أربعة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى بيان حكم التجويد، وحقيقـته، وموضوعه، وفائدته، وغايته، وأركان القراءة الصحيحة.

(الفصل الثانى) فى بيان ما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة.

(الفصل الثالث) فى بيان الأمور المحرَّمة التى ابتدعها القرّاء فى قراءة القرآن.

(الفصل الرابع) فى بيان اللحن الجَلِىِّ والخَفِى، وحَدِّهما، وحُكْمِهما.

(التتمَّة) فى تقسيم الواجب فى علم التجويد إلى واجب شرعى أو صناعى.

*** الباب الأوّل: فيما يتعلق بمخارج الحروف. وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى بيان معنى المخرَج وكيفيته، ومعنى الحرف لغةً واصطلاحًا، وعدد الحروف والحركات الأصلية والفرعية.

(الفصل الثانى) فى بيان عدد مخارج الحروف.

(الفصل الثالث) فى بيان عدد أسنان الفم.

(التتمة) فى بيان ألقاب الحروف.

*** الباب الثانى: فى بيان صفات الحروف. وفيه خمسة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى بيان ما تُعرف به الصفة مِن جهرٍ وهمس ونحوهما.

(الفصل الثانى) فى بيان عدد الصفات ومعناها لغةً واصطلاحًا، وبيان عدد حروفها.

(الفصل الثالث) فى بيان الفرق بين الحروف المشتركة فى المخرَج والصفة.

(الفصل الرابع) فى بيان الصفات القوية والضعيفة.

(الفصل الخامس) فى توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبةً على ترتيب مخارجها، وفى ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد.

(التتمة) فى تجويد الحرف المشدّد.

*** الباب الثالث فى أحكام التفخيم والترقيق: وفيه ثلاثة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى بيان حقيقة التفخيم والترقيق، وما يجب تفخيمه وترقيقه من الحروف.

(الفصل الثانى) فى بيان أحكام الراءات تفخيمًا وترقيقًا.

(الفصل الثالث) فى بيان حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا.

(التتمة) فى بيان مراتب تفخيم حروف الاستعلاء، وفى تقسيم الحروف المفخمة إلى ثلاثة أقسام.

*** الباب الرابع: فى بيان أحكام الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب. وفيه خمسة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى بيان معنى الإدغام، وكيفيته، وفائدته، وشروطه، وأسبابه، وموانعه، والحروف التى تدغم والتى لا تدغم.

(الفصل الثانى) فى بيان الإدغام الكبير.

(الفصل الثالث) فى بيان الإدغام الصغير.

(الفصل الرابع) فى بيان أحكام النون الساكنة والتنوين.

(الفصل الخامس) فى بيان أحكام الميم الساكنة.

(التتمة) فى بيان مراتب الإدغام والتشديد.

*** الباب الخامس: فى بيان أحكام المد والقصر، وفيه خمسة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى بيان معنى المد والقصر لغةً واصطلاحًا، وفى أقسام المد، وشروطه، وأسبابه، وأحكامه.

(الفصل الثانى) فى بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة.

(الفصل الثالث) فى بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة أيضًا.

(الفصل الرابع) فى بيان أقسام المد اللازم.

(الفصل الخامس) فى بيان المد العارض للسكون.

(التتمة) فى ذكر أنواع المد.

*** الباب السادس: فى بيان أحكام الوقف والابتداء. وفيه تسعة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى الحث على تعلم الوقف والابتداء وتعليمهما.

(الفصل الثانى) فى بيان الفرق بين الوقف والسكت والقطع، وفى تقسيم الوقف إلى أربعة أقسام.

(الفصل الثالث) فى بيان ما يتعلق بالوقف التام.

(الفصل الرابع) فى بيان ما يتعلق بالوقف الكافى.

(الفصل الخامس) فى بيان ما يتعلق بالوقف الحسن.

(الفصل السادس) فى بيان ما يتعلق بالوقف القبيح والأقبح.

(الفصل السابع) فى بيان ما يتعلق بالوقف على قوله بلَى ونعم وكلاَّ.

(الفصل الثامن) فى بيان وقف المراقبة ووقفِ التعسُّف.

(الفصل التاسع) فى تنبيهات مهمة فى الوقف يحتاج القارئ إليها.

(التتمة) فى تقسيم الابتداء إلى أربعة أقسام، وفى كيفية البداءة بهمزة الوصل.

• **الباب السابع: فى بيان الوقف على مرسوم الخط. وفيه ستة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى الحث على اتباع رسم المصاحف العثمانية.

(الفصل الثانى) فى بيان المقطوع والموصول وحكم الوقف عليهما.

(الفصل الثالث) فى بيان الوقف على الثابت والمحذوف مِن حروف المد.

(الفصل الرابع) فى بيان الوقف على هاء التأنيث التى تكتب تاء مجرورة والتى تكتب هاءً مربوطة.

(الفصل الخامس) فى تقسيم الوقف على مرسوم الخط إلى متفق عليه ومختلف فيه.

(الفصل السادس) فى بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم وما يجوز فيه الروْم والإشمام أو الروْم فقط وما لا يجوز.

(التتمة) فى بيان خُلف أهل الأداء فى الوقف على هاء الضمير.

* **الباب الثامن: فيما يتعلق بختم القرآن العظيم: وفيه ثلاثة فصول وتتمة:**

(الفصل الأول) فى بيان حكم التكبير وسببه وصيغته، ومن أين يبتدئ به القارئ

وإلى أين ينتهى، وفى بيان أوجـهه لابن كثير من طريق الشاطبيـة، ولجميع القراء من طريق الطيبة.

(الفصل الثانى) فى بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن العظيم.

(الفصل الثالث) فى بيان الأدعـية الواردة عن النبى ﷺ وعن السلف الصـالح بعد ختم القرآن.

(التتمة) فى بيان آداب قارئ القرآن وقراءته وحَمْلِه وكتابته.

*** الخاتمة: فى بيان فضل القرآن، وفضل تعلمه، وتعليمه، وفضل قارئه، وغير ذلك.**

***

وسميتها **«نهاية القول المفيد فيما يتعلق بتجويد القرآن المجيد»**.

والله الكريم أسأل، وبجاه نبيه العظيم أتوسل، أن يجـعلها خالصة لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وأن ينـفع بها النفع العميم، كلَّ من تلقَّاها بقلب سليم، ويجعلها تذكرةً لنفسى فى حياتى، وأثرًا بـاقيًا حسنًا لى بعد وفاتى، فلا تكن يا أخى ممن إذا رأى صوابًا أخـفاه، وإذا وجـد خطأً نادى عليه وأبداه، نعـوذ بالله مِن قوم إذا سمعوا خيرًا أَسَرُّوه، أو شرًّا أذاعوه؛ فإن الإنسـانَ محلُّ النسيان، وقد تهفو الأمجاد، وقد يكبـو الجواد، والمحبُّ يمدح، والعدوُّ يقـدح؛ فالفَطِنُ تكفيـه الإشارة، ولا ينفع الحسـودَ تطويلُ العبارة، وعلى الله الكريم اعتـمادى فى بلوغ التكميل، وهو حـسبى ونعم الوكيل، وهذا أول الشروع فى المقصود بعون الملك المعبود.

*****

المقدمة

وتشتمل على أربعة فصول وتتمة

الفصل الأول

فى بيان حكم التجويد، وحقيقته، وموضوعه، وفائدته، وغايته، وأركان القراءة الصحيحة

حكم التجويد:

قال ابن غازى فى شرحه: «اعلم أن **علم التجويد** لا خلاف فى أنه **فرضُ كفاية والعمل به فرضُ عينٍ** على كل مسلم ومسلمة من المكلفين، **وقد ثبتت فرضيتُه بالكتاب والسنة وإجماع الأمة**.

* **أما الكتاب**: فقوله تعالى: ﴿**وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً**﴾ [المزمل: ٤] قال البيضاوى: أى جوِّده تجويداً. وقال غيره: أى ائت به على تُؤَدة وطمأنينة وتأمُّلٍ، ورياضة اللسان؛ أى التكرار والمداومة على القراءة بترقيق المرقَّق وتفخيم المفخَّم وقصر المقصور ومد الممدود، وغير ذلك مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى فى موضعه.

وقد جاء عن علىٍّ كرَّم الله وجهه فى قوله تعالى: ﴿**وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً**﴾ أنه قال: الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف. فإن قلتَ: من المعلوم أنه ﷺ كان يقرأ القرآن مجوَّدا كما أُنزل فما معنى أمره بالترتيل؟ قلتُ: الخطابُ له ﷺ، والمراد غيره؛ كما فى قوله تعالى: ﴿**الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ**﴾ [البقرة: ١٤٧] على قول بعض المفسرين، وكقوله تعالى ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ**﴾ [هود: ١١٢] ﴿**فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ**﴾ [الأنعام: ٣٥] وشبْه ذلك مما لا يخفَى على ذى بصيرة. ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتمامًا به وتعظيمًا لشأنه وترغيبًا فى ثوابه، وليكون ذلك عونًا على تدبُّر القرآن وتفهُّمه.

* وأما **السنة** فمنها قولُه ﷺ: «رُبَّ قارئٍ للقرآن والقرآنُ يلعنُه» أى إذا أخَلَّ بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه. ومِن جملة العمل بما فيه ترتيله وتلاوته حق تلاوته؛ لأن

له تعالى أنزله مجـوّدًا مرتلاً، وقد وصل إلينا كذلك من المشـايخ العارفين بتحقـيقه تدقيقـه، المتصل سندهم بالنبى ﷺ، عن جبريل، عن اللوح المحـفوظ، عن الله عز وجل [اهـ. شرح ابن غازى وشرح الملا على].

ومنها ما رواه مـالك فى موطئه والنَّسائى فى سننه عن حـذيفة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**اقرءوا القرآنَ بلُحون العرب**» زاد الطبرانى فى الأوسـط والبيهـقى فى شُعَبِ الإيمان: «**وأصواتها، وإياكم ولُحُونَ أهل الفسق والكبائر**» وفى رواية «أهل الفسق وأهل الكبائر»، وفى رواية للطبـرانى فى الأوسط والبيهقى فى شـعب الإيمان: «ولحونَ أهل الكتابيْن وأهل الفـسق» وفى رواية: «أهل العشق؛ فـإنه سيجىء» وفى رواية «سيأتى قوام من بعدى يُرَجِّعون القرآنَ ترجيع الغناء والرهبانية والنَّوْح، لا يجاوز حناجرَهم، مفتونةٌ قلـوبهم وقلوبُ من يُعجبهم شأنهم» اهـ. والمراد بالقراءة بـلحون العرب قراءةُ الإنسان بحسب جِبلَّتـه وطبيعته على طريقة العَرَب العُـرَبَاء الذين نزل القرآن بلغتهم، والمراد بلحون أهل الفسق والكبـائر: مراعاة الأنغام المستفـادة من العلم الموضوع لها؛ فإن راعَى القـارئُ النغمـةَ فقصَـرَ الممدودَ ومدَّ المقـصورَ: حَـرُمَ ذلك، وإن قرأه على حسب ما أنزل اللّهُ من غـير إفراط ولا تفريط: فإنه يـكون مكروهًا. وقوله ﷺ «فإنه سيجئ أقوامٌ من بعدى» يشير بذلك إلى هذه الأزمنـة التى كثر التخليط فيها من حب الرياسة واستـباحة المحرَّم وعـدم الاكتراث أى الاعتناء بما جاء مـن الوعيد فى ذلك، «والغناءُ» بكسر الغين وبالمد بمعنى التَّغَنِّى، بخلافه بالقصر فإنه ضد الفقر، فإن فتحتَ غينَه مع المد فهـو بمعنى الكفاية، ومنه قول الشاطبى رحـمه الله تعالى: «وأغْنَى غَناءً» قال شارح كتابه: أى أكْفَى كفايةً. والمراد بالرهبانية ما تفعله النصارى فى كنائسهم من التطريب وضرب النواقيس ونحوها، والمرادُ بالنَّوْح ما تفـعله النائحة فى التعديد وذكر الشمائل بصوت حزين. وقوله ﷺ «لا يجاوزُ حناجِرَهم» أى لا يُقبَل ولا يرتفع؛ لأنَّ من قرأ القرآنَ على غير ما أنزل اللهُ تعالى ولم يراع فيه ما أُجمع عليه: فقراءتُه ليست قرآنًا وتبطل به الصلاة كمـا قرره ابن حجر فى الفتاوى، وغيـرهُ، قال شيخ الإسلام: والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم: الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به. ومن العمل به: تجويدهُ وقراءته على الصفة المتلقاة من الحضرة النبوية الأفصحية. وقال الشيخ الشعرانى فى «الكبريت الأحمر فى بيان علوم الشيخ الأكبر» ما نصه: وقال فى حديث البخارى

فى الذين يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرَهم: اعلم أن مَن لم يكن وارثًا لرسول الله ﷺ فى مقام تلاوة القرآن إنما يتلو حروفًا ممثَّلة فى خياله حصلتْ له من ألفاظ معلِّمه إن كان أخذُه عن تلقين، أو من حروف كتابه إن كان أخذه عن كتابه، فإذا أحضر تلك الحروفَ فى خياله ونظر إليها بعين خياله ترجم اللسانُ عنها، فتلاها من غير تدبر ولا فهمٍ ولا استبصار، بل لبقاء تلك الحروف فى حضرة خياله، قال: فلهذا التالى أجرُ الترجمة لا أجرُ القرآن؛ لأنه ما تلا المعانى، وإنما تلا حروفًا تنزل من الخيال الذى هو فى مُقَدَّم الدماغ إلى اللسان فيترجم به، ولا يجاوز حنجرته إلى القلب الذى فى صدره، فلا يصل إلى قلبه منه شئ» وأطال فى ذلك. اهـ. قال فى المصباح: «والحنجرة: فَنْعَلَة مجرى النَّفَس، والحُنجور: فُنْعُول بضم الفاء: الحَلْقُ. اهـ.

وقوله ﷺ: «مفتونة قلوبهم» أى مصروفة عن طريق الحق، بعيدة عن رحمة الله تعالى، والمعنى أن قلوب هؤلاء ومَن يُعجبهم شأنُهم وطريقتُهم مصروفةٌ عن رحمة الله تعالى وعن الطريق الموصِّل إليه تعالى. وهذا آخر ما يسَّر اللهُ جمعَه من شرح هذا الحديث. قال فى شرح القول المفيد: الأمرُ فى الخبر محمولٌ على النَّدْب، والنهْىُ محمولٌ على الكراهة إنْ حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف، وإلا فالأمر محمولٌ على الوجوب، والنهىُ على التحريم اهـ. وقال الشيخ برهان الدين القلقيلى فى شرحه على متن الجزرية بعد أن ذكر الحديث المارَّ مع ما تيسر له من شرحه: وقد صَحَّ أن النبى ﷺ سَمَّى قارئ القرآن بغير تجويد فاسقًا، وهو مذهب إمامنا الشافعى رضى الله عنه لأنه قال: «إنْ صحَّ الحديثُ فهو مذهبى واضربوا بقولى عُرْض الحائط».

* **وأما إجماع الأمة:** فقد اجتمعت الأمة المعصومة من الخطأ على وجوب التجويد من زمن النبى ﷺ إلى زماننا، ولم يختلف فيه عن أحد منهم، وهذا من أقوى الحجج، وقد ذكر الشيخ **أبو العز القلانسى** فى ذلك شعرًا فقال:

يا سائلاً تَجْوِيدَ ذا القرآنِ ... فَخُذْ هُديتَ عن أُولِى الإتقانِ

تجويدُه فَرْضٌ كما الصلاةُ ... جاءتْ به الأخبارُ والآياتُ

وجاحدُ التجويد فهو كافرُ ... فَدَعْ هواهُ إنه لخَاسِرُ

وغيرُ جاحدِ الوُجوبِ حُكْمُهُ ... معذَّبٌ وبعدَ ذاك إنَّهُ

يؤتَى به لروضةِ الجنَّاتِ كغيره مِن سائر العُصاةِ
إذِ الصلاةُ منهُمُ لا تُقْبَلُ ولعنةُ اَلْمولَى عليهم تَنْزِلُ
لأنهمْ كِتابَ ربِّى حَرَّفُوا وعن طريق الحق زاغوا فانتَفُوا

وقال الشمس **ابن الجزرى** فى نشره: «التجويد فرضٌ على كل مكلَّف» ثم قال رحمه الله تعالى: «وإنما قلتُ التجويد فرضٌ؛ لأنه متفق عليه بين الأئمة، بخلاف الواجب فإنه مختلَفٌ فيه». وقال ابن غازى فى شرحه على الجزرية: «ولم ينفرد ابنُ الجزرى بذكر فرضية التجويد، فقد ذُكِرَ عن أبى عبد الله نضر بن **الشيرازى** مصنِّف الموضح، وعن **الفخر الرازى**، وعن جماعة من شيوخه أيضًا، ووافقه على ذلك الحافظ جلال الدين **السيوطى** فى الإتقان، والحافظ أحمد **القسطلانى** الخطيب فى لطائف الإشارات، وذكره **النويرى** فى شرحه على الطيبة، وذكره قبله **مكى** بن أبى طالب، وأبو عمرو **الدانى** وغيرهم من المشايخ العالمين بتحقيق القراآت وتدقيقها حسبما وصل إليهم من الحضرة النبوية الأفصحية. وإنما تركتُ نصوصهم - مع القدرة عليها بعون الله - اكتفاءً بما ذكرتُه عن ابن الجزرى. وكان شيخنا الشيخ نور الدين المنزلى يقول: لا يجوز لشيخ أن يُقْدِم على إقراء الناس حتى يعرف ثلاثة علوم: علمُ الرسم، وعلمُ التجويد، وعلمُ القراءات. ويُعلَّل بأنه ربما رأى شيئًا فى المصاحف من الرسم المجمَع عليه فيغيِّره، وربما رأى قراءةً تخالف محفوظَه فيغيِّرها، فيحْرُم عليه. وقال بعض شراح الجزرية فى قوله * من لم يجوّدِ القرآنَ آثم *: أى معاقَبٌ على ترك التجويد، كذّاب على الله ورسوله، داخلٌ فى حيز قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ**﴾ [الزمر: ٦٠] وقوله عليه الصلاة والسلام: «من كذبَ علىَّ عامدًا (أو متعمدًا) فليتبوأ مقعده من النار». والأحاديث والآيات فى ذلك كثيرة مشهورة لا تحتملها هذه الرسالة، ومَن أراد الإكثارَ من ذلك فليراجع شروح الجزرية وغيرَها من كتب هذا الفن. وقد أفتى الإمام أبو الخير محمد بن الجزرى بأن مَنِ استأجر شخصًا ليُقْرِئَه القرآنَ أو ليقرأ له ختمةً، فأقرأه القرآنَ أو قرأ له الختمةَ بغير تجويد، لا يستحق الأجرة، ومَن حَلَفَ أن القرآن بغير تجويد ليس قرآنًا لم يحنَث» اهـ. هذا ما يتعلق بحكم التجويد.

* **وأما حقيقةُ التجويد**: فإعطاءُ كلِّ حرفٍ حقَّه؛ أى مِن كل صفةٍ ثابتة له من

الصفات الآتية، ومستحَقَّه بفتح الحاء: أى ما ينشأ عن تلك الصفات؛ كترقيق المستَفِل، وتفخيم المستعْلِى، ونحوهما، مع بلوغ الغاية والنهاية فى إتقان الحروف وتحسينها وخلوِّها من الزيادة والنقص، وبراءتها من الرداءة فى النطق، والإدمان فى تحرير مخارجها وبيان صفاتها؛ بحيث يصير ذلك للقارئ سجيةً وطبيعةً، سواء كانت تلك الحروف أصلية أو فرعية مركَّبةً أو مفردةً، فإذا لم يعط القارئ الحروفَ حقَّها ومستحَقَّها ربما تغيَّر مدلولُ الكلمة، وفُهم منها معنًى آخر نحو قوله ﴿عصَى﴾ و﴿محظوراً﴾ فإنه إذا لم يعط كلاً من الصادُ المهملَةُ والظاء المُشالة حقَّه من الاستعلاء والإطباق صارت الصاد المهمَلَة سينًا والظاءُ المشالة ذالاً معجمة ويصير اللفظ «عسى» و«محذوراً»!

تنبيه: فى الفرق بين حقِّ الحروف ومستحَقِّها:

اعلم أن حق الحروف صفاتُها الذاتية اللازمة لها؛ كالجهر والشدة والاستعلاء، فإنها لازمة لذوات بعض الحروف، غير منفكة عنها، فإن انفكت يكون الانفكاك لحنًا جليًا فى بعض الصفات، ولحنًا خفيًا فى بعض، وأن مستحقها ما ينشأ عن تلك الصفات الذاتية اللازمة كالتفخيم؛ فإنه ناشئ عن كلٍّ من الاستعلاء والتكرير، وكالترقيق فإنه ناشئ عن الاستفال، وذلك أن التفخيم الناشئ عن الاستعلاء والتكرير يكون فى الحرف حالَ سكونه وتحريكه بالفتح والضم فقط، وأما حالَ تحريكه بالكسر فلا يوجد فيه التفخيمُ بل ضدُّه وهو الترقيق؛ لأن بين الكسر والتفخيم مانعةُ الجمع؛ إذ الكسرُ يستدعى انخفاضَ اللسان، والتفخيمُ يستدعى ارتفاعَه، وأن الترقيق الناشئ عن الاستفال المذكور يكون فى الراء حالَ كسرها، وفى اللام إذا لم تكن فى الاسم الجليل وقبلها ضمٌّ أو فتحٌ كما يأتى. أمّا حالُ سكون الراء مع انتفاء سببِ الترقيق وتحريكها بغير الكسر: فلا يكون فيها ترقيق مع أنها مستفلة. وكذلك اللام إذا كانت فى الاسم الجليل وقبلها فتحٌ أو ضمٌّ: فلا يكون فيها ترقيق مع أنها مستفلة أيضًا. قال أبو عمرو الدانى رحمه الله تعالى: «ينبغى للقارئ أن يُعَوِّد نفسه على تفقُّد الحروف التى لا يوصَل إلى حقيقة اللفظ بها إلا بالرياضة الشديدة والتلاوة الكثيرة مع العلم بحقائقها والمعرفة بمنازلها؛ فيعطى كُلُّ حرف منها حقَّه من المدِّ إن كان ممدوداً ومن التمكُّن إن كان متمكنًا، ومن الهمز إن كان مهموزًا، ومن الإدغام إن كان مدغمًا، ومن الإظهار إن كان مُظهَرًا، ومن الإخفاء إن كان مخفيًا، ومن الحركة إن كان محرَّكًا، ومن

السكون إن كان مسكَّنًا، ويكون ذلك على حسب ما يتلقاه من أفواه المشايخ العارفين بكيفية أداء القراءة حسبما وصل إليهم من مشايخهم من الحضرة النبوية العربية الأفصحية، لا مجرد اقتصارٍ على النقل من الكتب المدوّنة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار، ولِلَّهِ دَرُّ الحافظ ابن الجزرى حيث قال: «ولا أعلم سببًا لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقَّى من فم المُحسِّن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغها الكاتب بالرياضة أو التكرار وتوقيف الأستاذ». ولله دَرُّ الحافظ أبى عمرو الدانى رحمه الله حيث يقول: «ليس بين التجويد وتركه إلا رياضةٌ لمن تدبره بفكِّه؛ فلقد صدق وبصر وأوجز فى القول وما قصَّر، فإذا أحكمَ القارئُ النطقَ بكل حرف على حِدَته مُوفيًا حقَّه، فليُعْملْ نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالةَ الإفراد، وذلك ظاهرٌ؛ فكم ممن يُحسن الحروف مفرَدة ولا يُحسنها مركبةً، بحسب ما يجاورها من مُجانس ومُقارب وقوى وضعيف ومفخَّمٍ ومرقَّقٍ، فيجذب القوىُّ الضعيفَ، ويغلب المفخَّمُ المرَقَقَ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقِّه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب؛ فمَن أحكمَ صحةَ التلفظ حالة التركيب حصَّل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب. [اهـ. ابن غازى مع بعض زيادة من شرح الجزرية لبعضهم].

* **وأما موضوعه**: فالقرآن. وقال بعضهم: والحديث.

وأما فائدته: فسعادة الدارين وهذا معنى قول بعضهم:

* مَن يُحْسِنِ التجويدَ يظْفَرْ بالرَّشَد *

وهو الجزاء الأوفى فى دار السلام المترتب على قراءة القرآن العظيم من دخول الجنة وعلوِّ المنزلة والنظر إلى وجه الله الكريم.

وأما غايته: فبلوغُ النهاية فى إتقان لفظ القرآن على ما تُلُقِّىَ من الحضرة النبوية الأفصحية. وقيل **غايته** صونُ اللسان عن الخطأ فى كتاب الله تعالى. زاد بعضهم: وكلامِ رسول الله ﷺ.

وقد اتضح لك بما تقدم أن **تجويد القرآن يتوقف على أربعة أمور**: **أحدها** معرفة مخارج الحروف، **وثانيها** معرفة صفاتها، **وثالثها** معرفة ما يتجدّد لها بسبب التركيب من الأحكام، **ورابعها** رياضة اللسان وكثرة التكرار.

ثم اعلم أنه لا بد للقارئ من معرفة **أركان القراءة الصحيحة للقرآن** وهى ثلاثة أمور: **الركن الأول صحة السند:** وهو أن يقرأ على شيخ متقن فَطِن حاذق اتصل سندُه بالنبى ﷺ. **الركن الثانى معرفة الرسم العثمانى ولو احتمالاً؛** فلا بد للقارئ من معرفة طَرَف من علم الرسم؛ كالمقطوع والموصول، والثابت من حروف المد والمحذوف منها، وما كُتب بالتاء المجرورة وما كُتب بتاء التأنيث التى كصورة الهاء؛ ليعرف كيف يبتدئ وكيف يقف، وسيأتى بيان ذلك كله فى محله إن شاء الله تعالى. **الركن الثالث أن توافق القراءةُ وَجهًا من أوجه النحو ولو ضعيفًا؛** ولا يجب على القارئ أن يتعلم علم النحو حيث كان يأخذ القراءة عن شيخ عارف على الأصح، وقيل: يجب تعلُّمُه قبل القراءة كما يجب تعلُّمُ علم التجويد، فإن اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة كانت القراءة شاذة. [اهـ. تحفة الطالبين لابن غازى].

فائدة: الأخذُ عن الشيوخ على نوعين: أحدهما: أن يسمع من لسان المشايخ، وهو طريقة المتقدمين. **وثانيهما:** أن يقرأ فى حضرتهم وهم يسمعونها، وهذا مسلك المتأخرين. واختُلف أيهما أولى، والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ. نعم الجمعُ بينهما أعلى لما ذُكر فى المصابيح أنه جرت السُّنَّة بين القراء أن يقرأ الأستاذ ليسمعَ التلميذُ، ثم يقرأ التلميذ؛ لأن رسول الله ﷺ قال لأُبىٍّ بن كعب رضى الله عنه: «إنَّ الله أمرنى أن أقرأ القرآنَ عليك» والمراد من قراءته ﷺ القرآنَ على أبىّ تعليمُه وإرشاده، وهو أوّلُ قرَّاء الصحابة وأشدهم استعداداً لتلقُّف القرآن منه ﷺ كتلقفه عليه الصلاة والسلام من أمين الوحى، فلذلك خُصَّ بذلك. اهـ. فتنبه يا أخى وأيقظ همَّتَك وَحَرِّكْ عزيمتك، واستعدّ لفهم ما يُلْقَى إليك، وقَبول ما يُمْلَى عليك؛ فإن الناس فى قراءة القرآن بين مُحسن مأجور، ومُسىءٍ آثمٍ أو معذور؛ فانظر ممن أنت؛ فإن كنت ممن هو محسن فاشكر اللهَ تعالى؛ فإنك مأجور، وإن كنتَ ممن هو مستغنٍ بنفسه مستبد برأيه وحَدسه متَّكل على ما أَلِفَهُ من حفظه، مستكبر عن الرجوع إلى عالِمٍ يوقِّفه على تصحيح لفظه، فلا شك أنك مقصِّر مغرور ومسئ آثم غير معذور، فإن كنت ممن لا يطاوعه اللسان، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بالبيان: فاعلم أن الله تعالى لا يكلف نفسًا إلا وُسعها، لكن يجب عليك أن تجتهد جهدَك لعلَّ اللهَ يُحدث بعد ذلك أمرًا؛ فإن العمل بالتجويد فرضُ عينٍ لازمٌ

لكل من يقرأ شيئًا من القرآن لا سيما فى الصلاة؛ لأن الله تعالى أنزله بالتجويد حيث قال: ﴿ورتِّل القرآن ترتيلا﴾ أي جوِّده تجويداً، فإن كـان التجويدُ فرضًا فيه، يكون ما ينافيه وهو اللحنُ حرامًا فيه. [اهـ. بركوى].

الفصل الثانى

فيما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة

التى ينبغى للقارئ أن يقرأ بها القرآن المجيد

قال فى شرح القـول المفيد: اعلم أن **قراءة القـرآن تنقسم إلى أربعة أقـسام**: تحقيقٌ، وحَدْرٌ، وتدوير، وترتيل.

فأما التحقيق: فهو مصدرٌ من حقَّقْت الشئ تحقـيقًا إذا بلغتَ يقينَه، ومعناه: المبالغة فى الإتيان بالشىء على حقـيقته من غيـر زيادة فيه ولا نقص عنه؛ فهو بلوغ حقـيقة الشىء، والوقـوفُ على كُنْهـه، والوصول إلى نهـاية شـأنه، وهو عند أهل هذا الفن عبارة عن إعطاء الحروف حقَّها من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، وتوفية الغُنَّات، وتفكيك الحروف؛ وهو بيـانها وإخراجُ بعضهـا مِن بعضٍ بالسكت والترسُّل والتُّؤَدة والوقفِ على الوقـوف الجائزة، والإتيانِ بالإظهار والإدغـام على وجهه، وهو مذهب ورش من غير طريق الأصبهانى عنه، وحمزة، وعاصم، وهو الذى يُستحسن، ويُستـحب الأخذُ به للمـعلمين من غير أن يُتـجاوز فيـه إلى حد الإفـراط من تحريك السواكن وتوليد الحـروف من إشباع الحركات وتكرير الراءات وتطنـين النونات بالمبالغة فى الغنّات، إلى غير ذلك مما تنفر عنه الطباع، وتَمُجُّه القلوب والأسماع.

وأما الحَدْرُ فهـو مَصدرٌ من حَدَرَ بالفـتح يَحْدُر بالضم إذا أسرع، فهـو مِن الحدور الذى هو الهـبوط؛ لأن الإسـراع مِن لازمـه، وهو عندهم عـبارة عن إدراج القـراءة وسرعتها مع مراعاة أحكام التجويد من إظهار وإدغام وقصر ومدّ ووقْف ووَصْل وغير ذلك، مع ملاحـظة الجائز من الوقوف؛ إذ مـراعاةُ الوقف والابتـداء وجوبًا وامـتناعًا وحسنًا وقبحًـا - على ما يأتى بيانهُ - مِن محاسن القراءة تزيـدها رونقًا وبهاءً. وسُئل الأهوازى عن الحدر فـقال: الحدرُ هو القراءة السـمْحةُ العذبةُ الألفـاظ التى لا تُخرج القارئ عن طباع العرب العُرَباء، وعمَّا تكلمَتْ به الفصحاءُ، بعد أن يأتى بالرواية عن

إمامٍ من أئمة القراءة على ما نُقل عنه من المَدِّ والهَمْزِ والقَطْع والوَصْل والتشديد والتخفيف والإمالة والتفخيم والاختلاس والإشباع، فإن خالف شيئًا من ذلك كان مُخطئًا. ولْيحترز فيه عن بَتْر حُروف المَدِّ، وذَهاب صوتِ الغُنَّة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تَصحُّ بها القراءةُ ولا توصَف بها التلاوة، وهذا النوع - وهو الحدر - مذهبُ مَن قَصَرَ المنفصلَ كابن كثير وقالون وأبى عمرو ويعقوب وأبى جعفر والأصبهانى عن ورش.

وأما التدوير: فهو عبارة عن التوسُّط بين مرتبتَي التحقيق والحدر؛ وهو الذى ورد عن أكثر الأئمة ممن روَى مدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه حدَّ الإشباع؛ كابن عامر والكسائى.

وأما الترتيل: فهو مصدرٌ من رتَّل فلانٌ كلامَه إذا أتبع بعضه بعضًا على مُكْث وتفهم من غير عجلة، وهو الذى نَزل به القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿**وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً**﴾ [الفرقان: ٣٢] روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن اللهَ يحبُّ أن يُقرأ القرآن كما أُنزل» أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه. وقد أمر الله تعالى به نبيه ﷺ فقال: ﴿**ورتل القرآن ترتيلا**﴾ قال ابن عباس: بيِّنه. وقال مجاهد: تأنَّ فيه. وقال الضحاك: انبُذْه حرفًا حرفًا كأن الله تعالى يقول تثبَّتْ فى قراءتك وتمهَّل فيها وافصِلِ الحرفَ من الحرف الذى بعده، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكَّده بالمصدر اهتمامًا به وتعظيمًا له ليكون ذلك عونًا على تدبُّر القرآن وتفهُّمه، وكذلك كان ﷺ يقرأ. ففى جامع الترمذى وغيره عن يَعْلَى بن مالك أنه سأل أمَّ سلمة رضى الله عنها عن قراءة النبى ﷺ، فإذا هى تنعتُ أى تصف قراءةً مفسَّرةً حرفًا حرفًا. وقالت عائشة رضى الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكونَ أطولَ من أطولَ منها» اهـ. وذكر بعضُ شراح الجزرية أن الترتيل نوعٌ من التحقيق عند الأكثرين؛ فكل تحقيقٍ ترتيلٌ، ولا عكس، وفرَّق بعضُهم بينهما بأن التحقيق يكون للرياضة والتعليم، وبأن الترتيل يكون للتدبر والتفكُّر والاستنباط.

وزاد بعضهم فى أنواع القراءة «الزمزمة»؛ قاله أبو معشر الطبرى فى التلخيص: وهو ضربٌ من الحَدْر؛ قال: الزمزمة القراءة فى النَّفْس خاصةً.

ولا بد فى هذه الأنواع كلها من التجويد. [اهـ شرح نونية السخاوى].

* تتمة: اختلف العلماء رضى الله عنهم فى الأفضل: هل هو الترتيل مع قلة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة؟ فذهب بعضهم إلى الثانى تمسكًا بما رواه ابنُ مسعود رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «مَن قرأ حرفًا من كتاب الله تعالى فَلَهُ حَسَنَةٌ، والحسنةُ بعشر أمثالها» الحديث رواه الترمذى وصححه ورواه غيره: «بكل حرف عَشْرُ حَسنات» قال الشيخ ابنُ الجزرى رحمه الله تعالى فى النشر: «والصحيح، بل الصواب، ما عليه معظمُ السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدوير مع قلة القراءة أفضلُ من السرعة مع كثرتها؛ لأن المقصودَ من القرآن فهمُه والتفقُّه فيه والعملُ به، وتلاوتهُ وحفظهُ وسيلةٌ إلى فهم معانيه، وقد جاء ذلك منصوصًا عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم. **وسُئل** مجاهد عن رجلين قرأ أحدُهما البقرةَ، والآخَرُ البقرةَ وآلَ عمران فى الصلاة، وركوعُهما وسجودُهما واحد، أيهما أفضل؟ فقال: الذى قرأ البقرة وَحْدَها أفضل. ثم قال ابن الجزرى رحمه الله تعالى: وأحسنَ بعضُ أئمتنا رحمه الله تعالى فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدوير أجَلُّ وأرفعُ قدْرًا، وإن كان ثوابُ كثرةِ القراءة أكثرُ عددًا؛ فالأولُ كمن تصدَّق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبدًا قيمته نفيسة، والثانى كمن تصدّق بعددٍ كثير من الدنانير، أو أعتق عددًا من العبيد قيمتهم رخيصة. وقال الإمام أبو حامد الغزالى رحمه الله تعالى: اعلم أن الترتيل مستحَبٌّ لا لمجرد التدبر؛ فإن العجمى الذى لا يفهم معنى القرآن يُستحَبُّ له أيضًا فى القراءة الترتيلُ والتؤدةُ؛ لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشد تأثيرًا فى القلب من الهَذْرمة والاستعجال؛ لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: «شَرُّ السيْر الحقحقةُ» أى السفر فى أوّل الليل «وشرُّ القراءة الهذرمةُ» أى السرعة فيها. [اهـ شرح الشيخ حجازى والبركوى على الدر اليتيم].

(وسئل) مالكُ رضى الله عنه عن الحَدْرِ فى القرآن؟ فقال: من الناس مَن إذا حدَرَ كان أخَفَّ عليه، وإذا رتَّلَ أخطأ، والناسُ فى ذلك على ما يَخِفُّ، وذلك واسع. وقال القاضى أبو الوليد الطرطوشى: معنى هذا أنه يستحَبُّ لكل إنسان ما يوافق طبعَه ويخفُّ عليه؛ فربما يكلَّف غيرَ ذلك مما يخالف طبعَه فيشقُّ عليه ويقطعه ذلك عن القراءة أو الإكثار منها، أما مَن تساوَى عنده الأمران: فالترتيل أوْلَى. وإلى تفضيل الترتيل أشار الخاقانى فى منظومته بقوله:

وترتيلُنا القُرآنَ أفضلُ للذى أُمِرْنا به مِنْ لُبْثِنا فيه والفكرِ
ومهما حدَرْنا دَرْسَنا فمُرَخَّصٌ لنا فيه إذ دَيْنُ العباد إلى اليُسْرِ

[اهـ. شرح نونية السخاوى].

وينبغى أن يتحفظ فى الترتيل عن التمطيط، وفى الحدر عن الإدماج والتخليط؛ فإن القراءة كما قيل بمنزلة البياض؛ إن قلَّ صار سُمرةً، وإن كَثُرَ صارَ بَرَصًا. قال إمام المحققين حمزة الكوفى لبعض من سمعه يبالغ فى ذلك - أى فى التحقيق -: «أما علمتَ أنَّ ما فوق الجعودةِ فهو قَطَطٌ، وما فوق البياض فهو بَرَصٌ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة». وإلى هذا المعنى أشار الخاقانى رحمه الله تعالى بقوله:

فَذُو الحِذْق مُعْطٍ للحروف حُقوقَها إذا رتَّلَ القُرآنَ أو كان ذا حَدَرْ

تتمة: اعلم أنه لا خلاف بين القُراء فى جواز القراءة بكلٍّ من الأنواع المتقدمة، ومع ذلك فمذاهبهم مختلفة؛ فكان ورشٌ وحمزةُ يذهبان إلى الترتيل الذى هو نوع من التحقيق، وعاصمٌ فى ذلك دُون ورش وحمزة. وكان قالونُ وابنُ كثير وأبو عمرو يذهبون إلى الحدر والسهولة فى التلاوة، وكان ابن عامر والكسائى يذهبان إلى التوسط؛ فقراءتهما بين الترتيل والحدر. قال بعض شراح الجزرية: وما ذُكِر من تخصيص كلِّ مرتبةٍ ببعض القراء هو الغالب على قراءة القرّاء السبعة، وإلا فكلُّ القراء يجيز كلاً من المراتب المتقدمة. اهـ.

الفصل الثالث

فى بيان الأمور المحرَّمة التى ابتدعتها القرّاء فى قراءة القرآن

اعلم أن قراء زماننا ابتدعوا فى القراءة أشياء كثيرة لا تحل ولا تجوز؛ لأنها تكون فى القراءة إما بزيادةٍ على الحدِّ المتقدِّم بيانُه، أو بنقصٍ عنه، وذلك بواسطة الأنغام؛ لأجل صرف الناس إلى سماعهم والإصغاء إلى نغماتهم.

فمن ذلك القراءةُ بالألحان المطربة المُرَجّعة كترجيع الغناء؛ فإن ذلك ممنوع؛ لما فيه من إخراج التلاوة عن أوضاعها، وتشبيه كلام رب العزة بالأغانى التى يُقصد بها الطرب. ولم يزل السلف ينهون عن التطريب؛ رُوى أن رجلاً قرأ فى مسجد رسول الله ﷺ فطرَّبَ، فأنكر ذلك عليه القاسم بن محمد وقال: يقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ

﴿لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢] وقال مالك: «لا تعجبنى القراءة بالألحان، ولا أحبها فى رمضان ولا فى غيره؛ لأنه يشبه الغناء»، وقال الحافظ السيوطى فى الإتقان: وأما القراءة بالألحان فنصَّ الشافعى رحمه الله تعالى فى المختصر أنه لا بأس بها ما لم تُخرج القراءةُ عن حَدِّ القرآن، وإلا فتكون القراءة بالألحان حرامًا اهـ. وعن رواية الربيع الجيزى أنها مكروهة. قال الرافعى: «فقال الجمهور: ليست على قولين، بل المكروه أن يُفْرِطَ فى المَدِّ وفى إشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألفٌ، ومن الضمة واوٌ، ومن الكسرة ياءٌ، أو يدغمَ فى غير موضع الإدغام، فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة». قال النووى فى زوائد الروضة: الصحيحُ أن الإفراطَ على الوجه المذكور حرامٌ يُفَسَّق به القارئ، ويأثَم به المستمع؛ لأنه عَدَلَ به عن منهجه القويم. قال: وهذا مراد الشافعى بالكراهة» اهـ. وقد عُلم بذلك أن القائلين بجواز قراءة القرآن بالألحان يشترطون عدمَ الإفراطِ والزيادةِ وإشباعِ الحركات؛ لأن ذلك يؤدِّى إلى الزيادة فى القرآن، وهو ممنوع، وإلى هذا المعنى أشار الجعبرى بقوله:

اقرأ بألحان الأعارِبِ طَبْعُها ... وأُجيزتِ الأنغامُ بالميزانِ

* ومنها شىءٌ يسمى **بالترقيص**؛ ومعناه أن الشخص يرقِّصُ صوتَه بالقرآن؛ فيزيد فى حروف المدِّ حركات؛ بحيث يصير كالمتكسر الذى يفعل الرقص. وقال بعضهم: هو أن يرومَ السكتَ على الساكن ثم ينفرَ عنه مع الحركة فى عَدْوٍ وهرولة.

ومنها شىء يسمى **بالتحزين** وهو أن يترك القارئُ طباعه وعادته فى التلاوة، ويأتى بها على وجه آخر كأنه حزين يكاد أن يبكى من خشوع وخضوع، وإنما نُهى عنه لما فيه من الرياء.

ومنها شىءٌ يسمى **بالترعيد** ومعناه أن الشخص يُرَعِّدُ صوتَه بالقرآن كأنه يرعَدُ من شدة بردٍ أو ألمٍ أصابه.

ومنها شىءٌ آخر يسمى **بالتحريف** أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون ويقرءون بصوت واحد فيقطِّعون القراءة، ويأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخرُ ببعضها الآخر، ويحافظون على مراعاة الأصوات، ولا ينظرون إلى ما يترتب على ذلك من الإخلال بالثواب فضلاً عن الإخلال بتعظيم كلام الجبار! فكلُّ ذلك حرام يمتنع قَبولُه ويجب ردُّه وإنكارهُ على مرتكبه [اهـ. شرح ابن غازى،] ولذلك أشار بعضهم فقال:

حدودُ حروفِ الذِّكْـر فى لفظ قارئٍ ... بحَـذْرٍ وتحـقـيـقٍ ودَوْرٍ مُـرَتَّلا

فـإنِّى رأيتُ البـعضَ يتلو القُـرانَ لا ... يُراعى حـدودَ الحـرفِ وزنًا ومنزلا

فـمنهمْ بتـرقـيصٍ ولحنٍ وضَـجَّـةٍ ... ومنهـم بتـرعـيـدٍ ونَوْحٍ تبـدَّلا

فـمـا كلُّ مَنْ يتلو القُـرانَ يُقِـيـمُـهُ ... ولا كُلُّ مَنْ يَقْـرا فـيَـقْـرا مُجَـمّـلا

فـذَرْ نُطقَ أعجـامٍ وما اخـترعـوا به ... وخُذْ نـطقَ عُرْبٍ بالفـصاحـة سُوَّلا

فـيـا قـارئَ القـرآنِ أَجْـمِل أداءَه ... يضاعِفُ لك الـرحمنُ أجرًا فـأُجْزِلا

* **وقد بقى من الأمـور المبتدعة فى قراءة القـرآن أشياءُ كثيرةٌ أيضًا**؛ منها القراءة باللين والرخاوة فى الحـروف، وكونُها غيـر صلبة بحيث تشـبه قراءة الكسلان. ومنهـا النَّفْرُ بالحروف عند النطق بها بحيث يشبه المتشاجر. ومنها تقطيع الحروف بعضها من بعض بما يشبه السكتَ خصـوصًا الحروف المظهَرة قصدًا فى زيادة بيـانها؛ إذ الإظهار له حدٌ معـلوم اهـ. ومنها عـدمُ بيانِ الحـرف المبدوء به والموقـوف عليه، وكـثيـرٌ من الناس يتساهلون فيهما حتى لا يكاد يُسْمَعُ لهـما صوت. ومنها إشباع الحركات بحيث يتولد منها حروفُ مَدٍّ، وربما يَفْسَدُ المعنى بذلك. ومنهـا أن يبلغ القارئ بالقلقلة فى حروفها رتبةَ الحركة. ومنها إعطاء الحـرف صفةَ مجاورِه قويةً كانت أو ضعيـفة. ومنها تفخيم الراء الساكنة إذا كان قـبلها سببُ ترقيقهـا. ومنها إشراب الحرف بغيره. ومنـها إشباع حركة الحرف الذى قـبلَ الحرف الموقوف عليه بحيث يتولد منه حرفُ مَـدٍّ، وكثيرٌ من الناس يفعله. ومنها إبدال الحرف بغيره. ومنها تخفيفُ الحرف المثقَّل وعكسُه خصوصً الحرف الموقـوف عليه. ومنها تحريك الحـروف السواكن كعكسـه. ومنها زيادة المد فى حروفه على المدِّ الطبيعى بلا سبب. ومنهـا النقصُ عن المد الطبيعى فى حروفه، لكن هذا النقص أفحشُ من تلك الـزيادة؛ لأن الزيادة قد عُهدت، وذلك إذا وُجـد السبب وارتفع المانع كمـا سيأتى بيانه، بخلاف النَّـقْصِ فإنه لم يُعهد فى حالـة أصلا. ومنها المبالغة فى إخفـاء الحروف بحيث يُشْبِهُ المدَّ. ومنها ضم الشـفتين عند النطق بالحروف المفخمـة المفتوحة لأجل المبالغـة فى التفخيم. ومنهـا شَوْبُ الحروف المرقَّقة شـيئًا من الإمالة ظنًّا من القـارئ أن ذلك مبالغـةٌ فى الترقيق. ومنهـا الإفراط فى المد زيادةً عـ مقـداره؛ لأن المدَّ له حدٌّ يوقف عنـده ومقدارٌ لا يجـوز تجاوزه، ومـراتب القراء فـ

مختلفةٌ بحسب تفاوتهم فى الترتيل والحدْرِ والتوسُّط، وسيأتى بيان ذلك. ومنها مدُّ ما لا مدَّ فيه كمدّ واو ﴿مالك يوم الدين﴾ وصلاً، وياء ﴿غير المغضوب عليهم﴾ كذلك؛ لأن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما كانا حَرْفَى لينٍ لا مدَّ فيهما، ولكنهما قابلان للمدّ عند ملاقاة سببه وهو الهمز أو السكون. ومنها تشديد الهمزة إذا وقعت بعد حرف المدّ ظنًا منه أنه مبالغةٌ فى تحقيقها وبيانها نحو ﴿أولئك﴾ و﴿ياأيها﴾. ومنها لَوْكُ الحرف ككلام السكران؛ فإنه لاسترخاء لسانه وأعضائه بسبب السكر تذهب فصاحةُ كلامه. ومنها المبالغة فى نَبْرِ الهمزةِ وضَغْطِ صوتها حتى تُشْبِه صوتَ المتهوِّع وهو المتقيِّء. وقد أشار إلى بعض ذلك الإمام السخاوى فى منظومته بقوله:

لا تَحسَبِ التجويدَ مدًّا مُفْرِطًا ... أو مدَّ ما لا مدَّ فيه لِوانِ

أو أنْ تُشدِّد بعد مَدٍّ همزةً ... أو أن تَلوكَ الحرف كالسكرانِ

أو أنْ تفوه بهمزةٍ متهوِّعًا ... فيفرَّ سامعُها مِن الغَثَيانِ

لِلحرف ميزانٌ فلا تَكُ طاغيًا ... فيه ولا تَكُ مُخْسِرَ الميزانِ

فإذا همزتَ فجئْ به متلطِّفًا ... مِن غَيْرِ ما نَبْرٍ وغير تَوانِ

وامدُدْ حروفَ المدِّ عند مُسكَّنٍ ... أو همزةٍ حُسْنًا أخا إحسانِ

قال شارحها: فكلُّ حرفٍ له ميزانٌ يُعرف به مقدارُ حقيقته، وذلك الميزان هو مَخْرَجُه وصفتُه، فإذا خرج مِن مَخرَجه معطًى ما له من الصفات على وجه العدل فى ذلك من غير إفراط ولا تفريط: فقد وُزن بميزانه، وهذا هو حقيقة التجويد. وإليه أشار الخاقانى رحمه الله تعالى بقوله:

زِنِ الحرفَ لا تُخْرِجْه عن حدِّ وزنه ... فوزنُ حُروفِ الذكر مِن أفضل البِرِّ

ومن الأمور المنهى عنها أيضًا عدمُ ضَمِّ الشفتين عند النطق بالحرف المضموم؛ لأن كل حرف مضموم لا يتم ضمه إلا بضم الشفتين، وإلا كان ضمُّه ناقصًا، ولا يتم الحرف إلا بتمام حركته، فإن لم تتم الحركةُ لا يتمُّ الحرف، وكذلك الحرف المكسور لا يتم إلا بخفض الفم وإلا كان ناقصًا وهو حركَتُهُ، وكذلك الحرف المفتوح لا يتم إلا بفتح الفم وإلا كان ناقصًا وهو حركَتُهُ. وإلى ذلك أشار العلاّمة الطيبى فى منظومته فقال:

وكلُّ مضمومٍ فلَنْ يَتِمَّا ... إلاَ بِضمِّ الشفتين ضَمَّا
وذو انخفاضٍ بانخفاضٍ للفَمِ ... يَتِمُّ والمفتوحُ بالفتح افهَمِ
إذِ الحروفُ إنْ تكُنْ محرَّكهْ ... يُشرِكُها مَخْرَجُ أصْلِ الحركهْ
أى مَخْرَجُ الواو ومَخْرَجُ الألف ... والياء فى مخرجها الذى عُرِفْ
فإن ترَ القارئَ لن تنطبقا ... شفاهُه بالضم كُنْ مُحَقِّقا
بأنه منتَقِصٌ ما ضَمَّا ... والواجبُ النُّطْقُ به مُتِمَّا
كذاكَ ذو فتحٍ وذو كسرٍ يجبْ ... إتمامُ كلٍّ منهما فافهَمْ تُصِبْ
فالنقصُ فى هذا لدَى التأمُّلِ ... أقبَحُ فى المعنى منَ اللحنِ الجَلِى
إذ هو تغييرٌ لذات الحَرْفِ ... واللحْنُ تغييرٌ له فى الوصفِ

يعنى أن الحروف تنقُص بنقص الحركات، فيكون حينئذ أقبحَ من اللحن الجلى لأن النقْصَ من الذوات أقبحُ من ترك الصفات، فتفطَّنْ رَحِمَكَ الله، واجتهِدْ فى ضبط هذه القواعد المقرَّرة وأحكامها المضبوطة المحرَّرة؛ لتفوز بالسعادة الأبدية فى الدنيا والآخرة؛ فإنَّ تعلمك تجويدَ كتاب الله فى الدنيا أيسرُ من عقوبتك على تركه يوم القيامة؛ فإنَّ أمر الحساب عسير، والناقد بصير، فحافظ على تلاوة القرآن على الوجه المتلقَّى من حضرة خير الأنام؛ عسى الله إذا قبلَ منك اليسيرَ أن يتجاوز عن الكثير.

الفصل الرابع

فى بيان اللحن الجَلِى والخَفِى، وحدِّهما، وحُكمهما

اعلم أن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن بالتجويد حيث قال ﴿ورتلناه ترتيلا﴾ أى أنزلناه بالترتيل وهو التجويد. وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة كما تقدم بيانه، وأن اللحن فيه حرام؛ قال الله تعالى ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] فينبغى للقارئ أن يعرف اللحن ليجتنبه، وهذا كمعرفة نحوِ السحر ليُجتنب [اهـ. مقدسى]. وقد أشار إلى ذلك الخاقانى بقوله:

فأوَّلُ علْمِ الذِّكْرِ إتقانُ حِفْظِه ... ومعرفةٌ باللحن مِن فِيكَ إذ يَجْرِى
فكُنْ عارفًا باللحن كَيْما تُزِيلَهُ ... وما لِلذى لا يَعرِفُ اللحْنَ مِن عُذْرِ

فإذا تحلَّى القارئ بالوصفين، وبرئَ من اللحنين، عُدَّ من أُولى الإتقان، ونُظم فى سلك أهل القرآن. ثم إن اللحن يأتى فى لغة العرب على مَعانٍ، والمراد به ها هنا الخطأ والميل عن الصواب، وهو نوعان: جَلِىّ، وخَفِىّ، ولكل واحدٍ منهما حَدٌّ يخصه وحقيقة يمتاز بها عن صاحبه.

فأما الجلى: فهو خطأٌ يطرأ على الألفاظ فيُخِلُّ بالعُرف؛ أعنى عرف القراءة، سواء أخلَّ بالمعنى أم لم يخل، وإنما سُمى جليًا لأنه يُخل إخلالاً ظاهرًا يشترك فى معرفته علماء القراءة وغيرُهم، وهو **يكون فى المبنى أو الحركة أو السكون**، والمراد من المبنى: حروف الكلمة، ومن الخطأ فيه تبديل حرف بآخر؛ كتبديل الطاء دالاً بترك إطباقها واستعلائها، أو تاءً بتركهما، وبإعطائها همسًا. والمراد من الحركة: ما يعُمُّ حركة الأول والوسطِ والآخِر، ومن الخطأ فيها تبديل حركة بأخرى أو بالسكون، سواء تغيَّر المعنى بالخطأ فيها كضم التاء أو كسرها فى ﴿أنعمتَ عليهم﴾ وكفتح التاء وكسرها فى قوله ﴿ما قلتُ لهم﴾، أو لم يتغير كرفع الهاء أو نصبها فى قوله ﴿الحمد لله﴾. والمراد من السكون ما يعمُّ سكونَ الوسط والآخِر، ومن الخطأ فيه تبديله بالحركة سواءٌ تغير المعنى بالخطأ فيه كفتح الميم فى قوله ﴿ولا حرَّمْنا من شىء﴾، أو لم يتغير كضم الدال فى قوله ﴿لم يلدْ ولم يولدْ﴾، وهذا النوع لا شك أنه حرام بالإجماع سواء أوهَمَ خللَ المعنى أو اقتضى تغييرَ الإعراب [اهـ. مرعشى وملا على].

وأما اللحن الخفى فهو خطأ يطرأ على اللفظ فيُخِل بالعرف ولا يُخِل بالمعنى، وإنما سُمِّىَ خفيًا لأنه يختص بمعرفته علماءُ القراءة وأهلُ الأداء، وهو يكون فى صفات الحروف، كذا أُطلق، لكن ينبغى أن يقيَّد الخطأُ بما لا يؤدى إلى تبديل حرفٍ بآخر كترك الإدغام، وأما إذا أدَّى إليه كترك إطباق الطاء واستعلائه فهو من اللحن الجلى.

ثم اعلم أن **اللحن الخفى ينقسم إلى قسمين:**

أحدهما لا يعرفه إلا علماء القراءة: كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام والغنة، وكترقيق المفخَّم، وعكسه، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، وكالوقف بالحركات كوامل، وتشديد المخفَّف، وتخفيف المشدَّد، وهذا القسم لا شك فى أنه ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوفُ العتاب والتهديد. [اهـ. مرعشى وملا على].

والثانى لا يعرفه إلا مهرة القرّاء؛ كتكرير الراءات، وتطنين النونات، وتغليظ اللامات، وتشويبها الغُنة، وترعيد الصوت بالمدود والغنات، وترقيق الراءات فى غير محل الترقيق. وهذا القسم لا يُتصور أن يكون فرضَ عين، بل هو مستحب يَحْسُن النطقُ به حال الأداء [اهـ. شرح الملا على].

وقال البركوى فى شرحه على الدر اليتيم: تحرُم هذه التغييرات جميعها؛ لأنها وإن كانت لا تخل بالمعنى، لكنها تخل باللفظ لفساد رونقه وذهاب حسنه وطلاوته. اهـ.

التتمة

فى تقسيم الواجب فى علم التجويد إلى واجب شرعى أو صناعى

قال فى شرح القول المفيد: اعلم أن الواجب فى علم التجويد ينقسم إلى **واجب شرعى** وهو ما يُثاب على فعله ويعاقَب على تركه، **أو صناعى** وهو ما يَحسُن فعلُه ويقبح تركُه ويُعَزَّرُ على تركه التعزيرَ اللائق به عند أهل تلك الصناعة. **فالشرعى**: ما يحفظ الحروفَ من تغيير المبنى وإفساد المعنى، فيأثم تاركه. **والصناعى**: ما ذكره العلماء فى كتب التجويد؛ كالإدغام والإخفاء والإقلاب والترقيق والتفخيم؛ فلا يأثم تاركه على اختيار المتأخرين.

وأما المتقدمون فاختاروا وجوبَ الجميع شرعًا، وهذا هو الموافق لما قاله العلامة ناصر الدين الطبلاوى، حيث سُئل: هل يجب إدغامُ النون الساكنة والتنوين عند حروف الإدغام، وإظهارهما عند حروف الإظهار، وإخفاؤهما عند حروف الإخفاء، وقلبهما عند حروف الإقلاب أم لا؟ وإذا كان واجبًا فهل يجب على مؤدِّب الأطفال تعليمهم ذلك؟ وهل المدُّ اللازم والمتصل كذلك؟ وإذا قلتم بالوجوب فى جميع ذلك فهل هو شرعىٌّ يثاب فاعله ويأثم تاركه ويكون تركُه لحنًا؟ أو صناعىٌّ فلا ثواب لفاعله ولا إثم على تاركه ولا يكون تركُه لحنا؟ وماذا يترتب على تارك ذلك؟ وإذا أنكر شخصٌ وجوبَه فهل هو مصيب أو مخطئ؟ وماذا يترتب عليه فى إنكار ذلك؟ أفتونا أثابكم الله!!

فأجاب بقوله: الحمد لله الهادى للصواب، نقول بالوجوب فى جميع ذلك من أحكام النون والتنوين والمدّ اللازم والمتصل، ولم يَرِدْ عن أحد من الأئمة أنه خالف

يه، وإنما تفاوتت مراتبهم فى المد المتصل مع اتفاقهم على أنه لا يجوز قصرُه كقصر لمنفصل فى وجهٍ من الوجوه، وقد أجمعت الفقهاء والأصوليون على أنه لا تجوز لقراءة بالشاذ مع وروده فى الجملة؛ فما بالك بقراءة ما لم يَرِدْ أصلاً! وقد نصت لفقهاء على أنه إذا ترك شَدَّةً من الفاتحة كشدّة ﴿الرَّحمن﴾ منها بأنْ جزمَ اللامَ وأتى ها ظاهرةً فلا تصح صَلاته، ويلزم من عدم الصحة التحريمُ؛ لأن كلَّ ما أبطل الصلاة حَرُمَ تعاطيه، ولا عكس، وقد قال ابن الجزرى فى التمهيد: «ما قُرئ به وكان متواتراً نجائزٌ وإن اختلف لفظُه، وما كان شاذّا فحرامٌ تعاطيه، وما خالفَ ذلك فكذلك، ويُكَفَّرُ متعَمِّدُهُ، فإذا تقرر ذلك فتركُ ما ذُكر ممتنع بالشرع، وليس للقياس فيه مدخل، ل هو محض اتباع. وقد قال العلامة ابن الجزرى:

والأخذُ بالتجويد حَتْمٌ لازِمُ مَن لَم يجَوِّدِ القُرانَ آثِمُ

فيجب على كل عاقل له ديانة أن يتلقاها بالقبول عن الأئمة المعتبَرين، ويرجع إليهم فى كيفية أدائه؛ لأن كل فن إنما يؤخذ عن أهله؛ فاعتنِ به، ولا تأخذ بالظن، ولا تنقلة عن غير أهله.

ويجب على المعلم للقرآن - من فقيه الأولاد وغيره - أن يعلِّم تلك الأحكامَ وغيرَها مما اجتمعت القرّاء على تلقيه بالقبول؛ لأن كل ما اجتمعت عليه القراء حرمتْ مخالفتُه، ومن أنكر ذلك - أى مما تقدم كله - فهو مخطئ آثم يجب عليه الرجوع عن هذا الاعتقاد - واللهُ يقول الحق وهو يهدى السبيل». اهـ. باختصار.

وقال ابن غازى فى شرحه: «**الواجب فى علم التجويد ينقسم إلى قسمين:**

أحدهما شرعى: وهو ما أجمع عليه القرّاء؛ كالإخفاء، والإدغام، والإظهار، والإقلاب، وترك المد فيما أُجمع على قصره، وترك القصر فيما أُجمع على مده، وغير ذلك مما ليس فيه خلاف. فهذا الواجبُ يُفَسَّقُ تاركُه، ويكون مرتكبًا لكبيرة كما دل عليه الحديث السابق وهو: «اقرؤا القرآن بلحون العرب..» الحديث.

والثانى صناعى: وهو ينقسم إلى **ثلاثة أقسام: الأول:** ما كان من مسائل الخلاف نحو قوله ﴿تجرى من تحتها الأنهار﴾ آخر التوبة، ونحو قوله ﴿فإن الله هو الغنى الحميد﴾؛ فإن الأول قرأه ابن كثير بزيادة ﴿من﴾ قبل ﴿تحتها الأنهار﴾ وقرأه الباقون بترك تلك الزيادة، والثانى قرأه نافع وابن عامر وكذا أبو جعفر بترك ﴿هو﴾ فيصير

اللفظ ﴿فإن الله الغنى الحميد﴾ وقرأه الباقون ﴿فإن الله هو الغنى الحميد﴾ بزيادة (هو) قبل (الغنى). وهذا الواجب - أعنى ما كان من وجوه الاختلاف - لا يأثم تاركه، ولا يتَّصف بالفسق.

والثانى: ما كان من جهة الوقف: فإنه لا يجب على القارئ الوقفُ على محل معين بحيث لو تركه يأثم، ولا يحرم الوقف على كلمة بعينها إلا إذا كانت موهمةً وقصَدَها، فإن اعتقد معناها كفرَ والعياذ بالله؛ كأن وقف على قوله ﴿إن الله لا يستحْى﴾ - و﴿ما من إله﴾ - و﴿إنى كفرت﴾ وشبه ذلك. ومعنى قولهم «لا يوقف على كذا» معناه أنه لا يَحسُنُ الوقفُ صناعةً على كذا، وليس معناه أن الوقف يكون حرامًا أو مكروهًا، بل خلافَ الأوْلَى، إلا إنْ تعمدَ الوقفَ على نحو قوله ﴿لقد كَفَر الذين قالوا﴾ ونحو قوله ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا﴾ وابتدأ بما بعد ذلك: فيحرم عليه، فإن اعتقدَ معناه كفرَ كما هو ظاهر. اهـ.

والثالث: وجوبه على من أخذ القراءة على شيخ متقن ولم يتطرّق اللحن إليه سبيلاً من غير معرفة أحكام، وعلى العربى الفصيح الذى لا يتطرّق إليه اللحن سبيلاً بأن كان طبعُه القراءة بالتجويد من غير أن يُخِل فى قراءته بشىء من الأحكام المجمَع عليها؛ فإنَّ تعلُّمَ هذين للأحكامِ أمرٌ صناعى، أما من أخل بشئ من الأحكام المجمَع عليها أو لم يكن عربيًا: فلا بد فى حقه مِن تعلم الأحكام والأخذ بمقتضاها من أفواه المشايخ، فإن لم يفعل أثِمَ بالإجماع» اهـ.

قال فى النشر: «ولا شك أن الأمة كما هم متعبِّدون بفهم معانى القرآن وإقامة حدوده، كذلك هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التى لا يجوز مخالفتُها ولا العدول إلى غيرها» اهـ. فيجب على القارئ مراعاة ما أجمع عليه القرّاء من إخراج الحروف من مَخارجها، وتوفية صفاتها من ترقيق المرقَّق وتفخيم المفخَّم وإدغام المدغم، وإظهار المظهَر، وإخفاء المُخْفَى، ومَدِّ الممدود، وقصر المقصور، وغير ذلك مما هو لازم فى كلامهم، وإلا كان مِن الذين ضلَّ سَعْيُهم فى الحياة الدنيا وهم يَحسَبون أنهم يُحسنون صُنْعاً، ومن الداخلين فى قوله ﷺ: «رُبَّ قارئ للقرآن والقرآنُ يلعنُه».

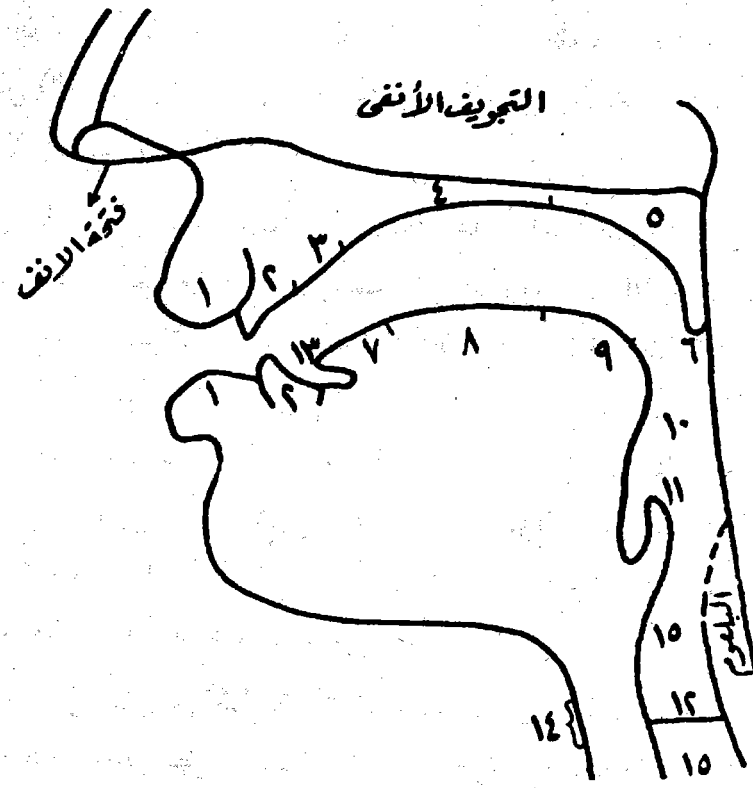

1- Lips
2- Teeth
3- teeth-ridge
4- Hard palate
5- Soft palate
6- Uvula
7- Blade of Tongue
8- Front of Tongue
9- Back of Tongue
10- Pharynx
11- Epiglottis
12- Position of Vocal Cords
13- Tip of Tongue
14- Larynx (Position of)
15- Windpipe

١- الشفاه
٢- الأسنان
٣- أصول الأسنان (ومقدم الحنك)
٤- الحنك الصلب (وسط الحنك)
٥- الحنك اللين (أقصى الحنك)
٦- اللهاة
٧- طرف اللسان
٨- مقدم اللسان (وسط اللسان)
٩- مؤخر اللسان
١٠- الحلق
١١- لسان المزمار
١٢- موقع الأوتار الصوتية
١٣- ذلق اللسان (نهايته)
١٤- منطقة الحنجرة (من الأمام)
١٥- القصبة الهوائية

الباب الأول

فى بيان ما يتعلق بمخارج الحروف

وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتتمة

الفصل الأول

فى بيان معنى المَخْرَج، وكيفيته، ومعنى الحرف لغةً واصطلاحاً، وعَدُّ الحروف، والحركات الأصلية والفرعية.

(اعلم) أن هذا الباب من أهم أبواب التجويد، فيجب أن يعتَنِىَ بإتقانه كلُّ من أراد أن يقرأ القرآن المجيد، قال الشمس ابن الجزرى فى مقدمته:

إذْ واجبٌ عليهِمُ مُحَتَّمُ ... قبل الشروع أوَّلاً أن يعلموا

مخارجَ الحروفِ والصِّفاتِ ... لينطقوا بأفصَحِ اللغاتِ

فمن أتقنَ مخارجَ الحروف والصفات نطقَ بأفصح اللغات، وهى لغة العرب العُرَباء التى نزل القرآن بها، ولغة سيد ولد عدنان، ولغة أهل الجنة فى الجنة؛ لقوله ﷺ: «أحِبُّوا العَرَبَ لثلاث: لأنى عربى، والقرآن عربى، ولسان أهل الجنة فى الجنة عربى» أخرجه الطبرانى والحاكم والضياء عن ابن عباس رضى الله عنهما. **والمخارج** جمع **مَخْرَج** على وزن مَفعَل بفتح الميم وسكون الفاء؛ وهو اسمٌ لموضع خروج الحرف، كمدخل ومرقَد اسمٌ لموضع الدخول والرقود، وقد فسر بعضهم المخرج بأنه عبارة عن الحيِّز المولِّد للحرف، وهو قريبٌ من الأول. **(ثم اعلم)** أن **النَّفَس** الذى هو الهواء الخارج من داخل فم الإنسان إن كان مسموعا فهو **صوتٌ**، وإلا فلا، والصوت إن اعتمد على مخرَج محقَّق أو مقدَّر فهو **حرفٌ**، وإلا فلا، والحرف معناه فى اللغة الطَّرَفُ، وفى الاصطلاح: صوتٌ اعتمد على مقطع أىْ مخرَج مُحقَّق، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلْق واللسان والشفتين، أو مقطع مقدَّر، وهو هواء الفم؛ إذ الألف لا معتمَد له فى شىء من أجزاء الفم بحيث أنه ينقطع فى ذلك الجزء، ولذا يَقبل الزيادة والنقصان، والمرادُ بالحرف حرفُ المبنَى من الحروف الهجائية لا حرفُ المعنَى مما هو مذكور فى كتب العربية، وإنما سُمى حرفاً لأنه غاية الطرَف،

وغاية كل شيء حَرْفُه أى طرفه. ومادَّةُ الحرف: **الصوت**؛ وهو هواءٌ متموج بتصادُمِ جسمين، ومن ثَم عُمَّ به ولم يختص بالإنسان، بخلاف الحرف فإنه مختص بالإنسان وضعًا، والحركةُ عَرَضٌ تَحلُّهُ لإمكان اللفظ والتركيب كما ذكره الملا على فى شرحه على الجزرية. وفى حاشية شرح العقائد النسفية لشيخ الإسلام كمال الدين ابن أبى شريف: أن مطلق الصوت عندنا: كيفيةٌ تحدث بمحض خلْقِ اللَّه تعالى من غير تأثير لتموُّج الهواء والقرع والقلع، خلافًا للحكماء فى زعمهم أنه كيفيةٌ تحدث فى الهواء بسبب التموُّج المعلول للقرع، الذى هو إمساسٌ بعنف، أو القلع الذى هو انفصال بعنف، بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع؛ فعلى كِلا المذهبين لا يكون الصوتُ هواءً أصلاً. وفى شرح الملا على: والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لاّ تأثير لغير اللَّه، وأن الأشياء قد توجَد بسبب من الأسباب لكن عند خلْقِ الله إياه، كما أنه سبحانه يخلق الشِّبعَ بسبب الأكل، وهو قادر على أن يُشبع من غير أكل، وأن يجعل الأكلَ سببًا لزيادة الجوع كما هو مُشاهَد فى المستسقَى والمبتلَى بالجوع.

ثم اعلم **أن الحروف الهجائية قسمان: أصلية وفرعية: أما الأصلية فهى تسعة وعشرون** حرفًا على ما هو المشهور، ولم يكمل عددها إلا فى لغة العرب؛ إذ لا همزة فى لغة العجم إلا فى الابتداء، ولا ضاد إلا فى العربية، كذا قال فخر الدين الجاربردى فى شرح الكافية، ولذلك أشار الطيبى فى كتابه المفيد بقوله:

وعِدَّةُ الحروفِ للهجاء ... تسعٌ وعشرون بلا امتراء
أوَّلُها الهمزةُ لكنْ سُمِّيَتْ ... بِأَلِفٍ مَجازاً إذ قد صُوِّرتْ
بها فى الابتداءِ حَتْمًا وهْىَ فى ... سِواهُ بالواوِ ويا وألِفِ
ودونَ صورةٍ فما للهَمْزِ ما ... مرَّ لِتخفيفٍ إليه عُلِما

قال فى الرعاية: «الحروف التى يؤلف منها الكلام تسعة وعشرون حرفا وهى حروف أ ب ت ث ج الخ. . وشُهرتها تغنى عن ذكرها، وهى التى يُفهم بها كتاب الله تعالى، وبها يُعرف التوحيد ويُفهم، وبها افتتح الله عامَّة السور، وبها أقسم، وبها نزلت أسماؤه وصفاته، وبها قامت حجةُ الله على خلقه، وبها تُعقل الأشياء وتُفهم الفرائض والأحكام، وغير ذلك، وبالجملة فشرفُها كثير لا يُحْصَى».

وأما الحروف الفرعية فهى التى تخرج من مخرجَيْن، وتتردّد بين حرفين، **وتنقسم إلى فصيح وغير فصيح**، والوارد من الأول فى القرآن **ثمانية أحرف: الأول: الهمزة المسهَّلة** وهى التى لا تكون همزة محضة من غير تليين، ولا تكونُ تليينا محضًا من غير همزة، وهى على ثلاثة أقسام: لأنها تكون بين الهمزة والألف نحو ﴿أأنذرتهم﴾، وبين الهمزة والياء نحو ﴿أئنك﴾، وبين الهمزة والواو نحو ﴿أؤنزل﴾؛ فالأولى تولدت من الهمزة الخالصة والألف، والثانية تولدت منها ومن الياء، والثالثة منها ومن الواو. **والثانى: الألف الممالة** وهى ألف بين الألف والياء لا هى ألفٌ خالصة ولا ياء خالصة، وإنما هى ألفٌ قربتْ من لفظ الياء لعلل أوجبت ذلك، فهى متولدة من الألف المحضة والياء المحْضَة. **والثالث الصاد المشَمَّةَ رائحةَ الزاى** أى التى يخالط لفظَها لفظُ الزاى نحو ﴿الصراط﴾ و﴿قصدُ السبيل﴾ وإنما فعلوا بها ذلك لقرب الزاى من الصاد إذ هما من مخرَجٍ واحد ومن حروف الصفير، والأصل فى الصاد: السينُ، وهى حرف مهموس منفتح فيه صفير، والطاء حرفٌ مطبَق مجهور لا صفير فيه، والمهموس ضد المجهور وهو أضعف منه فى النطق والمَخرَج، والمنطبقُ ضد المنفتح، وهو أقوى منه فى النطق والمخرج، فلما اجتمعت الأضدادُ أبدلوا من السين حرفًا يؤاخيها فى النطق وفى المخرج والصفير، ويؤاخى الطاءَ فى الجهر؛ وهو الزاى، وخلطوا بلفظ الزاى الصادَ لمؤاخاتها لها فى المخرج والصفير، ولمؤاخاتها للطاء فى الإطباق لئلا يُخلُّوا بزوال السين فى صفيرها، فقربَ لفظُه من لفظ الطاء عند ذلك، فصار عملُ اللسان من موضع واحد، ولم يُخلُّوا بالسين التى هى الأصل؛ إذ قد عوّضوا منها حرفًا من مخرجها فيه من الصفير ما فيها، وكذلك الدال المهملة حرفٌ مجهور لا صفير فيه، والصاد حرفٌ مهموس فيه صفير، ففعلوا به ما فعلوا بالسين قبل الطاء؛ ليعمل اللسانُ عملاً واحدا، وعلى ذلك قراءة حمزة فى ﴿الصِّراط﴾، ومعه الكسائى فى نحو ﴿أصْدَق﴾ من كل دالٍ وقع قبلها صاد ساكنة فى كلمة واحدة فلا هى صاد خالصة ولا هى زايٌ خالصة. **والرابع: الياءُ المشَمَّة صوت الواو** فى مثل ﴿قيل﴾ و﴿غيض﴾ حالةَ الإشمام فى قراءة هشام والكسائى. **والخامس: الألف المفخَّمة** التابعة لحرف مفخم فهى ألفٌ يخالط لفظَها تفخيمٌ يقرِّبها من لفظ الواو كما كانت الألف الممالةً يخالط لفظَها ترقيقٌ يقرِّبها من الياء؛ فهى متردّدة بين الألف الأصلية والواو، وذلك فى لفظ الجلالة بشرطها المعتبَر وهو أن تكون بعد فتحٍ أو ضمٍّ، وفيما صحت به الرواية عن

ورش من طريق الأزرق عن نافع نحو ﴿الصلاة، ومصلي، والطلاق، وظلام﴾، وما أشبه ذلك من كل لام مفتوحة وقعت بعد صاد أو طاء أو ظاء سُكنتْ أو فُتحت، وهذه لغة فاشية عند أهل الحجاز، وإنما دعاهم إلى ذلك إرادةُ نفيِ جواز الإمالة فيها. ووجه تفرُّع هذه الحروف أنها متولدة من امتزاج الحرفين الأصليين كما ذكر. **والسادس والسابع اللامُ المفخَّمة والنون المُخفاة** كما فى شرح الملا على القارى وشرح البركوى وشرح نونية السخاوى وشرح القول المفيد، وقال الحلبى فى شرحه: «وزاد القاضى اللامَ المفخمة والنونَ المخفاة، وهو وَهْمٌ؛ إذ ليس فيهما شائبةُ حرف آخر، ولم يقعا بين مخرجين، غايةُ الأمر أن اللامَ لامٌ مغلَّظة، والنونَ نونٌ مخفاة، مخرَجُها الخيشوم على ما يأتى، وكونُها ذات مخرجين فى حالتين مختلفتين - أعنى حالة إخفائها وعدمه - غير كونها خارجة مما بين مخرَجَيْن فى حالة واحدة فلا تكون من الفرعية أصلاً» ا هـ. **والثامن: الميم المسكنة**، وحُكمها كحكم النون المخفاة، وهو أنها إذا أُظهرت تكون أصلية، وإذا أُدغمت أو أخفيت كانت فرعية أى ناقصة، وانفرد الطيبى بذكر هذا الحرف ولم أره لغيره. وقد أشار للأحرف الثمانية بقوله:

واستعملوا أيضًا حروفًا زائده ... على الذى قدَّمْتُهُ لفائده
كقصْد تخفيفٍ وقد تَفَرَّعَتْ ... مِن تلك كالهمزة حِينَ سُهِّلَتْ
وألِفٌ كالياء إذْ تُمالُ ... والصاد كالزاى كما قَدْ قالوا
والياءُ كالواوِ كقيلَ مِمَّا ... كُسِرَ ابتداؤه أشَمُّوا ضَمَّا
والألفُ التى تراها فُخِّمَتْ ... وهكذا اللامُ إذا ما غُلِّظَتْ
والنونُ عَدُّوها إذا لم يُظهِروا ... قلتُ كذاكَ الميمُ فِيما يُظْهَرُ

(واعلم) أن **الحركات تكون أصلية وفرعية أيضا؛ فالأصلية ثلاث** وهى الفتحة والكسرة والضمة، **والفرعية اثنتان**: الأولى: الحركة الممالة نحو ﴿بشرَى﴾ و﴿النار﴾ و﴿الكافرين﴾ عند من أمال، ونحو ﴿رحمة﴾ و﴿نعمة﴾ عند من أمال ذلك فى الوقف؛ فتكون حينئذ حركة فرعية ليست بكسرة خالصة ولا فتحة خالصة، والثانية الحركة المشَمَّة فى نحو ﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضَ﴾ فى مذهب من أشم كهشام والكسائى. ولذلك أشار الطيبى فقال:

والحركاتُ وردَتْ أصليَّه ... وهى الثلاث وأتَتْ فرعيَّه
وهْىَ التى قبلَ الذى أُمِيلا ... وكسْرةٌ كضمَّةٍ كقيلا

الفصل الثانى

فى بيان عدد مخارج الحروف

اعلم أن المخارج **اختلف العلماءُ فيها على ثلاثة أقوال**: فذهب الخليل بن أحمد وأكثرُ النحويين وأكثرُ القرّاء ومنهم ابن الجزرى إلى أنها سبعة عشر مخرَجا، وذهب سيبويه ومَن تابعه ومنهم الشاطبى إلى أنها ستة عشر مخرجا، وذهب قطرب والجرمى وابن كيسان وابن زياد الفراء إلى أنها أربعة عشر مخرجا. أما من جعلها **سبعة عشر** فجعل فى الجوف مخرَجا، وفى الحلق ثلاثة مَخارج، وفى اللسان عشرة، وفى الشفتين اثنين، وفى الخيشوم واحدا. ومَن جعلها **ستة عشر** أسقط الجوف وفرَّق حروفَه، فجعل الألف من أقصى الحلق، واليـاء مِن وسط اللسان، والواو من الشفتين. ومن جعلها **أربعة عشر** أسقط الجوف كسيبويه، وجعل مخارج اللسان ثمانيةً بجعل مخرج اللام والنون والراء مخرجا واحدا أى كليا منقسما إلى ثلاثة مخارج جزئية* وأنا أتبع فى هذه الرسالة إن شاء الله تعالى مذهب الخليل بن أحمد تبعًا لابن الجزرى قدَّس الله سرَّه السرى.

إذا علمتَ ذلك فاعلم أن **المخارج يجمعها خمسة مواضع: الجوف، والحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم**. فإذا أردت أن تعرف مخرَجَ حرفٍ فسكِّنه أو شدِّده، وهو الأظهر، ملاحظًا فيه صفاتِ ذلك الحرف، وأدخِل عليه همزة الوصل بأى حركة كانت، وأصغِ إليه السمع، فحيث انقطع الصوت: كان مخرَجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت فى الجملة: كان مخرَجه المقدَّر، فتدبَّر.

ثم اعلم أن معرفةَ المخرج بمنزلة الوزن والمقدار، ومعرفةَ الصفة بمنزلة المحكِّ والمعيار، ولما كانت مادةُ الحرف الصوتَ، الذى هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعدًا إلى الفم، رتبَ العلماء **مخارج الحروف باعتبار الصوت**، فيقدِّمون فى الذكر ما هو أقرب إلى ما يلى الصدر، ثم الذى يليه، وهكذا، حتى ينتهى إلى مقدَّم الفم.
* وها أنا أذكرها إن شاء الله تعالى مرتبة كذلك فأقول:

(المخرج الأول) الجوف: أى جوف الحلق والفم، وهو الخلاء الداخل فيهما، ويخرج منه حروفُ المد الثلاثة، أحدها الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلَها إلا مفتوحًا، وثانيها الواوُ الساكنة المضموم ما قبلها، وثالثها الياء الساكنة المكسور ما

قبلها، وتسمى هذه الحروف الثلاثةُ حروفَ مَدٍّ ولين لأنها تخرج بامتدادٍ ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها؛ فإنَّ المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصَلُبَ، ويقال لها أيضا الحروف الجوفية والهوائية لأن مبدأ أصواتها مبدأُ الحلق، يمتد ويمر على كل جوف الفم والحلق، وهو الخلاءُ الداخل فيه، فليس لهن حيز محقق ينتهين إليه كما كان لسائر الحروف، بل ينتهين بانتهاء الهواء - أعنى هواءَ الفم وهو الصوت - ولذا يَقْبَلْن الزيادة والنقصان فى مراتبها، وهُنَّ بالصوت أشبه، فلولا تصعُّد الألف وتسفُّل الياء واعتراض الواو أى بين الصعود والتسفل لَمَا تميزتْ عن الصوت المجرَّد، وحيثُ لزمت الألف هذه الطريقة المعتادة - أى من كونها ساكنةً وحركةُ ما قبلها من جنسها وهى الفتحة - لم يختلف حالُها من أنها تكون دائما هوائية، بخلاف أختيها فإنهما إذا فارقتاها فى صفة المشابهة صار لهما حَيِّز محقَّق، ومن ثم كان لهما مخرجان: مخرجٌ حالَ كونهما مَدِّيتين، ومخرجٌ حالَ كونهما غيرَ مديتين [ا هـ. شرح الملا على].

(المخرج الثانى) أقصى الحلق يعني أبعده مما يلى الصدر، ويخرج منه حرفان، وهما همزٌ فهاءٌ [الفاء الداخلة على الحروف فيما سيأتى كما فى قولنا «همزٌ فهاء» تدل على الترتيب فى المخارج الجزئية الداخلية فى مخرج كلى]؛ أعنى أنه ينقسم إلى مخرجين جزئيين متقاربين يخرج من أوّلهما مما يلى الصدر الهمزُ، ومن ثانيهما الهاءُ.

وقيل: الهمزة والهاء فى مرتبة واحدة، وفى المرعشى: «إن قلتَ: وقع فى بعض الرسائل أن أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المَدِّية! قلتُ: ما ذُكر من الانقسام صحيح، لكن جُعِلَ الموضع الثالث مخرج الألف المدِّية مَجازًا، وإنما هو مبدأ صوته، والجمهور- لمّا لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرجَ حُروف المد جوفَ الحلق والفم- سلكْنا مَسْلَكَهم». ا هـ.

(المخرج الثالث) وسَطُ الحلق ويخرج منه عينٌ فحاءٌ مهملتان؛ أعنى أنه ينقسم أيضا إلى مخرجين جزئيين متقاربين يخرج من أولهما العينُ المهملة ومن ثانيهما الحاءُ المهملة، هذا ما نصَّ عليه مكِّى والشاطبى، وهو ظاهرُ كلام سيبوية، وعليه ابن الجزرى، ونصَّ أبو الحسن شريح على أن مخرجَ الحاء قبلَ مخرج العين، وهو ظاهر كلام المهدوي وغيرِه. قال أبو حيان فى شرح التسهيل: وهذا هو الأظهر، وقيل إن مخرجهما على السواء، ولولا أن فى الحاء بحَّةً وفى العين بعَّة لكانتا بصوت واحد. [ا هـ. شرح القول المفيد].

(المخرج الرابع) أدنى الحلق: يعنى أقربه مما يلى الفم، ويخرج منه غينٌ فحّاء معجمتان؛ أعنى أنه ينقسم إلى مخرَجين جزئيين متقاربين يخرج من أولهما الغين المعجمة، ومن ثانيهما الخاء المعجمة، نصَّ عليه شريح، وهو ظاهر كلام سيبويه، وتبعه الشاطبى، وعليه ابن الجزرى، ونصَّ الإمامُ مكّى وأبو محمد القيروانى على تقديم مخرج الخاء، قال فى الرعاية: الخاء تخرج من أول المخرج الثالث من مخارج الحلق مما يلى الفم، وقال ابن خروف النحوى: إن سيبوية لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد؛ فهذه ثلاثة مخارج كلية، وكل مخرج منها فيه مخرجان جزئيان متقاربان، وكل مخرج يخرج منه حرف، وتسمى هذه الحروف الستة حروفا حلقية لخروجهن من الحلق.

(المخرج الخامس) ما بين أقصى اللسان يعنى أبعده مما يلى الحلقَ **وما يحاذيه من الحنك الأعلى،** ويخرج منه القاف.

(المخرج السادس) ما بين أقصى اللسان بعدَ مخرج القاف **وما يحاذيه من الحنك الأعلى،** ويخرج منه الكاف فقط؛ فمخرَجُ الكاف أقرب إلى مقدَّم الفم من مخرج القاف وأسفل منه قليلا، ويعرف ذلك بأنك إذا وقفتَ على الكاف والقاف نحو (اك) (اق) تجد القافَ أقربَ إلى الحلق، والكافَ أبعدَ منه [اهـ. بركوى]. وفى المرعشى: «إن قلتَ: فعلى هذا أقصى اللسان منقسمٌ إلى موضعين كأقصى الحلق، فينبغى أن يُجعل أقصى اللسان مخرجًا واحدًا كليا كأقصى الحلق؟ قلتُ: أقصى اللسان فيه طولٌ، وبين موضعَيِ القاف والكاف بُعْدٌ كما يشهد به ما ذُكر، بخلاف أقصى الحلق» اهـ، وهذان الحرفان يقال لكل منهما لَهَوِى نسبةً إلى اللَّهاة وهى لحمة مشتبكة بآخر اللسان.

(المخرج السابع) ما بين وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى: ويخرج منه ثلاثة أحرف: الجيم، فالشين، فالياءُ التحتية غيرُ المدّية. وهذا ترتيب الشاطبى وابن الجزري. وفى شرح الملاّ على: قدّم فى الرعاية الشينَ على الجيم و هو رأى المهدوى.

قال المرعشى: «ترتيبُ المخارج بحسب حكم الطبع المستقيم خاليا عن التكلف كما قاله أبو شامة نقلاً عن الدانى رحمه الله تعالى. فاختلاف علماء الأداء فى ترتيب المخارج اختلافٌ فى حكم الطبع المستقيم، والمرادُ من الياء هنا الياءُ غير المدّية كما تقدم، وتسمى هذه الحروف الثلاثة شَجَرية لخروجها مِن شَجْر الفم بسكون الجيم وهو منفتَح ما بين اللحيين، وقيل هو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى.

(المخرج الثامن) ما بين إحدي حافتي اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا، ويخرج منه الضاد المعجمة، وأوَّلُ تلك الحافَة مما يلي الحلقَ ما يحاذي وسط اللسان بُعيد مخرج الياء. كذا في بعض الرسائل. وآخرها ما يحاذي آخرَ الطواحن من جهة خارج الفم، وخروجها من الجهة اليسري أسهل وأكثر استعمالاً، ومن اليمني أصعب وأقل استعمالاً، ومن الجانبين - يعني معًا - أعزُّ وأعسر، وهو معنى قول الشاطبي رحمه الله: [وهو لديهما * يَعِزُّ وباليمنَي يكون مقلَّلاً] وكان ﷺ يخرجها من الجانبين، وقيل: كان سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخرجها من الجانبين أيضا، وبالجملة هى أصعب الحروف وأشدها على اللسان [ا هـ. مرعشى وحلبى].

المخرج التاسع: ما بين حافتَيِّ اللسان معًا بعد مخرَج الضاد وما يحاذيهما من اللثة أى لحمة الأسنان العليا، وهى لَثةُ الضاحكَيْن والنابَيْن والرباعيتين والثنِيَّتَيْن، ويخرج منه اللامُ، وليس فى الحروف أوسعُ مَخرَجاً منه، وحكى أبو حيان عن شيخه أبى على بن أبى الأحوص أنه قال: يتأتى إخراجُها من كلتا حافتيِّ اللسان اليمنى واليسرى دفعةً، إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن. [ا هـ مرعشى وشارح القول المفيد]. وفى بعض الشروح: مخرجها مِن أول حافة اللسان إلى آخرِها وهو رأسُ اللسان مع ما يليها من لثة الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية واللثة، هى اللحم المركَّبُ فيه الأسنان.

المخرج العاشر: ما بين رأس اللسان وما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين ويخرج منه النون المظْهَرة، قال الملا على: جعلوا مَخرج النون من طرف اللسان؛ وهو رأسُه مع ما يليه من اللثة مائلاً إلى ما تحت اللام قليلا، وقيل فوقها أى قليلا، ومَخرجُه أضيق من مخرج اللام، قال المرعشى: ومَن جعلها فوق اللام يقدِّمها فى الترتيب على اللام، وقيَّدنا النونَ بالمُظهرة؛ لأن النون المخفاة غُنَّةٌ مخرَجُها الخيشُوم، وهى من الحروف المتفرعة.

المخرج الحادى عشر: ما بين رأس اللسان مع ظهره مما يلى رأسَه وما يحاذيهما من لثة الثنيتين العليين أيضا: ويخرج منه الراءُ، وقال فى الرعاية: الراءُ تخرج من مخرج النون غير أنها أدخَلُ إلى ظهر اللسان قليلا، والمراد من ظهر اللسان ظهرُه مما يلى رأسه، وظهرُه: صفحتُه التى تلى الحنكَ الأعلى، وفى الرعاية: جعل الجرمى ومن

تابعه اللامَ والنونَ والراءَ من مَخرج واحد، وجعل لها سيبويه ومن تابعه كالشاطبى وابن الجزرى ثلاثةَ مخارج متقاربة ا هـ. أقول: لا خلاف فى أن لكل منها مخرجا واحداً جزئيا، وإنما الخلافُ فى عسر التمييز وعدم عُسره؛ فمن جعلها من مخرج واحد كلِّى يقول إن لكلٍّ منها مخرجا جزئيا يعسر تمييزه، ومن جعلها من ثلاثة مخارج يقول: لا عسر فى التمييز بينها. [ا هـ. مرعشى]، وتسمى هذا الحروف الثلاثة ذلقية وذَوْلَقية لخروجها من ذلق اللسان أى طرفه.

المخرج الثانى عشر: ما بين ظهر رأس اللسان وأصل الثنيتين العُليين ويخرج منه الطاء، فالدال المهملتان، فالتاءُ المثناة الفوقية. أقول: هكذا قالوا، فظهر أن أصليهما ينقسمان إلى ثلاثة مواضع؛ فما يلى اللثة منهما يخرج منه الطاء، ومن بُعَيْده الدال؛ ومن بُعَيْده التاء؛ فالمراد من أصليْهما ليس أقصى نهايتهما من جانب اللثة لاستحالة الانقسام حينئذ، بل المراد ما يلى اللثةَ من نصفيهما. والله أعلم. [ا هـ مرعشى] ويقال لهذه الثلاثة: الحروف النِّطْعية؛ لأنها تخرج من نِطع: أى جلدِ غارِ الحنكِ الأعلى (وهو سقفُه) والثنايا (الأسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان تحت) ا هـ.

المخرج الثالث عشر على ما حققه أبو شامة: ما بين رأس اللسان وبين صفحتى الثنيتين العليين؛ أعنى صفحتيهما الداخلتين، ويخرج منه الصاد فالسين المهملتان فالزاى، ولا يتصل رأسُ اللسان بالصفحتين بل يُسامتهما، والصادُ أدخَلُ، والزايُ أخرَج، والسين متوسط، وفى القول المفيد: والصاد والسين والزايُ من مَخرَجٍ واحد وهو طرف اللسان وفويقَ الثنايا العُليا، وتبقَى فرجةٌ قليلة بين اللسان والثنايا عند الذكر، وتسمى هذه الثلاثة أسَلِيّة لخروجها من أسلة اللسان؛ أى ما دقَّ منه، وتسمى أيضا حروف الصفير، وسيأتى بيانه.

المخرج الرابع عشر: ما بين ظهر اللسان مما يلى رأسه وبين رأسَىْ الثنيتين العليين ويخرج منه ثلاثة أحرف: الظاء فالذال المعجمتان، فالثاء المثلثة. وهذا المخرج أقرب إلى خارج الفم من المخرج السابق، باعتبار رأس اللسان؛ لأن رأسَ اللسان فيه أقربُ إلى خارج الفم منه فى المخرج السابق، يُعرف ذلك بالامتحان. قال المرعشى: وجه الترتيب هنا باعتبار قرب اللسان إلى الخارج؛ فاللسان يقرب إلى الخارج فى الثاء أكثر مما يقرب فى أختيها، ويقرب إليه فى الذال أكثر مما يقرب فى الظاء، قال أبو حيان فى شرح

التسهيل: «الظاء مما انفردت بها العرب واختصت بها دون العجم، والذالُ ليست فى اللغة الفارسية، والثاءُ ليست فى اللغة الرومية والفارسية، وتسمى هذه الثلاثة لِثَوية لخروجها من قرب اللثة.

المخرج الخامس عشر: ما بين باطن الشفة السفلى ورأسَيِ الثنيتين العلييين: ويخرج منه الفاء فقط.

المخرج السادس عشر: ما بين الشفتين معا: ويخرج منه الباءُ الموحدة، فالميم، فالواو، إلا أن الواو بانفتاحهما، والباء والميم بانطباقهما، وانطباقُهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم، والمرادُ بالواو هنا غيرُ المدية، قال المرعشى: المرادُ مِن انفتاحهما فى الواو انفتاحُهما قليلا، وإلا فهما ينضمان فى الواو ولكن لا يصل انضمامهما إلى حد الانطباق، وانضمامهما فى الواو المدّية أقل من انضمامهما فى الواو الغير المدّية، ولعل وجه الترتيب هنا أن لكل من الشفتين طرفين: طرفٌ يَلِى داخلَ الفم، والآخرُ يلى البشرة؛ فالمنطبق فى الباء طرفا الشفتين اللذان يليان داخل الفَم، والمنضم فى الواو طرفاهما اللذان يليان البشرة، والمنطبق فى الميم وسطهما، فآخرُ المخارج ما يلى البشرة من الشفتين، وهذه الحروف الأربعة - أعنى الفاء والباء والواو والميم- تسمى شفهية وشفوية لخروجها من الشفة، وإن كان بمشاركة غيرها فى البعض. اهـ.

المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو أقصى الأنف ويخرج منه أحرُفُ الغنة وهى النون الساكنة والتنوين حالةَ إدغامهما بغنَّة أو إخفائهما، والنونُ والميم المشدّدتان، والميم إذا أُدغمت فى مثلها أو أُخفيت عند الباء؛ فإنهما أى النون والميم يتحولان فى تلك الأحوال عن مخرَجِهما الأصلى- الذى هو رأس اللسان فى الأول وما بين الشفتين فى الثانى- إلى الخيشوم، كما يتحول بعض حروف المد عن مخرَجه الأصلى إلى الجوف، ولا ينافى ذلك ما مرَّ مِن أن النونَ من طرف اللسان والميمَ من الشفتين؛ لأن المرادَ بهما تَمَّ المتحركتان أو الساكنتان حالة الإظهار، والمرادُ بهما هنا الساكنتان حالة الإخفاء والإدغام بغنة. لا يقال: لا بد من عمل اللسان فى النون، وعَمَل الشفتين فى الميم مطلقا حتى فى حالة الإخفاء والإدغام بغنة، وكذا اللخيشوم عملٌ حتى فى حالة التحريك والإظهار، فلمَ هذا التخصيص؟ لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرَج، فلما كان الأغلبُ فى حالة إخفائهما أو إدغامهما بغنةٍ عملَ الخيشوم، جعلوه

مخرجهما حينئذ، وإن عملَ اللسانُ والشفتان أيضا، ولما كان الأغلبُ فى حالة التحريك والإظهار عملَ اللسان والشفتين: جعلوهما المخرج وإن عملَ الخيشومُ حينئذ أيضا. [أفاد ذلك بعضهم عن العلامة الشبراملسى مع بعض زيادة. اهـ.] واستحسن ذلك فى شرح القول المفيد بقوله: إن عبارة شيخنا المصنف القائل بأن الخيشوم هو مخرج النون والميم المخفاتين أحسنُ من قول بعضهم إن الخيشوم مخرَج الغنة؛ لأن الغنة صوت فى الخيشوم، وهو صفةٌ من صفات النون - ولو تنوينًا- والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما فى حكمه من القلب والإدغام بغنة، واللائقُ بالصفات ذكرُها فى محلها لا فى المخارج. اهـ. ومثلُ ذلك قال الملا على فى شرحه عند قول ابن الجزرى: * وغنة مخرجها الخيشوم* بعد أن أقام الدليل على أن الغنةَ مخرجُها الخيشوم بأن الشخص لو أمسك أنفه لم يمكن خروجها: ثم الغنة من الصفات لأنها صوتٌ أغنّ لا عملَ للسان فيه، فكان اللائق ذكرُها مع الصفات لا مع مخرج الذوات. ومثلُهما ابن الناظم حيث قال: «والغنة صفة النون - ولو تنوينًا - والميم المدغمَتين والمخفاتين»، فكان ينبغى أن يذكر هنا عوضًا عنها مخرج النون المخفاة؛ فإن مخرجها من الخيشوم وهى حرف بخلاف الغنة اهـ. وإن أجيب عن عبارة ابن الجزرى بأن فيها حذفًا والتقدير «وغنةُ مخرجِ محلُّها الخيشوم» أو بأنه جرى على أن الغنة هى النون المخفاة؛ فلم تخرج إذن عن الحرفية اهـ. وفى المرعشى: إن قلت: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلتُ: هما متَّحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً لأن كلاً منهما وإنْ كان صوتًا خارجًا من الخيشوم، لكن ذلك الصوتَ صفةٌ فى الأصل للنون والميم الساكنتين المظهرتين كما فى (عن) و(لم)، ويسمى حينئذ غنة، وقد تخفى النون الساكنة، ومعناه أن تعدم ذاتها وتبقى صفتها التى هى الغنة كما فى (عنك). وسميت الغنة الباقية من النون نونًا مخفاة، وبالجملة إن الغنة تطلق لغةً على الصوت الخارج من الخيشوم سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسه، وفى اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين. وإن قلتَ: الصفة كيف تقوم بنفسها؟ قلتُ: الغنة لها مخرج غير مخرج موصوفها ولذا أمكن التلفظ بها وحدها بخلاف سائر الصفات. وإن قلتَ: قد ظهر أن الخيشوم مخرج للغنة أيضا، فلِمَ لم تُذكر هنا؟ قلتُ: النون المخفاة عُدَّت حرفاً لاستقلالها بخلاف الغنة فإنها قائمة بالحرف وصفةٌ له، فَلِمْ تُعَدّ حرفاً، والمقصود هنا بيان مخارج الحروف، ولذا قال البعض عند قول ابن الجزرى: * وغنةٌ مخرَجُها الخيشومُ *: كان ينبغى أن يذكر هنا عوضًا عن الغنة النونَ المخفاة؛ فإنَّ

مخرجها أيضا الخيشوم، وهى حرفٌ بخلاف الغنة. إن قلتَ: النون المخفاة من الحروف المتفرعة، وقد ذكر مخرجها، فلِمَ لم يذ كرمخارج سائر الحروف المتفرعة؟ قلت: ذكر أن مخرج النون المخفاة زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصول، بخلاف سائر الحروف المتفرعة فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصول، ولما كان الخيشوم مخرجا للحرف الفرعى أُخِّرَ عن مخارج الحروف الأصول ا هـ. مرعشى.

وههنا انتهى الكلام على مخارج الحروف مع بسط الكلام عليها بما ذكره وأوضحه أهل التحقيق فى كتبهم؛ فعليك أيها الطالب لتجويد القرآن بحفظها وإحكامها؛ فإنه لا سبيل إلى التجويد إلا بعد إتقانها.

الفصل الثالث

فى بيان ما يحتاج إلى معرفته طالب فن التجويد

وهو أسنان الفم:

هى فى أكثر الأشخاص **اثنتان وثلاثون**: منها **الثنايا** وهى الأسنان الأربعة المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت، ثم **الرَّباعيات** بفتح الراء وتخفيف الياء وهى الأربعة خلف الثنايا، ثم **الأنياب** وهى أربعةٌ أخرى خلف الرباعيات، ثم **الأضراس** وهى عشرون ضرسا، من كل جانب عشرة، منها **الضواحك** وهى أربعة من الجانبين تلى الأنياب، ثم **الطواحين** ويقال فيها أيضا **الطواحن** بغير ياء وهى اثنا عشر طاحنا من الجانبين خلف الضواحك؛ ستةٌ من فوق، فى كل جانب ثلاثة، وستةٌ من تحت كذلك، ثم **النواجذ** بالذال المعجمةوهى الأربعة الأواخر، من كل جانب اثنتان؛ واحدة من أعلى وأخرى من أسفل، ويقال لها ضرسُ الحِلْم وضرس العقل، وهى أقصى الأضراس، وهى قد لا تنبت لبعض الناس، وقد ينبت لبعضهم بعضُها وللبعض كلُّها، وقد نظمها بعضهم فقال:

وعدَّةُ الأسنان للإنسان ... كلٌّ ثلاثون يَليها اثنان

منها الثنايا أربعٌ وأربعُ ... هُنَّ الرَّباعيات فيما يُسمَعُ

وسَمِّ بالأنياب منها أربعا ... وأربعًا ضواحكًا لمن وَعَى

وعدَّةُ الرَّحَى منها اثنا عشر ... ثلاثةٌ فى كل شِقٍّ قد ظهَرْ

وأربعٌ نواجذُ أقصَى الفَمِ ... وهى بذالٍ إن سُئِلتَ مُعْجَمِ

وأخصرُ من هذا مع إفادة الترتيب قول بعضهم:

ثنيـاتُ الـفـتَى ورَباعـيـاتُ وأنـيـابُ الفـتـى كلٌّ رَبـاعُ

وأربـعُ الضـواحـكِ ثم سِتٌّ وستٌّ فـى طواحنـهـا انتـفـاعُ

وأربعُ الـنواجـذِ مـا لِمـاضٍ إذا عَـرَى الفـتَى عنهـا ارتجـاعُ

أى الغالبُ ذلك. قـال الحلبى: «وقد لا توجد لبـعض الناس، وقد يوجد بعضُـها دون بعض» ا هـ.

فائدة:

اعلم أن الأسنان على ثلاثة أنواع: منها مـا هو للطحن والتنعيم، وهى الأضراس، ومنها مـا هو للكسر وهى الأنياب، ولذلك خُلقت رءوسهـا مستديرة، ومنـها ما هو للقطع وهو الرباعيات والثنايا ولذلك خُلقت حـادَّة الرءوس [ا هـ ، حاشية النحراوى مع بعض زيادة]. فاجتـهد يا أخى فى حفظ هذا لأنه ينفعك فى معـرفة المخارج؛ لا سيما مَخرج الضاد واللام وأخواتها.

التتمة: فى بيان ألقاب الحروف

أعلم أن **ألقابَ الحروف عشرةٌ**، لقَّبها بها الخليلُ بن أحمد فى أول كتاب العين.

الأول: الحروف الحلقية، وهى ستة مذكورة فى قول بعضهم:

همزٌ فهاءٌ ثم عينٌ حاءُ * مهملتان ثُمَّ غينٌ خاءُ

الثانى: اللَّهَوِيَّتان وهما القاف والكاف.

الثالث: الشجْرِيَّة وهنّ الجيم والشين والياء.

الرابع: الأسَلِيَّة وهن الصاد والسين المهملتان والزاى.

الخامس: النطعية وهن الطاء والدال المهملتان والتاء الفوقية.

السادس: اللِّثَوية وهن الظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة.

السابع: الذلَقية بفتح اللام وسكونها؛ وهن اللام والنون والراء.

الثامن: الشفَهية وهن الفاء، والواو، والباء الموحَّدة، والميم.

التاسع: الجوفية وهن الألف والباء والواو المَدِّيتان.

العاشر: الهوائية وهن الحروف الجوفية؛ لأنها باعتبار المد هوائية، وباعتبار مجيئها من الجوف جوفية. ومخرجُ الجوفية من جوِّ الفم والحلقِ أى خلائهما، والجوُّ فى أصل اللغة ما بين السماء والأرض فأُطلق على الخلاء المذكور مجازًا، والجوُّ والجوفُ كلاهما لغتان فى الخلاء. [اهـ. شرح ابن غازى].

*****

الباب الثانى

فى بيان صفات الحروف

فيه خمسة فصول وتتمة.

الفصل الأول

فى بيان ما تُعرف به الصفة من همسٍ وجَهر ونحوهما

اعلم أن المخارج للحروف بمثابة الموازين؛ تُعرف بها مقاديرها، والصفات بمثابة الناقد الذى يميز الجيد من الردىء. فببيان مخرجِ الحرف تَعرف كميته؛ أى مقداره، فلا يزاد فيه ولا يُنقص وإلا كان لحنًا، وببيان الصفة تُعرف كيفيته؛ أى عند النطق به من سليم الطبع؛ كجرْي الصوت وعدَمه، وتحقيقُ ذلك أن الهواءَ الخارجَ من داخل الرئة- وهو موضع النفَس وللقلب كالغشاء - إن خرجَ بدفع الطبع من غير أن يُسمع: يُسَمَّى نَفَسًا بفتح الفاء، وإن خرج بالإرادة وعرَض له تموُّجٌ يُسمع بسبب تصادم جسمين: سُمِّىَ صوتًا، وإنْ عرضَ للصوت كيفيات مخصوصة بسبب اعتماده على مقطع - أى مخرج محقق - وهو الذى ينقطع فيه الصوت كجزء من الحلْق أو اللسان أو الشفتين أو الخيشوم، أو مخرَجٍ مقدَّرٍ وهو الذى لم ينقطع فيه الصوت، بل قدَّروا له جوف الحلق والفم: سُمِّىَ ذلك الصوت حروفًا. وإنْ عرضَ للحروف كيفياتٌ أُخَر فى الواقع بسبب نحوِ جَرْىِ الصوت وعدَمه وقوّة الاعتماد على المَخرَج وعدمها: سُميت تلك الكيفياتُ صفات. ثم إن النفَس الخارج الذى هو صفة حروف إنْ تكيَّفَ بكيفية الصوت حتى يحصل صوتٌ قوى كان الحرف مجهوراً، وإن بَقِىَ بعضُه بلا صوتٍ يجرى مع الحرف: كان الحرف مهموسًا، وأيضًا إذا انحصر صوتُ الحرف فى مخرَجه انحصاراً تامًا فلا يجرى جريانا أصلاً يسمى شديداً؛ فإنك لو وقفتَ على قولك «الحج» وجدت صوتك راكداً محصوراً، حتى لو أردت مد صوتك لم يمكنك، وأما إذا جرى الصوت جريانا تامًا ولم ينحصر أصلاً فإنه يسمى رخواً كما فى «الطش» فإنك لو وقفتَ عليها وجدتَ صوت الشين جاريا تمدُّه إن شئت، وأما إذا لم يتم الانحصار ولا الجرى فيكون متوسطًا بين الشدة والرخاوة كما فى «الظل» فإنك لو

وقفتَ عليه وجدتَ الصوت لا يجرى مثل جرى «الطش»، ولا ينحصر مثل انحصار «الحج»، بل يخرج على حد الاعتدال بينهما، وقِسْ على ذلك البواقى. [اهـ. ملا على مع بعض زيادة].

ثم اعلم أن لهذه الصفات ثلاث فوائد:

(الفائدة الأولى) تميُّز الحروف المشتركة فى المخرج. قال ابن الجزرى: كل حرف شاركَ غيرَه فى مخرج فإنه لا يمتاز عنه إلا بالصفات، وكلُّ حرفٍ شارك غيرَه فى صفاتٍ فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج، ولولا ذلك لاتَّحدتْ أصوات الحروف فى السمع، فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى، ولَما تميزت ذواتُها، وهذا معنى قول المازنى: إذا همستَ وجهرتَ وأطبقتَ وفتحتَ اختلفتْ أصوات الحروف التى من مخرج واحد. وقال الرمانى وغيرُه: لولا الإطباق، لصارت الطاءُ دالاً؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا الإطباق، ولصارت الظاء ذالاً، ولصارت الصاد سينا.

(الفائدة الثانية) معرفةُ القوى من الضعيف ليُعلم ما يجوز أن يُدغم وما لا يجوز؛ فإن ما له قوة ومزية على غيره لا يجوز أن يدغَم فى ذلك الغير لئلا تذهب تلك المزية كما سيأتى بيانُ ذلك فى محله إن شاء الله تعالى.

(الفائدة الثالثة) تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج؛ فقد اتضح لك بهذا أن ثمرات معرفة الصفات التمييزُ والتحسينُ ومعرفةُ القوة والضعف؛ فسبحان مَنْ دقت فى كل شىء حكمته.

(لطيفة) رُوى أن الإمام أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - ناظرَ معتزليًا فقال له: قل: باء، فقال: باء، فقال: قل: حاء، فقال: حاء، فقال: بيِّن مَخرجَيْهما، فبيَّنهما، فقال: إن كنتَ خالقا فعلك فأخرِجِ الباءَ من مخرَج الحاءِ، فبُهت المعتزلى وانصرف. [انتهى. شرح الملا على].

الفصل الثانى

فى بيان عدد الصفات، ومعناها لغةً واصطلاحًا، وبيان عدد حروفها

اعلم أنّ **الصفات** جمع صفة. وهى **لغةً**: ما قام بالشىء من المعانى كالعلم والسواد. ولم يريدوا بالصفة معنى النعت كما أراده النحويون مثل اسم الفاعل والمفعول أو ما يرجع إليها من طريق المعنى نحو مثل وشبه. **واصطلاحًا**: كيفيةٌ عارضةٌ للحرف عند حصوله فى المخرج من الجهر والرخاوة والهمس والشدة ونحوها، وبذلك يتميز بعض الحروف المتحدة فى المخرج عن بعض؛ فهى لفظ يدل على معنًى فى موصوفه؛ إما باعتبار محله أو باعتبار ذاته؛ فالأول كالجوفية والحلقية واللهوية إلى آخر ما تقدم فى التتمة، والثانى كالجهر والهمس وأمثالهما من كل صفة لازمة للحرف فى جميع أحواله، أى سواء كان ساكنًا أو محرَّكًا بأى حركة.

ثم إن العلماء رحمهم الله تعالى **اختلفوا فى عدد الصفات**؛ فمنهم مَن عدَّها **سبع عشرةَ** صفةً وهو الإمام ابنُ الجزرى رحمه الله تعالى، وتابَعه على ذلك شرّاح مقدمته وغيرهم. ومنهم من زاد على ذلك وهو صاحب الرعاية فإنه أوصلها إلى **أربع وأربعين** صفة. ومنهم من نقصَ عن السبع عشرة كالبركوى فإنه عدّها فى كتابه الدر اليتيم **أربع عشرة** بنقص الذلاقة وضدها وهو الإصمات، والانحراف واللين، وزيادة صفة الغُنة. وكشارح نونية الإمام السخاوى فإنه عدَّها **ست عشرة** صفة بنقص الذلاقة وضدّها أيضًا، وزيادة صفة الهوائى أى الحرف الهوائى وهو الألف. وكالمرعشى؛ فإنه ذكر فى رسالته **سبع عشرة صفة** إلا أنه نقصَ الذلاقة وضدَّها الانحراف واللين، وزاد أربع صفات: الغنة، والخفاء، والتفخيم، والترقيق، وفيه أن التفخيم والترقيق من الصفات العارضة، والمقامُ مقامُ عدِّ الصفات اللازمة. فتأمل. ولما كان خيرُ الأمور أوسطَها اخترتُ أن أذكر فى هذه الرسالة ما هو الأوسط من هذه الأقوال الثلاثة، وهو **قول ابن الجزرى بأنها سبعة عشر**، ثم بعد التكلم عليها نتكلم على صفتَىِ الخفاء والغُنة لأنهما من الصفات اللازمة أيضًا. وقد ذكرهما كثير من أئمة هذا الفن. فنقول:

اعلم أن **الصفات السبع عشرة تنقسم إلى قسمين**: قسم **له ضدّ** وهو خمسة وضدّه كذلك؛ بجعل ما بين الرخاوة والشدّة مع أحدهما كما يأتى، وقسمٌ **لا ضدّ له** وهو سبع؛ **فذوات الأضداد**: الجهر وضدّه الهمس، والشدة وضدّها الرخاوة، وما بينهما،

والاستعلاء وضدّه الاستفال، والإطباق وضدّه الانفتاح، والإذلاق وضده الإصمات.

وأما التى ليس لها أضداد: فالصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفَشِّى، والاستطالة، فالجملة سبعة عشر؛ فكلُّ حرف يأخذ خمس صفات من المتضادّة، وأما غير المتضادّة فتارةً يأخذ منها صفة أو صفتين، وتارة لا يأخذ شيئًا؛ فغاية ما يجتمع فى الحرف الواحد سبعُ صفات؛ فالراء يكمل لها سبع صفات: الانحراف، والتكرير، والخمسة المتضادّة. وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى فى الفصل الخامس فى ذكر توزيع الصفات على موصوفاتها.

ولنشرع الآن فى **بيان معانى الصفات لغةً واصطلاحًا، وبيان عدد حروفها** فنقول:

الصفة الأولى: الجهر: ومعناه لغةً: الإعلان والإظهار، **وفى القول**: إعلاءُ الصوت به، **واصطلاحًا**: انحباس جرْى النفس عند النطق بالحرف لقوّته وذلك من قوّة الاعتماد على مخرجه. **وحروفه** تسعة عشر حرفًا جمعها بعضهم فى كلمات وهى (عظمَ وزنُ قارئ ذى غض جدّ طلب) أى رجح ميزان قارئ ذى غض للبصر اجتهدَ فى الطلب. قال المرعشى: وهذه الحروف لقوّتها فى نفسها وقوة الاعتماد عليها فى موضع خروجها لا تخرج إلا بصوتٍ قوى شديد تمنع النفَسَ من الجرى معها، وبهذا الاعتبار سُميت مجهورة، وهى ما عدا حروف الهمس الآتى ذكرها، وبعضها أقوى من بعض فى الجهر على قدر ما فى الحرف من صفات القوّة؛ فالطاء أقوى من الدال، وإن اشتركتا فى قوّة الجهر؛ لانفراد الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم. وسيأتى بيان ذلك فى محله.

الصفة الثانية: الهمس: ومعناه لغةً: الخَفاءُ ومنه قوله تعالى: ﴿**فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا**﴾ [طه :١٠٨] أى صوتًا خفيًا، والمرادُ به فى الآية حِسُّ مشى الأقدام إلى المحشَر. **واصطلاحًا**: جريانُ النفس عند النطق بالحرف لضعفه، وذلك من ضعف الاعتماد على مخرجه. **وحروفه** عشرة يجمعها قولك (**فحثه شخص سكت**)، وبعض هذه الحروف أضعف من بعضٍ فى الهمس؛ فالصادُ المهمَلة والخاءُ المعجمة أقوى من غيرهما؛ لأن فى الصاد إطباقًا واستعلاءً وصفيرًا، وكلها من صفات القوّة، وفى الخاء استعلاء. والكافُ والتاءُ المثناة فوق أقوى من باقى الحروف غير الصاد والخاء؛ لما فيهما من الشدة، وهى من صفات القوة أيضًا. وأضعفُ الحروف المهموسة: الهاء والفاء والحاء

والثاء المثلثة؛ إذ ليس فيهن صفة قوّة، بل أضعفُها الهاء؛ إذ فى الفاء والحاء والثاء صفة الظهور الذى هو ضد الخفاء، وهو من صفات القوة، لكن لم يوضع له اسم فى هذا الفن [ا هـ. مرعشى فى حاشيته].

قال ابن الجزرى فى التمهيد: الحروف الخفية أربعة: الهاء، وحروف المدّ واللين؛ سُميت بالخفية لأنها تَخْفَى فى اللفظ إذا اندرجت بعد حرفٍ قبلهَا، ولِخفاء الهاء قوَّوْها بالصلة اهـ.

﴿تنبيه﴾ اعلم أن جرْىَ النفَس وعدمَ جريه عند تحريك الحرف أبْين منهما عند إسكانه، ويمثَّل للمجهورة بقق، وللمهموسة بكك؛ فإنك تجد النفَسَ فى الأول محصوراً وفى الثانى جاريًا؛ وإنما مثَّلوا بهذين المثالين إيذانًا بأن تباين القسمين إذا ظهر فى الحرفين المتقاربين مخرجًا وهما القاف والكاف كان ظهوره مع المتباعدَيْن أكثر، وتحقيقُ الفرق هنا ما قاله الملا على «أن نفَسَ الحرف إنْ تكيَّفَ كله بكيفية الصوت حتى حصل صوتٌ قوى كان الحرف مجهوراً، وإن بقى بعضُه بلا صوت يجرى مع الحرف كان الحرف مهموسًا» قال المرعشى: هذا الفرق إنما يتحقق فى القراءة جهراً؛ فالمراد من الصوت القوى الجهرُ، وقوله «بلا صوت» يعنى بلا صوت جهرى يجرى، مع مبدأ الحرف؛ فإذا قلت (اذ) بالمعجمة ومددتَها تجد نفَسها كله متكيفا بصوت جهرى وإذا قلتَ (اص) بالمهملة ومددتها تجد مبدأ نفَسها متكيفا بصوت جهرى، وآخرَه خاليا عن ذلك الجهرى، بل متكيفا بصوت خفى، وقس عليهما؛ فالصاد المهملة بعض صوتها مجهورٌ وبعضه مهموس، لكن الاصطلاح وقع على أنها مهموسة، وكذا سائر حروف الهمس، وأما فى القراءة سراً فلا يتحقق هذا الفرق اهـ. ومعنى قوله (فحثه شحص سكت) قال بعض شراح الجزرية: إن هذه الكلمات وقعت فى مجلس بعض الملوك من بعض فصحاء العرب؛ حيث قال البعضُ المذكور: كان فلان يتكلم كلام هُجْرٍ فحثه شخصٌ سكت. والهُجْر بضم الهاء: الفحش، والحث على الشىء بالمثلثة: الحض عليه، ذكره صاحب الصحاح. ولك أن تقول «سكت فحثه شخص»، وهو أحسن ما قيل لاستقامة المعنى؛ لأن إطالةَ السكوت لغير حاجة مِن دِينٍ أو دنيا مكروهةٌ، أى سكتَ فحثه شخصٌ على الكلام فتكلم.

الصفة الثالثة: الشِّدَّة: ومعناها **لغةً**: القوة، **واصطلاحًا**: انحباس جرْى الصوت عند

النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على المخرج، ويكملُ هذا الانحباس عند إسكان الحرف سواء انحبس معه النفس - كما فى الأحرف الجهرية الشديدة وهى ستة أحرف: الهمزة، وحروف القلقلة الخمسة - أم لا، كما فى التاء والكاف الشديدتين المهموستين، فبذلك عُلم الفرق بين النفَس والصوت. **وحروفُ الشدّة ثمانيةٌ** يجمعها قولك (أجد قط بكت) وإنما لُقبت بالشدة لاشتداد الحرف فى مخرجه حتى لا يخرج معه صوت، ألا ترى أنك تقول فى الحرف الشديد (اج ات) فلا يجرى الصوت فى الجيم والتاء وكذلك أخواتهما، فلما اشتد فى موضعه ومُنع الصوت أن يجرى معه سُمِّىَ حرفًا شديدًا. وهى مختلفة فى القوّة، فإذا كان مع الشدة جهرٌ وإطباقٌ فذلك غايةُ القوة كالطاء، ففيها اجتمعت الصفات الأربعة، فعلى قدر ما فى الحرف من الصفات القوية تكون قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه، فافهم هذا لتعطِىَ كلَّ حرفٍ حقَّه فى قراءتك من القوة، وتتحفظ على بيان الضعيف فى قراءتك أيضًا. ومعنى قوله (أجِدُ قَطٍ بكَتْ) أنه كان لبعض العرب محبوبة تسمى قط، فسمع بكاءً فى بيتها فقال: (أجد قط بكت).

الصفة الرابعة: الرخاوة: ومعناها **لغةً:** اللين، **واصطلاحًا:** جريان الصوت مع الحرف لضعف الاعتماد على المخرَج. **وحروفها ستة عشر.** وقد نظمها بعضهم فقال:

رِخْوٌ مِن الحروف ستٌّ وعَشَرْ ... حاءٌ، وخاءٌ، ذالٌ، زايٌ، ذا اشتهَرْ
ثاءٌ، وسينٌ، ثم شينٌ، وألِفْ، ... صادٌ، وضادٌ، ثم ظا واوٌ، عُرِفْ
والغَيْنُ، ثمَّ الفاءُ، ثم الهاءُ، ... وقَدْ أتَى فى خَتْمِهِنَّ اليـاءُ

وأخصر من هذا ما ذكره بعضهم بقوله:

إنْ تشَأْ ألفاظَ رِخْوٍ ... لا تَكُنْ فى الحِفْظِ لاهِى
رَمْزُهُ خُذْ غَثَّ حَظ ... فض شوص زى ساهِ

وأما التوسط بين الشدّة والرخاوة: فهو عدمُ كمال احتباس الصوت وعدمُ كمال جريه، **وحروفهُ خمسةٌ** يجمعها قولك «**لِنْ عُمَر**» وهى اللام والنون والعين والميم والراء، وجمعُها فى هذه الكلمات فيه إشارةَ إلى أنه أمرَه باللين والتواضع، وأصْلُه: لِن

يا عمـر، حُذف منه حرفُ النداء تخفـيفًا. قال بعض الشـراح: وأصْلُ هذه المقالة أن سيدنا عـمر بن الخطاب رضى الله عنه مرَّ على النبى ﷺ ووراءه جمـاعةٌ وهو يمشى الهُوَيْنا، فقال له النبى ﷺ: لِنْ عُمَـر، فقال: يا رسول الله والله ما من شخصٍ منهم إلا وله حاجة» اهـ. وبعضهم زاد على هذه الخمسة حروفَ المدِّ، وعليه فتصير ثمانيةً، وإليه مالَ الشاطبى، وجمعها بعضهم فى قوله (ولينًا عمر)، وفى بعض مؤلفات مكى لم يضف إليها الألف فجمعها (نولى عمر) اهـ. وإنما كانت مرتبتها بين مرتبتين؛ لأن الرخوةَ إذا نُطق بها فى نحـو (ألبس وأنعش) جرى معهـا الصوت، والشديدةَ إذا نُطق بها فى نحـو (اضرب) و(اجلد) انحبس الصـوت معها ولم يجْـرِ، والتى بين الرخوة والشديدة إذا نُطق بـها فى نحو (انعم) و(اعـمل) لم يجر الصـوت معهـا جريانه مع الرخوة. ولم ينحبس انحباسه مع الشديدة، وتسمى هذه الحروف بينيةً أى بين الشديدة والرخوة لجرْى بعض الصوت معها وانحصارِ بعضه، فنُسبتْ إلى بين بين، وهو محل التوسط بين الشيئين. وفى المرعشى قال فى شرح المواقف: إن الحروف الشديدة آنيةٌ لا توجد إلا فى آنِ حَبْسِ النفَس، وما عـداها زمانية يجـرى فيه الصـوت زمانًا، وهى متفاوتـة فى الجريان؛ إذ الحروف الرخوة أتمّ جريانًا من الحروف البـينية، وحروف المدّ أطول زمانا من سائر الحروف الرخوة.

(تنبيه) اعلم أن كلاً من الحروف الشديدة والرخوة ينقسم إلى مـجهورة ومهموسة، أما الشديدة المجـهورة فهى ستة أحـرف: الهمزة، وحروف قطب جـد، وأما الشديدة المهمـوسة فهى حـرفان: الكاف والتاء الـفوقيـة، وأما الرخوة المجـهورة فهى ثمـانية أحرف: الضاد، والظاء، والذال، والغين المعجمات، والزاى، والألف المدّية، والواو، والياء مـدَّيين أمْ لا، وأما الرخـوة المهموسـة فهى ثمانيـة أحرف أيضًـا وهى الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء الفوقية. وأمـا الحروف البينية فكلها مجهورة. فظهرَ من هذا التفـصيل أنَّ كلاً مِن المجـهورة والمهموسـة ينقسم إلى شديدة ورخـوة، وإن كان للمجهورة قِسْمٌ آخر وهو البينية.

ثم اعلم أن مـبدأ أصوات جـميع الحروف عـند الجهر بالقـراءة جَهـرىّ، ولو كان الحرف مهـموسًا، وأن صوتَ الحرف وإن كـان مجهورًا فهو لا يـتحقق بدون النفَس؛

لأن حقيقة الصوت هو النفَس المسموع كما سبق؛ فاحتباسُ الصوت يستلزم احتباسَ النفس معه، وجَرْيُه يستلزم جَرْيَه، وأنَّ نفَس الحرف وإن كان مهموسًا لا ينفكُّ عن الصوت؛ لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرَج كما سبق، وأن نفَس الحرف المجهور قليلٌ ونفَس الحرف المهموس كثير، فما ذُكر من أنه قد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء الفوقية معناه: يجرى النفس الكثير ولا يجرى الصوت القوى الذى حصل فى مبدأ الحرف، وليس المرادُ نفْىَ جريان الصوت بالكلية، ألا ترى أنه ذكر أن صوت الشين فى الطش جارٍ تمدُّه إن شئتَ مع أن الشين مهموس كالكاف والتاء، وما ذُكر من أنه قد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والغين المعجمتين معناه: يجرى الصوت القوى ولا يجرى معه نَفَسٌ كثير كما يجرى مع المهموس، وليس المراد نفىَ جريان النفس بالكلية؛ ألا ترى إلى ما قاله البعض - وهو ابن الجزرى - إن الرخاوة جريان الصوت والنفس. إذا علمتَ هذا فاعلم أن **صوت الحرف ونفَسه** إما أن يحتبسا بالكلية فيحصل صوتٌ شديد وهو فى **الحروف الشديدة**، أوْ لا يحتبسا أصلاً بل يجريان جريانا كاملا وهو فى **الحروف الرخوة**، أو يتوسطان بين كمال الاحتباس وكمال الجرى وهو فى **الحروف البينية**، فهذه ثلاثة أنواع؛ ففى **النوع الأول** إن جرى بعد ذلك الاحتباسِ نفسٌ كثير فالحرف شديدٌ مهموس، وإن لم يَجْرِ فالحرفُ شديدٌ مجهور. **وفى النوع الثانى** إن كان صوتُ الحرف جاريا كلُّه مع نفَسٍ قليل فالحرف رخْوٌ مجهور، وإن كان جاريًا كلّه مع نفَس كثير فالحرف رخو مهموس. وقد عرفتَ أن المهموس فى اصطلاحهم ما كان بعضُ صوته خَفِيًّا عند الجهر بالقراءة، وهو آخِرُه؛ إذ مبدؤه جهرى ألبتة حينئذ. ولا تجد حرفًا كل صوته خفىٌّ عند الجهر بالقراءة؛ فمَن عدَّ الكافَ والتاءَ من المجهورة بناءً على أن الشدّة تؤكد الجهرَ فقد وهم؛ إذ لو كان كذلك لكان جميع الحروف مجهورًا. **والنوع الثالث**: مجهور كله. إن قلتَ: الهمسُ جريانُ النفَس، وهو يستلزم جريان الصوت، والشدة احتباس الصوت، وهو يستلزم احتباس النفَس، فبين الهمس والشدة تناقضٌ؛ فكيف تكون الكاف والتاء شديدتين مهموستين؟ قلتُ: الشدة فى آنٍ والهمسُ فى زمانٍ آخر؛ يعنى أن شدتَهما باعتبار الابتداء، وهمسَهما باعتبار الانتهاء؛ فإن الصوت يجرى معهما آخِرًا، وشرطُ التناقض اتحادُ الزمن، وقد اختلفا هنا؛ ففى كل منهما صوتان: الأوّل قوى والثانى ضعيف. وقولنا «والثانى ضعيف» احترازٌ عن حروف القلقلة فإنها وإن كان فيها

صوتان إلا أن ثانيهما قوى. مثال التاء الموقوف عليها: ﴿لعلكم تهتدون وعلامات﴾، والكاف: ﴿يا بنيَّ لا تُشرِك﴾ و﴿وانظر إلى حمارك﴾. [اهـ. مرعشى وابن غازى].

الصفة الخامسة: الاستعلاء: ومعناه **لغةً** الارتفاع والعلو، **واصطلاحًا** ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى. **وحروفُه سبعة يجمعها قولك (خص ضغط قظ).** وأشدُّها استعلاءً القاف كما فى الرعاية فى باب القلقلة. قال فى النشر: وهى حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفلَ المستفلة اليـاءُ التحتية. وقيل: حروفُ التفخيم هى حروف الإطباق. وسُميت مستعليةً لأن اللسان يعلو عند النطق بها إلى الحنك الأعلى، ويجوز أن يكون تسميتها مستعلية لخروج صوتِها من جهة العلوِّ، وكلُّ ما حَلَّ فى عالٍ فهو مستَعْلٍ. قال المرعشى: إن المعتبرَ فى الاستعلاء استعلاءُ أقصى اللسان، سواء أستعلى معه بقية اللسان أمْ لا، وحروف وسط اللسان وهى الجيم والشين والياء لا يُستعلَى بها إلا وسطَ اللسان، والكاف لا يستعلَى بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسَطِه، فلم تُعَدّ هذه الأربع من المستعلية، وإن وُجد فيها استعلاءُ اللسان؛ لأن استعلاءه فى هذه الأربع ليس مثل استعلائه بالحَرف المستعلى. وقال الجاربردى: وتجوَّزوا فى تسميتها مستعلية؛ لأن المستعلى إنما هو اللسان، وأما الحرف فهو مستعلٍ عنده اللسان، واختُصر وقيل مستعل، ومثلُ هذا الاختصار كثيرٌ فى اللغة؛ كما قيل «ليل نائم» أى حاصل فيه النوم. وجمعُ هذه الأحرف فى هذه الكلمات فيه موعظتان: الأولى: أن قوله (قِظ) أمر من قاظ بالمكان إذا أقام فيه. و(خُص) بضم الخاء المعجمة: البيت من القصب والضغط: الضيق. والمعنى أقم وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط أى اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه ولا تغتر بزينتها وزخارفها فإن مآلك إلى الخروج منها كما قال ﷺ: «كُنْ فى الدنيا كأنك غريبٌ أو عابرُ سبيل». الثانية: قال بعض شراح الجزرية: ومعنى هذه الكلمات: خُصّ القبرُ بالضغطة والحصر، قظ: أى تيقَّظْ من غفلتك واعمل لآخرتك، وكلتا الموعظتين حسنة.

الصفة السادسة: الاستفال ومعناه **لغةً** الانخفاض، **واصطلاحًا** انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم، وحروفه ما عدا حروف الاستعلاء السبعة، وهو اثنان وعشرون حرفًا، وجمعها بعضهم فى بيتين فقال:

خُـذ حْـروفَ الاسـتـفـال واتـرُكَـنْ مَـن قـالَ إفْـكـا
ثـبت عِـزٌّ مَـنْ يُـجَـوٌّ دْ حَـرْفَـهُ إذْ سَـلَّ شكّـا

وسميت هذه الحروف مستفلة لأن اللسان لا يستعلى بها إلى الحنك الأعلى عند النطق بها كما يستعلِى بالمستعلية، وهذا الاسم مَجاز؛ لأن المستفل إنما هو اللسان لا الحرف. وفى التمهيد أن الياء التحتية مستفلة جداً، وفيه أيضًا أن الراء واللام المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية. قال المرعشى: الظاهرُ أنهما فى حالتَيِ تفخيمهما من الحروف المستعلية.

الصفة السابعة: الإطباق: ومعناه **لغةً** الإلصاق، **واصطلاحًا** هو إطباقُ أى تلاصقُ ما يحاذى اللسانَ مِنَ الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف. وقال القسطلانى: الإطباقُ: تلاقى طائفتَيِ اللسانِ والحنَكِ الأعلَى عند النطق بحروفها، وقال المرعشى: الإطباقُ فى الاصطلاح - على ما يُشعِر به كلام الجاربردى-: استعلاءُ أقصى اللسان ووَسَطه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباقُ الحنك على وسط اللسان بحيث ينحصر الصوتُ بينهما. **وحروفُ الإطباق أربعةٌ** جمَعها ابنُ الجزرى فى نصف بيت فقال: * وصادُ ضادٌ طاءٌ ظاءٌ مُطْبَقه * بفتح الباء وكسرها وبترك تنوين الأول والثالث للوزن. وإنما لم تُركَب هذه الحروف الأربعة على قياس سائرها لعدم حصول معنى فى تركيبها، ولثقلها على اللسان، بخلاف غيرها، وتجوَّزوا فى تسميتها مُطْبَقةً؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنَك، وأما الحرفُ فمطبَقٌ عنده، فاختصر، فقيل مطبقة، ومثلُهُ كثيرٌ فى الاستعمال، والكلامُ فى المنفتحة كذلك؛ لأن الحرف لا ينفتح، وإنما ينفتح اللسان عن الحنك عند النطق به.

ثم اعلم أن الإطباقَ أبلغُ من الاستعلاء وأخصُّ منه؛ إذ لا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاءُ. ألا ترى أنك إذا نطقتَ بالغين والخاء المعجمتين والقاف وقلت (خخ وغغ وقق) استعلى أقصى اللسان إلى الحنك مِن غير إطباق، يعنى من غير إطباق الحنك على وسط اللسان، وإذا نطقتَ بالصاد وأخواتها وقلتَ صص وطط استعلَى وسطُ اللسان أيضًا، وانطبق الحنك على وسط اللسان؛ فالقاف والخاء والغين مستعلية وليست بمطبقة. وفى رسالة المرعشى نقلاً عن الرعاية: وبعضُ

حروف الإطباق أقوى من بعض؛ فالطاء المهملة أقواها فى الإطباق لجهرها وشدتها، والظاءُ المعجمة أضعفُها فى الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، والصادُ والضادُ متوسطتان فى الإطباق. يعنى أن هذه الثلاثة لرخاوتها ضَعُفَ إطباقها. وكانت الظاء المعجمة أضعفها فى الإطباق لانحرافها المذكور. اهـ.

الصفة الثامنة: الانفتاح: ومعناه **لغةً** الافتراق، **واصطلاحًا** تجافى كلٍّ من الطائفتين- أى طائفتى اللسان والحنك- عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف. **وحروفه خمسة وعشرون** يجمعها قولك (من أخذ وجد سعة فزكا حقٌّ له شربُ غيث) ومعنى التركيب: من وجد سعةً فأدى زكاة ماله كان على الله حقٌّ أن يسقيه من رحمته. [اهـ. شرح الشيخ حجازى]. وسُمِّيَتْ هذه الحروف الخمسة والعشرون منفتحةً لانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى وخروج الريح من بينهما عند النطق بها، وهى ما عدا الحروف المطبقة؛ فالانفتاحُ أعَمُّ من الاستفال؛ لأن كل مستفِل منفتح بدون العكس؛ لأن القاف والخاء والغين المعجمتين منفتحةٌ وليست بمستَفِلة. وفى المرعشى: إنْ قُلْتَ: ينطبق الحنك الأعلى على وسط اللسان، وينحصر الصوت بينهما فى الجيم، فلِمَ لَمْ تُعَدّ من المطبقة؟ قلتُ: استعلاءُ أقصى اللسان معتبَرٌ اصطلاحًا فى الإطباق كما عرفت.

الصفة التاسعة: الذلاقة: **ومعناها لغةً:** حِدَّةُ اللسان وبلاغتُه وطلاقتُه. وحروف الذلاقة- ويقال لها الحروفُ الذُّلْق بضم الذال وسكون اللام- ستَّةٌ جمعها ابنُ الجزرى فى ثلاث كلمات وهى (فَرَّ مِن لُب) ومعناه هرب الجاهل من ذى لب أى من عاقل؛ لأن اللبَّ بضم اللام العقلُ، ويمكن أن يكون المعنى فَرَّ من الخلق مَن له عقل به عَرف الحق؛ ففيه إيماء إلى قوله تعالى ﴿ففروا إلى الله﴾ وقوله تعالى ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾ اهـ. ملا على. وسُميت هذه الحروف الستة مُذلَقَةً بالذال المعجمة لسرعة النطق بها لخروج بعضها مِن ذلق اللسان أى طَرَفِه وهو الراء واللام والنون، وبعضها مِن ذلق الشفة وهى الباء الموحدة والفاء والميم، وهى أخفُّ الحروف وأسهلُها وأكثرُها امتزاجًا بغيرها، ومقتضَى تعليلهم أن تكون الواوُ من الحروف المذلقة، ولم أر مَن ذكره، فتأمل.

الصفة العاشرة: الإصمات: ومعناه **لغةً** المنع؛ لأن مَن صمتَ منعَ نَفْسه من الكلام، والمراد بها هنا أنها ممنوعة من انفرادها أصولاً فى بنات الأربعة والخمسة بمعنى أن كلَّ كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصولاً لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرفٌ من الحروف المذلَقة لِتُعادل خِفةُ المذلق ثقلَ المصمَت، ولذلك قالوا إن عسجدا اسمٌ للذهب أعجمىّ لِكونه مِن بنات الأربع، وليس فيه حرفٌ من المُذْلَقَة، وحروفه أى الإصمات ما عدا الحروف المذلقة الستة، وهى ثلاثة وعشرون حرفًا يجمعها قولُك (جُزْ غش ساخط صِدْ ثقة اذ وعظه يحضُّك) أى: عُدْ عن غش ساخط للحق واصطد ثقةً فإن وعظه يحثك على الخير اهـ. قال ابن غازى فى شرحه: وانما سُميت مصمتَة لأنها حروف أُصمتت؛ أى مُنعت أن تختص ببناءِ كلمةٍ فى لغة العرب - إذا كثرت حروفُها - لاعتياصها وصعوبتها على اللسان، فهى حروفٌ لا تتفرد بنفسها فى كلمة كثيرة الحروف؛ أعنى أكثرَ من ثلاثة أحرف، حتى يكون معها غيرُها من الحروف المذلقة. قال مكى فى الرعاية: «إن الألف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لأنها هوائية لا مستقر لها فى المخرج» اهـ.

الصفة الحادية عشرة: الصفير: **ومعناه لغةً** صوتٌ يصوَّتُ به للبهائم، **واصطلاحا**: صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصحَبُ حروفه الثلاثة عند خروجها وهى: الصاد المهمَلة، والزاى، والسينُ المهمَلة، وقد جمعها ابنُ الجزرى فى نصف بيت فقال *صفيرُها صادٌ وزايٌ سينُ* وإنما سُميت بحروف الصفير لأنك إذا قلت اص از اس سمعتَ لهنّ صوتًا يشبه صفير الطائر؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك إذا سكنت ويأتى كالصفير؛ فالصادُ تشبه صوتَ الأوز، والزايُ صوتَ النحل، والسينُ صوت الجراد. وفى الأحرف الثلاثة - لأجل صفيرها - قوة، وأقواها فى ذلك: الصادُ للاستعلاء والإطباق اللذين فيها، ثم الزاى للجهر لأنه من صفات القوة، وأما السينُ فهى أضعفها لكونها مهموسة، والهمسُ الخفاءُ كما تقدم، وعلى هذا ينبغى لك أن تحرص على بيان صفيرها أكثر من صفير الزاى؛ لأنه بيِّن الجهر، وصفيرُ الزاى أكثرُ من صفير الصاد لأنه بيِّن الإطباق، كما ينبغى لك أن تحرص على بيان كلِّ حرف مهموسٍ غيرَ ما فيه الاستعلاء. [اهـ. ابن غازى].

الصفة الثانية عشرة: القلقلة: قال المرعشى فى رسالته: هى **فى اللغة** شدَّةُ الصياح

كما نُقل عن الخليل. وتجئ بمعنى التحريك. قال فى الصحاح: «قلقله قلقلةً وقلقالاً فتقلقل أى حرّكه فتحرّك واضطرب». **واصطلاحًا** على ما صرح به أبو شامة نقلاً عن صاحب الرعاية: صوتٌ زائدٌ حدث فى المخرَج بعد ضغطِ المخرَج وحصولِ الحرف فيه بذلك الضغط، وذلك الصوت الزائد يحدث بفتح المخرج بتصويت، فحصل تحريكُ مخرج الحرف وتحريكُ صوته؛ أما المخرَج فقد تحرك بسبب انفكاكٍ دَفْعِىّ بعد التصاقٍ مُحكَم. وأما الصوت فقد تبدَّل فى السمع، وذلك ظاهر، فلك تعريف القلقلة بتحريك الصوت أو بتحريك المَخرَج، ويشترط عند الجمهور فى إطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت الزائد كونُه قويا جهريًا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعةً بعد لصقه لصقًا مُحْكَمًا، ولذا خصّوا القلقلةَ بحروف اجتمعت فيها الشدة والجهر؛ فالشدة تحصُرُ صوتَ الحرف لشدة ضغطه فى المخرَج، والجهر يمنع جرىَ النفس عند انفتاح المخرج، فيلتصق المخرجُ التصاقا محكمًا، فيقوى الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعةً. وهى حروف خمسة يجمعها قولك (قطب جد): القاف، والطاء المهملة، والباء الموحدة، والجيم، والدالة المهملة. وإنما سميت بذلك لأن صوتها لا يكاد يُتبين به سكونُها ما لم تخرج إلى شبه المتحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه، وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهرُ يمنع النفَسَ أن يجرى معها، والشدةُ تمنع أن يجرى صوتها. فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت إلى التكلف فى بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحريكها لقصد بيانها؛ إذ لولا ذلك لَمَا تُبُيِّنَتْ؛ لأنه إذا امتنع النفَسُ والصوتُ تعذَّر بيانُها ما لم يُتكلَّف بإظهار أمرها على الوجه المذكور، ولا فرق فى هذه الأحرف بين أن تكون متطرفةً ووُقف عليها؛ كقاف ﴿خَلَاَق﴾، وطاء ﴿محيط﴾، وباء ﴿قريب﴾، وجيم ﴿بهيج﴾، ودال ﴿مجيد﴾، أو متوسطةً ساكنة: كقاف ﴿خلقنا﴾، وطاء ﴿قطمير﴾، و﴿أطوارا﴾، وباء ﴿ربوة﴾، وجيم ﴿اجتباه﴾، ودال ﴿يدخلون﴾. [اهـ. مرعشى وابن غازى]. وقال فى تبصرة المريد: وتنقسم القلقلة إلى ثلاثة أقسام: أعلى وهو فى الطاء، وأوسط وهو فى الجيم، وأدنى وهو فى الثلاثة الباقية. وقال الشيخ حجازى فى شرحه: وتجب المبالغةُ فى القلقلة حتى يسمعَ غيرُك نبرةً قويةً عاليةً بحيث تُشبه الحركةَ؛ أى حركة ما قبله، وتتبع الحرفَ بعد سكونه

كما هو كلام الشيخ حفظه الله نقلاً عن الكتب المعتبرة، فلا تتأتى القلقلةُ إلا بالجهر البالغ؛ فمن اكتفى بإسماع نفسه لم يتَّبع تعريفَ الجهر نفسه؛ لأن أدنى الجهر إسماعُ غيره لا إسماع نفسه؛ فمن أسمع القلقلةَ نفسَه فقط لا يقال إنه أتى بالقلقلة وإنما يقال إنه ترك القلقلة، فهو لحن، ولا يحصل التشديد بالمبالغة فيها لأن التشديد يورث إلباث الحرف مقدارَ الحرفين، والقلقلة هى التحريك لا الإلباث. والله أعلم. اهـ. وقال المرعشى: وينبغى أن يبالَغَ فى إظهار القلقلة عند سكون الوقف كما أشار إليه ابنُ الجزرى فى نظمه بقوله:

وبيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إنْ سكَنا وإن يكُنْ فى الوقفِ كانَ أبْيَنا

والحاصلُ أن القلقلةَ صفةٌ لازمةٌ لهذه الأحرف الخمسة، لكنها فى الموقوف عليه أقوى منها فى الساكن الذى لم يوقف عليه، وفى المتحرك قلقلة أيضا لكنها أقل فيه من الساكن الذى لم يوقف عليه؛ لأن تعريف القلقلة باجتماع الشدة والجهر كما فى المرعشى يشير إلى أن حروف القلقلة لا تنفك عن القلقلة عند تحركها، وإن لم تكن القلقلة عند تحركها ظاهرة، كما أن حَرْفَيِ الغُنَّة وهما النون والميم لا يخلوان عن الغنة عند تحركهما وإن لم تظهر. فبذلك تبيَّنَ أن مراتبها ثلاثةٌ، وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض، وأقواها القاف بالاتفاق لشدة ضغطه واستعلائه، ولذلك قال بعضهم: إن أصل صفة القلقلة لها، ثم وصفوا الأربعة الباقية تبعًا لها. [اهـ مرعشى وابن غازى]. ثم اعلم أن بعضهم أضاف إلى أحرف القلقلة الخمسة الهمزةَ معلِّلاً ذلك بأنها قد اجتمعت فيها الشدّةُ والجهرُ كما هو شأن أحرف القلقلة، ولكن الجمهور أخرجوها من أحرف القلقلة، ولعل سبب ذلك ما فى الرعاية أن الهمزةَ كالتهوُّع أى التقيؤ وكالسَّعْلة، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافةٍ ورفقٍ وعدم تكلفٍ فى ضغط مَخْرَجها لئلا يظهر صوت يُشْبِه التهوعَ والسَّعلةَ. وقال المقدسى فى شرحه على الجزرية: إنما أخرجها الجمهور من حروف القلقلة لما يدخلها من التخفيف حالةَ السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال. وقال المرعشى فى رسالته: ولم يَعُدَّ الكافَ والتاءَ المثناةَ الفوقية من حروف القلقلة - مع أن فيهما صوتًا زائدًا حدث عند انفتاح مخرجيهما- لأن ذلك الصوت فيهما يلابس جَرْىَ نفَسٍ، أى بسبب ضعف

الاعتماد على المخرج؛ فهو صوت همسٍ ضعيف، ولذا عُدَّتا شديدتين مهموستين، فلو لم يلابَس ذلك الصوتُ فيهما بِجَرْيِ نَفَسٍ لَكانَ قلقلةً ولكان التاءُ دالا.

ثم اعلم أن انتفاء القلقلة إما بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية، وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونًا بنفَس جارٍ كما فى الكاف والتاء، وهى لازمةٌ لحروف (قُطب جَدّ)، وإحداثُها فى غيرها لحنٌ، كما حذر فى بعض الرسائل عن قلقلة الفاء واللام فى (أفواجا وجعلنا). والقطْب بتثليث القاف، والضم أشهر، وهو فى الأصل قطب الرحى، ويطلق ويراد به ما يكون عليه مدار الأمر كما يقال فلان قطب بنى فلان أى سيدهم الذى يدور عليه أمرهم، والجدّ: البخت والعظمة. وفى ابن غازى: الجدّ: ضد الهزل، وداله مشددة اهـ.

الصفة الثالثة عشرة: اللين: ومعناه **لغةً**: ضد الخشونة. **واصطلاحًا**: إخراجُ الحرف بعدم كلفة على اللسان، وهو صفةٌ لازمة **للواو والياء** التحتية الساكنتين المفتوح ما قبلهما، نحو: (خوف)، و(بيت)، فهما حرفا لينٍ بلا مدّ، فلا مدّ عليهما وصلاً، ويجوز مدُّهما وقفًا إذا وقع بعدهما ساكن كخَوْفْ وبَيْتْ، ويكون وصف اللين فيهما أيضا عند مجانسة ما قبلهما لهما، كـ (هُود) و(شِيث)، وفى **الألف** كـ (موسى)، وتظهر فائدة ذلك عند لقائها الساكن بعدها بسبب الوقف أو الإدغام، فتجرى الأوجه الثلاثة: المد، والتوسط، والقصر.

الصفة الرابعة عشرة: الانحراف: ومعناه **لغةً**: الميل والعدولُ. **واصطلاحا**: ميلُ الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان. وهو صفةٌ لحرفين: **اللام، والراء**؛ وإنما وُصفا بالانحراف لأنهما: «انحرفا عن مخرجِهما حتى اتصلا بمخرَج غيرهما؛ فاللام فيها انحراف؛ أى ميلٌ إلى ناحية طرف اللسان، والراء أيضا فيها انحراف إلى ظهر اللسان، وميلٌ قليل إلى جهة اللام، ولذلك يجعلها الألثغ لامًا. (اهـ. ابن غازى). وقال الشيخ حجازى فى شرحه: «لأن فيهما انحرافًا عن صفتهما أيضا إلى صفة غيرهما؛ أما اللام فهو من الحروف الرِّخوة؛ لكن اللسان انحرف به مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض فى منع خروج الصوت الاعتراض الشديد، ولا يخرج معه الصوت كخروجه مع الرِّخوة، فسمى منحرفًا لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة، فهو بين

الصفتين. وأما الراء فهو حرفٌ انحرف عن مخرج النون - الذى هو أقرب المخارج إليه - إلى مخرج اللام، وهو أبعد عن مَخرجِ النون من مخرجه، فسُمىَ منحرفًا لذلك». وفى شرح الحلبى: سمِّى اللام بالمنحرف؛ لانحرافه إلى مخرج غيره وهو الضاد، ولذلك إذا فُخِّم قاربَها فى اللفظ.

الصفة الخامسة عشرة: التكرير: ومعناه لغةً: إعادةُ الشىء مرة أو أكثر، **واصطلاحا:** ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، وهو صفة لازمة للراء. ومعنى وصفه بالتكرير كونه قابلاً له، فيجب التحرز عنه؛ لأن الغرض من هذه الصفة تركُها. وفى المرعشى نقلاً عن الرعاية: والراء حرفٌ قابلٌ للتكرير الذى فيه، وأكثرُ ما يظهرُ تكريره إذا كان مشدّدًا نحو كرّة ومرّة؛ فواجب على القارئ أن يخفى تكريره ولا يُظهره، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدّد حروفًا، ومن المخفف حرفين، وقال فيها: والتكرير فى الراء المشدّدة أظهر وأحوج إلى الإخفاء منه فى المخففة؛ ولذلك قال ابن الجزرى فى مقدمته: * **وأَخْفِ تكريرًا إذا تَشَدَّدْ** *.

قال المرعشى: ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية؛ لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة فى لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية كما فى الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صرح به ابن الجزرى فى النشر؛ لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والارتعاد فى السمع، ولا يميز اللافظُ ولا السامعُ بين المكرّرين كما نقلناه عن شرح المواقف. اهـ. قال الجعبرى: وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهرَ لسانه بأعلى حَنَكه لصقًا محكمًا مرةً واحدة، بحيث لا يرتعد؛ لأنه متى ارتعد حدث مِن كل مرة راءٌ، فهذه الصفةُ يجب أن تُعرف لِتُجتنب لا ليؤتَى بها. وذلك كالسحر يعرف ليجتنب.

الصفة السادسة عشرة: التَّفَشِّى: ومعناه لغةً: الانتشار والانبثاث، وقيل معناه لغةً: الاتساع؛ لأنه يقال تفشت القرحةُ بمعنى اتسعت حكاه صاحب القاموس. **واصطلاحا:** انتشار الريح فى الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة. وفى

المرعشى نقلاً عن الرعاية: معناه: كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه فى الخروج عند النطق بالحرف. وقال فيها فى باب الشين: التفَشِّى: ريحٌ زائدة تنتشر فى الفم عند النطق بالشين المعجمة اهـ. والتفشى: صفةٌ للشين وحدها عند ابن الجزرى والشاطبى، ومع الفاء عند صاحب درر الأفكار، ومع الثاء المثلثة عند صاحب الرعاية، ومع الضاد المعجمة عند بعض العلماء. وقال - أى ذلك البعض-: الشين تتفشى فى الفم حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام اهـ. وقال قوم: إن فى الصاد والسين المهملتين والراء تفشيا. كذا فى التمهيد. قال المرعشى: وبالجملة إن الحروف المذكورة مشتركة فى كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار فى الشين أكثر، ولذا اتفق على تفشِّيه، وفى البواقى المذكورة قليل بالنسبة إليه؛ ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشى.

الصفة السابعة عشرة: الاستطالة: ومعناها **لغةً**: الامتداد، وقيل: بُعد المسافتين. **واصطلاحًا**: كما صرح به ابن الجعبرى: امتدادُ الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرِها، وهى **صفةُ الضاد** المعجمة، وقد عرفتَ أوَّل الحافة وآخرَها فى بيان مخرج الضاد. وهذا التعريف أولى مما وقع فى بعض الرسائل: «الاستطالة: امتداد الصوت وهى فى الضاد»؛ وذلك لأن امتداد الصوت لا يُخص بالضاد. ولمّا شارك المستطيلُ الممدودَ فى امتداد الصوت وفى جريانه - وإن لم يبلغ المستطيلُ قَدْرَ ألفٍ فرقٍ - كما قال الجعبرى - بين المستطيل والممدود بأن المستطيلَ جرَى فى مخرجه، والممدودَ جرى فى نفْسه بسكون الفاء بمعنى الذات. وتوضيح هذا الفرق أن للمستطيل مخرَجا له طولٌ فى جهة جريان الصوت؛ فجرى فى مخرجه بقدر طوله ولم يتجاوزه، لِما عرفتَ أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقّق، وليس للممدود مخرج، فلم يجر إلا فى ذاته؛ إذ المخرج المقدَّر ليس بمخرج حقيقةً؛ فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء اهـ.

خاتمة

فى الكلام على صفتى الخفاء والغنة، وبيان حروفهما

* اعلم أن الخفاء معناه فى **اللغة** الاستتار، وفى **العرف** خفاء صوت الحرف. **وحروفه أربعةٌ: حروفُ المدّ الثلاثة، والهاء.** أما خفاء حروف المدّ فلسعة مخرجها. قال أبو شامة: حروف المدّ أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهنَ وأوسعهن مخرجاً: الألف ثم الياء ثم الواو. ولخفاء حروف المدّ يجب بيانُها قبل الهمزة بتطويل مدّها خوفاً من سقوطها عند الإسراع؛ لخفائها وصعوبة الهمزة بعدها. قال المرعشى: ولعل معناه: إذا وقع الأصعب بعد الأسهل، يهتم الطبعُ للأصعب، فيذهل عن الأسهل، فينعدم فى التلفظ؛ فيجب الاهتمام ببيان الأسهل حينئذ. أما خفاءُ الهاء فلاجتماع صفات الضعف فيها. قال فى الرعاية: الخفاءُ من علامات ضعف الحروف، ولما كان الهاء حرفًا خفيًّا وجَبَ أن يُتحفظ ببيانها حيث وقعت. قال المرعشى: معنى «بيانها» تقوية صوتها بتقوية ضغط مخرَجها، فلو لم يتحفظ على تقوية ضغط مَخرَجها لمالَ الطبع إلى توسيع مَخرَجها لعُسْر تضييقه لبعده عن الفم، فيكاد ينعدم فى التلفظ اهـ.

وأما **الغنة** فقد نصَّ العلماء على أنها من الصفات اللازمة، وهو صوت أغنّ مجهور شديد لا عمل للسان فيه. قيل إنه شبيه بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها. قال الجعبرى: الغنة: صفة النون ولو تنويناً، والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مُخفاتين أو مدغمتين، وهى فى الساكن أكمل من المتحرك، وفى الساكن المُخفَى أزيد من الساكن المظهَر، وفى الساكن المدغم أوْفَى من الساكن المخفى، فيجب المحافظة عليها وعلى إظهارها أيضاً من الميم والنون المشدّدتين مطلقاً مقدار ألف؛ أى حركتين؛ لا يُزاد ولا يُنقص عن ذلك؛ لأن ميزانها فى النطق بها كميزان المَدِّ الطبيعى فى النطق به، ثم التشديد فيهما يشمل المدغمتين فى كلمة أو كلمتين؛ فالنون المدغمة فى كلمة نحو ﴿من الجنة والناس﴾، وفى كلمتين نحو﴿من ناصرين﴾، والميم المدغمة فى كلمةً نحو: ﴿المزمّل﴾، ﴿محمّد رسول الله﴾، وفى كلمتين نحو ﴿ما لهم من الله﴾، ﴿كم من فئة﴾.

ثم اعلم أن النونَ أغَنُّ من الميم كما فى التمهيد. وقال الرضى: فى الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون. قال المرعشى: أقوى الغنّات غنة النون المشدّدة فهى أكمل من غنة الميم المشدّدة، وغنةُ النون المخفاة أكملُ من غنة الميم المخفاة. اهـ. فعليك يا أخى بحفظ هذه الصفات على التفصيل حتى تكون عالمًا بالتجويد والترتيل. وللحروف صفاتٌ أُخَر غير مشهورة تركناها خوفاً من الإملال والتطويل.

الفصل الثالث

فى بيان الفرق بين الحروف المشتركة فى المخرج والصفة

اعلم أن كل حرف شاركَ غيرَه فى مخرجه فإنه لا يمتاز عن مُشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شاركَ غيرَه فى صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج.

(فالهمزة والهاء) اشتركتا مخرجًا وانفتاحًا واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدّة، فلولا الهمسُ والرخاوة اللذان فى الهاء مع شدّة الخفاء لكانت همزةً، ولولا الشدة والجهر اللذان فى الهمزة لكانت هاءً.

(والعين والحاء المهملتان) اشتركتا مخرجًا وانفتاحًا واستفالاً، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة، فلولا الجهرُ وبعضُ الشدّة فى العين لكانت حاءً، ولولا الهمس والرخاوة فى الحاء لكانت عينًا.

(والغين والخاء المعجمتان) اشتركتا مخرجًا ورخاوةً واستعلاءً وانفتاحًا، وانفردت الغين بالجهر.

(والجيم والشين والياء) اشتركت مخرجًا وانفتاحًا واستفالاً، وانفردت الجيم بالشدّة، واشتركت مع الياء فى الجهر، وانفردت الشين بالهمس والتفشى، واشتركت مع الياء فى الرخاوة.

(والضاد والظاء المعجمتان) اشتركتا جهرًا ورخاوةً واستعلاءً وإطباقًا، وافترقتا مخرجًا، وانفردت الضاد بالاستطالة. وفى المرعشى نقلاً عن الرعاية ما مختصره أن هذين الحرفين أعنى الضادَ والظاء متشابهان فى السمع، ولا تفترق الضاد عن الظاء إلا باختلاف المخرج والاستطالة فى الضاد، ولولاهما لكانت إحداهما عينَ الأخرى؛ فالضادُ أعظمُ كُلْفةً وأشقُّ على القارئ من الظاء، ومتى قصّر القارئ فى تجويد الظاء جعلَها ضادًا؛ لأنها تقرب من الظاء. وقال فيها أيضا: ولا بد للقارئ من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت؛ فهو أمر يقصِّر فيه أكثر مَن رأيت مِن القراء والأئمة لصعوبته على من لم يدرب به. فلا بد للقارئ المجوِّد أن يلفظ بالضاد مفخمةً مستعليةً مطبقةً مستطيلةً، فيظهر صوتُ خروج الريح عند ضغط حافَةِ اللسان لما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرّط فى ذلك أتى بلفظ الظاء المعجمة؛ فالضاد

أصعب الحروف تكلفاً فى المخرج، وأشدّها صعوبة على اللافظ. اهـ باختصار. وقال فيها: وإذا وقعت الظاء بعد الضاد نحو ﴿أنقض ظهرك﴾ فلا بد من بيان الظاء وتمييزها عن الضاد، فإن لفظتَ بالضاد المعجمة بأن جعلت مَخرجها من حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس بدون إكمال حصر الصوت، وأعطيت لها الإطباقَ والتفخيم الوسطين والرخاوة والجهر والاستطالة والتفشى القليل، فهذا هو الحق المؤيد بكلام الأئمة فى كتبهم، ويشبه صوتُها حينئذ صوتَ الظاء المعجمة بالضرورة، فماذا بعد الحق إلا الضلال. ولإشكال أمر الضاد أطنبت فى الكلام اهـ. مرعشى.

(والطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية) اشتركت فى المخرج والشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاثة لكانت دالاً، ولولا أضدادها فى التاء لكانت طاءً، ولو أعطيت الطاء همسًا مع بقاء الإطباق والاستعلاء والتفخيم لا تصير حرفاً معتدّا به، بل هو لحن، وتنفرد الدال عن التاء بالجهر فقط، فلولا الجهر لكانت تاءً، ولولا الهمس فى التاء لكانت دالاً، فالطاء أقرب إلى الدال منها إلى التاء بدون العكس؛ لأن الدال أقرب إلى التاء، وبالعكس.

(والظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة) اشتركت مخرجاً ورخاوةً، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق، واشتركت مع الذال فى الجهر، فلولا الإطباق والاستعلاء فى الظاء لكانت ذالاً، ولولا أضدادها فى الذال لكانت ظاء، وانفردت الثاء بالهمس، واشتركت مع الذال استفالاً وانفتاحًا، ومتى قصر القارئ فى تفخيم الظاء جعلها ذالاً، ومتى قصر فى ترقيق الذال إذا وقع بعدها قاف نحو: (ذاق) دخلها تفخيمٌ يؤديها إلى الإطباق فتصير ظاءً؛ لأن القاف مفخم، والمفخم يغلب على المرقق فيسبق اللسان إلى أن يعطى للمرقق تفخيمًا.

(والصاد والسين والزاى) اشتركت مخرجًا ورخاوةً وصفيراً، وانفردت الصاد عن السين بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فلولا هذه الثلاث لكانت سينًا، ولولا أضدادها فى السين لكانت صادًا، وعن الزاى بهذه الثلاث وبالهمس، فلولا هذه الأربع لكانت زايًا، ولولا أضدادها فى الزاى لكانت صادًا، وتنفرد السين عن الزاى بالهمس فقط، فلولا الهمس لكانت زايًا، ولولا الجهر فى الزاى لكانت سينًا؛ فالصاد أقرب إلى السين منها إلى الزاى، بدون العكس؛ لأن السين أقرب إلى الزاى اهـ. فإذا أُحكم

النطق بكل حرف على حدته موفيًا حقَّه فليُعمِل نفسَه بإحكامه حالةَ التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالةَ الإفراد، وذلك ظاهر؛ فكم ممن يحسن الحروف مفردةً ولا يحسنها مُركبةً بحسب ما يجاورها من مُقارب ومُجانس وقوى وضعيف ومفخَّم ومرقَّق؛ فيجذب القويُّ الضعيفَ، ويغلب المفخَّمُ المرقَّقَ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمَن أحكمَ صحةَ التلفظ حالة التركيب حصَّل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب، وسنورد من ذلك ما هو كافٍ إن شاء الله تعالى.

الفصل الرابع

فى بيان الصفات القوية والضعيفة

اعلم أن الصفات تنقسم إلى قوية وضعيفة:

أما صفات القوّة فهى: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشِّى، والاستطالة، والغنة. قال المرعشى: وبعض هذه الصفات أقوى من بعضٍ فى القوة؛ فالقلقلة أقوى الصفات، والشدّةُ أقوى من الجهر، وكلُّ واحدٍ من هذه الثلاثة أقوى من التفشى، والصفيرُ والإطباقُ أقوى من الاستعلاء الخالى عنه.

وأما الصفات الضعيفة فهى: الهمس، والرخاوة البينية، والاستفال، والانفتاح، والذلاقة، واللين، والخفاء. هذا ما مشى عليه المَقْدسى والملاَّ على وصاحب القول المفيد. لكن رأيتُ فى شرح ابن غازى أنه قسَّمها أقساماً ثلاثة: قوية، وضعيفة، ومتوسطة. وعدَّ الإصماتَ والذلاقةَ من المتوسطة، أى بين القوّة والضعف؛ فكلُّ حرفٍ من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس صفات من الصفات المتضادّة. وأما غيرُ المتضادّة فتارةً يتصفُ بصفة أو صفتين منها، وتارةً لا يتصف بشىء.

ثم اعلم أن الحرف إذا كثرتْ فيه صفات القوَّة وقلَّت منه صفاتُ الضعف كان قويًا، ويتفرَّع منه الأقوى، وكذلك إذا كثرتْ فيه صفات الضعف وقلَّت منه صفات القوّة كان ضعيفًا ويتفرَّع منه الأضعف، فإذا استوى فيه الأمران كان متوسطاً؛ فالطاء المهملة أقوى الحروف؛ لأنه قد اجتمع فيها من صفات القوة ما لم يجتمع فى غيرها

من الحروف؛ فإنها مجهورة شديدةٌ مستعليةٌ مطبقةٌ مصمتةٌ مقلقلة. والصاد المهملة من الأحرف القوية لأنه قد اجتمع فيها من صفات القوّة: الاستعلاء والإطباق والإصماتُ والصفيرُ، ومن صفات الضعف: الهمسُ والرخاوة، فهى دون الطاء فى القوّة؛ إذ عدمت الجهر والشدّة. والسين المهملة من الأحرف الضعيفة بما اجتمع فيها من صفات الضعف؛ فإن فيها الاستفال والانفتاح والهمس والرخاوة، وفيها من صفات القوّة الإصماتُ والصفير، فهى دون الصاد فى القوة إذ عدمتْ الاستعلاءَ والإطباقَ. والثاء المثلثة من أضعف الحروف أى بما اجتمع فيها من صفات الضعف؛ فإن فيها الاستفال والانفتاح والهمسَ والرخاوة، وفيها من صفات القوّة الإصماتُ، فهى أضعف من السين المهملة؛ إذ عدمت الصفير. والباء الموحدة من الأحرف المتوسطة فى القوّة والضعف؛ لأن فيها الجهرَ والشدّةَ والقلقلةَ من صفات القوّة، وفيها الاستفال والانفتاحُ والإذلاقُ من صفات الضعف، فعلى قدر ما فى الحرف من الصفات القوية تكون قوّته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه. وبما تقرّر عُلم أن **الحروف الهجائية على خمسة أقسام**: قوى، وأقوى، وضعيف، وأضعف، ومتوسط. **(فالقوى)** حروفُه ستة: وهى الجيم، والدال والصاد المهملتان، والغين المعجمة، والراء، والزاى. **(والأقوى)** حروفه أربعة: الطاء المهملة، والضاد، والظاء المعجمتان، والقاف؛ فجملة ما للقوّة عشرة أحرف. و**(المتوسط)** حروفه ثمانية: الهمزة، والألف، والباء الموحدة، والتاء المثناة فوق، والخاء والذال المعجمتان، والعينُ المهملة، والكاف. **(والضعيف)** حروفه خمسة: السين، والشين، واللام، والواو، والياء التحتية. **(والأضعف)** حروفه ستة: الثاء المثلثة، والحاء المهملة، والنون، والميم، والفاء، والهاء، [اهـ. مرعشى وشرح القول المفيد]. وقد نظم بعضهم ذلك فقال:

أقوَى الحروفِ الطَّا وضادٌ معجَمَه ... والظاءُ ثم القافُ وهْىَ الخاتِمَه

قويُّها جيمٌ ودالٌ ثُمَّ را ... صادٌ وزَاىٌ ثم غَيْنٌ قرّرا

وأوسَطُ هَمْزٍ وباء تا أَلِفْ ... خاءٌ وذالٌ عينٌ كافٌ ثم قِفْ

وأضعَفُ الحروفِ ثاءُ حاءُ ... والنُّونُ والميمُ وفاءُ هاءُ

ضَعيفُها سِينٌ وشِينُ لامُ ... والواوُ والياءُ هِىَ الخِتامُ

فاجتهد رحمك الله، واشتغل بتصحيح ألفاظ حروف القرآن على الصفة المتلقاة من الأئمة أولى الإتقان، المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التى لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، خصوصاً الأحرف الضعيفة التى كثرت فيها صفات الضعف؛ كالهاء؛ فإن فيها همساً ورخاوة واستفالاً وانفتاحاً، وفيها صفةٌ واحدة من صفات القوّة وهى الإصمات، فالأكثرُ غلبَ الأقلَّ. ولهذا تذهبُ من بعض القرّاء نحو ﴿جباههم﴾ و﴿وجوههم﴾. فتأمل.

الفصل الخامس

فى توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبةً على ترتيب مخارجها، وفى ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد

اعلم أن أوّلَ مخارج الحروف الجوفُ، وهو مَخرجٌ لحروف المدّ الثلاثة، وصفاتها خمسةٌ: الجهر، والرخاوة، والانفتاح، والإصمات، والاستفال. وقد جمعها بعضهم فقال:

وأحْرُفُ المدِّ لها اشتراكُ ... فى خمسِ أوصافٍ لها إدراكُ
رَخاوةٌ جَهْرٌ وفتْحٌ قد أتَى ... إصماتُ كُلٍّ واستفالٌ ثبَتا

قال بعض شراح الجزرية: اعلم أن **الألف الساكنة المفتوح ما قبلها** انفردت بأحوالٍ ليست فى غيرها: منها أنها تقع زائدةً إذا لم تنقلب عن حرف آخر، فإن انقلبت كانت أصلية، فتنقلب عن واوٍ نحو ﴿قال﴾، وعن ياءٍ نحو ﴿جاء﴾، وعن همزة نحو ﴿سال﴾، وتكون عِوضاً عن التنوين المنصوب فى حال الوقف، وتكون تابعةً للحرف الذى قبلها، فإن وقعت بعد حرفٍ مستفلٍ وجبَ ترقيقُها اتفاقاً نحو ﴿العالمين﴾ و﴿الرحمن﴾ و﴿إياك﴾ و﴿هذا﴾ و﴿حَم﴾ وما أشبه ذلك. وإذا وقعت بعد حرف مستعْلٍ وجب تفخيمها اتفاقًا نحو ﴿الصادقين﴾ و﴿الظالمين﴾ و﴿القائمين﴾ و﴿الخاشعين﴾؛ لأن الألف ليس فيه عمل عضوٍ أصلاً حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق، وإنما يخرج من الجوف من غير انضغاط صوته فى موضعٍ اهـ. قال المرعشى: «ولما كان فى الياء والواو المدِّيتين عملُ عضوٍ فى الجملة كما سبق، لم يكونا تابعين لما قبلهما، بل هما مرقَّقتان فى كل حال، كذا يفهم من إطلاقاتهم». ولعل

الحقَّ أن الواوَ المدِّية تُفَخَّم بعد المفخم، وذلك لأن ترقيقها بعد المفخم فى نحو ﴿والطور﴾ و﴿الصور﴾ و﴿قوا﴾ لا يمكن إلا بإشرابها صوتَ الياء المدّية بأن يحرَّك وسطُ اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك كما يشهد به الوجدان الصادق، مع أن الواو ليس فيه عمل اللسان أصلاً. وقد رجوتُ أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارةُ إليه فى كتب هذا الفن، لكن أعيانى الطلب، فمن وجدَه فليكتبه هنا. اهـ. وأما الياء المدّية فلا شك أنها مرققة فى كل حال. [اهـ. بالحرف].

(وأما الهمزة) فقد تقدَّم الكلامُ على مَخْرَجها ونسبتها. ولها من الصفات خمسٌ: الجهر، والشدة، والإصمات، والانفتاح، والاستفال. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

لِلهَمْزِ جَهْرٌ واستفالٌ ثبتا فَتْحٌ وشِدَّةٌ وصَمْتٌ يا فَتَى

وهى من حروف الإبدال وحروف الزوائد، وهى لا صورة لها فى الخط تُعرف بها، وإنما يستعار لها صورةُ غيرها؛ فمرةً يُستعار لها صورة الألف نحو (رأس)، ومرة يستعار لها صورة الواو نحو (يؤمنون)، ومرة يستعار لها صورة الياء نحو ﴿بئر﴾ و﴿ذئب﴾، ومرّة لا يكون لها صورة نحو (دفء) و(ملء)، وإنما تُعلم بالشكل والمشافهة. والناسُ يتفاضلون فى النطق بها على مقدار غِلَظِ طباعهم؛ فمنهم من يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع وتنبو عنه القلوب، وتنفر منه الطباع، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه، معيبٌ مَن أخذ به. ومنهم مَن يلفظ بها مفخمةً، وهو خطأ. ومنهم من يشدِّدها فى تلاوته يقصد بذلك تحقيقَها، وأكثرُ ما يستعملون ذلك بعد المدّ نحو ﴿يا أيها﴾ وهذا حرام. ومنهم من يأتى بها فى لفظه مسهَّلةً، وذلك لا يجوز إلا فيما أَحكمت الروايةُ تسهيله. والذى ينبغى للقارئ إذا أتى بالهمزة أن يأتى بها سَلِسَةً فى النطق، سهلة فى الذوق، من غير لَكْنٍ ولا انتبارٍ لها، ولا خروجٍ بها عن حدِّها، ساكنةً كانت أو متحركة، يألَفُ ذلك طبعُ كل أحد، ويستحسنه أهل العلم بالقراءة. فإذا ابتدأ بها القارئ فليتحفظ من تغليظ النطق بها نحو قوله ﴿الحمد﴾ ﴿الذين﴾ ﴿ءأنذرتهم﴾ ولاسيما إذا أتى بعدها ألفٌ نحو ﴿آتى﴾ و﴿آيات﴾ و﴿آمّين﴾، فإن جاء بعدها حرفٌ مغلَّظ كان التحفظ آكَدَ نحو ﴿الله﴾ ﴿اللهم﴾، أو مفخمٌ نحو ﴿الطلاق﴾ ﴿أصطفى﴾ ﴿أصلح﴾، فإن كان حرفًا مجانسًا أو مقاربًا لها: كان التحفظ بسهولتها أشد وبترقيقها آكد، نحو ﴿اهدنا﴾ ﴿أهدَى﴾ ﴿أعوذ﴾ ﴿أعطَى﴾ ﴿أحطت﴾

﴿أحقّ﴾ فكثير من الناس ينطق بها كالمتهوّع [أى المتقيِّىء، يقال: تهوّع القئَ إذا تكلفه اهـ]. ويجب المحافظة عليها إذا أتت بعد حرف المدّ لئلا تصير ياءً نحو ﴿كلا إن﴾ و﴿قالوا إن﴾، وكذا ينبغى أن يُتحفَّظ من إخفائها إذا انضمتْ أو انكسرتْ وكان بعدَ كلٍّ منهما أو قبله ضمةٌ أو كسرةٌ نحو قوله ﴿إلى بارئكم﴾ و﴿سُئل﴾ و﴿متكئون﴾ و﴿أعدّت﴾، وينبغى أيضا إذا وُقف على الهمزة المتطرفة بالسكون أن يُظهرها فى وقفه لِبُعْدِ مخرجها وضغطها بالسكون؛ لأن كل حرف سكن خُفِّف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثَقلت لا سيما إذا كان قبلها ساكنٌ سواء كان الساكن حرفَ علة أو صحَّة نحو ﴿من السماء﴾ و﴿من شىء﴾ و﴿ظنَّ السوء﴾ و﴿مكرَ السئ﴾ و﴿لا المسِّئ﴾ و﴿ملء﴾ و﴿دفء﴾ و﴿الخبء﴾ ولذلك آثر هشام تسهيلَها على تسهيل الهمزة المتوسطة، فإن كانت الهمزة المتطرفةُ منصوبةً بعدها تنوينٌ أُبدل التنوين ألفاً، وصارت الهمزة غيرَ متطرفة؛ لأن الألف جاءت بعدها؛ نحو قوله ﴿لا يجدون ملجأ﴾ و﴿دعاءَ﴾ و﴿نداءَ﴾ و﴿بناءَ﴾ و﴿نساءَ﴾ [اهـ. تمهيد وثغر].

(وأما الهاء) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الهمزة، وهو المخرج الأول من مخارج الحلق، ولها خمسُ صفات وهى: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات، وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للهاءِ الاستِفالُ مَعْ فَتْحٍ كذا ... هَمْسٌ ورِخْوٌ ثم إصماتٌ خُذا

قال ابن الجزرى فى التمهيد: ومن صفاتها الخفاءُ؛ لأنها تخفَى فى اللفظ إذا اندرجت بعد حرفٍ قبلها، ولخفائها قوَّوْها بالصلة، وقال السخاوى فى نونيته:

والهاءُ تَخْفَى بَيِّنَنْ إظهارَها ... فى نحوِ مِن هادٍ وفى بُهتانِ

وجِباهُهُم ووجوهُهُم بَيِّنْ بلا ... ثِقَلٍ تَزِيدُ بِهِ على التِّبْيانِ

[ا هـ]

فلولا الهمسُ والرخاوةُ اللذان فيها مع شدة الخفاء لكانت همزةً، ولولا الشدة والجهر اللذان فى الهمزة لكانت هاءً؛ إذ المَخرجُ واحدٌ، ومن أجل ذلك أبدلت العربُ مِن الهاءِ همزةً ومن الهمزة هاءً، فقالوا: ماء وماه، وأرقتُ الماءَ وهرقتُه، كذا فى مواضع. وقد تكون حروفٌ مِن مخرجٍ واحد وتختلف صفاتها، فيختلف لذلك ما

يقع فى السمع من كل حرف، ولما كانت الهاء حرفًا خفيًّا أى لاجتماع جميع صفات الضعف فيها: وجَبَ أن يُتحفظ ببيانها أى بيان تقوية صوتها بتقوية ضغط مَخْرَجها، فلو لم يُتحفظ على تقوية ضغطِ مخرجها لَمَالَ الطبع إلى توسيع مخرجهاَ لِعُسرِ تَضْيِيقِه لبعده عن الفم، فيكاد ينعدم فى التلفظ، وإذا تكررت الهاءُ فى كلمة أو كلمتين كان البيان آكدَ لتكرُّر الخفاء، ولتأتّى الإدغام فى ذلك لاجتماع المثلين، وذلك نحو قوله ﴿وجوههم﴾ و﴿يُلْههم﴾ و﴿فيه هدًى﴾ و﴿اعبدوه هذا﴾ فلا بد من تبيين تفكيكهما وملاحظة بيانهما من غير عجلة تُجحف بلفظهما، ولا تمطيط يزيد على المطلوب فيثقل على الأسماع والقلوب، فإنَّ ما زاد على البيان ليس ببيان، وقد قال حمزة رحمه الله تعالى: «ما فوقَ القراءة ليس بقراءة»، قال المرعشى: وتجبُ المحافظةُ على ترقيقها إذا كان بعدَها ألفٌ مَدِّيةٌ نحو ﴿ها أنتم هؤلاء﴾، وكذا إذا قارن المفخَّم نحو ﴿فاطَّهروا﴾ و﴿ظهر الفساد﴾. وإذا وقعت بين ألفين وجب بيانها لاجتماع ثلاثة أحرف خفية كقوله ﴿بناها﴾ و﴿طحاها﴾ ونحوه، فإن كان قبل الألف هاءٌ كان البيانُ آكَدَ نحو قوله ﴿منتهاها﴾. وفى الرعاية: وإذا وقعت الهاءُ بعد حاءٍ مهملة وجب التحفُّظ بإظهار الهاء نحو ﴿سبِّحْهُ﴾ لئلا تصير مع الحاء التى قبلها بلفظ حاءٍ مشدّدة بأن تنقلب حاءً وتُدغَم فيها لقوة الحاء وضعف الهاء، والقوىُّ يغلب على الضعيف ويجذبه إلى نفسه. وكذا إذا وقعت قبلَ حاءٍ مهمَلة يجبُ التحفظُ ببيان الهاء نحو ﴿وما قدروا الله حقَّ قدْره﴾ و﴿اتَّقُوا الله حقَّ تقاته﴾ و﴿فسبحانَ اللَّه حين﴾ لئلا تزداد خفاءً عند الحاء وتصير حاءً فيُنطق بحاءين، أو تصير مدغمةً فى الحاء. وكذا تجب المحافظة على الهاء فى قوله ﴿بمزحزحه﴾ لئلا تصير حاءً، وكذا يجب التحفظ عليها إذا وقعت قبل العين المهملة نحو ﴿واللهُ عليم﴾. وإذا سكنت الهاء وأتى بعدها حرفٌ آخر لا بد من بيانها لخفائها نحو ﴿اللهُ يستهزئ بهم﴾ و﴿عهْدا﴾ و﴿اهتدَى﴾ و﴿العهن﴾، وكذا إذا أتت ساكنة بعد الحاء المهملة نحو قوله ﴿يا نوحُ اهبط﴾ لئلا تصير حاءً. وفى هذا القدر كفاية، فتأمل.

(وأمّا العينُ المهملة) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثانى من الحلق، ولها خمسُ صفات: الجهر، والبينية، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

لِلعينِ جهرٌ ثم وسطٌ حَصلا ... فَتْحُ استِفالٌ ثُمَّ صمتٌ نُقِلاَ

فإذا نطقتَ بها فبيِّن جهرَها، وإلا عادت حاءَ؛ إذ لولا الجهرُ وبعضُ الشدة لكانت حاءً، وكذلك لولا الهمسُ والرخاوة اللذان فى الحاء لكانت عينًا، فإذا وقع بعدها حرفٌ مهموس كقوله ﴿تعتدوا﴾ و﴿المعتدين﴾ فلا بد من ترقيقها وبيان جهرها وشدتها. وكذا إذا وقع بعدها ألفٌ نحو ﴿العالمين﴾ فلطِّف العينَ ورقِّق الألف، وبعض الناس يفخمونه، وهو خطأ. وإذا تكررت فلا بد من بيانها لقوّتها وصعوبتها على اللسان؛ لأن التلفظ بحرف الحلق منفرداً فيه صعوبة، فإذا تكررت كان أصعبَ نحو قوله ﴿أن تقعَ على الأرض﴾ و﴿ينزع عنهما﴾ و﴿فُزِّع عن﴾ ﴿نطبع على﴾ و﴿يشفع عنده﴾ و﴿تطلُع على﴾. وإذا سكنت العينُ وأتى بعدَها هاءٌ وجبَ التحفُّظ بإظهار العين لئلا تقرب من لفظ الحاء وتُدغَمَ فيها الهاءُ فتصيرَ كأنَّها حاءٌ مشدّدة نحو قوله ﴿ألم أعهد﴾ و﴿فاتَّبعْها﴾ و(فبايعْهُن﴾ و(لا تُطعْهُ﴾ وكذا إذا سكنت وأتى بعدَها غينٌ معجمة وجب بيانها لئلا يتبادر اللسان إلى الإدغام لِقُرْب المخرج نحو قوله ﴿واسمع غيرَ مُسْمَع﴾، ويجب أن يُحترز عن حصر صوت العين بالكلية إذا شُدِّدتْ نحو ﴿يَدُعُّ اليتيم﴾ و﴿يوم يُدَعُّون إلى نار جهنم دَعًّا﴾ لئلا تصير من الحروف الشديدة، قال الرضى: ينسلُّ صوتُ العين قليلاً لأنه عُدَّ من الحروف البينية. [اهـ. مرعشى وتمهيد].

(وأما الحاء المهملة) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج مِن المخرَج الثانى مِنْ وَسَط الحَلق بعد مخرج العين المهملة؛ لأنهما معاً من وسطه، ولها خمس صفات: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات، وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للحـاء صـمتٌ رِخـوةٌ همسٌ أتَى والانفتـاحُ الاستـفالُ يـا فَتَى

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حقَّها من مخرجها وصفاتها. قال الخليل فى كتاب العين: لولا البحَّة التى فى الحاء لكانت مشبَّهةً بالعين فى اللفظ لاتحاد مخرجيهما، وقال المرعشى: وإذا أتى بعد الحاء ألفٌ وجَبَتْ المحافظةُ على ترقيقها نحو قوله ﴿حَمَ﴾ و﴿الحا كمين﴾ و﴿لا حام﴾ وشبهه، ويجب أن يُتحفظ ببيان لفظها عند إتيان العين بعدها لأنهما من مَخْرَج واحد، ولأن العين أقوى قليلاً من الحاء، فهى تجذب لفظ الحاء إلى نفسها نحو قوله تعالى ﴿فلا جناح عليهما﴾ ﴿لا جناح عليكم﴾ و﴿المسيحَ عيسى﴾ و﴿زُحزحَ عن النار﴾ فيصير الحاء عينًا وذلك غير جائز؛ لأنه إما أن يلفظ بالعينين بلا إدغام، وذلك لا يجوز عند أحد، أو بإدغام، وذلك ليس إلا عند أبى عمرو فى روايةٍ؛ قال أبو

شامة: وروُى عن أبى عمرو إدغامُ الحاء فى العين -يعنى المهملتين- حيث التقيا مطلقًا.

أقول: يعنى روايةً غير مشهورة؛ إذ لا يدغم فى المشهور إلا فى ﴿زحزح عن النار﴾ كما فى التيسير، ويجب التحفظ عن إدغام الحاء فى العين فى قوله ﴿فاصفح عنهم﴾ فكثيرا ما يقلبون الحاء فيه عينًا ويدغمونها، وذلك لا يجوز إجماعا، وإذا لقيت الحاء حاءً مثلها وجَبَ التحفظ ببيانها لئلا تُدْغَمَ نحو قوله ﴿عقدة النكاح حتى﴾ و﴿لا أبرح حتى﴾، وإذا سكنت وأتى بعدها هاءٌ وجبَ التحفظ ببيانها أيضا لئلا تدغم الهاءُ فيها؛ لقرب المخرجين، ولأن الحاء أقوى من الهاء، فهى تجذب الهاء إلى نفسها، وهذا كثيراً ما يقع فيه الناس، فينطقون بحاء مشدَّدة، وذلك لا يجوز إجماعًا نحو قوله ﴿فسبِّحْه﴾، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرفُ الاستعلاء نحو ﴿أحطت﴾ و﴿الحق﴾، فإذا توسطتْ بين حرفين مفخَّمين كان ذلك أوجب نحو ﴿حصحص الحق﴾ [ا هـ. نشر وتمهيد ومرعشى].

(وأما الغينُ المعجمة) فقد تقدَّمُ الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث مِن مخارج الحَلْق؛ وهو أدناه، وصفاتُها خمسٌ: الجهرُ، والاستعلاءُ، والانفتاحُ، والرخاوةُ، والإصماتُ، وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

لِلغين الاستِعْلا وصمتٌ انفتَحْ ورِخوةٌ كذاكَ جَهْرٌ قد وضَحْ

فإذا نطقتَ بالغين فوَفِّها حقَّها مِن صفاتها، وإياك أن تُحدث فيها همسًا فيلتبس لفظُها بالخاء؛ لأنهما مِن مَخرَج واحد، واحذر تفخيم لفظ المستفلة عند مجاورتها، وإذا وقع بعدَها ألفٌ فلا بد من تفخيم لفظها لاستعلائها نحو قوله: ﴿غافرِ الذنب﴾ و﴿غاسقٍ إذا وقب﴾، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجئ بعدها ألفٌ نحو ﴿غفور﴾ و﴿غفار﴾. وسيأتى بيان بقية مراتبها فى التفخيم مع حروف الاستعلاء آخر باب التفخيم والترقيق. قال المرعشى: يجب التحفظ فى بيان الغين المعجمة إذا وقعَ بعدها عينٌ مهملةٌ أو قافٌ أو هاءٌ لقُرب مخرَجها منها؛ فيُخاف أن يبادر اللافظ إلى الإخفاء أو الإدغام نحو ﴿لا تُزغ قلوبنا﴾ و﴿أفرِغ علينا﴾ و﴿أبْلِغْه﴾. وإذا وقع بعد الغين الساكنة شينٌ معجَمة وجبَ بيانُها لألاّ تقْرَبَ مِن لفظ الخاء لاشتراكهما فى الهمس والرخاوة كقوله ﴿يَغْشى﴾ ونحوه، وكذا حكمُه مع سائر الحروف نحو ﴿المغضوب﴾ و﴿صبغة﴾ و﴿يغفر﴾ و﴿فَرَغْتَ﴾ و﴿استغفرِ الله﴾ و﴿أغطشَ﴾ و﴿ضِغْثا﴾ و﴿بغْيا﴾

و﴿أغْنى﴾ و﴿أغلالا﴾ وشبه ذلك. فتأمل. ا هـ.

(وأما الخاء المعجمة) فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها. وصفاتُها خمس: الهمس، والرخاوة، والاستعلاء، والانفتاح، والإصمات، وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للخاءِ الاستعْلا وفتحٌ اعْلَما ... رِخْوٌ وصَمْتٌ ثم هَمْسٌ افْهَما

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حقَّها من صفاتها لأنها مشاركةٌ للغين فى صفاتها إلا فى الجهر، فإذا لم يُبيَّن همسُ الخاء صارتْ غيْنا، قال في التمهيد: وينبغى أن يُخلَصَ لفظُها إذا سكنت، وإلا فربما انقلبت غيناً كقوله ﴿ولا تخشى﴾ و﴿اختار موسى﴾ ﴿فاختلط﴾ و﴿يَخْتِمُ﴾. وإذا وقع بعدَها ألفٌ فلا بد من تفخيم لفظهما لاستعلائها نحو ﴿خاشعين﴾ و﴿خاطئة﴾.

(وأما القاف) فقد تقدَّم الكلام على مَخرجها ونسبتها، ولها ست صفات: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والقلقلة، والإصمات، والانفتاح. وقد جمعَها بعضُهم فى بيتٍ فقال:

لِلقافِ إصْماتٌ وجَهْرٌ قلْقلا ... وشِدَّةٌ فتحٌ وعلوٌّ فاعْقِلا

فإذا نطقتَ بها فأخرِجْها مِن مخرجها، ووفِّها حقَّها مِن جميع صفاتها، واعتن ببيان جهرها واستعلائها؛ إذ لولا الجهر والاستعلاء اللذان فيها لكانت كافًا، ولولا الهمس والتسفُّل اللذان فى الكاف لكانت قافًا، وإلى هذا أشار الإمام السخاوى فى نونيته فقال:

والقافُ بَيِّنْ جَهْرَها وعُلُوَّها ... والكافُ خَلِّصْ هَمْسَها بِبَيان

إن لم تُحقِّقْ جَهْرَ ذاكَ وهَمْسَ ذا ... فهُما لأَجْلِ القُرْب يختلطان

أى لأجل قُرْبهما فى المخرج يختلط صوتُ أحدهما بالآخر، وإذا تكررت كان البيانُ آكَدَ نحو قوله ﴿حقَّ قَدره﴾ و﴿فلمَّا أفاقَ قال﴾ و﴿الحقّ قالوا﴾، واحترِز من تقريبها من الكاف فى نحو ﴿مُشرِقين﴾ ﴿والموريات قدْحا﴾. وإذا سكنتْ وكان سكونها لازمًا أو عارضًا فلا بد من بيان قلقلتها وإظهار شدَّتها، والإ مازجت الكافَ نحو ﴿يقتلون﴾ و﴿أقسموا﴾ و﴿لا تقنطوا﴾ و﴿اقصِد﴾ و﴿فلا تقْهر﴾ و﴿فاقْضِ﴾

و﴿الْحقْ﴾ و﴿فْرِق﴾ ونحو ذلك؛ ألا ترى أنه لو لم يبين قلقلتها فى مثل قوله ﴿نقتل﴾ صار مثل نكتل، وكذا ﴿تقف﴾ تكف.. وإذا وقعت الكاف بعدها أو قبلها: وجبَ بيانُ كل منهما لغير المدغم؛ لئلا يشوب القافَ شيءٌ من لفظ الكاف يقرِّبها منها أو يشوب الكافَ شيءٌ من لفظ القاف نحو ﴿خلقَ كل شيء﴾ و﴿خلقكم﴾ و﴿لكَ قصورا﴾ وشبه ذلك. وفى إدغامها إذا سكنتْ فى الكاف مذهبان: الإدغامُ الناقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء كالطاء والتاء فى قوله ﴿احطت﴾ و﴿بسطت﴾ وهذا مذهب أبى محمد مكى وغيرِه، والإدغامُ الكامل بلا إظهارِ شيءٍ فيصير النطقُ بكاف مشدَّدَة، وهو مذهب الدانى ومن والاه، والوجهان صحيحان، إلا أن الوجه الأخير أصحّ قياساً، والفرقُ بينه وبين ﴿أحطتُ﴾ وبابِه: أن الطاءَ قويتْ بالإطباق.

وأما **الكاف** فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، وصفاتُها خمس: الهمس، والشدة، والانفتاح، والإصمات، والاستفال، وهى إلى الضعف أقرب. وقد جمعها بعضُهم فى بيت فقال:

لِلكافِ صَمْتٌ شِدَّةٌ هَمْسٌ أتى والانفتاحُ الاستفالُ يا فَتىَ

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حقَّها واعتن بما فيها من الشدة والهمس لئلا يُذهب بها إلى الكاف الصمَّاء الثابتة فى بعض لغات العجم، وهى غيرُ جائزة فى لغة العرب، وليُحذَرْ من إجراء الصوت معها كما يفعله بعض النبط والأعاجم، ولا سيما إذا تكررت أو شُدِّدت أو جاورَها حرفٌ مهموسٌ نحو ﴿بشرككم﴾ و﴿يُدرككُّم الموت﴾ و﴿نكْتَل﴾. وإذا أتى بعدها حرفُ استعلاء وجبَ التحفُّظ ببيانها لئلا تلتبس بلفظ القاف نحو قوله ﴿كَطَىِّ السِّجِلِّ﴾ و﴿كالطَّوْد﴾ ونحوه، وإذا تكررت من كلمة أو كلمتين فلا بدَّ من بيان كلٍّ منهما لئلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلُّف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله ﴿مناسككم﴾ و﴿ما سلككم﴾ و﴿نسبحَك كثيرًا ونذكرُك كثيرا﴾ على مذهب المظهِر، ولا بد من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف نحو ﴿كافر﴾ و﴿كانوا﴾ و﴿كافورا﴾. ولا بد من ظهور همسها إذا سكنت نحو ﴿لا يكسبون﴾ و﴿يكتمون﴾ و﴿أكبر﴾، وقد يتساهل فى هذا كثيرٌ من الناس فيتركون الهمس [اهـ. تمهيد ومرعشى].

(**وأما الجيم**) فقد تقدم الكلامُ على أنها تخرج من وسط اللسان، وهى شديدة، مجهورة، منفتحة، مستفلة، مصمتة، مقلقلة، إلى القوة أقرب، وقد جمع بعضهم

صفاتها فى بيت فقال:

لِلجيمِ جَهْرٌ شِدَّةٌ وقَلْقَلَه صَمْتُ انفتاحٌ واستفالٌ فاصْغِ لَهْ

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حقَّها من مَخْرَجها وصفاتها، واعتن ببيان جَهْرِها وشدتها، وإلا عادت شينًا أو ممزوجة بالشين، ولذلك أشار الإمام السخاوى فى نونيته فقال:

والجيمُ إن ضعفتْ أتَتْ ممزوجةً بالشين مِثْل الجِيمِ فى المَرْجانِ

والعجْلِ واجتنِبوا وأخْرَجَ شَطأهُ والرِّجْسِ مثل الرجْزِ فى التبيانِ

وإذا سكنت الجيمُ فإمّا أن يكون سكونُها لازمًا أو عارضًا؛ فإن كان لازمًا وجبَ التحفُّظُ من أن تُجعل شينًا لأنهما من مخرج واحد، وإنّ قوماً يغلطون فيها لا سيما إذا أتى بعدَها زايٌ أو حرفٌ مهموس، فيُحدثون فيها همساً ورخاوة ويدغمونها فى الزاى والشين، ويُذهبون لفظها، وذلك نحو قوله ﴿الرجز﴾، و﴿تجزون﴾ و﴿يجزى﴾، و﴿أخرج شطأه﴾، و﴿رجْسا﴾، و﴿اجتمَعوا﴾، و﴿اجتنبوا﴾، و﴿خرجت﴾، و﴿وجهك﴾، و﴿لا تجهر﴾ ونحو ذلك، ولا بد أن ينطق بجهرها وشدتها وتقلقلها، وإن كان سكونها عارضًا فلا بد من إظهار شدتها وجهرها وقلقلتها أيضا، وإلا ضعفتْ وأتت ممزوجةً بالشين، وذلك نحو قوله ﴿أجاج﴾ و﴿فَخَراجُ﴾ ونحو ذلك. وإذا أتت مشدّدةً أو مكرّرة وجبَ على القارئ بيانُها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدّة فيها نحو قوله ﴿حاججتهم﴾ ﴿حاجَّهُ﴾ و﴿أتحاجّونى﴾ فإن أتى بعد الجيم المشدّدة حرفٌ مشددٌ خَفِىٌّ كان البيان لهما لازمًا لئلا يخفى الحرفُ الذى بعد الجيم نحو ﴿يُوَجِّهه﴾، أو أتى بعدها حرفٌ مجانس لها مشدد نحو ﴿لُجِّىٍّ﴾ كان البيان أيضًا آكد؛ لصعوبة اللفظ بإخراج الياء المشددة بعد الجيم، [اهـ. تمهيد وشرح نونية السخاوى].

(وأما الشين المعجمة) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من وسط اللسان، وأنها شَجْرية، وهى مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة، مصمتة، متفشية، إلى الضعف أقرب، وقد جُمعت صفاتُها فى بيت وهو:

للشينِ هَمْسٌ مَعْ تَفَشٍّ مُسْتَفِلْ صَمْتٌ ورِخْوٌ ثم فَتْحٌ قد نُقِلْ

فإذا نطقت بالشين فوفِّها حقَّها من مخرَجها وصفاتها، واعتَنِ ببيان تَفَشِّيها، وهو على ثلاثة أقسام: أعلى، وأوسط، وأدنى. فالأعلى: يكون فيها حالَ تشديدها نحو:

﴿من الشيطان﴾، و﴿الشاكرين﴾، و﴿فبشَّرْناه﴾ والأوسط يكون فيها حالَ سكونها نحو ﴿اشتراه﴾ و﴿اشتروا﴾ و﴿الرشد﴾. والأدنى يكون فيها حال تحركها نحو ﴿يغشى﴾ و﴿يخشى﴾ و﴿شربوا﴾ و﴿شجرة﴾ و﴿لو شئنا﴾ اهـ. فإنْ وُقف عليها فلا بد من بيان تفشيها، وإلا صارت كالجيم، وكذا إن وقع بعدها جيمٌ وجبَ بيانُ لفظِها لئلاَّ تقربَ من لفظ الجيم؛ لأنها أختها ومن مخرجها، ولكن الجيم أقوى منها نحو ﴿فيما شجرَ بينهم﴾ و﴿إنَّ شجرت الزقوم﴾ ولا بد أن يُتحفظ من تخشين لفظها عند مجاورة الحروف المستعلية وما شابهها نحو قوله: ﴿شطَطا﴾ و﴿شقَقْنا﴾ و﴿شغفها﴾ و﴿شرقية﴾ [انتهى تمهيد، ومرعشى مع بعض زيادة].

(وأما الياء المثناة التحتية) فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من مخرج الجيم والشين، وأنها شجرية، وهى مجهورة، رخوة، منفتحة مستفلة جداً، مصمته، إلى الضعف أقرب، وقد جمع بعضم ما لها من الصفات فى بيت فقال:

لليـاء الاستـفـالُ مَعْ فـتحٍ كـذا جَـهْـرٌ ورِخْـوٌ ثُـمَّ إصـمـاتٌ خُـذا

فإذا نطقتَ بها فاحْرِص على رخاوتها ليحصل التخلصُ من شائبة الجيم، وكثيراً ما يتلفظ به بعض القراء فيأتى بالياء من قوله ﴿إياك نعبد﴾ كالجيم، وهو لحنٌ فاحش، قال الإمام السخاوى فى نونيته:

لا تُشْرِبَنْها الجيمَ إن شَدّدْتها فتكونَ معدوداً مِنَ اللُّحَّانِ

قال شارحها: ينبغى أن يحترز فى قوله ﴿إياك نعبد﴾ عن ستة أشياء يفعلها بعض الجهّال: الأول: تخفيف اللفظ بالهمز إذا وَصل، الثانى: شِدَّةُ نَبرْ الهمزة إذا ابتدأ، الثالث: تخفيفُ الياء، الرابع: تقريبها من الجيم، الخامس: السكتُ على الألف، السادس: إشباعُ فتحةِ الكاف.

وإذا سكنت الياءُ بعد كسرٍ وأتى بعدَها مثلُها وجبَ بيانُ كلٍّ منهما خشيةَ الإدغام لأنه غير جائز، وتُمكَّنُ الأولى لمدِّها ولينها وذلك نحو قوله ﴿فى يوسف﴾ و﴿الذى يوسوس﴾. وإذا تحركت الياءُ بالكسر وقبلَها أو بعدَها فتحةٌ نحو ﴿ترينّ﴾ و﴿معايش﴾ أو انفتحت واكتنفتها كسرةٌ وفتحةٌ نحو ﴿لا شيَةَ فيها﴾ و﴿تعيَها أُذن﴾ وجبَ تخفيف الحركة عليها وتسهيل اللفظ بحركتها اهـ. وقال المرعشى: إذا تكررت الياءُ فى كلمةٍ

أو كلمتين وجبَ بيانهما نحو ﴿وأحيينَا﴾ و﴿أن يُحْيِيَ الموتَى﴾ و﴿لا يَسْتَحْيِي﴾ و﴿البغْيَ يَعظكم﴾ خصوصًا إذا كانت إحداهما مشدّدة مكسورة نحو ﴿إن وَلِيِّيَ الله﴾ و﴿أنت وليِّي فى الدنيا﴾ و﴿إذا حُييتم﴾ و﴿إنْ يَرَوْا سبيل الغَيّ يتَّخذوه﴾ فإن لم يتحفَّظ أسقطَ إحداهما فى التلاوة، وإذا كانت الياء مشدّدة وجب بيان تشديدها نحو ﴿إياك﴾ و﴿أيَّما الأجلين﴾ و﴿وليًّا يرثنى﴾ لثقل التشديد، وإذا كانت متطرفة ووقفتَ عليها بغير رَوْمٍ؛ فإن التشديدَ إلى البيان أحوجُ نحو ﴿هو الحى﴾ و﴿من طرْف خَفِى﴾ و﴿بمُصْرخِيَّ﴾ وأما فى الوصل فإظهار التشديد أسهل، وإذا كان بعد الياء ألفٌ وجبَ ترقيقُها نحو ﴿شياطينهم﴾ و﴿ذرياتهم﴾ و﴿يا أيها﴾ و﴿إياك﴾. وإذا أتى بعد الياء حرفٌ مفخَّمٌ وجبتْ المحافظةُ على ترقيق الياء لئلا يسبق اللسانُ إلى تفخيمها لتفخيم ما بعدها نحو ﴿يصطرخون﴾، و﴿يضربون﴾، و﴿يطغى﴾، و﴿يغفر﴾، و﴿يرى﴾.

* وأما **الضاد المعجمة**: فقد تقدم الكلام على أنها تخرج من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، ولها ستُّ صفات: الجهرُ، والرخاوةُ، والإطباقُ، والاستعلاءُ، والإصماتُ، والاستطالة. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للضاد إصماتٌ مَعَ استِعْلا جُهِرْ إطالةٌ رخْوٌ وإطباقٌ شُهِرْ

قال ابن الجزرى فى التمهيد: اعلم أن هذا الحرف ليس فى الحروف حرفٌ يعسُر على اللسان غيرُه؛ فإن ألسنةَ الناس فيه مختلفة وقلَّ من يحسنه؛ فمنهم من يُخرجه ظاءً معجَمةً لأنه يشارك الظاء فى صفاتها كلِّها إلا الاستطالة، فلولا الاستطالة واختلافُ المخرجين لكانت ظاءً، وهُمْ أكثرُ الشاميين وبعضُ أهلِ المشرق، وهذا لا يجوز فى كلام الله تعالى لمخالفته المعنى الذى أراده الله تعالى؛ إذ لو قلنا فى ﴿الضالين﴾ الظالين بالظاء المعجمة لكان معناه الدائمين، وهذا خلافُ مراد الله تعالى، وهو مبطلٌ للصلاة؛ لأن الضلال بالضاد هو ضد الهدى كقوله ﴿ضلَّ من تدعون إلا إياه﴾ و﴿لا الضالِّين﴾ ونحوه، والظُّلول بالظاء هو الصيرورة كقوله ﴿ظلَّ وجهه مسوداً﴾ وشبهه، فمثالُ الذى يجعل الضادَ ظاءً فى هذا وشبهه كالذى يُبدل السين صاداً فى نحو قوله ﴿وأسَرُّوا النجْوَى﴾، أو يبدل الصادَ سينًا فى نحو قوله ﴿وأصَرُّوا واستكبروا﴾ فالأول من السرِّ، والثانى من الإصرار، وقد حكى ابنُ جنى فى كتاب التنبيه وغيرِه أنَّ من العرب من يجعل الضاد ظاءً مطلقًا فى جميع كلامهم» وهذا

غريب، وفيه توسُّعٌ للعامَّة. ومنهم من لا يوصلها إلى مَخرجها بل يُخرجها دونه ممزوجةً بالطاء المهملة لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثرُ المصريين وبعضُ أهل المغرب، ومنهم من يجعلها دالاً مفخمة، ومنهم من يُخرجها لامًا مفخمة وهم الزيالع ومَن ضاهاهم؛ لأن اللامَ مشارِكة لها في المخرج لا فى الصفات، فهى بعكس الظاءِ لأن الظاء تشارك الضادَ فى الصفات لا فى المخرج؛ وإلى ذلك أشار الإمام السخاوى فى نونيته فقال:

والضادُ عالٍ مستطيلٌ مُطْبَقٌ ... جَهْرٌ يكِلُّ لديه كُلُّ لِسانِ

حاشا لِسانٍ بالفصاحَةِ قَيِّمٍ ... دَرْبٌ لأحكامِ الحروفِ مُعانِى

كَمْ رامَهُ قومٌ فما أبدَوْا سِوَى ... لامٍ مُفخَّمَةٍ بلا عِرْفانِ

مَيِّزْهُ بالإيضاح عن ظاءٍ وفى ... أضلَلْنَ أوْ فى غِيضَ يَشتبهانِ

واعلم أن هذا الحرف خاصةً إذا لم يقدِرِ الشخصُ على إخراجه من مَخْرَجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفةٍ ولا بتعليم، فإذا أتى بعد الضاد ظاءٌ معجمة وجب الاعتناء ببيان أحدهما عن الآخر لتقارب التشابه؛ نحو ﴿أنقضَ ظهرك﴾ و﴿يَعَضُّ الظالم﴾ و﴿بَعْضَ الظالمين﴾.

وإذا سكنتْ وأتى بعدها حرفُ إطباقٍ وجبَ التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه وهو الإدغام نحو قوله ﴿فمَن اضطُرّ﴾ و﴿ثُمَّ أضطرُّه﴾ و﴿اضطُرِرْتم﴾ وإذا أتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فلا بد من المحافظة على بيانها وإلا بادر اللسانُ إلى ما هو أخف منها نحو قوله ﴿أعرضتم﴾ و﴿أفضتم﴾ و﴿قبضتُ قبضة﴾ و﴿اخفض جناحك﴾ و﴿قيَّضْنا﴾ و﴿يَحضُنَ﴾ و﴿فرضْنا﴾ و﴿ليضربن﴾ و﴿خضرا﴾ و﴿نضرة﴾ و﴿لولا فضل الله﴾ و﴿أرض الله﴾ و﴿ملء الأرض ذهبا﴾ و﴿بعض ذنوبهم﴾. وإذا تكررت الضادُ فلا بد من بيان كل واحدة منهما؛ لأن بيانها عند مثلها آكد من بيانها عند مُقاربها، ولذا قال مكى رحمه الله تعالى: إذا تكررت يجب بيانها لوجود التكرر فى حرف قوى مطبق مستعْل مستطيل؛ وذلك نحو قوله ﴿يغضضن من أبصارهن﴾ و﴿اغضضْ من صوتك﴾ [اهـ. تمهيد مع بعض زيادة].

ولعسر النطق بهذه الكلمات وأمثالها نبَّه السخاوى فى نونيته على وجوب المحافظة على بيانها فقال:

وأَبِنْهُ عندَ التاءِ نحو أفضْتُم ... والطاءِ نحو اضطُرّ غيرَ جبانِ

والجيمِ نحو اخفض جناحَك مثلَه ... والنونِ نحو يَحِضْنَ قِسْهُ وعانِ

والراءِ نحو ليضْرِبْن أوْ لامٍ فـ ... ـضَّلَ اللهُ بَيِّنْ حيثُ يلتقيانِ

وبيان بعضُ ذنوبهم واغْضُضْ ... وأنقَضَ ظهرك اعرفْه تكن ذا شانِ

(وأما اللام) فقد تقدم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها، **ولها ست صفات:** الجهر، وبين الشدّة والرخاوة، والانفتاحُ، والاستفال، والإذلاق، والانحراف، وهى إلى الضعف أقرب، وقد جمع بعضُهم ما لها من الصفات فى بيت فقال:

لِلاّم الاسْتفالُ مَعَ وَسطٍ فَتْحٌ ... جَهْرٌ والانحراف والذُلْقُ وَضَحْ

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حقها من مَخرجها وصفاتها، وبَيِّن ترقيقهَا، خصوصًا إذا كان بعدها ألفٌ نحو ﴿لا إله إلا أنت﴾. وإذا وقع بعدها لامٌ مفخَّمةٌ أو حرفُ إطباق وجبت المحافظة على ترقيق اللام الأولى نحو ﴿وقال الله﴾ ﴿ورُسُلُ الله﴾ و﴿على الله﴾ و﴿لا الضالين﴾ و﴿لسلَّطهم﴾ و﴿لْيتلَطَّف﴾ و﴿فاختلط﴾ وكذا إذا وقعت اللام بعد حرفٍ مفخم نحو﴿وبطلَ ما كانوا﴾و﴿فصلت العير﴾و﴿مطلَعِ الفجر﴾ ولا خِلافَ بين القرّاء فيما ذكرناه من ترقيقها سواءٌ تحركتْ أو سكنت، إلا ما ورد عن ورش من طريق الأزرق كما سيأتى بيانه فى محله. وإذا تكررت اللام فلا بد من بيان كل واحدة منهما لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان نحو ﴿ولْيملِلِ الذى﴾ و﴿قلِ اللهم﴾ و﴿قلِ الله﴾و﴿إلا الله﴾ و﴿قل للذين﴾وشبه ذلك. هذا ما يتعلق بحكم اللام المتحركة.

وأما **حُكمُها إذا سكنت:** فإنها تارةً تكون لامَ تعريف، وتارةً تكون غيرَها، فإن كانت لامَ تعريف كان لها عند حروف المعجم أى الثمانية والعشرين **حالتان: الأولى:** إظهارها أى وجوباً عند أربعة عشر حرفاً جَمعها بعضُهم فى أربع كلمات وهى «**ابغ حجك وخَفْ عقيمه**» **الألف** أعنى الهمزة، **والباء** الموحدة، **والغين** المعجمة، **والحاء** المهملة، **والجيم، والكاف، والواو، والخاء** المعجمة، **والفاء، والعين** المهملة، **والقاف، والياء** المثنَّاة تحت، **والميم، والهاء.** وأسماء الحروف كافية عن الأمثلة، وتسمى هذه

الحروفُ حروفاً قمرية؛ تشبيهًا لها بالقمر، واللامِ بالكوكب؛ بجامع الظهور فى كلٍّ، وسببُ ظهورها عند هذه الأحرف تباعدُ المخْرَجَين. الحالة الثانية: إدغامها - أى وجوباً - فى الأحرف الباقية، وهى أربعة عشر حرفاً، ذكرها الجمزورى فى أوائل كلمات هذا البيت فقال:

طِبْ ثم صِلْ رحمًا تَفُزْ ضفْ ذا نعمْ دَعْ سوءَ ظنٍّ زُرْ شريفًا للكرَمْ

وهى: **الطاءُ المهملة، والثاء المثلثة، والصاد المهمَلة، والراء، والتاء المثناة فوق، والضاد، والذال المعجمتان، والنون، والدال والسين المهملتان، والظاء المشالة، والزاى، والشين المعجمة، واللام**، وأسماءُ الحروف كافيةٌ عن الأمثلة، وجمَعها بعضهم أيضاً على ترتيب الحروف فقال:

اللامُ للتعريف قد أُدْغِمتْ فى أحْرُفٍ عَشْرٍ وفى أربَعَه

التاءُ والثاءُ ومن دالها للظاء والنونِ ولامٍ معه

وتسمى هذه الحروف حروفاً شمسية؛ تشبيهًا لها بالشمس واللامِ بالكوكب، بجامع خفاء كلٍّ عند الآخر. وسبب إدغامها فى هذه الأحرف: تقارب المخرجين؛ أى فى غير اللام، وفيها للتماثل اهـ. وأما **إن كانت غيَر لامِ تعريفٍ فيكون لها ثلاثة أحوال:**

الحالة الأولى: تُدغم فى مثلها وفى الراء وجوباً نحو ﴿قل لا يعلم﴾، و﴿قل لهم﴾ و﴿بل لا يخافون﴾ ونحو ﴿قل ربى﴾ و﴿بل ربكم﴾ و﴿بل ران﴾ ولذلك أشار ابن الجزرى فى مقدّمته فقال:

وأوّلَىْ مِثْلٍ وجِنْسٍ إنْ سكَنْ أَدْغِمْ كقُل رَبِّ وَبَلّ لا وأَبِنْ

قال ابن غازى: فإن قيل: لِمَ وَجَبَ إدغامُ أوّل المتماثلين والمتجانسين إذا سكَنَ الأوَّلُ منهما نحو ﴿كلا بل لا يخافون﴾ ونحو ﴿قل رب إمّا تريِّنى﴾؟ أجيب: بأنه لما كان الحرف الثانى من المثال الأول وهو اللام من قوله ﴿بل لا﴾ متماثلاً أُدغم للخفة، ولّما كان الثانى من المثال الثانى وهو الراء من قوله ﴿قل رب﴾ متقاربًا عند الجمهور ومتجانسًا عند الفرّاء ومن تابعه نُزل منزلة المتماثل لاتفاق المخرجين، فازدحما فى المخرج، فلا يطيق اللسانُ بيانَ الأول منهما لعدم الحركة التى تنقل اللسان من موضعٍ إلى أخر، فلذلك اتفق على إدغام كل ما سكن مِن أول المثالين والمتقاربين فى الثانى. فتأمل. اهـ..

الحالة الثانية: تُدغم اللامُ جوازًا من ﴿هل، وبل﴾ فى ثمانية أحرف: واحدٌ منها يختص بهل وهو الثاء المثلثة فى ﴿هل ثُوِّب الكفار﴾ وليس غيره فى القرآن. وخمسة تختص بلام (بل) وهى السين فى ﴿بل سوّلت لكم﴾ فى موضعين، والطاء فى ﴿بل طبع الله﴾ والظاء فى ﴿بل ظننتم﴾، والضاد فى ﴿بل ضلّوا﴾ ولا ثانى له، والزاى نحو ﴿بل زُين﴾ و﴿بل زعمتم﴾. واثنان لهما معًا وهما التاء والنون نحو قوله ﴿هل تعلم﴾ و﴿بل تأتيهم﴾ و﴿هل ندلكم﴾ و﴿بل نحن محرومون﴾. وسيأتى بيان اختلاف القرّاء فيها فى باب الإظهار والإدغام. وقد نظمها بعض شراح الجزرية على هذا التفصيل فقال:

ألا بلْ وهلْ تُروى نوى هل ثوَى وبلْ ... سَرَى ظِلُّ ضُرٍّ زائدٌ طالَ وامْتَلا

وتُدغم اللام المجزومة أيضًا جوازًا فى الذال من قوله ﴿ومَن يفعل ذلك﴾.

الحالة الثالثة: تُظهَرُ اللام وجوباً باتفاق القرّاء من الفعل إذا كان بعدها نون متحركة سواء كان الفعل ماضياً أم أمراً نحو ﴿أنزلنا﴾ و﴿أرسلنا﴾ و﴿فضلنا﴾ و﴿قلنا﴾ و﴿أدخلنى﴾ و﴿أنزِلنى﴾ و﴿اجْعلنى﴾، أو كان بعد اللام تاءٌ مثناة فوقية نحو ﴿فالتقمه الحوت﴾ و﴿التقى الماء﴾ و﴿فلتقُمْ طائفة﴾ ولا فرق فى هذه اللام بين أن تكون فاءَ الفعل أو عينَه أو لامَهُ، واتفقوا أيضا على إظهارها من لفظ ﴿قُل﴾ عند أربعة أحرف: النون نحو ﴿قل نعم﴾ و﴿قل نارُ﴾، والسين نحو ﴿قل سَمُّوهم﴾ و﴿قل سلام﴾، والتاء نحو ﴿قل تعالوا﴾ و﴿قل تمتعوا﴾، والصاد نحو ﴿قل صدق الله﴾. ولذلك أشار الإمام السخاوى فى نونيته فقال:

وبيانهُ فى نحْوِ فضَّلْنا على ... رفقٍ لكلِّ مُفَضَّلٍ يقظان

وبقُلْ تعالَوْا قُلْ سَلامٌ قُلْ نَعَم ... وبمثل قُلْ صَدَقَ اعْلُ فى التبيان

وقال الجمزورى فى تحفة الأطفال:

وأظْهِرَنْ لامَ فِعْلٍ مُطْلَقا ... فى نَحْوِ قُلْ نَعَمْ وقُلْتا والْتَقَى

قال شارح النونية: فينبغى للقارئ أن ينطق باللام فى جميع ذلك ساكنةً مُظهَرة، من غير تعسف ولا تكلف، ولْيحترز من ثلاثة أمور: **أحدها:** إهمال بيان الإظهار فى ذلك؛ فإن قوماً يهملون بيان إظهار اللام فيدغمون فيقولون ﴿أرسلنا﴾ و﴿جعلنا﴾ و﴿أنزلنا﴾؛ لأن اللسان يسارع إلى الإدغام لقرب المخْرَجَين، **وثانيها:** الإفراط والتعسف

فى بيان الإظهار؛ فإن قوماً يتعسفون فيه فيحركون اللام الساكنة مبالغةً فى بيان الإظهار، **وثالثها**: السكتُ على اللام وقطعُ اللفظ عندها إرادةً للبيان وفراراً من الإدغام، وهذا يفعله كثير من القرّاء، وهو غلط، فيجب اجتنابه اهـ.

قال ابن الجزرى فى التمهيد: فإنْ قيلَ: لِمَ أُدغمتَ اللام الساكنة فى نحو ﴿النار﴾ و﴿الناس﴾ وأُظهرتْ فى نحو ﴿قل نعم﴾ وكلٌّ منهما واحد؟ قلتُ: لأن هذا فعل قد أُعلّ بحذف عينه، فلم يُعلّ ثانيا بحذف لامه لئلا يصير فى الكلمة إجحاف؛ إذ لم يبق منها إلا حرفٌ واحد، وأل حرف مبنى على السكون لم يحذف منه شىء ولم يُعلَّ بشىء، فلذلك أُدغم، ألا ترى أن الكسائى ومَن وافقه أدغم اللامَ من ﴿هل﴾ و﴿بل﴾ فى نحو قوله ﴿هل تعلم﴾ و﴿بل نحن﴾، ولم يدغمها فى ﴿قل نعم﴾ و﴿قل تعالوا﴾. وإن قيل: قد أجمعوا على الإدغام فى (قل ربى﴾ والعلة موجودة؟ قلتُ: لأن الراء حرف مكرر منحرف فيه شدة وثقل يضارع حروفَ الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذبَ اللامَ جذبَ القويِّ للضعيف، ثم أُدغم الضعيفُ فى القوى على الأصل بعد أن قوِىَ بمضارعته بالقلب، والراء قائمٌ بتكريره مقام حرفين كالمشدَّدات، فاعلم. وأما النون فهو أضعف من اللام بالغُنة، والأصلُ أن لا يدغم الأقوى فى الأضعف. ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها فى الراء إجماعاً مِن أكثر الطرق، ولا كذلك العكس. وكذلك إذا سكنت النونُ كان إدغامها فى اللام إجماعًا، ولا كذلك العكس. اهـ.

(**وأما النون**) فقد تقدم الكلام على مَخرَجها ونسبَتِها، وهى مجهورة، متوسطة بين الشدّة والرخاوة، منفتحة، مستفلة، مذلقة، إلى الضعف أقرب، وقد جمع بعضُهم صفاتها فى بيتٍ فقال:

لِلنونِ الاستفالُ مَعْ جَهْرٍ عُرِفْ وسطٌ والانفتاحُ والذَّلَقُ وُصِفْ

اعلم أن النون حرفٌ أغَنُّ آصَلُ فى الغُنَّةِ منَ الميم لقربه من الخيشوم، فإذا سكنَتْ تخرجُ من الخيشوم لا من مخرَج المتحركة. وسيأتى الكلام على حكمها إذا سكنت فى باب الإدغام والإظهار. والكلام هنا على النون المتحركة، فإذا جاء بعدها ألفٌ غير مُمالة يجب على القارئ أن يرقِّقها ولا يغلِّظها كما يفعله بعض الناس نحو ﴿أتأمرون الناس﴾ و﴿لا ناصر﴾ و﴿الناصرين﴾ و﴿النار﴾ و﴿ناضرة﴾ و﴿ناظرة﴾. ولْيَحترز من

خفائها حالة الوقف نحو ﴿العالمين﴾ ﴿يؤمنون﴾ ﴿الظالمون﴾، فيجب عليه الاعتناء ببيانها؛ فكثيراً ما يتركون ذلك فلا يُسمعونها حالة الوقف، وإذا تكرَّرت وجب عليه التحفظ من ترك بيان المثلين نحو قوله ﴿سنن﴾ و﴿بأعيننا﴾ و﴿ليؤمنن﴾ و﴿يقولون نخشى﴾ و﴿نحن نتربص بكم﴾ وإذا كانت الأولى مشددة كان البيان آكَدَ لاجتماع ثلاث نونات كقوله ﴿ولتعلمُنَّ نبأه﴾.

وإذا أُلقيت حركةُ الهمزة على التنوين وحُرِّك بها على مذهب ورش كقوله فى سورة يوسف ﴿من سلطانٍ ان الحُكم﴾ لُفِظ بثلاث نونات متواليات مكسورات، وأما قوله ﴿ما لكَ لا تأمنا﴾ فللسبعة فيه وجهان: أحدهما: الإشارة بالشفتين إلى الحركة عند الإدغام، وعلى هذا يكون إدغامًا، وثانيهما: الإشارة إلى النون الأولى بالحركة، وعلى هذا يكون إخفاء.

* **وأما الراء:** فقد تقدم الكلام على مخرَجِها ونسْبَتِها، وهى، مجهورة، بينيةٌ، منفتحة، مستفِلة، مذلَقة، منحرفة، مكرَّرة. وقد ذكر بعضُهم ما لها من الصفات فى بيت فقال:

لِلراءِ ذَلْقٌ وانْحِرافٌ كُرِّرَتْ فَتْحٌ وجَهْرٌ واسْتِفالٌ وسُطَتْ

قال سيبويه: إذا تكلمتَ بالراء خرجتْ كأنها مضاعفة، وذلك لما فيها من التكرير الذى انفردت به دون سائر الحروف، وقد توهم بعض الناس أن حقيقةَ التكرير ترعيدُ اللسان بها المرّة بعد المرّة، فأظهرَ ذلك حالَ تشديدها كما يفعله بعضُ الأندلسيين، والصوابُ التحفظُ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهبُ المحققين، وقد يبالغُ قومٌ فى إخفاء تكريرها مشدّدة، فيأتى بها محَصْرَمَةً شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز؛ لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الراءُ من الحروف الشديدة، مع أنه من الحروف البينية، فينبغى للقارئ عند النطق بها أن يُلصِقَ ظهرَ لسانه بأعلى حنكه لصقًا محكمًا مرةً واحدةً بحيث لا يرتعد؛ لأنه متى ارتعد حدث من كل مرة راءٌ، فإذا نطق بها مشدّدة وجب عليه التحفُّظُ من تكريرها، وعليه تأديتُها برفق من غير مبالغة فى الحَصْرِ نحو قوله ﴿الرحمن الرحيم﴾ ﴿وخَرَّ موسى﴾ و﴿أشدّ حَرّاً﴾. وإذا تكررت الراءُ وكانت الأولى مشدّدة كان التحفظ لذلك أشدّ وآكد كقوله ﴿محرّراً﴾ و﴿خَرَّ راكعًا﴾. ولْيحترز حالَ ترقيقها مِن نُحولِها نُحُولاً يُذْهِب أثَرهَا وينقل لفظها عن مخرجها كما يفعله

بعض الغافلين. وسيأتى حُكمُ تفخيمها وترقيقها فى باب التفخيم والترقيق إن شاء الله تعالى.

* **وأما الطاء المهملة** فقد تقدم الكلام على مَخْرَجها ونسبتها، وهى أقوى الحروف لأنها جَمعتْ من صفات القوّة ما لا يجتمع فى غيرها؛ فهى حرفٌ مجهور شديد مُطبق مستعلٍ مقلقَلٌ مصمَتٌ. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للطا انطباقٌ جَهْرٌ استعلا وَرَدْ قلقلةٌ صمتٌ وشدّةٌ تُعَدّ

فإذا نطقتَ بها فأعطها حقها من مخرجها وصفاتها، واعتن ببيان إطباقها واستعلائها وتكميل تفخيمها. وإذا كانت مشدّدة وجبت المحافظة على ما تقدم لئلا يميل اللسانُ بها إلى الرخاوة نحو ﴿اطَّيرنا﴾ و﴿أن يطَّوَّف﴾. فإذا تكررت كان البيانُ آكَدَ لتكرُّر حرفٍ مطبَق مستعلٍ قوى نحو ﴿إذًا شططا﴾، وإذا سكنت سواء كان سكونها لازمًا أو عارضًا فلا بد من بيان إطباقها وقلقلتها نحو ﴿الخطفة﴾ و﴿الأطفال﴾ و﴿الأسباط﴾ و﴿القسط﴾ ونحوه فى الوقف. وإذا سكنتْ وأتى بعدها تاءٌ فوقية وجب إدغامها إدغامًا غيرَ مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لئلا تشتبه بالتاء المدغمة المجانسة لها بسبب اتحاد المخرَج، ولولا التجانس لم يُبتغ الإدغام لذلك نحو قوله تعالى ﴿لئن بسطتَ﴾و﴿أحطتُ﴾ و﴿فرَّطتُ﴾ كما يُحكم ذلك بالمشافهة. ويُحترز حالَ الإدغام عن القلقلة فى الطاء وإن كانت ساكنة؛ لأنها تذهب بالإدغام.

وفى ابن غازى: **فإن قيل**: ما الفرق بين هذا وبين قوله ﴿ودّت طائفة﴾ و﴿قالت طائفة﴾ و﴿فآمنت طائفة﴾ حيث اغتُفر فيه اشتباه التاء بالطاء، ولم يُغتفر هذا فى عكسه؟.

أجيب: بأنه يمكن أن يفرَّق بينهما بأنه لمّا كان أصْلُ الإدغام أن يُدْغَمَ الأضعفُ فى الأقوى ليصيرَ مثله فى القوة، أُدغمت كلُّ طاء ساكنة فى تاء بعدها إدغامًا غير مستكمل، يبقى معه تفخيمُها واستعلاؤُها؛ محافَظةً على قوة الطاء، وأُدغمت التاء الساكنة فى طاء بعدها إدغامًا مستكمَلاً، وجُعل إبقاء صفة التفخيم والاستعلاء دالاً على موصوفها كما فى إبقاء صفة الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين فى الواو والياء، فيكون التشديد متوسطًا فى الموضعين لأجل إبقاء الصفة. اهـ.

وفى شرح المُلاّ علَى القارى: وقال بعضهم: ومن العرب مَن يُبدل التاءَ طاءً ثم يُدغم إدغامًا مستكملاً فيقول ﴿أحطّ﴾ و﴿فرّطّ﴾ بطاء واحدة مشددة مدغمة. قال شريح: وهذا مما يجوز فى كلام الخلق لا فى كلام الخالق عز وجل؛ لأن كلامَ الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبتَ عن رسول الله ﷺ بالطرق المتواترة فى القراءات المشتهرة، وأما فى كلام المخلوقين فيُتَوَسَّع بكل ما جاء من اللغة. وبهذا يتبين أنه لم يَرِدْ فى القرآن إبدالُ الطاء تاءً وإدغامُها فيها؛ فيجب الاحتراز عنها.

وأما **الدال المهملة**: فقد تقدم الكلامُ على مَخْرَجها ونسبَتها، وهى حرف قوى؛ لأنه مجهور، شديد، مقلقَل، مُصْمَت، منفتِح، مُسْتَفِل، وقد جمع بعضهم صفاتها فى بيت فقال:

لِلدال إصماتٌ وجَهْرٌ قَلقَلَهْ وشِدَّةٌ فَتْحٍ وسُفْلٍ فاعْقِلَهْ

فإذا نطقتَ بها فأعطِها حقها واعتن ببيان جهرها؛ إذ لولا الجهر الذى فيها لكانت تاءً، ولولا الهمسُ الذى فى التاء لكانت دالاً. ولهذا تجد كثيراً من الناس يلفظ بالدال كالتاء فى نحو ﴿مالك يوم الدين﴾. وسببُ ذلك عدمُ المحافظة على بيان جهر الدال؛ فإن افتراقهما لا يحصل إلا بذلك، ولأجل ما بين الدال والتاء من الاتحاد فى المخرَج والتشارك فى أكثر الصفات وَجَبَ إدغامُ الدال إذا سكنتْ قبل التاء فى كلمة واحدة نحو ﴿حصدتم﴾ و﴿أردتم﴾ و﴿وعدتم﴾ و﴿أنا راودته﴾، وكذلك إذا اجتمعا فى كلمتين نحو ﴿قد تبين﴾ و﴿لقد تاب﴾ و﴿قد تعلمون﴾.

وإذا سكنت الدال - سواءٌ كان سكونها لازمًا أو عارضًا - فلا بد من بيان قلقلتها وبيان شدّتها وجهرها، فإن كان سكونها لازمًا سواء كان مِنْ كلمة أو كلمتين وأتى بعدها حرفٌ من حُرُوف المعجم - لاسيما النون - فلا بدّ من قلقلتها وإظهارها لئلاَّ تَخْفَى عند النون وغيرِها؛ لسكونها واشتراكهما فى الجهر نحو قوله ﴿القدْر﴾ و﴿العدْل﴾ و﴿وعدْنا﴾ و﴿لقد نرى﴾ و﴿لقد رأى﴾ و﴿لقد لقِينا﴾ ونحو ذلك. وإياك إذا أظهرتها أن تحرّكها كما يفعله كثير من العجم، وذلك خطأ فاحش. وإن كان سكونُها عارضًا نحو ﴿مِن بَعْدُ﴾ فلا بد من بيانها وقلقلتها، وإلا عادت تاءً. وإياك إنْ تعمدتَ بيانَها أن تشدِّدها كما يفعله كثير من القراء.

وإذا تكررتِ الدالُ وأتت مشددة أو غير مشدّدة وجب بيانُ كل منهما لصعوبة

التكرير على اللسان كقوله ﴿مَن يرتدد منكم﴾ و﴿أخى اشدُدْ به﴾ و﴿أنحن صددناكم﴾ و﴿عَدَّده﴾ و﴿ممدَّدَة﴾ ونحو ذلك. وكذلك إذا كانت الدال بدلاً من تاء وجبَ على القارئ بيانها لئلا يميل اللسانُ بها إلى أصلها، وذلك نحو ﴿مزدجر﴾ و﴿تزدرى﴾ وشبهه، ولا بدّ من ترقيقها إذا جاءت بعد حرف مفخَّم نحو ﴿فى صدور﴾ و﴿يصدر﴾ و﴿أصَّدَّقْ﴾ لئلا تُفخَّم فتصيرَ طاءً مهملة، وكذا إذا جاء بعدها ألفٌ نحو ﴿الدار﴾ و﴿الداع﴾ و﴿دائمون﴾ [اهـ. تمهيد مع بعض زيادة].

وأما التاء المثناة الفوقية: فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، ولها خمس صفات: الشدة، والهمس، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

لِلتاء شدَّةٌ كذاكَ هَمْسُ ... صمتُ انفتاحٌ واستفالٌ خَمْسُ

فإذا نطقتَ بها فأعطها حقَّها واعتَن ببيان شدتها؛ لئلا تصير رَخْوة كما ينطق بها بعض الناس، وربما جُعلت سينًا لا سيما إذا كانت ساكنة نحو ﴿فتنة﴾ و﴿فترة﴾ و﴿يتلون﴾ و﴿اتل عليهم﴾. قال شريح فى «نهاية الإتقان»: إن القرّاء قد يتفاضلون فى التاء فتلتبس فى ألفاظهم بالسين لِقُرب مخرجها منها؛ فيجدون فيها رخاوةً وصفيرًا، وذلك أنهم لا يصعدون بها إلى أعلى الحنك، إنما ينحون بها إلى جهة الثنايا، وهناك مخرَجُ السين اهـ. ويتأكد الاعتناءُ ببيانها إذا تكررت فى كلمة نحو ﴿تتوفاهم﴾ و﴿تتلو﴾، أو كلمتين نحو ﴿كدتَ تركن﴾ و﴿أنتَ تُكره﴾، وإن تكررت ثلاث مرات نحو قوله ﴿الراجفةُ تَتْبعها﴾ كان الاعتناء ببيان كُلٍّ أشدَّ وآكد لأن فى اللفظ به صعوبة. قال مكى فى الرعاية: هو بمنزلة الماشى يرفع رِجْلَه مرتين أو ثلاث مرات ويردُّها فى كل مرة إلى الموضع الذى رفعها منه، وهذا ظاهرٌ، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليلفظ بالتاء الثانية، وذلك صعبٌ فيه تكلفٌ، ولا بد من زيادة الاعتناء ببيانها وتخليصها مرقَّقةً إذا أتى بعدها حرفُ إطباقٍ ولا سيما الطاء التى شاركتها فى المخرج، وذلك نحو ﴿أفتطعمون﴾ و﴿تطهيرا﴾ و﴿لا تطْغَوا﴾ و﴿لا تطرد﴾ و﴿تصلية﴾ و﴿لا تصُدُّون﴾ و﴿لا تظلمون﴾ وإذا أتى بعدها ألفٌ غيرُ الممالة فاحذر تغليظها أو أن تنحُوَ بها إلى الكسر، بل ائْت بها مرقَّقَةً نحو ﴿تائبون﴾ و﴿تأكلون﴾. وإذا سكنتْ وأتى بعدَها طاءٌ أو دالٌ أو تاءٌ وجبَ إدغامها

فيهن، فإذا أُدغمت فى الطاء وجب إظهارُ الإدغام مع إظهار الإطباق والاستعلاء وذلك نحو قوله ﴿ودت طائفة﴾. وإذا سكنت وأتى بعدها حرفٌ من حروف المعجم فاحذر إخفاءها نحو قوله ﴿فتْنة﴾ لأن التاء حرفٌ فيه ضعف فإذا سكن ازداد ضعفًا، فلا بد من إظهاره لشدته، وتجب المحافظة على همسه خصوصًا عند الوقف عليه نحو قوله ﴿وتمت﴾ و﴿كلمت﴾ و﴿بقيت﴾ لئلا يصير دالاً مهملة اهـ.

* **وأما الصاد المهملة**: فقد تقدَّم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها، ولها **ست صفات**: الاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والصفير، والهمس، والرخاوة. وقد جمعها بعضهم فى بيتٍ فقال:

لِلصادِ الاسْتِعْلا وهَمْسٌ اطْبَقا رَخْوٌ صَفِيرٌ ثُمَّ صَمْتٌ حَقِّقا

فإذا نطقت بالصاد فوفِّها حقها من مَخْرَجها وصفاتها، وإذا سكَنَتْ وأتى بعدَها دالٌ فلا بدَّ من تصفية لفظها لئلا يخالطها لفظُ الزاى كقوله ﴿أصَّدَّقُ﴾ و﴿قصدُ السبيل﴾ و﴿يُصْدِر﴾ و﴿تصدية﴾ إلا مَن مذهبُه التشريب. وإذا أتى بعدها طاء فلا بد من بيان إطباقها واستعلائها، وإلا قربت من الزاى كقوله ﴿أصطفَى﴾ و﴿يصطفى﴾ وشبهه، وإذا أتى بعدها تاءٌ نحو ﴿حرصْتَ﴾ و﴿لو حرصتم﴾ و﴿حَصِرَتْ صُدورهم﴾ فلا بد من بيان لفظ الصاد وتصفية النطق بها، وإلا بادر اللسان إلى جعلها سينًا؛ لأن السين أقرب إلى التاء من الصاد إلى التاء [اهـ. تمهيد].

* **وأما السين المهملة**: فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، **ولها ست صفات**: الهمس، والرخاوة، والانفتاح، والاستفال، والإصمات، والصفير. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للسينِ رَخْوٌ ثُمَّ صَمْتٌ سفلَتْ همسٌ صفيرٌ يا فتَى وانفتحتْ

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حقَّها، وبيِّن همسَها وصفيرَها، وخلِّص لفظها من الجهر، خصوصًا إذا سكنتْ، وإلا انقلبت زايًا؛ إذ لولا الهمس الذى فيها لكانت زايًا، ولولا الجهر الذى فى الزاى لكانت سينا، فاختلافهما فى السمع هو بالجهر والهمس، وإذا أتى بعد السين حرفٌ من حروف الإطباق سواء كانت ساكنة أو متحركة وجب بيانُها برفق وتؤدة؛ لئلا تجذبها قوّته فتقلبها صادًا بسبب المجاورة؛ لأن مخرَجهما واحدٌ نحو

﴿بسْطة﴾ و﴿مسْطورا﴾ و﴿تَسْطِع﴾ و﴿أقسَطُ عند الله﴾ إذ لولا التسفل والانفتاح للذان فى السين لكانت صاداً، ولولا الاستعلاء والإطباق اللذان فى الصاد لكانت سينًا. وينبغى أن يبيَّن صفيرُها أكثرَ من الصاد؛ لأن صفير الصاد بَيِّنٌ بالإطباق، وكذلك يجب بيانها فى نحو قوله ﴿سلطان﴾ و﴿لَسلَّطهم﴾ و﴿تُساقط﴾، وكذلك يجب بيانُ هَمسها إذا أتى بعدها تاءٌ أو جيمٌ نحو ﴿مستقيم﴾ و﴿يسجد﴾ و﴿مسجد﴾ لئلا تلتبس بالزاى للمجاورة. وكذلك يجب بيانُ انفتاحها واستفالها فى نحو ﴿أسَرّوا﴾ و﴿يُسحَبون﴾ و﴿عسَى﴾ و﴿قسَمنا﴾ لئلا تشتبه بنحو (أصرُّوا) و(يُصحبون) و(عصى) و(قصمنا) [اهـ. تمهيد وابن غازى].

* **وأما الزاى**: فقد تقدم الكلام على مخرَجها ونسبتها، **ولها ست صفات**: الجهرُ، والرخاوة، والانفتاح، والاستفال، والإصمات، والصفير. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

لِلزاىِ جَهْرٌ مَعْ صَفيرٍ مُسْتَفِلْ صَمْتٌ ورَخْوٌ ثم فَتْحٌ قد نُقِلْ

فإذا نطقتَ بها فبيِّن جَهْرَها لأنها لا تتميز عن السين إلا به، فإذا سكنتْ وأتى بعدَها حرفٌ مهموسٌ أو مجهورٌ تأكدَ بيانُها لئلاّ يقرب لفظُها من لفظ السين نحو ﴿يُزْجِى سحابا﴾ و﴿مُزجاة﴾ و﴿كنزتم﴾ و﴿تزدرى﴾ و﴿ازدادوا﴾ و﴿أزْكى﴾ و﴿وزرك﴾ و﴿لَيُزْلِقونك﴾ وشبه ذلك. وإذا تكررت الزاىُ وجبَ بيانُها أيضًا نحو قوله ﴿فعزَّزْنا بثالث﴾ لثقَل التكرير، ولا بد من ترقيقها إذا أتى بعدَها ألفٌ نحو قوله ﴿ما زادوكم﴾ و﴿الزانية﴾ وشبه ذلك.

* **وأما الظاء المعجمة**: فقد تقدم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها. **ولها خمس صفات**: الجهر، والإطباق، والاستعلاء، والإصمات، والرخاوة. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

لِلظاءِ صَمْتٌ مَعَ إطْباقٍ عُرِفْ عُلْوٌّ وجَهْرٌ ثُمَّ رَخْوٌ قد وُصِفْ

فإذا نطقتَ بها فبيِّن استعلاءها وإطباقها لئلا تشتبه بالذال المعجمة لأنها من مَخْرَجها، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان فى الظاء لكانت ذالاً؛ فالتحفُّظ بلفظ الظاء واجبٌ لئلاَّ يدخلَه شائبةُ لفظِ الذال فى نحو قوله ﴿وما كان عطاءُ ربك

محظورا﴾ أى ممنوعًا، فإن لم يُتحفظ ببيانِ الظاء اشتبهَ فى اللفظ بنحو قوله ﴿إنَّ عذاب ربك كان محذورا﴾ فهو بالذال من الحذَر. وإذا سُكنت الظاء وأتى بعدها تاءٌ وجبَ بيانُها لئلا تقرب من الإدغام نحو ﴿أَوَعَظْتَ﴾ فى سورة الشعراء، ولا ثانى له.

قال مكى: الظاء مُظْهَرَةٌ بلا اختلاف فى ذلك بين القراء. وذكر غيره أنه رُوى عن اليزيدى وعن نصير وعن الكسائى إدغامُها فيها وإذهابُ صفتها، فتكون فى اللفظ مثل ﴿أوعَدتْ﴾ من الوعد. قال فى الإقناع: وهو جائز، وذكر الأهوازى عن الجماعة عن نصير أيضًا إدغامَها وإبقاء صفتها؛ وهو جائز حسن، ولكن أهل الأداء لم يأتوا فيه إلا بالإظهار، وكأنهم عدلوا عن الإدغام لما فيه من اللبس. [اهـ. شارح نونية السخاوى].

فإن قيل: لِمَ أظهرَ القرَّاءُ ﴿أوعَظت﴾ وأدغموا نحو ﴿أحطتُ﴾ وكلاهما يجوز فيه الأمران؟ أجيب: بأن الطاء المهملة أقربُ إلى التاء؛ فإنهما من مخرَج واحد؛ فلذلك اختاروا إدغامها، وأيضًا فالقراءة سُنَّة متَّبعةٌ ويقْتَدى فيها الخلفُ بالسَّلَفِ. ولذلك أشار السخاوى فى نونيته فقال:

وكذا بيانُ الصادِ نَحْوُ حرصْتُم ... والظاءِ فى أوعظتَ للأعيانِ

إذْ أظهروهُ وأدغموا فَرَّطتُ فاتَّـ ... ـبِعْ فى القران أئمةَ الأزمانِ

وفى بعض النسخ: * مخرج الحرفَيْن متَّحدان * اهـ.

وكذا يَلْزَم تخليصُ الظاء وبيانُه ساكنًا أو متحركًا حيث وقع.

وأما **الذال المعجمة**: فقد تقدم الكلامُ على مَخْرَجها ونِسْبَتِها. **ولها خَمْسُ صفات**: الجهر، والانفتاح، والاستفال، والرخاوة، والإصمات. وقد جمعها بعضهم فى بيتٍ فقال:

لِلذالِ الاستِفالُ مَعْ جَهْرٍ كذا ... فَتْحٌ ورَخْوٌ ثم إصْماتٌ خُذَا

فإذا نطقتَ بها فوَفِّها حقَّها من مخرجها وصفاتها، واعتن بترقيقها وبيان استفالها وانفتاحها إذا جاورها حرفٌ مفخمٌ، وإلاَّ فربما انقلبت ظاءً نحو ﴿ذَرْهم﴾ و﴿ذرْنى﴾ و﴿ذرَّة﴾ و﴿ذَرْعًا﴾ و﴿أنذرهم﴾ و﴿الأذقان﴾، ولا سيما فى نحو ﴿المنذَرين﴾ و﴿محذورا﴾ و﴿ذلَّلناها﴾ لئلا تشتبه بنحو ﴿المنظرين﴾ و﴿محظورا﴾ و﴿ظللنا﴾ لأن

الذال لا تتميز عن الظاء إلا بالاستفال والانفتاح. وإذا سكَنَتْ الذالَ وأتى بعدها نونٌ وجب عليك إظهارُها، وإلا فربما اندغمت في النون نحو ﴿وإذ نتقنا﴾ و﴿فنبذناه﴾ و﴿أخذنا﴾ وكذلك إذا أتى بعدها حرفٌ مهموسٌ وَجَبَ عليك بيانُ جَهْرِها وإلا عادتْ ثاءً مَثَلَّثَةً كقوله: ﴿واذكروا إذ كنتم﴾. وإذا أتى بعدها قافٌ فلا بد من ترقيقها، وإلا صارت ظاءً نحو قوله ﴿ذُق﴾ و﴿ذاقوا﴾ و﴿الأذقان﴾، وإياك والمبالغة في ترقيقها لئلا تصير ثاءً مثلثة كما يفعله بعض الناس. وإذا تكررت وَجَبَ بيانُ كل منهما نحو قوله ﴿ذى الذكر﴾ وقد اجتمعت هنا ثلاث ذالات لأن اللامَ قُلِبَتْ ذالاً تَوصُّلاً إلى الإدغام، وبيانُ كل واحدة منهن لازم. [اهـ. تمهيد].

وأما **الثاء المثلثة**: فقد تقدَّمَ الكلامُ علَى مخْرَجها ونسبَتها. **ولها خمس صفات**: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلثَّاء هَمْسٌ وانفتاحٌ قد أَتَى رخَاوَةٌ صمتُ استفالٌ يا فتَى

فإذا نطقتَ بها فوفِّها حقَّها من صفاتها، وإياك أن تُحدث فيها جهراً فيلتبس لفظُها بالذال المعجمة؛ لأنهما من مَخرج واحد، وإذا وقع بعد الثاء ألفٌ وجبَ ترقيقها نحو قوله ﴿ثالثُ﴾ و﴿ثامنهم﴾ ونحوهما. وإذا تكررت الثاءُ وجب بيانها نحو قوله ﴿ثالث ثلاثة﴾ و﴿حيث ثقفتموهم﴾ مخافة أن يدخل الكلامَ إخفاءٌ. وإذا وقعت ساكنةً قبل حرف الاستعلاء تأكد وجوبُ بيانها لضعفها وقوة حرف الاستعلاء بعدها؛ نحو قوله ﴿أثخنتموهم﴾ و﴿حتى يُثْخِن﴾ و﴿تثقفنَّهم﴾ و﴿إن يثقَفوكم﴾ و﴿أيه الثقلان﴾، وكذلك الراء والنون نحو قوله ﴿أعثرنا﴾ و﴿لبثنا﴾ و﴿بعثنا﴾ كلُّ ذلك يجب فيه بيان الثاء.

* **وأما الفاء**: فقد تقدَّمَ الكلامُ على مخرَجها ونِسبَتِها، **ولها خمس صفات**: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

لِلفاءِ فتحُ استفالٌ قَدْ رُسِمْ رِخْوٌ وذَلْقٌ ثم هَمْسٌ قَد وُسِمْ

فإذا التقت الفاءُ بالميم أو الواو فلا بُدَّ من بيانها نحو ﴿تلقفْ ما صنعوا﴾ و﴿لا تخَفْ ولا تحزَنَ﴾ ونحو ذلك. وإذا تكررت الفاء تأكدَ وُجوبُ بيانها سواء كانت من

كلمة أو كلمتين كقوله ﴿الآن خفَّفَ الله﴾ و﴿أن يخَفِّف﴾ و﴿ليستعْفِف﴾ وكذا ﴿تعرفُ فى وجوههم﴾ و﴿خلائفَ فى الأرض﴾ فى مذهب المُظهر ونحو ذلك. وإذا أتى بعدَها ألفٌ فلا بد من ترقيقها نحو ﴿فاكهين﴾ و﴿فاكهون﴾ و﴿كفى بالله﴾ اهـ.

* وأما **الواو** فقد تقدَّم الكلامُ على مخرجها ونسبتها، ولها **ست صفات**: الجهر، والاستفال، والانفتاح، والإصمات، والرخاوة، واللين. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للواو جَهْرٌ مَعَ إصْماتٍ سَفَلْ فَتْحٌ ورَخْوٌ ثم لِينٌ قَدْ حَصَلْ

فإذا جاءت الواو مضمومةً أو مكسورةً وجبَ بيانُها وبيانُ حركتها لئلا يخالطها لفظُ غيرِها أو يَقْصُرَ اللفظُ عن إعطائها حقَّها كقوله ﴿وجوه﴾ و﴿تفاوُت﴾ و﴿لا تنسَوُا الفضل﴾ و﴿لِكُلٍّ وجهة﴾. فإذا انضمتْ ولقيَها مثلُها كان البيانُ آكَدَ لثقله نحو ﴿ما وُورِى﴾. وإذا سكنت وانضمَّ ما قبلَها وأتَى بَعْدَها مثلُها: وجَبَ بيانُ كُلٍّ منهما خشية الإدغام لأنه غَيْرُ جائز، وتُمكَّن الواوُ الأولى لمَدِّها ولينها، وذلك نحو ﴿آمنوا وعملوا﴾ و﴿قاتلوا وقُتِلوا﴾ و﴿قالوا وَهُمْ﴾. ولذلك أشار الإمام السخاوى فى نونيته فقال:

فى يومِ مَعْ قالوا وهُمْ ونظيرِ ذا لا تُدْغِموا يا مَعْشرَ الإخوانِ

فإذا سكنتْ وانفتحَ ما قبلَها وجبَ الإدغامُ وبيانُ التشديد؛ لأنها صارت فى حكم الصحيح؛ فإدغامُها واجبٌ كقوله ﴿عَفَوْا وقالوا﴾ و﴿اتقَوْا وآمنوا﴾ ﴿ثم اتَّقَوْا وأحْسَنوا﴾ ولذلك أشار السخاوى فقال:

والواوُ فى حَتَّى عَفَوْا ونظيرِهِ إدغامُهُ حَتْمٌ على الإنسان

وإذا أتَتْ مشدَّدَة فلا بدَّ من بيان التشديد بقوة من غير تمضُّغ ولا تراخٍ؛ كقوله ﴿لَوَّوْا﴾ و﴿أفوِّضُ﴾ و﴿عَدُوًّا﴾ ونحوه [اهـ. تمهيد].

وأما الباء الموحدة: فقد تقدَّم الكلامُ على مخرَجها ونسْبَتها. ولها **ستُّ صفات**: القلقلة، والجهر، والشدة، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق، وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

لِلْبَاءِ فَتْحٌ شِدَّةٌ تَسَفُّلُ ذَلاقَةٌ جَهْرٌ كذا تَقَلْقُلُ

فإذا نطقت بالباء فأخرجها مِنْ مَخْرَجها مع مراعاة ما فيها من الشدّة والجهر، واحذر أن تُخرجها ممزوجةً بالفاء كما يفعله بعض الأعاجم، وإذا أتت من كلمتين وكانت الأولى ساكنةً كان إدغامُها إجماعًا نحو قوله ﴿اضرِب بعصاك﴾ و﴿فاضرب به﴾، وإذا سكنتْ ولقيها ميمٌ أو فاءٌ نحو قوله ﴿يا بنى اركب معنا﴾ أو ﴿يَغلب فسوف﴾ جازَ فيها الإظهار والإدغامُ؛ فالإظهار لاختلاف اللفظ، والإدغام لقُرْب المَخْرَج أو اتحاده.

وإذا التقت الباءُ المتحركة بمثلها وجبَ إتيان كلٍّ منهما على صفته مرقَّقًا مخافةَ أنْ يقربَ اللفظُ من الإدغام، وذلك نحو قوله ﴿سَببا﴾ و﴿حَبَّب إليكم﴾ و﴿الكتابَ بالحق﴾ عند من يُظهر. وإذا سكنتْ وجبَ على القارئ أن ينطقَ بها مرقَّقةً وأن يُظهر قلقلتها سواءٌ كان الإسكانُ لازمًا أو عارضًا لا سيما إذا أتى بعدَها واوٌ نحو ﴿ربوة﴾ و﴿أبواب﴾ و﴿الخبء﴾ و﴿عبرة﴾و﴿فانصَبْ﴾ و﴿فارغَبْ﴾ و﴿الكتاب﴾ و﴿الحساب﴾ و﴿لهب﴾ ونحو ذلك [اهـ. تمهيد].

قال فى النشر: وإن أتى بعدَها حرفٌ مفخمٌ وجَبَ على القارئ أن يرقِّقَ اللفظَ بها نحو ﴿وبطَلَ﴾ و﴿بَغَى﴾ و﴿بَصَلها﴾، فإنْ حالَ بينهما ألفٌ كان التحفظُ بترقيقها أبلغ نحو ﴿باطل﴾ و﴿باغ﴾ و﴿الأسباط﴾، فكيف إذا وليها حرفان مفخَّمان نحو ﴿بَرَقَ البصرُ﴾ و﴿البَقَر﴾ و﴿بل طَبَع﴾ عند من أدغَمَ. وقال فى فتح الرحمن: وليَحْذَرْ فى ترقيقها من ذهاب شدَّتها وجهْرِها لا سيما إذا كان بعدَها حرفٌ خَفِىّ نحو ﴿بِهِم﴾ و﴿به﴾ و﴿بالغ﴾ و﴿باسط﴾ و﴿بارئكم﴾، أو حرفٌ ضعيفٌ نحو ﴿بثلاثة﴾ و﴿بذى القُرْبَى﴾ و﴿بساحتهم﴾. ولذلك أشار ابنُ الجزرى رحمه الله تعالى فى مقدمته فقال:

وباءُ بَرْقٍ باطلٍ بِهِم بِذِى ... فاحرِصْ على الشدة والجهرِ الَّذِى

فيها وفى الجيم كحُبِّ الصَّبْرِ ... ربوة اجتُثتْ وحجُّ الفَجْرِ

وليحذر أيضًا إذا رقَّقَها أن يَدْخُلَها إمالةٌ، فكثيرًا ما يقع فى ذلك عامةُ المغاربة اهـ.

* وأما **الميم** فقد تقدم الكلامُ على مخرَجها ونسبتها. ولها **خمس صفات**: الجهر، والتوسط أى بين الشدة والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق. وقد جمعها بعضهم فى بيت فقال:

للميمِ الاستفالُ مَعْ جَهْرٍ كذا وَسْطٌ وفَتْحٌ ثم إذلاقٌ خُذَا

اعلم أن الميمَ حرفٌ أَغَنّ، وتظهرُ غُنَّتُه من الخيشوم إذا كان مدغمًا أو مُخفًى، والميمُ أختُ الباء لأن مخرجهما واحدٌ، فلولا الغنةُ التى فى الميم وبعضُ الجريان الذى معها لكانت باءً، والميمُ أيضًا مؤاخيةٌ للنون فى الغُنَّة التى هى فى كل منهما؛ ولأنهما مجهورتان، ولذلك أبدلت العربُ إحداهما من الأخرى فقالوا (غين) و(غيم)، وقالوا فى الغاية: الندَى والمدَى، فإن أتى محرَّكًا فليحذر من تفخيمه ولا سيما إذا كان بعده حرفٌ مفخَّمٌ نحو ﴿مَخْمَصة﴾ و﴿مرضٌ﴾ و﴿مريم﴾ و﴿ما الله بغافل﴾ فإنْ أتَى بعده ألف كان الحذَرُ من التفخيم آكَدَ؛ فكثيرًا ما يجرى ذلك على الألسنة خصوصًا الأعاجم نحو ﴿مالك﴾ و﴿ما أُنزل إليك﴾ و﴿ما أُنزل من قبلك﴾. وإذا كان ساكنًا فله ثلاثة أحكام، وسيأتى ذكرها فى آخر باب الإظهار والإدغام اهـ.

التتمة

فى تجويد الحرف المشدد

اعلم أن الحرف المشدد هو فى الحقيقة حرفان أوّلهما ساكنٌ وثانيهما متحرك، ولذلك يقوم فى وزن الشعر مقام حرفين، فيجب على القارئ أن يبيِّنه حيث وقعَ، ويعطيه حقَّه؛ لأنه إن فرَّط فى تشديده حَذف حرفًا من تلاوته، ويتأكد الاعتناء ببيان ذلك إذا لقى الحرفُ المشدَّدُ حرفًا يماثله نحو ﴿حقَّ قَدره﴾ و﴿الحقِّ قُل الله﴾ و﴿منَ اليَمِّ ما غشيهم﴾ و﴿قلِ اللهم مالكَ الملك﴾ و﴿ظللنا عليهم﴾ فإن البيانَ فى ذلك آكَدُ لزيادة الثقل باجتماع ثلاثة أمثال، فينبغى أن يُخلص بيانه مِن غير قطعِ الأوَّل، ولصعوبة ذلك أشار الإمام السخاوى فى نونيته فقال:

وبَيِّنِ الحَرْفَ المشَدَّدَ مُوضِحًا مما يَليه اذا التَقَى المِثْلانِ

كاليَمِّ ما والحقِّ قُل ومِثالُ ظلـ ـلنا لكَيْما يَظهرَ الأخوانِ

فإن كان الحرفُ المماثلُ مشددًا نحو ﴿ومن يتولّ الله﴾ و﴿قل للذين﴾ فيكون أولى بالبيان لما فيه من اجتماع أربعة أمثال، وقد تجتمع ثلاثُ مشددات متواليات، وهو قليلٌ فى القرآن وفى الكلام، وإنما يأتى فى الوصل من كلمتين أو أكثر نحو قوله ﴿وعلى أمم ممن معك﴾ فهذه ثلاثة أحرف مشدّدات متواليات قائمةٍ مقام ستة أحرف، قبلَها

ميمان خفيفان فى ﴿أمم﴾، فيجتمع فى لفظ ذلك إذا وُصل ثمان ميمات متواليات اجتمعن من أصل ومن إدغام، فيجب على القارئ أن يتحفظ فى ذلك غاية التحفظ. قال مكى: ولا أعلم له نظيراً فى القرآن [اهـ. شارح نونية السخاوى].

وفى المرعشى نقلاً عن الرعاية أن المشدَّدات على **ثلاثة أضرب: ضربٌ** فيه ما يزيد تشديدَهُ وهو الراء المشددة لأن إخفاءَ تكريرها يزيد فى تشديدها فوق تشديد سائر الحروف. وقال فيها أيضًا: إذا كان الحرفُ المشدَّدُ راءً وجبَ على القارئ أن يشدِّدها تشديداً بالغًا ويُخفِى تكريرها؛ فإخفاءُ التكرير كأنه زيادة فى التشديد؛ لأن إخفاء التكرير يحتاج إلى شِدَّة لصق اللسان على أعلى الحنك كما نُقل عن الجعبرى اهـ.

قال المرعشى: وينبغى أن يُزاد فى هذا الضرب اللامُ المفخمة فى اسم الله عز وجل؛ لما نقل عن الرعاية أنه إذا كان المشدّد مفخمًا للتعظيم والإجلال نحو ﴿قال الله﴾ وشبهه وجبَ على القارئ أن يُظهر التشديدَ إظهاراً متمكنًا ليظهر التفخيمُ فى اللام. وليس فى كلام العرب لامٌ أظهرُ تفخيمًا وأشدُّ تعظيمًا من اللام فى اسم الله عز وجل؛ لأنه فُخّم لإرادة التعظيم والإجلال، وذلك إذا كان قبل اللام فتحٌ أو ضمٌّ.

وضربٌ ليس فيه ما يزيد تشديدَه ولا ما يُنقصه، وهو كلُّ ما أدغم ليس فيه تكريرٌ ولا إظهارُ غُنَّة الحرف الأول ولا إطباقُه ولا استعلاؤه؛ نحو الياء من ﴿ذرية﴾ والجيم من ﴿لُجِّىّ﴾، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الراء المشدّدة قليلاً. وفى المرعشى نقلاً عن أبى شامة أن إدغام النون الساكنة والتنوين فى النون والميم، وإدغامَ الميم الساكنة فى مثلها من هذا الضرب عند الجمهور، ومن الضرب الثالث عند مكى.

وضربٌ فيه ما يُنقص تشديدَه: وهو كل ما أُدغم مع بقاء الغنة أو الإطباق أو الاستعلاء نحو ﴿من يؤمن﴾ و﴿اللهُ من ورائهم﴾ و﴿أحطتُ﴾ و﴿ألم نخلقكم﴾، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الضرب الثانى، واجتمع فى قوله تعالى ﴿دُرِّىٌّ يوقد﴾ ثلاث مشدّدات مرتبة؛ فتشديدُ الراء أَمْكَنُ قليلاً من تشديد الياء الأولى، وتشديدُ الياء الأولى أمكَنُ من تشديد الياء الثانية.

وفى التمهيد أن ما ليس فيه غُنَّة يُشَدَّدُ بسرعة، وما فيه غنة يشدَّد بتراخ.

أقول: وهذا صريح فى أن الغنة يتوقف أداؤها على التراخى، وفيه أيضًا أن تشديد

إدغام النون الساكنة والتنوين فى الواو والياء يُشَدَّد بتراخى التراخى، وتشديدُ الحرف المشدّد عند الوقف عليه أبلغُ من تشديده فى الوصل؛ لأن الوقف عليه فيه صعوبة على اللسان، فيجب بيان تشديده إذا لم يُرَمْ نحو ﴿مستمرّ﴾ و﴿مِن طرف خفىّ﴾ و﴿هُمُ العدوّ﴾، وأما إذا رُمْتَ: فإظهار التشديد أسهل لأن الرَّوْم فى حكم الوصل، لكن الواو والياء يصعب تشديدهما فى الوصل أيضًا بخلاف سائر الحروف نحو ﴿وإيّاك﴾ و﴿أوّاب﴾ وإن كان دونَ صعوبة الوقف. [اهـ. مرعشى].

وإلى هنا انتهى الكلام على الصفات اللازمة.

* * *

ولْنشَرع الآن إن شاء الله تعالى فى الكلام على **الصفات العارضة** التى تعرض لذات الحرف فى بعض أحواله؛ كالتفخيم، والترقيق، والإدغام، والإظهار، ونحوها، فنقول:

*****

الباب الثالث

فى بيان أحكام التفخيم والترقيق

وفيه ثلاثة فصول، وتتمة.

الفصل الأول

فى بيان حقيقة التفخيم والترقيق، وما يجب تفخيمه وترقيقه من الحروف

اعلم أن **التفخيم** فى الاصطلاح عبارة عن: سِمَنٍ يدخلُ على جسم الحرف أى صوته، فيمتلئ الفم بصداه. والتفخيم والتسمين والتجسيم والتغليظ بمعنًى واحد، لكن المستعمل فى اللام التغليظُ وفى الراء **التفخيمُ** * **والترقيقُ** هو عبارة عن: نُحُول يدخل على جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه.

ثم اعلم أن الحروف قسمان: حروف **استعلاء**، وحروف **استفال**.

أما حروف الاستعلاء فكلُّها مفخَّمة لا يستثنَى شىءٌ منها فى حالٍ من الأحوال، سواء كانت متحركة أم ساكنة، جاورتْ مستفلاً أم غيرَه، وهى سبعة أحرف مجموعة فى قول بعضهم «**قظ خُصّ ضَغْط**»، وأعلاها فى التفخيم حروفُ الإطباق الأربعة: **الصاد، والضاد، والطاء، والظاء**؛ لأن اللسان يعلو بها وينطبق، بخلاف **الغين والخاء والقاف** فإن اللسان يعلو بها ولا ينطبق. قال المرعشى: وتفخيمُ كل حرف منها يكون على قدر استعلائه؛ فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمهُ أبلغَ؛ فحروف الإطباق أبلغُ فى التفخيم مِن باقى حروف الاستعلاء كما صرح به ابن الجزرى فى نظمه حيث قال:

وحرْفُ الاستعلاءِ فَخِّم واخصُصا ... الاطْباقَ أقوى نحو قالَ والعصا

قال مُلاّ على القارئ: «أقوى» صفةُ مصدرٍ محذوف. والمعنى: واخصُصْ حروف الإطباق بتفخيمٍ أقوى من بين سائر حروف الاستعلاء. اهـ.

وأما حروف الاستفال فكلُّها مرقَّقة لا يجوز تفخيم شىء منها إلا الراء واللام فى بعض أحوالهما، وسيَجىءُ بيانُ ذلك، وإلا الألفَ المدِّيّة فإنها تابعةٌ لِما قَبْلَها، فإذا

وقعت بعد الحرف المفخَّم تُفَخَّم، وإذا وقعت بعد الحرف المرقق ترقق؛ لأن الألف ليس فيه عملُ عضوٍ أصلاً حتى يوصفَ بالتفخيم أو الترقيق. قال المرعشى فى رسالته: ولمّا كان فى الياء والواو المدِّيَّين عملُ عضوٍ فى الجملة كما سبق لم يكونا تابعين لما قبلهما بل هما مرقَّقان فى كل حال، كذا يفهم من إطلاقاتهم اهـ. وقال أيضا فى حاشيته على رسالته: ولعلَّ الحق أن الواو المدِّيَّة تُفَخَّم بعد الحرف المفَخَّم وذلك لأن ترقيقها بعد المفَخَّم فى نحو ﴿البُطُور﴾ و﴿الصُّور﴾ و﴿قُوا﴾ لا يمكن إلا بإشرابها صوتَ الياء المدّية بأن يُحرَّك وسطُ اللسان إلى جهة الحنك كما يشهد به الوجدان الصادق، مع أن الواو ليس فيه عملٌ للِّسان أصلاً، وقد رجوتُ أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة إليه فى كتب هذا الفن، لكن أعيانى الطلبُ؛ فمَن وجدَه فليكتبه هنا. وأما الياءُ المدِّيَّة فلا شك فى أنها مرققة فى كل حال. اهـ.

الفصل الثانى

فى بيان حكم الراء تفخيمًا وترقيقًا

اعلم أن الراء **لها حكمان**: حكمٌ فى الوصل، وحكمٌ فى الوقف. فأما حكمها فى الوقف فسيأتى، **وأما حكمها فى الوصل** فهى تنقسم قسمين: **متحركة، وساكنة**. وسيأتى حكم الساكنة، وأما **المتحركة** فإنها تنقسم ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة.

فأما **المفتوحة** فإنها تُفَخَّم للجميع، إلا مَن أمال منها شيئا فإنه يرققه، وإلا ورشًا فإنه يرقِّقها بعد الياء الساكنة من كلمة الراء نحو ﴿طَيْرا﴾ و﴿خَيْرا﴾ بعد الكسرة اللازمة المتصلة فى بعض المواضع سواء حالَ بين الكسرة والراء المفتوحة ساكنٌ نحو ﴿الشعْر﴾ أوْ لا نحو ﴿سِراجا﴾. وكذا يرقِّق الأولى من قوله ﴿بشررٍ﴾ من أجل كسرة الراء الثانية بعدها.

وأما **المضمومة** فإنَّها تُفَخَّم للجميع أيضًا، إلا ورشًا فإنه يرقِّقها بعد الكسرة اللازمة المتصلة؛ سواءٌ حالَ بين الكسرة والراء ساكنٌ نحو ﴿عِشْرون﴾، أوْ لا نحو ﴿يبشِرُهم﴾ و﴿يشْعِرُكم﴾، وبعدَ الياء الساكنة فى كلمة الراء نحو ﴿قديرٌ﴾ و﴿غيرُ يسير﴾.

وأما الراء **المكسورة** فلا خلاف فى ترقيقها سواء كانت الكسرة لازمةً أو عارضةً،

تامةً أو مبعَّضةً، أو ممالة، أوَّلاً أو وَسَطًا أو طَرَفًا، منوَّنةً أو غيرَ منوَّنةً، سكنَ ما قبلَها أو تحرَّك بأى حركة، سواء وقعَ بعدها حرفٌ مستعلٍ أو مستَفِلٌ فى الاسم أو الفعل نحو ﴿رزْقا﴾ و﴿الغارمين﴾و﴿فى الرقاب﴾، و﴿الفجر وليالٍ عشر﴾ و﴿أرِنَا مناسكنا﴾ و﴿أنذِرِ الناس﴾ و﴿انحرِ ان شانئك﴾ على قراءة ورش، و﴿رأى كوكبا﴾ و﴿الذكرى﴾، و﴿الدار﴾ عند مَن أمالَ.

وأما الراء **الساكنة** فتكون أوّلا ووسطًا وآخرًا، وتكون فى ذلك كله بعد فتحٍ وضمٍّ وكسر؛ فمثالها **أوّلا: بعد فتح** ﴿وارزُقنا﴾ و﴿ارحَمنا﴾، وبعد ضَمٍّ ﴿اُركُض﴾، وبعد كسرٍ ﴿يا بنىِّ اركب معنا﴾ و﴿أمِ ارتابوا﴾ و﴿ربِّ ارجعون﴾ و﴿الذى ارتضى﴾ و﴿منِ ارتضى﴾، فالتى بعد فتح لا بد أن تقع بعد حرف عطف، والتى بعد الضم تكون بعد همزة الوصل ابتداءً، وقد تكون كذلك بعد ضمٍّ وصْلاً، وقد تكون بعد كسر على اختلافٍ بين القراء كما مثَّلنا به، فإنَّ قوله تعالى: ﴿بعذابٍ اركض﴾ يُقرأ بضم التنوين، قيل على قراءة نافع وابن كثير والكسائى وأبى جعفر وخلف وهشام، ويقرأ بالكسر على قراءة أبى عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب وابن ذكوان، فهى مفخمة على كل حال لوقوعها بعد ضم، ولِكَوْن الكسرة عارضة. وكذلك ﴿أم ارتابوا﴾ و﴿يا بنى اركب معنا﴾ و﴿ربِّ ارجعون﴾ و﴿يا أيتها النفس المطمئنة ارجعى﴾ و﴿يا أيها الذين آمنوا اركعوا﴾ و﴿الذين ارتدُّوا﴾ و﴿تفرحون ارجع إليهم﴾ و﴿ثُمَّ ارجِعْ البصر﴾ فلا تقع الكسرة قبل الراء فى ذلك ونحوه إلا فى الابتداء، فهى أيضا فى ذلك مفخمة لِعُروض الكسرة قبلها وكَوْنِ الراء فى ذلك أصْلُها التفخيم.

وأما **الراء الساكنة المتوسطة** فتكون أيضًا بعد فتح وضمّ وكسر، **فمثالها بعد الفتح** ﴿البرق﴾ و﴿خردل﴾ و﴿الأرض﴾ و﴿العرش﴾ و﴿المرجان﴾ و﴿وردة﴾ فالراء مفخمة فى ذلك كله لجميع القراء، لم يأت منهم خلاف فى حرف من الحروف سوى كلمات ثلاث وهى ﴿قرية﴾ و﴿مريم﴾ و﴿المرء﴾، فأما ﴿قرية﴾ و﴿مريم﴾ فنَصَّ على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان وأبو محمد مكى وأبو العباس المهدوى وغيرُهم مِن أجل سكونها ووقوع الياء بعدها. وقد بالغ أبو الحسن الحصرى فى تغليظ من يقول بتفخيم ذلك فقال:

وإن سكنتْ والياءُ بَعْدُ كمريْمِ ... فرقِّقْ وغَلِّطْ مَن يُفَخِّم عن قهرِ

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الصواب، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق، وبالتفخيم لغيره، والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع، ولا فرق بين ورش وغيره. وأما ﴿المرء﴾ من قوله تعالى ﴿بين المرء وزوجه﴾ و﴿المرء وقلبه﴾ فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء مِن أجل كسرة الهمزة بعدها، وذهب كثيرٌ من المغاربة إلى ترقيقها لورش مِن طريق المصريين، وقال الحصرى:

ولا تقرأنْ را المرْءِ إلا رقيقةً لَدَى سورةِ الأنفال أو قِصَّةِ السِّحْر

والتفخيم هو الأصحّ، وهو القياس لورش وجميع القراء. **ومثالها بعد الضم** ﴿القرآن﴾ و﴿الفرقان﴾ و﴿لغرفة﴾ فلا خلاف فى تفخيم الراء فى ذلك كله. **ومثالها بعد الكسرة** ﴿فرعون﴾ و﴿شرذمة﴾ و﴿شرعة﴾ و﴿مرية﴾ و﴿الفردوس﴾ فأجمَعوا على ترقيق الراء فى ذلك كله لوقوعها بعد كسرة لازمة متصلة بالراء فى كلمتها وليس بعدها حرفُ استعلاء، أما إذا كانت كسرةُ ما قبلها غيرَ أصلية، سواء كانت عارضة متصلة ككسرة همزة الوصل نحو ﴿ارجعوا﴾ و﴿اركبوا﴾ فى الابتداء، أو منفصلة عارضة نحو ﴿إن ارتبتم﴾ و﴿لمن ارتضى﴾ أو منفصلة لازمة نحو ﴿الذى ارتضى لهم﴾، أو كان بعد الراء فى كلمتها حرفٌ من حروف الاستعلاء فإن الراء حينئذ تفخَّم لكل القراء، والواقع منه فى القرآن العظيم ﴿قرطاس﴾ بالأنعام، و﴿فرقة﴾ و﴿إرصادًا﴾ بالتوبة، و﴿مرصاد﴾ بالنبأ، و﴿لبالمرصاد﴾ بالفجر. ويشترط أن لا يكون حرفُ الاستعلاء مكسورًا كهذه الأمثلة، وأما إذا كان مكسورا ففى تفخيم الراء خِلافٌ كما قال ابنُ الجزرى:

* والخُلْفُ فى فِرْقٍ لِكَسْرٍ يوجَدُ *

قال المرعشى: اختلف أهل الأداء فى تفخيم راء ﴿فِرق﴾؛ فمنهم من فخَّمها نظرًا إلى حرف الاستعلاء بعدها، ومنهم من رققها للكسر الذى فى حرف الاستعلاء؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صَوْلته أى قوته المفخَّمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو لكسرٍ يوجد فيما قبله وما بعده، فيكون وجهُ الترقيق ضعفَ الراء لوقوعها بين كسرتين ولو سكَّنَ وقفًا لعُروض السكون* قال الدانى: والوجهان جيدان: الترقيق: وبه قطعَ مكى والصقلى وابنُ شريح، وادَّعوا فيه الإجماع. والتفخيم: وبه قطع

الدانى فى التيسير كما ذكره ابن الناظم. وقال الدانى فى غير التيسير: والمأخوذ به فيه الترقيقُ، نقله النويرى فى شرح الطيبة، فهو أولى بالعمل إفراداً وبالتقديم جمعًا. اهـ.

وأما **الراء الساكنة المتطرفة** فتكون كذلك **بعد فتح** وضَمٍّ وكسْرٍ؛ فمثالها بعد الفتح ﴿يُغفَرَ﴾ و﴿لم يتغيَّر﴾ و﴿يسخَرَ﴾ و﴿لا تذَرَ﴾ و﴿فلا تقهَرَ﴾ و﴿فلا تنهَرَ﴾. ومثالها **بعد الضم** ﴿وانظرُ﴾ و﴿أنِ اشكُرُ﴾ و﴿لا تكفُرُ﴾ فالراء مفخمة فى ذلك كله بلا خلاف. ومثالها **بعد الكسر** ﴿استغفِر لهم أوْ لا تستغفِر لهم﴾ و﴿أبصِرْ﴾ و﴿اصطَبِر﴾ و﴿لا تصعِّرْ﴾ فلا خلاف فى ترقيق الراء فى ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد الكسر، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها فى هذا القسم لانفصاله عنها وذلك نحو ﴿فاصبر صبراً﴾ و﴿أنذر قومك﴾ و﴿لا تُصَعِّر خدك﴾. والله تعالى أعلم.

هذا ما يتعلق **بحكم الراء فى الوصل**، وأما ما يتعلق بحكمها **فى الوقف**: فهى لا تخلو فى الوصل من أن تكون ساكنة قبل الوقف عليها، أو متحركة؛ فإن **كانت ساكنة** نحو ﴿فلا تنهر﴾ و﴿ثيابك فطهر﴾ و﴿الرجز فاهجر﴾ و﴿أنذر قومك﴾ أو **كانت مفتوحة** نحو ﴿أمرَ﴾ و﴿صبرَ﴾ و﴿غفرَ﴾ و﴿لن نصبرَ﴾ و﴿السحرَ﴾ و﴿الخيرَ﴾ و﴿الحميرَ﴾، أو كانت مكسورةً لالتقاء الساكنين نحو ﴿واذكرِ اسم﴾ و﴿أنذرِ الناس﴾، أو كانت كسرتها منقولة نحو ﴿وانحرِ ان شانئك﴾ و﴿انظرِ الى الجبل﴾ و﴿فاصبرِ ان وعد الله﴾ فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون المجرد لا غير. وإن **كانت مكسورةً** والكسرةُ فيها للإعراب نحو ﴿بالبرِّ﴾ و﴿نجّاكم إلى البرِّ﴾ و﴿بالحُرِّ﴾ و﴿إلى الخيرِ﴾ و﴿لَصَوْتُ الحميرِ﴾، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو ﴿نذيرِ﴾ و﴿نكيرِ﴾، أو كانت الكسرة فى عين الكلمة نحو ﴿يَسْرِ﴾ فى سورة الفجر، و﴿الجوارِ﴾ فى الشورى والرحمن والتكوير، و﴿هارٍ﴾ فى التوبة على ما فيه من القلب، ونحو ذلك مما الكسرةُ فيه ليست منقولة ولا لالتقاء الساكنين: جاز فى الوقف عليها الرَّوْمُ والسكون. وإن كانت مرفوعةً نحو ﴿قُضِيَ الأَمْرُ﴾ و﴿الكِبَرُ﴾ و﴿الأُمورُ﴾ و﴿النذرُ﴾ و﴿الأشِرُ﴾ و﴿الخيرُ﴾: جاز الوقف فى جميع ذلك بالروْم والإشمام والسكون. وإذا تقرر هذا فاعلم أنك متى وقفت بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها: فإن كان قبلها كسرة نحو ﴿بُعثْر﴾ و﴿قد قُدِرْ﴾ و﴿ناصِر﴾ و﴿الأشِر﴾، أو ساكنٌ بعد كسرة نحو ﴿الذِّكْر﴾ و﴿الشِّعْر﴾ و﴿به السِّحْر﴾، أو ياءٌ ساكنة نحو ﴿قدير﴾

و﴿نذير﴾ و﴿لا ضيْر﴾ و﴿الخير﴾، أو حرفٌ مُمالٌ نحو ﴿الدار﴾ و﴿الأبرار﴾ عند من أمال، أو مرققٌ فى قوله ﴿بشَرَر﴾ عند من رقق الراء: رققتَها. وإن كان ما قبلها فى الوقف مفتوحًا أو مضمومًا: فإنها تُفَخَّم للجميع؛ سواء تخلَّل بين هاتين الحركتين وبين الراء ساكنٌ نحو ﴿القدْر﴾ و﴿الصبْر﴾ و﴿الفجْر﴾، أو لم يتخلل نحو ﴿البصَر﴾ و﴿الزبُر﴾. وقد نظمَ الملا على القارى ما يتعلق بحكمها فى الوقف فقال:

وفَخِّمِ الراَّءَ زمانَ الوَقْفِ ... إن لَم تَكُن بَعْدَ مُمالِ الحرفِ

أو بعد كَسْرٍ أو سُكونِ الياء ... ورقِّقَنْها سائِرَ البناء

ثم قال: ولا يخفى أن قولى «بعد كسرٍ» بإطلاقه يعمُّ ما يكون بفصلٍ وبدونه فيشمل نحو ﴿الذكر﴾ و﴿الشعر﴾.

ثم اعلم إن الساكن الحاجز بين الكسر والراء إذا كان صادًا نحو ﴿ادخلوا مصر﴾ أوطاءً فى قوله ﴿عين القِطْرِ﴾ فقد اختلف فى ذلك أهل الأداء؛ فمن اعتدّ بحرف الاستعلاء فخَّم الراءَ، ومن لم يعتدّ به رقَّقها، لكن ابن الجزرى اختار فى ﴿مصْر﴾ التفخيم، وفى ﴿القطْر﴾ الترقيق نظرًا فيهما لحال الوصْل، وعملاً بالأصل؛ يعنى أن الراء فى ﴿مصرَ﴾ مفتوح مفخم فى الوصل، وفى ﴿القطر﴾ مكسورٌ مرقَّق، وهذا هو المعوّل عليه. وقد نظم ذلك شيخنا الشيخ محمد المتولى فقال:

واختِيرَ أنْ يوقفَ مِثْلَ الوصْلِ ... فى راء مِصْرَ القطْرِ يا ذا الفضْل

وإن أردت أن تقف على قوله ﴿أن اسْر﴾ بالسكون فى قراءة من وصلَ وكسرَ النون؛ فإنَّ الراء ترقق، أما على القول بأن الوقف عارضٌ فظاهر، وأما على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفتها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفًا: فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق. فإن قيل: إن الكسر عارضٌ فتفخَّم مثل ﴿أم ارتابوا﴾ فالجواب أن يقال: كما أن الكسرَ عارضٌ فالسكون عارضٌ، ولا أولوية لأحدهما، فيلغيان معًا، ويرجع إلى كونها فى الأصل مكسورةً، فترقَّق على أصلها، وأما فى قراءة الباقين وكذا ﴿فأَسْرِ﴾ فى قراءة من قطع أو وصل؛ فمن لم يعتدّ بالعارض رقَّقَ أيضا، ومن اعتدَّ به احتمل عنده التفخيمَ للعُروض، واحتمل الترقيقَ فرْقًا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ لأن أصل ﴿أسْرِ﴾ أسرى بياءٍ حُذفت لبناء الفعل فيبقى الترقيق دلالةً على الأصل، وفرقًا

بين ما أصله الترقيق وما عرضَ له، فإذا وقف على قوله ﴿أن﴾ للاختبار وأراد الابتداء بقوله ﴿أسر﴾ على قراءة من وصلَ: فإنه يبتدئ بكسر الهمزة، وقد أشار إلى بيان ذلك صاحب كنز المعانى فقال:

وفاسْرِ أنِ اسْرِ الوصلُ أصلٌ دنا وَقفْ ... بترقيقِ راءٍ فى أن اسر لِمَنْ خَلا

كذا رجَّحَ الباقونَ فيه، وكلُّهُمْ ... يُرَجِّحُهُ فى فاسْرِ قَطعًا وموصلا

وهمزةٌ اسر اكسِر لدَى البدء إن تَقِفْ ... على أن لدى أصلٍ دنا وَقْفَ الابتلا

الفصل الثالث

فى بيان حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا

اعلم أن **تغليظ اللام على قسمين**: متفق عليه، ومختلف فيه.

فالمتفق عليه: تغليظها من اسم الله تعالى، وإن زِيدَ عليه الميمُ بعد فتحة أو ضمة نحو ﴿قال الله﴾ و﴿شهدَ الله﴾ و﴿يقول الله﴾ و﴿رسل الله﴾ و﴿قالوا اللهم﴾ قصدًا لتعظيم هذا الاسم الأعظم ولأن موجب الترقيق معدوم، والفتحة والضمة يستعليان فى الحنك، والاستعلاء خفيف، فإن كان قبلها كسرةٌ محضة فلا خلاف فى ترقيقها سواء كانت الكسرة متصلة فى الرسم أو منفصلة، عارضة أو لازمة، نحو ﴿لله﴾ و﴿بالله﴾ و﴿أفى الله﴾ و﴿بسم الله﴾ و﴿قلِ اللهم﴾ ونحو ﴿ما يفتح الله﴾ و﴿أحدٌ الله﴾ وإنما رُقّقت بعد الكسرة كَراهة التصعُّد بعد التسفُّل واستثقالا له. واختُلف فيما وقع بعد الراء الممالة وذلك فى رواية السوسى فى قوله ﴿نرى الله﴾ و﴿سيرى الله﴾ فيجوز تفخيم اللام لعدم وجود الكسر الخالص قبلها، وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص، والأول اختيار السخاوى كالشاطبى، ونصَّ على الثانى الدانى فى جامعه وقال إنه القياس، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. وأما نحو قوله تعالى ﴿أفغيرَ الله﴾ و﴿يبشر الله﴾ إذا رُقّقت للأزرق فإنه يجب تفخيم اللام من ﴿اسم الله﴾ بعدها قولاً واحد لوجود الموجب، ولا اعتبار بترقيق الراء قبلها فإن قلت: لِمَ لَمْ تُفَخِّمْ لامَ ﴿السلام﴾ وهو من أسمائه تعالى؟ قلتُ: نعم من أسمائه تعالى لكن الأول يدل على الذات بالمنطوق، وللفرق بينه وبين اللات فى الوقف بالهاء مع عدم المنافرة. وإن قيل: لم كتب ﴿الله﴾ بلامين و﴿الذى﴾ و﴿التى﴾ بلام واحدة؟ قلتُ: تفرقةً بين المعرَب

والمبنى. وإن قيل: لم حذفوا الألف الأخيرة خطّا؟ قلت: لكى لا تلتبس باللاه الذى هو اسم فاعل مِن لها يلهو، وقيل تخفيفا [اهـ. مقدسى، وشرح الشيخ حجازى].

وأما المختلَفُ فيه: فكلُّ لامٍ مفتوحة مخفَّفة أو مشدَّدة متوسطة أو متطرفة قبلها صادٌ مهـمَلةٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ سواءٌ فُـتحت هذه الثلاث أو سُكنت خُـفِّفت أو شُـدِّدت نحو ﴿على صَـلاتهم﴾ و﴿تابوا وأصْلَحـوا﴾ و﴿أو يُصَلبوا﴾ و﴿آيات مـفصَّـلات﴾ و﴿أن يُوصَل﴾ و﴿لَهُ طَلَبا﴾ و﴿مطلع الفجر﴾ و﴿بـئر معطلة﴾ و﴿إنْ طلقكن﴾ و ﴿ظلموا﴾ و﴿أظلَمُ﴾ و﴿ظلام﴾ و﴿ظلَّ وجـهُـه﴾ وشبـه ذلك، فـقـرأ ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام التالية لهذه الثلاثة من ذلك كله. أما إذا كانت اللامُ مضمومةً أو مكسورةً أو سـاكنة نحـو ﴿لظلّـوا﴾ ﴿إلا من ظُلِم﴾ ﴿فظلْتم﴾ ﴿تطلُـع على قـوم﴾ ﴿يصلِّى عليكم﴾ ﴿ووَصَّلْنَا لهم القـول﴾ وشبـه ذلك، فإن اللام ترقَّـقُ لا غير، وكـذلك إذا كـانت هذه الأحرف مـضمـومةً أو مكـسورةً نحـو ﴿ظُلَل﴾ و﴿ظِلال﴾ و﴿عُطِّلت﴾ و﴿فُصِّلت﴾: فالترقيق لا غير. اهـ.

التتمة

فى بيان مراتب تفخيم حروف الاستعلاء

وفى تقسيم حروف التفخيم إلى ثلاثة أقسام

قال المرعشى: وحروف **الاستعلاء عند ابن الطحان** الأندلسى **ثلاثةُ أضرب فى مقدار التفخيم**: **الأول**: ما تمكَّن أى قوِىَ فيه التفخيم؛ وهو ما كان مفتوحا، **والثانى**: ما كان دونه، وهو المضموم، **والثالث**: ما كان دون المضموم؛ وهو المكسور، **وعند ابن الجزرى على خمسة أضرب**: ما كان مـفتوحًا بعده ألف، ثم مـا كان مفتوحًـا من غير ألف، وهذان مندرجان تحت أول الثلاثة، ثم ما كان مضموما، ثم ما كان ساكنا، ثم ما كان مكسورا. هذا ما ذكره المـرعشى فى رسالته نقلاً عن ابن الجزرى فى التـمهيد، ونقله عنه أيضا الحلبى والملاَّ على فى شرحيهمـا على الجزرية، والنحراوى فى حاشيته على شرح شيخ الإسلام، وهو المأخوذ به والمعوَّل عليه، واستـصوبه شيخنا عمدة المحققين الشيخ محمد المتولى، وأنشأ فيه سؤالا وأجاب عنه بقوله:

نَصُّـوا بأنَّ حَـرْفَ الاسـتـعـلاءِ مَـفَـخَّمٌ بدونِ مـا اسـتـثناءِ

لكنْ وجدْنا نحو غلٍّ يُتَّخَذْ ... مُرَقَّقًا فيما علينا قد أُخِذْ

فما جوابُ هذه المسئلة ... عندكم فتوضحوه بالَّتى

يُهدى السلامَ أولاً إليكم ... وبعدُ فالجوابُ دُرًّا يُنْظَمُ

حروفُ الاستعلاء فخِّمْ مُطْلَقا ... وقيلَ بل ما كان منها مُطْبَقا

والأولُ الصوابُ عند العُلَمَا ... ولكنِ الاطْباقُ كان أفخما

ثم المفخماتُ عنهم آتيه ... على مراتب ثلاث وهيَه

مفتوحُها مضمومُها مكسورُها ... وتابعٌ ما قبْلَه ساكنها

فما أتَى من قَبْلِه مِنْ حَرَكه ... فافرِضْه مُشْكِلاً بتلك الحَركَه

وخاءَ إخراجٌ بتفخيمٍ أتَتْ ... مِنْ أجْل راءٍ بعدَها إذ فخمتْ

وقيل بل مفتوحُها مَع الالف ... وبعدَهُ المفتوحُ مِنْ دونِ أَلِفْ

مضمومُها ساكنُها مكسورُها ... فهذه خَمْسٌ أتاكَ ذِكْرُها

فهْىَ وإنْ تكُنْ بأدْنَى منزله ... فَخِيمَةٌ قَطْعًا من المستَفِلَه

فلا يقال إنها رقيقه ... كضِدِّها تلك هى الحقيقَه

فلا تكن مستَشكِلاً لِقولهم ... فخيمةٌ فى كل حال إذْ عُلِمْ

والاختبارُ شاهدٌ لقولنا ... فكُنْ بصيرًا بالعلوم متقنا

تَمَّ الجوابُ شافيًا ويُخْتَمُ ... باسم السلامِ دائمًا عليكمُ

وأخصرُ من هذا ما ذكره بعضهم فقال:

مراتبُ التفخيم حَصْرُها يَفِى ... طب ضيف صدق ظَلَّ قُلْ غير خَفِى

فالأوَّلُ المفتوحُ بعدَهُ أَلِفْ ... وبعَدَهُ المفتوحُ من دُون أَلِفْ

مَضْمُومُها ساكنُها فماكُسِرْ ... خمسٌ من الصفات فى السبع حُصِرْ

فتفخيم القاف مثلاً على خمسة أضرب: الأوّل ما تمكَّنَ أى قوى فيه التفخيم، وهو ما كان مفتوحًا بعده ألف نحو ﴿قال﴾ و﴿القائمين﴾. **والثانى**: ما كان دونه؛ وهو ما

كان مفتوحا من دون ألف بعده نحو ﴿لقد كان﴾ و﴿قد خلقكم﴾ و﴿صدقكُم﴾.
والثالث: ما كان دونه وهو المضموم نحو ﴿ولا تحسبن الذين قُتلوا﴾ و﴿يقول﴾.
والرابع: ما كان ساكنا؛ قال شيخنا: الساكن فيه تفصيلٌ وهو: إن كان ما قبله مفتوحا يعطى تفخيم المفتوح الذى لم يكن بعده ألف نحو ﴿يقطعون﴾ و﴿يقتلون﴾، وإن كان ما قبله مضموما يعطى تفخيم المضموم نحو ﴿أن تقبل منهم﴾ و﴿يرزقه﴾، وإن كان ما قبله مكسورًا يُعْطى تفخيمًا أدنى مما قبله مضمومٌ نحو ﴿اقرأ﴾ و﴿نُذِقْه﴾. **والخامس**: ما كان مكسورا نحو ﴿لا قِبَل لهم﴾ و﴿قيل لهم﴾.

ثم اعلم أن **حروف الاستعلاء- ويقال لها حروف التفخيم - سبعةٌ، ويتبعها حرفان**: الراءُ فى حال تفخيمها، ولامُ التغليظ. قال المرعشى نقلا عن التمهيد: لأن اللام والراء المفخمتين يشبهان الحروف المستعلية. وقال المرعشى أيضا: الظاهر أنهما فى حالتى تفخيمهما من الحروف المستعلية، و هى تنقسم فى التفخيم إلى ثلاثة أقسام: أعلى، وأوسط، وأدنى؛ فأعلاها اللام المفخمة. وأوسطها: حروف الإطباق، وهى فى التفخيم على ثلاثة أقسام أيضا، وسيأتى بيانها. وأدناها: بقية الحروف. قال المرعشى: ولما كانت الطاء المهمَلة أقوى فى الإطباق من أخواتها، كان تفخيمُها أزيد من تفخيم أخواتها كما فى الرعاية والتمهيد. ولما كانت الصاد والضاد متوسطتين فى الإطباق كما عرفتَ، كانتا متوسطتين فى التفخيم أيضا. ولما كانت الظاء المعجمة أضعف حروف الإطباق، فى الإطباق كان تفخيمها أقلَّ من تفخيم أخواتها. وبالجملة فإنَّ قَدْرَ التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق؛ فالطاءُ المهملة أفخم الحروف، ولما كانت القاف أبلغ فى الاستعلاء من الخاء والغين المعجمتين كما عرفتَ، كانت أفخم منهما، لكن لا يبلغ تفخيمها إلى مرتبة حروف الإطباق؛ فالمجوِّد الماهر يفرِّق بين تفخيمَيِ القاف والصاد فى قوله ﴿وعلى الله قَصْدُ السبيل﴾ وشبهه اهـ.

*****

الباب الرابع

فى بيان أحكام الإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإقلاب

وفيه خمسة فصول وتتمة.

الفصل الأول

فى معنى الإدغام، وكيفيته، وفائدته، وشروطه، وأسبابه، وموانعه، والحروف التى تُدغَم والتى لا تدغَم.

اعلم أن **الإدغام معناه لغةً** الإدخال، يقال: أدغمت اللجامَ فى فم الفرس إذا أدخلته فيه، وأدغمتُ الميت في اللحد إذا جعلته فيه. **واصطلاحًا**: خلطُ الحرفين المتماثلَين أو المتقاربَين أو المتجانسَيْن فيصيران حرفًا واحدًا مشددًا، يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعةً واحدةً.

وكيفيةُ الإدغام: أن تجعل الحرفَ الذى يراد إدغامه مثل المدغم فيه، فتجعل اللام فى نحو ﴿والشمس﴾ شينا، وفى نحو ﴿النار﴾ نونا، والنونَ فىْ ﴿مَن يؤمن﴾ ياءً، وفى ﴿مِن واق﴾ واوًا، فإذا حصل المِثْلان وجبَ إدغامُ الأوّل فى الثانى حكمًا إجماعيًا.

وفائدته: تخفيفُ اللفظ لثقل عَوْد اللسان إلى المَخرَج الأوّل، أو مُقارِبه، فاختارَ العرب الإدغامَ طلبًا للخفة؛ لأن النطق بذلك أسهل من الإظهار كما يشهد به الحسُّ والمشاهدة، ولذلك شبَّه النحاةُ الإظهارَ بمشى المقيَّد؛ لأن الإنسان إذا نطق بحرف وعاد إلى مثله أو إلى مقارِبه يكون كالراجع إلى حيث فارَق أو إلى قريب من حيث فارَق.

وشروطه اثنان: **شرطٌ للمدغَم**: وهو أن يلاقى المدغَم فيه خطًّا سواء التقيا لفظًا أم لا؛ ليدخل نحو ﴿إنه هو﴾ فلا تمنع الصلة التى هى الواو الملفوظ بها فى ﴿إنه هو﴾ ويخرج نحو ﴿أنا نذير﴾ لوجود الألف خطًّا وإن لم يكن يُلفظ به. **والشرط الثانى فى المدغَم فيه**: وهو كونه أكثرَ من حرفٍ إن كان مِن كلمة؛ فيدخل نحو ﴿خلقكم﴾، ويخرج نحو ﴿نرزقك﴾ و﴿خَلقكَ﴾.

وأما أسبابُه فثلاثة: **أحدُها**: **التماثل** وهو أن يتحد الحرفان مخرجًا وصفةً كالباءين والميمين نحو قوله ﴿نُصيبُ برحمتنا﴾ و﴿يا قوم ما لى﴾ و﴿اذهب بكتابى﴾ و﴿فى قلوبهم مرضٌ﴾.

وثانيها التجانس: وهو أن يتفقا مخرَجًا ويختلفا صفةً؛ كالتاء مع الطاء والدال مع التاء نحوَ قوله ﴿ولتأتِ طائفة﴾ و﴿تكادُ تَميَّزُ﴾.

وثالثها التقارب: وهو أن يتقاربا مَخْرجًا أو صفةً؛ كالدال والسين المهملتين فإنهما متقاربان مَخرجًا نحو ﴿قد سمع﴾ وكالتاء المثناة الفوقية والثاء المثلثة نحو ﴿كذَّبت ثمود﴾ فإنهما متقاربتان صفةً لأنهما مهموستان منفتحتان مستفلتان مرقَّقتان مصمتتان مشتركتان فى انتفاء الاستطالة والصفير والتكرير والتفشِّى والخفاء، إلا أن التاء شديدةٌ والثاء رَخْوَةٌ؛ فالتقاربُ فى الصفة أن يتفقا فى أكثرها، وكاللام والراء فإنهما متقاربان فيهما. وقد أشار بعضهم إلى بيان كلٍّ من الثلاثة فقال:

الاتفاقُ مَخْرَجًا وصِفَةَ ... تَمَاثُلٌ فى نحْوِ باءَيْنِ أتَى

والخلفُ فى الأوصاف دونَ المَخْرَجِ ... تَجانُسٌ فى الطاءِ والتاء يَجِى

والقُرْبُ فى المَخرَج أو فى الصفَةِ ... أو فيهما تقاربٌ فاستَثْبِتِ

كالدالِ مَعْ سِينٍ وشِينٍ أوْ كَرا ... واللامِ قد زالَ الجِدالُ والمِرا

قال المرعشى فى حاشية رسالته: وأمّا عكسُ هذا بأن اختلفا مخرجًا واتفقا صفةً؛ كالدال المهملة والجيم: فغيرُ داخلٍ فى شىءٍ من هذه الأقسام الثلاثة، وقد أدغم بعضُ القراء الدالَ فى الجيم فى مثل قوله تعالى ﴿قد جعل الله﴾ ولعل الأوْلى إدخالُه فى المتجانسَين بأن يقال: اتفقا مخرجًا واختلفا صفةً، أو بالعكس.

ثم اعلم أن الحرفين إنْ تَماثلا - والأوّل ساكنٌ - ففيه عملٌ واحد وهو الإدغام، أو الأوَّلُ متحركٌ ففيه عملان: إسكان وإدغام. وإن لم يتماثلا بأن تقاربا أو تجانسا والأوّل ساكن فعملان: قلبٌ، وإدغام. أو متحركٌ فثلاثةُ أعمال: إسكانٌ، وقلبٌ، وإدغامٌ. فالساكن أقلُّ عملاً منَ المتحرك، ومن ثَمَ سُمِّى إدغامهُ إدغاما صغيرا، وسُمِّىَ إدغامُ المتحرك بعد إسكانه: إدغامًا كبيرا[1]. وسُمى كبيرًا لكثرة وقوعه، وأن الحركة أكثر من السكون، وقيل لشموله نوعَى المثلَين والمتقاربين والمتجانسين، وقيل بل لكثرة عمله لأنه يُحتاج فيه إلى إسكان الحرف الأوّل وإدغامه فى الثانى من المتماثلَين، ويزيد على ذلك قلبُ الحرف الأوَّل منَ المتقاربين والمتجانسين مِثْلَ الثانى فتُبدَل الحاءُ من ﴿زُحْزِحَ

(١) ليس لحفصٍ إلا الإدغام الصغير وهو فيما بين الأول ساكن والثانى المتحرك فى المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين.

عن النار﴾ عينًا، والسينُ منْ ﴿النفوس زُوِّجَتْ﴾ زايًا، والضادُ من ﴿لبعض شأنهم﴾ شينًا، ثم يُدغم فيما بعده [اهـ.ابن غازى].

وأما **موانع الإدغام فقسمان**: متفق عليه، و ومختلف فيه: **فالمتَّفَق عليه ثلاثة**: وهى كونُ الأوّل من المثلين أو المتقاربين منوّنا أو مشدَّدا أو تاءَ ضميرٍ: **فالمنوّن** نحو ﴿غفورٌ رحيم﴾ و﴿سميعٌ عليم﴾ وفى ﴿ظلماتٍ ثلاث﴾ و﴿رجلٌ رشيد﴾ لأن التنوين حاجز قوى جرى مجرى الأصول؛ فمَنع من التقاء الحرفين، بخلاف صلة[1] ﴿إنه هو﴾ لعدم القوّة، ولا تمنع زيادة الصفة فى المدغم، ولذا أجمعوا على إدغام ﴿بسطتَ﴾ ونحوه. **والمشدّد** نحو ﴿ربِّ بما﴾ و﴿مسَّ سقر﴾ و﴿تمَّ ميقاتُ﴾ و﴿الحقّ كمن﴾ و﴿أشدّ ذكرا﴾ ووجهُه ضَعفُ المدغم فيه عن تحمل المشدّد لكونه بحرفين، وإدغامُ حرفين فى حرفٍ ممتنع؛ لأنه لو أُدغمَ فيه لانعدم أحدُ الحرفين. **وتاءُ الضمير** - أى سواءٌ كان متكلمًا أم مخاطبًا - نحو ﴿كنتُ ترابا﴾ و﴿أفأنتَ تُكْرِهُ﴾ و﴿كدتَ تركن﴾ ﴿خلقتَ طينا﴾ و﴿جئتَ شيئا إمْرا﴾. وسببُ إظهارهما كونُهما على حرف واحد؛ فالإدغام مجحف به، ولأن ما قبله ساكن ففى إدغامه جمعٌ بين ساكنَيْن، ولأنه إذا أُدغم التبسَ الأمرُ فلا يُدْرَى ضميرُ المخبَرِ من ضمير المخاطَب، ولا يَخْفَى أن فى إطلاقهم تاءَ الضمير على نحو ﴿أفأنت تُكْرِهُ﴾ تجوُّزًا؛ إذ التاء فيه ليست ضميرًا على الصحيح.

والمختلَف فيه من الموانع: الجزمُ: وقد جاء فى المثلين فى نحو قوله ﴿يَحْلِ لكم﴾ و﴿من يبتغ غيرَ﴾ و﴿إنْ يَك كاذبا﴾، وفى المتجانسَيْن ﴿ولتأت طائفة﴾ و ﴿وألْحَقتُمْ به﴾ و﴿آت ذا القُربى﴾، وفى المتقاربَيْن فى قوله ﴿ولم يؤتَ سعة﴾، والمشهور الاعتدادُ بهذا المانع فى المتقاربَيْن، وإجراءُ الوجهَيْن فى غيره. [اهـ. إتحاف البشر وشرح الشاطبية للسخاوى].

فإذا وُجد الشرط والسبب، وارتفع المانعُ: جاز الإدغام، فإن كانا مثلَين: أُسْكِنَ الأوّل وأدغمَ فى الثانى، وإن كانا غيرَ مثلين: قُلبَ كالثانى وأُسكن ثم أُدغم وارتفع اللسان عنهما ارتفاعةً واحدة من غير وَقْفٍ على الأوّل؛ لأن الإدغام لا يكون إلا عند وصْل الكلمة بالتالية. [اهـ. إتحاف].

---

(١) أى مدُّ الصلة وهو إذا وقعت هاء الضمير بين حرفين متحركين فتوصَلُ بواو إذا كانت مضمومة» وبياء إذا كانت مكسورة وتسمَى الواو والياء المذكورين واو أو ياء الصلة. وتُمَدُّ وَصلاً وتُحذف وقفًا.

* ثم اعلم أن الحروفَ الأصولَ التسعة والعشرين تنقسم بالنسبة إلى هذا الباب أربعةَ أقسام: قسمٌ منها لا يُدغم فى شىء؛ وهو سبعة أحرف: الهمزة، والألف، والخاء المعجمة، والطاء، والظاء، والصاد المهملة، والزاى؛ فالسبعةُ بمعزل عن التماثل إلا الأربعة الأخيرة باعتبار الإدغام فيها. والثانى: لا يُدغم إلا فى مثله وهو ستة أحرف: الهاء، والعين، والغين، والياء، والفاء، والواو. والثالث: لا يُدغم إلا فى مجانسه أو مقاربه؛ لأنه لم يلْقَ مثله، وهو خمسة أحرف: الجيم، والشين، والضاد، والدال، والذل، والرابع: يُدْغَم فى مثله ومجانسه ومقاربه وهو أحد عشر حرفا: الحاء المهملة، والقاف، والكاف، واللام، والنون، والراء، والباء، والتاء، والثاء، والسين، والميم اهـ.

الفصل الثانى

فى بيان الإدغام الكبير وهو ما تحرك أوّلُ حرفَيْه؛ وينقسم إلى مِثلين، وإلى غيره

* أما المدغم مِن المِثلين فهو ضربان: مِن كلمةٍ، ومن كلمتين.

أمّا ما كان من كلمة: فهو كلمتان فقط وهما ﴿مناسككم﴾ بالبقرة و﴿ما سلككم﴾ بالمدثر، فلا يُدغم غيرُهما على الصحيح؛ نحو ﴿جباههُم﴾ و﴿وجوههم﴾ و﴿بشركِكم﴾ و﴿بأعيُننا﴾. ولذلك أشار الإمام الشاطبى فى حِرزه فقال:

فَفِى كلمةٍ عَنْهُ مناسِكُكُم وما ... سلككم وباقى البابِ ليسَ مُعَوَّلا

وأما ما كان من كلمتين: فالوارد منه فى القرآن سبعة عَشر حرفا وهى: الباء نحو ﴿لذهبَ بسمعهم﴾، والتاءُ نحو ﴿الموتَ تحبسونهما﴾، والثاء ﴿حيثُ ثقفتموهم﴾، والحاء (النكاحَ حَتى﴾، والراءَ ﴿شهرُ رَمضان﴾، والسين ﴿الناسَ سُكارى﴾، والعين ﴿يشفعُ عنده﴾، والغين ﴿يبتغِ غيرَ الإسلام﴾، والفاء ﴿وما اختلفَ فيه﴾، والقاف ﴿فلما أفاقَ قال﴾، والكاف ﴿واذكر ربكَ كثيرا﴾، واللام ﴿لا قِبَلَ لهم﴾، والميم ﴿الرحيم مَلك﴾، والنون ﴿وبنينَ نُسارع﴾، والواو ﴿وهو وَلِيُّهم﴾، والهاء ﴿فيه هدًى﴾، والياء ﴿أن يأتى يومٌ﴾، فهذه سبعة عشر مثالاً لكل حرفٍ مثال، وقد جمع بعضُهم السبعةَ عشر حرفًا فى أوائل هذه الكلمات فقال:

يا لائمى غَيَّرْتُ مُهْجَتِى ... وكم تُعنِّفنى بقِلَّةْ هِمَّتِى

نَعَيْتُ رَبعًا فارَقُوهُ سادَتِى ... ونُحْتُ عليهم ثم حارَتْ قِصَّتِى

* **وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو ضربان** أيضا: فى كلمة، وفى كلمتين. أما ما كان من كلمة فلم يُدغم منه إلا القاف فى الكاف إذا تحركَ ما قبل القاف وكان بعدَ الكاف ميمُ جمع لِتحقُّق الثِّقَل بكثرة الحروف نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ و﴿رَزَقَكُم﴾، فإن سكنَ ما قبل القاف نحو ﴿ميثاقُكُم﴾ و﴿ما خلَقَكُم﴾ أوْ لم يأت بعد الكاف ميمُ جمعٍ نحو ﴿خلقَكَ﴾ و﴿نرزقُكَ﴾ فلا خلافَ فى إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نونُ جمعٍ وهى ﴿طلَّقكن﴾ فقط بالتحريم، ففيه خلافٌ؛ لكراهة اجتماع ثلاث تشديدات فى كلمة. وقد جمع بعضهُم الكلمات التى تُدغَم فيها القاف فى الكاف فى بيتين فقال:

خَلَقَكُم رِزْقُكُم والمضارعُ منهما ... صَدَقَكُمْ وواثَقَكُم فنغرِقُكُم وما

سَبَقكم بلا خُلْفٍ فأَدْغِمْ جميعَها ... وفى حرفِ طَلَّقَكُنْ بالخُلْفِ أَدغِما

وأما ما كان من كلمتين: فإن المدغَمَ من الحروف فى مجانسه أو مقاربه بشرط انتفاء الموانع المتقدمة ستة عشر حرفا وهى: الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون. وقد جمعها الشاطبى فى بيت فقال:

شَفا لم تَضِقْ نَفْسًا بها رُمْ دَوا ضَنًى ... ثَوَى كان ذا حُسْنٍ سَأَى منهُ قدْ جَلا

وسأذكرها على الترتيب فأقول:

* **أما الباء الموحدة** فتدغم فى الميم فى قوله ﴿يعذِّب مَن يشاء﴾ فقط، وهو فى خمسة مواضع؛ لاتحاد مخرَجهما، وتجانسهما فى الانفتاح والاستفال والجهْر، وكافأت الغنةُ الشدةَ، وليس منه موضعُ آخرِ البقرة [الآية ٢٨٤] لأنه ساكنُ الباء فى قراءة أبى عمرو، فهو واجب الإدغام عنده؛ فمحلُّه الإدغامُ الصغير لا الكبير. وفُهِمَ من تخصيص باء ﴿يعذِّب﴾ وميم ﴿مَن﴾ إظهارُ ما عدا ذلك نحو ﴿أنْ يضربَ مثلا﴾ ﴿وسنكتبُ ما قالوا﴾ و﴿كُذِّبَ موسى﴾. ووجهُ تخصيصِ الخمسة ثقَلُ ضمة الفعل بعد كسرة، ثم لا بد من إظهار الغنة فى حال الإدغام فى نفس الحرف الأول لأنك أبدلتَ من الباء ميمًا وفيها غنة.

وأما التاء المثناة الفوقية فتُدْغَم فى عشرة أحرف: **فى الثاء** نحو ﴿الصالحات ثم اتقوا﴾، وفى الجيم نحو ﴿الصالحات جنات﴾، وفى الذال المعجمة نحو ﴿والذاريات ذَرْوًا﴾، وفى الزاى نحو ﴿الآخرة زيَّنا﴾، وفى السين نحو ﴿الصالحات سنُدْخِلهم﴾،

وفى الشين نحو ﴿بأربعة شُهداء﴾، وفى الصاد نحو ﴿فالمُغيرات صُبْحًا﴾، وفى الضاد نحو ﴿والعاديات ضَبْحًا﴾، وفى الطاء نحو ﴿الملائكةُ طَيِّبين﴾، وفى الظاء نحو ﴿تتوفاهم الملائكة ظالمى﴾.

وأما الثاء المثلثة: فتُدغَم فى خمسة أحرف: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد، ففى التاء نحو ﴿حيث تُؤمرون﴾، وفى الذال نحو ﴿الحرث ذلك﴾ لا غير. وفى السين نحو ﴿وورثَ سليمانُ﴾، وفى الشين نحو ﴿حيثُ شئتما﴾، وفى الضاد ﴿حديثُ ضيْف﴾ فقط.

وأما الجيم: فتُدغم فى موضعين: أحدُهما فى الشين فى ﴿أخرجَ شطْأَه﴾، والثانى فى التاء فى ﴿ذى المعارج تَعرُج﴾.

وأما الحاء: فتُدغَم فى العين فى حرف واحد وهو ﴿زُحْزِحَ عن النار﴾.

وأما الدال المهملة: فتُدغَمَ فى عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاى، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء المعجمة، إلا أن تكون الدالُ مفتوحة وبعد ساكن: فإنها لا تُدغَم إلا فى التاء لقوَّة التجانس؛ ففى التاء نحو ﴿المساجدَ تلك﴾ ﴿بعْد توكيدها﴾. وفى الثاء نحو ﴿يريدُ ثواب﴾، وفى الجيم نحو ﴿داودُ جالوتَ﴾ وفى الذال نحو ﴿القلائدَ ذلك﴾، وفى الزاى ﴿يكادُ زَيتها﴾، وفى السين نحو ﴿الأصفاد سَرابيلهم﴾، وفى الشين ﴿وشَهِدَ شاهدٌ﴾، وفى الصاد نحو ﴿نفقدُ صُواعَ﴾، وفى الضاد ﴿من بعد ضَرّاء﴾، وفى الظاء نحو ﴿من بعد ظُلمه﴾.

وأما الذال المعجمة فتدغم فى حرفين: فى السين من قوله تعالى ﴿فاتخذَ سبيله﴾ موضعان فى الكهف لا غير، وفى الصاد من قوله تعالى ﴿ما اتخذ صاحبةً﴾ بالجن فقط.

وأما الراء فتدغَم فى اللام إذا تحرَّكَ ما قبلها نحو ﴿سَخَّر لكُم﴾، ﴿للبَشَرِ* لمَنْ﴾، ﴿أطْهَرُ لكُم﴾، فإن سكنَ ما قبلَها أُدغمت فى موضع الخفض والرفع نحو ﴿والنهارِ لآيات﴾، ﴿المصيرُ* لا يُكلّف﴾، ولا تُدْغَم فى موضع النصب نحو ﴿الحميرَ لتركبوها﴾.

وأما السين المهملة فتدغَم فى حرفين: الزاى من قوله ﴿وإذا النفوس زُوِّجت﴾، والشين من قوله ﴿الرأسُ شيبا﴾ باختلاف بين المدغمين فيه. وأجمعوا على إظهار ﴿لا يظلمُ الناسَ شيئا﴾ لخفة الفتحة بعد السكون.

وأما الشين المعجمة فتدغَم فى السين المهملة من قوله ﴿ذى العرش سَبيلا﴾ فقط.

وأما الضاد المعجمةُ فتُدغم فى الشين المعجمة من قوله ﴿لبَعْضِ شَأنهم﴾ فقط. وتُظهر فى نحو قوله ﴿والأرض شيئًا﴾ فى سورة النحل، و﴿الأرضَ شقًّا﴾ فى عبس، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين واتباع سنة القراءة* فإن قيل: إن الضاد أقوى من الشين لانطباقها واستعلائها ولا تُدغم؟ قيل: يقابل الإطباقُ والاستعلاءُ تَفَشِّى الشين، فيعتدلان، ويتكافآن، ثم إنهما متقاربان فى المَخْرَج؛ لأن الشين من وسط اللسان والضادَ من حافته.

وأما القاف فتُدْغَم فى الكاف إذا تحرَّكَ ما قبلَها نحو ﴿خلقَ كلّ شىء﴾، ﴿ينفق كيفَ يشاء﴾، فإن سكنَ ما قبْلَها لم تُدغم نحو ﴿وفوق كل ذى علم عليم﴾.

وأما الكافُ فتدغَم فى القاف إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿لك قصورا﴾، ﴿يعجبكَ قولُه﴾، فإن سكنَ ما قبلها لم تُدْغَم نحو ﴿وتركوكَ قائما﴾ و﴿لا يحزنكَ قولُهم﴾.

وأما اللام فتُدْغَم فى الراء إذا تحرك ما قبلها بأى حركة نحو (رُسُلِ ربِّك﴾ ﴿أنزل ربكم﴾ ﴿كَمَثَلِ ريحٍ﴾، فإنْ سكن ما قبلها أدغمها مكسورةً أو مضمومة فقط نحو ﴿يقول ربنا﴾، ﴿إلى سبيل ربك﴾. فإن انفتحتْ بعد الساكن نحو ﴿فعصَوْا رسولَ ربهم﴾ امتنع الإدغامُ لخفة الفتحة، إلا لام (قال) نحو ﴿قال رب﴾ ﴿قال رجلان﴾ فإنها تُدغم حيث وقعتْ لكثرة دَوْرها.

وأما الميم إذا تحركَ ما قبلَها فتسكنُ وتخفَى بغُنَّة فى الباء نحو ﴿بأعلَمَ بالشاكرين﴾ و﴿آدمَ بالحق﴾؛ لأنهما لمّا اشتركا فى المخرَج وتجانسا فى الانفتاح والاستفال ثقل الإظهارُ والإدغامُ المَحْض بذهاب الغنة، فعُدل إلى الإخفاء، فإن سكنَ ما قبلها نحو ﴿إبراهيمُ بنيه﴾ و﴿الأحلامِ بعالمين﴾ و﴿اليومَ بجالوت﴾ فأجمعوا من هذه الطرق على الإظهار، وإنما اشترطوا الحركة لتحقُّق الثقل والتمكُّن من الغُنَّة، وليس فى الإدغام الكبير مُخْفًى غير ذلك. ونبّه بتسكين الميم على أن الحرف المُخْفَى كالمدغَم يُسكن ثم يُخفى، لكنه يفرق بينهما بأنه فى المدغم يُقلب ويُشدّد الثانى، بخلاف المخفى.

وأما النون فتدْغَمُ إذا تحرَّكَ ما قبلَها فى الراء واللام نحو ﴿تأذَّنَ ربُّك﴾، ﴿نؤمنَ لك﴾، فإن سكنَ ما قبلَها أُظهرَتْ عندهما نحو ﴿يخافون ربَّهم﴾ ﴿يكون لهم﴾، إلا النون من ﴿نحن﴾ فقط فإنها تدغم نحو ﴿نحنُ لك﴾ لثقل الضمة مع لزومها ولكثرة دَوْرِها. اهـ.

الفصل الثالث

فى بيان الإدغام الصغير

وهو ما كان الحرفُ المدغم منه ساكنا. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز

أما الواجب: فهو إذا التقى حرفان أولهما ساكنٌ نحو قوله ﴿أينما يُوَجهه﴾ و﴿يدرككم﴾ و﴿عبدتُّم﴾ و﴿أحطتُ﴾ و﴿ربحت تِّجارتهم﴾ و﴿قالت طَّائفة﴾ و﴿قد تّبين﴾ و﴿أثقلتْ دَّعَوَا﴾ وجبَ إدغام الأوّل منهما بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن لا يكون أوَّلُ المثلين هاءَ سكت وهى فى قوله تعالى ﴿ماليَه هلكَ﴾ بسورة الحاقة فإن فيها لكل القراء ممن أثبتَ الهاءَ وجهين: الإظهار، والإدغام. والأول أرجح. وكيفيتُه أن تقف على الهاء من ﴿ماليَه﴾ وقفةً لطيفةً حالَ الوصل من غير قطع نفَس؛ لأنها هاءُ سكتٍ لا حَظّ لها فى الإدغام، وقد انفصلتْ عمَّا بعدَها فى الخط. ذكره أبو شامة، وسبقه إليه الدانى فى جامعه، واختاره المحقِّق ابنُ الجزرى، والوجهان لورش موزَّعان على الوجهين فى ﴿كتابيه﴾؛ أى الإدغامُ على النقل، والسكتُ على التحقيق، وإلى ذلك أشار المنصورى بقوله:

ووقفةٌ لطيفةٌ بماليَه ... لكُلِّهم لِمَنْ روَى كتابيَه

محققا ومَعَ نقلِه امتنَعْ ... إظهارُهُ والادِّغامُ يُتَّبَعْ

الشرط الثانى: أن لا يكون حرفَ مدٍّ نحو ﴿آمنوا وعملوا﴾ و﴿الذى يوسوس﴾ ونحو ﴿إلا بإذنه يعلم﴾ و﴿سبحانه أن يكون له ولد﴾ لئلا يذهب المدُّ بالإدغام. وهذا النوع هو المسمى عندهم بمدّ التمكين، ومعنى التمكين أنه يجب على القارئ أن يفصل بين الواوين أو الياءين بمَدَّة لطيفة بمقدار المدّ الطبيعى، حذرًا من الإدغام أو الإسقاط، وهو معنى قولِ أبى على الأهوازى: المثْلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمةٌ، أو ياءين قبل الأولى منهما كسرةٌ، فإنهم أجمعوا على أنهما يُمدَّان قليلا أى طبيعيا ويُظْهرَان بلا تشديد ولا إفراط. وقد نظم ذلك صاحبُ الكنز فقال:

وما أوَّلُ المثلَيْن فيه مُسكَّنُ ... فلا بدَّ من إدْغامِه متَمثِّلا

لَدَى الكُلِّ إلاّ حَرْفَ مَدٍّ فأظهِرَنْ ... كقالوا وهُمْ فى يوم وامْدُدْهُ مُسْجَلا

لِكُلٍّ وإلاّ هاءَ سَكْتٍ بماليَه ... ففيهِ لهمْ خُلْفٌ والاظهارُ فضّلا

بِسكتٍ وأَدْغِم إنْ نقلتَ كتابيَهْ لِوَرْشٍ وإن سكَّنْتَ أظْهِر كما خَلا

فإنِ انفَتَحَ ما قبلَ الواوِ نَحْو ﴿عَصَوْا وكانوا﴾ أو الياء نحو ﴿لَدَىَّ﴾ وجَب إدغامهما عند جميع القراء، وأما إن كان المثلان فى كلمة فإن حمزة وهشامًا يدغمان الأولَ عند الوقف إذا كان حرفُ المَدِّ واوًا أو ياءً والحرفُ الثانى همزةً نحو ﴿بَرِئَ﴾ و﴿النسىء﴾ و﴿قُروء﴾ فيبدِلان الهمزة مع الواوِ واوًا ومع الياء ياءً، فيجتمع المثلان - أولهما حرفُ مَدٍّ - فيدغمان الأوّلَ فى الثانى اهـ.

الشرط الثالث: أن لا يكون أولُ الجنسين أو المتقاربين حرفَ حلْقٍ نحو ﴿فسبِّحْه﴾ و﴿أبْلِغْه مَأمَنَه﴾ و﴿فاصفَحْ عنهم﴾ و﴿أفْرِغْ علَينا﴾و ﴿ولا تُزِغْ قلوبنا﴾ لأن حروف الحلْق بعيدةٌ عن الإدغام لصعوبتها. ذكَره الملا على فى شرحه على الجزرية.

* **وأما الممتنع** فهو أن يتحرك أولُهما ويسكن ثانيهُما: سواءٌ كانا فى كلمة نحو ﴿فإن زللتم﴾ و﴿فررتم﴾ و﴿اتخذَتْ بيتا﴾، أو كلمتين نحو ﴿قال الملأ﴾ و﴿قال اركبوا﴾ فهذا لا يجوز إدغامه لأن شرط الإدغام تحرُّكُ المدغم فيه.

* **وأما الجائز** وهو المراد هنا **فالوارد منه فى القرآن تسعة أنواع**:

النوع الأول: إدغام الباء الموحدة فى مُقاربها وهو حرفان: الميم والفاء؛ **أما الميم** فاختلف القراء فى إدغام الباء فيها فى كلمتين: الأولى قوله تعالى ﴿ويعذِّب مَن يشاء﴾ بالبقرة على قراءة الجزم، أظهرَها ورشٌ وابنُ كثير بخلاف عنه، وأدغمها قالون وأبو عمرو وحمزة والكسائى. والثانية قوله ﴿يا بنىَّ اركب معنا﴾ بهود أظهرها ورشٌ وابنُ عامر وخلف، واختُلِفَ عن قالون والبزِّى وخلاد؛ أى لكل منهم الإظهار والإدغام، والباقون بالإدغام. **وأما الفاء** فاختلفوا فى إدغام الباء فيها فى خمسة مواضع: ﴿يغلب فسوف﴾ بالنساء، ﴿وإن تَعجَبْ فعجب﴾ بالرعد، ﴿قال اذهب فَمَن﴾ بالإسراء، ﴿فاذهب فإنَّ لكَ﴾ بطه، ﴿ومَن لم يَتُبْ فأولئك﴾ بالحجرات، أدغمها أبو عمرو والكسائى وخلاد، واختُلف عن خلاد فى قوله ﴿ومَن لم يتب فأولئك﴾، وأظهرَها الباقون.

النوع الثانى: إدغامُ تاء التأنيث فى مُقاربها، وهو ستة أحرف: **الثاء** المثلثة نحو ﴿كذبت ثمود﴾، **والجيم** نحو ﴿نضجت جلودهم﴾ و﴿وجبت جُنوبها﴾، وليس غيرهما. **والزاى** نحو ﴿خبَت زِدْناهم﴾ لا غير، **والسين** نحو ﴿أُنزلت سُورة﴾،

والصاد ﴿حَصِرَتْ صدورُهم﴾ و﴿لَهُدِّمتْ صوامع﴾ وليس غيرهما. **والظاء** نحو ﴿كانت ظالمة﴾. **ثم إن القراء فى تاء التأنيث على ثلاث مراتب**: منهم من أظهرَها عند جميع حروفها وهو عاصم وقالون وابن كثير، ومنهم من أدغَمها فى جميع حروفها وهو أبو عمرو وحمزة والكسائى، ومنهم من أظهرَها عند بعضها وأدغمها فى بعضها، وهو ورش وابن عامر؛ فأما ورش فإنه أدغمَها فى الظاء خاصةً وأظهرَها عند الخمسة الباقية. وأما ابنُ عامر فإن الحروف المذكورة عنده على ثلاث مراتب: منها ما أُظهرَ عنده قولاً واحداً وهو السين والزاى، ومنها ما أُدغم فيه قولاً واحدا وهو الظاء والثاء، ومنها ما عنده فيه تفصيل وهو الصاد والجيم؛ فأما الصاد فإنه أدغم فيه بلا خلاف فى قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صدورُهم﴾. واختلفَ راوياه عنه فى قوله تعالى ﴿لَهُدِّمتْ صوامع﴾ فأظهر هشامٌ وأدغم ابن ذكوان. وأما الجيم فإنه أظهر عندها بلا خلاف فى ﴿نضجت جلودهم﴾، وأما ﴿وجَبتْ جنوبُها﴾ فإنه أظهرَها من رواية هشام، وعنه فيها الإظهار والإدغام من رواية ابن ذكوان [اهـ. ابن القاصح على الشاطبية].

النوع الثالث: إدغامُ الثاء المثلثة فى مُقاربها: ولم يأت فى القرآن بعدَها من مقاربها إلا الذال والتاء المثناة الفوقية. أما **الذالُ** فاختلفوا فى إدغام الثاء فيها من قوله ﴿يلهث ذلك﴾ أظهرَه ابنُ كثير وورشٌ وهشامٌ، وأدغَمه الباقون. وأما **التاء** فاختلفوا فى إدغام الثاء فيها فى كلمتين الأولى قوله ﴿لبثت﴾ و﴿لبثتم﴾ حيث وقعَ؛ أظهرها نافعٌ وابن كثير وعاصم، وأدغمها الباقون. والثانية قوله ﴿أُورثتموها﴾ أدغمها أبو عمرو وهشام والأخوان، وأظهرها الباقون.

النوع الرابع: إدغام الدال المهملة فى مُقاربها: وهو عشرة أحرف: الثاء المثلثة، والذال المعجمة، وحروف دال «قد». أما **الثاء** فاختلفوا فى إدغام الدال فيها من قوله ﴿ومَن يُرِد ثواب﴾ معًا بآل عمران، أدغمها البصرى والشامى وحمزة والكسائى، وأظهرها الباقون وهم نافع وابنُ كثير وعاصم. وأما **الذال** المعجمة فاختلفوا فى إدغام الدال فيها من قوله ﴿كهيعص ذِكْرُ﴾ أظهرَها نافع وابن كثير وعاصم، وأدغمها الباقون، وأما حروف **دال «قد»** فهى ثمانية: الجيم نحو ﴿ولقد جاءكم﴾، والذال نحوْ ﴿ولقد ذرأنا﴾، والزاى نحو ﴿لقد زيَّنا﴾، والسين نحو ﴿قد سمِعَ﴾، والشين نحو ﴿قد شغفَها﴾،

والصاد نحو ﴿ولقد صرَّفنا﴾، والضاد نحو ﴿فقد ضل﴾، والظاء نحو ﴿لقد ظلمك﴾

* **ثم إن القراء السبعة فى دال «قد» على ثلاث مراتب:** منهم من أظهرها عند جميع حروفها الثمانية بلا خلاف، وهم قالون وابنُ كثير وعاصم. ومنهم مَن أدغَمها فى حروفها الثمانية بلا خلاف، وهم أبو عمرو وحمزة والكسائى. ومنهم من أظهر عند بعضها وأدغم فى البعض الآخر؛ وهم ورش وابن ذكوان وهشام؛ أما ورش فإنه أدغمها فى الضاد والظاء، وأظهرَها عند الستة الباقية، وأما ابن ذكوان: فإن الأحرف الثمانية عنده على ثلاث مراتب، منها أربعة أظهَرَ عندها بلا خلاف وهى السين والصاد المهملتان والجيم والشين، ومنها ثلاثة أدغَمَ فيها بلا خلاف؛ وهى الضاد والظاء والذال المعجمات، ومنها حرفٌ اختُلف عنه فيه وهو الزاى. وأما هشام فإنه أظهر ﴿لقد ظلمك﴾ وأدغم فى السبعة البواقى اهـ.

النوع الخامس: إدغام الذال المعجَمَة فى مقاربها: وهو التاء المثناة الفوقية، وحروف ذال «إذ». أما **التاء** فاختلف القراء فى إدغام الذال المعجمة فيها من قوله ﴿فنبذتُها﴾ و﴿عُذْتُ﴾ أدغمَها أبو عمرو وحمزة والكسائى، وأظهرها الباقون، وكذا قوله ﴿اتخذتم﴾ و﴿أخذتُ﴾ كيف جاء، أظهرَها ابنُ كثير وحفص، وأدغمها الباقون. وأما **حروف ذال إذ:** فهى ستةٌ: التاءُ نحو ﴿إذ تبرَّأ﴾، والجيم نحو ﴿إذ جاؤكم﴾، والدال نحو ﴿إذ دخلوا﴾، والسين نحو ﴿إذ سمعتموه﴾، والصاد نحو ﴿وإذ صرفنا﴾، والزاى نحو ﴿وإذ زيَّن﴾. ثم إن القرّاء فى ذال ﴿إذ﴾ على ثلاث مراتب: منهم من أظهرها عند حروفها الستة وهم نافع وابن كثير وعاصم، ومنهم من أدغمها فى حروفها الستة وهم أبو عمرو وهشام، ومنهم من أظهرَها عند بعضها وهم الكسائى وخَلَف وخلاد وابن ذكوان، أما الكسائى وخلاد فإنهما أظهراها عند الجيم وأدغماها فيما بقى، وأما خلف فإنه أدغم فى التاء المثناة الفوقية والدال المهملة، وأظهرَها عند ما بقى. وأما ابن ذكوان فإنه أدغم فى الدال وأظهر عند ما بقى. [اهـ. ابن القاصح على الشاطبية].

النوع السادس: إدغام الراء الساكنة فى مُقاربها: ولم يأت فى القرآن إدغامُها فى مقاربها إلا فى اللام نحو ﴿يغفر لكم﴾ و﴿اصبر لحِكم ربك﴾ ولم يدغمها فيها غيرُ أبى عمرو بخلاف عن الدورى.

النوع السابع: إدغامُ الفاء فى مُقاربها: وهو الباء الموحدة، اختلفوا فى إدغام الفاء

فيها من قوله تعالى ﴿نخسف بهم﴾ فى سبأ وليس فى القرآن غيره؛ أدغمه الكسائى، وأظهره الباقون.

النوع الثامن: إدغامُ اللام المجزومة فى الذال المعجمة، والراء، وحروف لام هل، وبل: أما الذال المعجمة: ففى قوله تعالى ﴿يفعل ذلك﴾ حيث وقع، أدغم اللامَ فيها أبو الحرث عن الكسائى، وأظهرها الباقون. وجملةُ ما فى القرآن ستة مواضع وهى ﴿ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾ بالبقرة، ﴿ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء﴾ بآل عمران، ﴿ومن يفعل ذلك عدوانًا وظلمًا﴾، ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله﴾ كلتاهما بالنساء، ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما﴾ بالفرقان، ﴿ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون﴾ بالمنافقون، فإن لم يكن لامُ ﴿يفعل﴾ مجزومًا لم يدغمه أحد نحو ﴿فما جزاء من يفعلُ ذلك﴾ اهـ. **وأما الراء** فاتفقوا على إدغام اللام فيها حيث وقع نحو ﴿بل ربَّكم﴾ و﴿بل ران﴾ و﴿قل ربِّ﴾ إلا حفصًا فى قوله ﴿بلْ ران﴾ كذا قال أبو شامة؛ يعنى أن حفصًا يقرأ بالسكت على ﴿بل﴾، والسكتُ فصلٌ بين حرفين دون مقدار التنفس، ولو لم يسكت عليه كسائر القراء لأدغم البتة اهـ.

وأما **حروف لام «هل وبل»** فثمانيةٌ: التاء المثناة الفوقية، والثاء المثلثة، والظاء المُشالة، والزاى، والسين المهمَلة، والنون، والطاء المهملة، والضاد المعجمة، وقد جمعها الشاطبى فى بيت فقال:

ألا بَلْ وَهلْ تُروَى ثنا ظَعْنِ زَيْنَبِ سَمِيرَ نَواها طَلْحَ ضُرٍّ ومُبْتَلا

وقد تقدمت أمثلتها فى تجويد حرف اللام، وكذا تقدم ما لكل مِن هَلْ وبَلْ من الحروف الثمانية، فراجِعْهُ إن شئتَ. ثم إن القراء فى لام هل وبل على ثلاث مراتب؛ منهم مَن أدغم فى الجميع، وهو الكسائى وحده، ومنهم من أظهر عند الجميع وهو نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم، ومنهم مَن أدغَمَ فى البعض وأظهر عند البعض الآخر وهم أبو عمرو وهشام وحمزة. أما أبو عمرو فإنه أدغم ﴿هل ترى﴾ بالملك والحاقة خاصةً، وأظهر عند البواقى. وأما هشام فإنه أظهرَ عند النون والضاد وعند التاء بالرعد خاصَّة، وأدغم فيما سوى ذلك. وأما حمزة فإنه أدغم فى الثاء والسين والتاء وأدغم من رواية خلاد بخلاف عنه فى الطاء مِن ﴿بل طَبع﴾ فى النساء [اهـ. شرح الشاطبية].

النوع التاسع إدغام النون فى الواو من ﴿يس والقرآن﴾ ومن ﴿ن والقلم﴾ فأظهرَها قالون وابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص، واختُلف عن ورش فى ﴿ن والقلم﴾، وأدغمها الباقون، وكذا تدغم النون من هجاء ﴿سين﴾ عند ﴿الميم﴾ من ﴿طسم﴾ أول الشعراء والقصص لكل القراء، إلا حمزة فإنه أظهرها.

الفصل الرابع

فى بيان أحكام النون الساكنة والتنوين

اعلم أن **النون الساكنة** هى التى لا حركة لها كقولك مَنْ وعَنْ، وقد تُحرَّك لالتقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿إلا لمنِ ارتضى﴾ و﴿إنِ امرأة﴾ وهى تثبتُ لفظًا وخطًّا ووصلاً ووقفًا. وتكون فى الأسماء والأفعال والحروف متوسطةً ومتطرفةً.

وأما **التنوين**: فهو نونٌ ساكنة زائدة تلحَقُ آخرَ الاسم تثبت لفظًاووصلاً وتسقط خطًّا ووقفًا.

ثم إن لهما عند حروف المعجم أربعةُ أحوال عند الأكثرين وهى: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، أى بجعل قسمَيِ الإدغام قسمًا واحدا، وجعلها بعضُهم ثلاثة، فأسقط الإقلابَ، وأدخله فى الإخفاء؛ فعلى كلامه يكون الإخفاء معه قلبٌ أو لا قلبَ معه، والإدغام يكون محضًا وغيرَ محضٍ. وقيل: بل خمسة، والخُلْفُ لفظى. فعلى كونها أربعة أحوال فللإظهار ستةُ أحرف؛ وللإدغام ستة أحرف، أربعةٌ بغنة، واثنان بغير غنة، وللقلب حرفٌ، وللإخفاء خمسة عشر حرفا، ولذلك أشار بعضهم بقوله:

عندَ حُروف الحَلْق يُظهَران ... وعِنْدَ يرملون يُدْغَمان

بِغُنَّةٍ فى غير را ولامِ ... وليس فى الكلمة من ادغامِ

وعند حرفِ الباء يُقلَبان ... ميمًا وعندَ الباقى يُخفَيان

وسأذكرها إن شاء اللّه تعالى مفصَّلَةً على هذا الترتيب، فأقول:

الحالُ الأوّل: الإظهار:

ومعناه **لغةً**: البيان، **واصطلاحًا**: إخراج كلِّ حرفٍ من مَخْرَجه مِنْ غير غنة فى

المُظهر، وذلك إذا وقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرفٌ من حروف الحَلْق الستة، وهى الهمزة، والهاء، والعين، والحاء المهملتان، والغين والخاء المعجمتان، وجمعها بعضهم فى أوائل كلمات نصف بيت مرتبًا على ترتيب المخارج فقال :

* أخى هاكَ علمًا حازَه غيرُ خاسر*.

وسُميت هذه الحروف حروفَ الإظهار لظهور النون الساكنة والتنوين عند تلاقى واحد منها، سواء كانت تلك الحروف فى كلمة منفصلة عنهما نحو ﴿من آمن﴾ و﴿كلٌّ آمن﴾ أو فى كلمة النون نحو ﴿ينْأوْن﴾، ولا يقع التنوين كذلك. والعلة فى إظهارهما عند هذه الأحرف بُعْدُ مخرَجِهما عن مَخْرَجِهن لأنهن مِنَ الحلق، والنون من طرف اللسان، والإدغام إنما يسوِّغه التقارب. ثم لما كان التنوينُ والنونُ سهلَيْن لا يحتاجان فى إخراجهما إلى كلفة، وحروفُ الحَلْق أشدُّ الحروف كلفةً وعلاجًا فى الإخراج: حصلَ بينهما وبينهن تباينٌ لم يحسُن معه الإخفاء كما لم يحسن الإدغام؛ إذ هو قريب منه، فوجبَ الإظهارُ الذى هو الأصل، فكلمَا بعُدَ الحرفُ كان التبيين أعلى، وهو أن تظهر النونُ الساكنة أو التنوين عند الهمزة والهاء إظهارًا بيِّنا ويقال له أعلى، وعند العين والحاء: أوسطَ، وعند الغين والخاء: أدنى. فمثالهما عند الهمزة ﴿ينأون﴾ و﴿من آمن﴾ و﴿كلٌّ آمن﴾ فى قراءة غير ورش لأنه يحرك النون والتنوين بحركة الهمزة. وعند الهاء ﴿منهم﴾ و﴿مِن هاد﴾ و﴿جُرُف هار﴾. وعند العين ﴿أنعمت﴾ و﴿مِن عمل﴾ و﴿حقيقٌ علَىّ﴾. وعند الحاء ﴿تنحتون﴾ و﴿من حكيم﴾ و﴿عليم حكيم﴾. وعند الغين ﴿فسيُنْغِضون﴾ ولا ثانى له و﴿من غلٍّ﴾ و﴿قولاً غير﴾. وعند الخاء ﴿المنخنقة﴾ ولا ثانى له، و﴿مِن خِزْى﴾ و﴿يومئذٍ خاشعة﴾.

ثم اعلم أنه لا خلاف بين القراء العشرة فى إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف الستة، إلا ما كان مِن مذهب أبى جعفر من إخفائهما عند الغين والخاء المعجمتين. واستثنى بعضُ أهل الأداء له من ذلك: ﴿المنخنقة﴾ بالمائدة، و﴿إن يكن غنيا﴾ بالنساء، و﴿فسينغضون﴾ بالإسراء، فأظهر النون فى هذه المواضع كالجمهور، وفى «النشر»: الاستثناءُ أشهر، وعدَمُه أقيَس. ووجهُ الإخفاء عندهما قربُهما من حَرْفَى أقصى اللسان: القاف والكاف.

ووجهُ الإظهار العلةُ المشتَركة؛ وهى بُعْد مخرَج حروف الحلق مِن مخرَج النون، وإجراءِ الحروف الحلقية مجرًى واحدا.

وحقيقةُ الإظهار: أن يُنطق بالنون والتنوين على حَدِّهما، ثم يُنطق بحروف الإظهار من غير فصلٍ بينهما وبين حقيقتهما، فلا يسكت على النون ولا يقطعها عن حروف الإظهار. **وتجويدُه** - أى الإظهار - إذا نطقت به: أن تُسكن النون ثم تلفظ بالحرف ولا تقلقل النونَ بحركةٍ من الحركاتِ، ولا تسكنها بنقلٍ ولا ميلٍ إلى غنة، ويكون سكونها بلطف.

قال فى التمهيد: ذكر بعض القراء فى كتبهم أن الغنَّة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق. وذكر الشيخ الدانى عن فارس بن أحمد فى مصنفٍ له أن الغنة ساقطة منهما إذا أُظهرا قبل حروف الحلق، وهو مذهب النحاة، وبه صرَّحوا فى كتبهم، وبه قرأتُ على كل شيوخى ما عدا قراءةَ يزيد والمسيبى.

قال المرعشى: ويمكن أن يكون النزاع لفظيا؛ لأن من قال ببقائها أراد فى الجملة عدمَ انفكاك أصل الغنة عن النون ولو تنوينا، ومَن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها. اهـ.

الحال الثانى: الإدغام:

وقد تقدم معناه أوَّلَ الباب. والإدغامُ يكونُ فى **ستة أحرف** يجمعها حروف **«يرملون»** وهى **تنقسم ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: أنهما - أى النون الساكنة والتنوين- يدغمان بغنة فى **النون والميم** بإجماع القراء نحو ﴿من نذير﴾ و﴿شىء نكر﴾ و﴿من ماء﴾ و﴿عذاب مقيم﴾ إلا ما ورد عن حمزة، فإنه أظهرَ النون مِن هجاء ﴿سين﴾ عند ﴿الميم﴾ من ﴿طسم﴾ أول الشعراء والقصص. قال مكى فى الرعاية: إنهما يدغمان فى النون والميم مع إظهار الغنة فى نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغاما غير مستكمِل التشديد لبقاء بعض الحرف غيرَ مدغَم وهو الغنة. أقول: هذا رأىُ مكى فى الرعاية، وقال أبو شامة: وأما إدغامهما فى النون والميم فهو إدغامٌ محضٌ لأن فى كلٍّ مِن المدغَم والمدغَم فيه غنةٌ، فإذا ذهبت إحداهما يعنى غنة المدغم بالإدغام: بقيت الأخرى، وهذا مذهب الجمهور، فالتشديد مستكمل على مذهبهم. قال فى الرعاية ما حاصله: إن النون

الساكنة يلزم إدغامها فى النون سواء كان فى كلمة أو فى كلمتين، وسكونُها قد يكون أصليا نحو ﴿مِن نار﴾ وقد يكون عارضا نحو ﴿لا تأمنّا﴾ و﴿ما مكّنى﴾ اهـ.

فإن قلت: النون من طرف اللسان وفوق الثنايا، والميم من بين الشفتين وبينهما مخارج، فَلِمَ ساغَ الإدغامُ مع التباعد؟ أجيب: بأنه قد يحصل للمتباعد وجهٌ يسوغ إدغامه؛ فالوجهُ الذى قرَّبَ بين النون والميم ونحوِهما هو الغُنَّة التى اشتركا فيها، فصارا بذلك متقاربين [اهـ. لطائف].

وفى شرح الميهى على تحفة الأطفال: وجْهُ إدغامهما فى النون: التماثلُ؛ فهو من باب إدغام المثلين. وجه إدغامهما فى الميم: التجانسُ أى الاشتراك فى الغنة والجهر والانفتاح والاستفال، والكَوْنُ بين الرخوة والشديدة. اهـ.

القسم الثانى: فى إدغامهما فى الواو والياء: اتفق القراء على إدغامهما فيهما من كلمتين كما أشار إليه أبو شامة نحو ﴿مِن وال﴾ و﴿مَن يقول﴾ و﴿يومئذ واهية﴾ و﴿آية يُعرِضوا﴾. ولكن اختلفوا فى بقاء الغنة عند الإدغام؛ فقرأ خلفٌ عن حمزة بعدم بقائها أصلاً مع إدغامهما فيهما، فيكون إدغاما تامًّا مستكمل التشديد، وقرأ الباقون بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة، فيكون إدغامًا ناقصًا غير مستكمَل التشديد. ووجهُ إدغامهما فى الواو وفى الياء التجانسُ فى الانفتاحِ والاستفالِ والجهرِ، ومضارعتهُما النونَ والتنوينَ باللين الذى فيهما؛ لأنه شبيه بالغُنَّة حيث يتَّسعُ هواءُ الفم فيهما، وأيضا فإن الواوَ لّما كانت مِن مَخرج الميمِ أُدغما فيها كما أُدغما فى الميم، ثم أُدغما فى الياء لشبهها بما أشبه الميمَ وهو الواو. والحجة للأكثرين فى بقاء الغنة عند الياء والواو: ما فى بقائها من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوِّى ذلك أنهم مجمعون على بقاء صوتِ الإطباق مع الطاء إذا أُدغمت فى التاء، نحو ﴿بسطتَ﴾ و﴿أحطتُ﴾؛ فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبيهٌ ببقاء الغنة مع إدغام النون، والحجة لخلف فى إذهاب الغنة أن حقيقة الإدغام أن ينقلبَ الحرفُ الأول من جنس الثانى، ويكملَ التشديد، ولا يبقى للحرف ولا لصفاته أثر. واتفق العلماء على أن الغنة مع الواو والياء غنةُ المدغم، ومع النون غنةُ المدغم فيه. واختلفوا مع الميم فذهب أبو الحسن بن كيسان النحوى وأبو بكر بن مجاهد المقرى وغيرهما إلى أنها غنة المدغم من النون والتنوين تغليبًا للأصالة؛ لأن النون أو التنوين قد انقلبا إلى لفظ الميم، وهو

اختيار الدانى والمحققين، وهو الصحيح؛ لأن الأول قد ذهب بالقلب فلا فرق بين ﴿مِن مَن﴾ و﴿إن من﴾ وبين ﴿هم مِن﴾ و﴿أم مِن﴾ ولا بد أن تكون الغنة فى النونين أظهر من غيرهما.

تنبيه: التحقيق كما فى الحلبى على مقدمة التجويد لابن الجزرى أن الإدغام مع عدم الغنة: محضٌ كاملُ التشديد، ومعها: غيرُ محضٍ ناقصُ التشديد من أجل صوت الغنة الموجودة معه؛ فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام فى ﴿أحطت﴾ و﴿بسطت﴾ اهـ. ومقتضاه أنه متى وُجدت الغنة كان الإدغام غيرَ محضٍ ناقصَ التشديد سواء قلنا إنها للمدغَم أو للمدغَم فيه، ومقتضى كلام الجعبرى أنه محضٌ كاملُ التشديد مع الغنة؛ حيث كانت للمدغَم فيه لا للمدغم. نبَّه عليه شيخُنا رحمه الله تعالى. وما ذُكر مِن أن الإدغام - إذا صاحبتْه الغنة - يكون إدغاما ناقصًا هو الصحيح فى النشر وغيره، خلافًا لمن جعله إخفاءً، وجعل إطلاقَ الإدغام عليه مجازًا كالسخاوى رحمه الله. ويؤيد الأولَ وجودُ التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء [اهـ. إتحاف البشر].

* ثم اعلم أن النون الساكنة مع حروف الإدغام لا تُدغم إلا إذا كانت متطرفة بأن يكون المدغم والمدغم فيه من كلمتين، أما إذا كانت متوسطةً بأن كانا أى المدغمُ والمدغمُ فيه من كلمة نحو ﴿الدنيا﴾ و﴿بنيان﴾ و﴿قنوان﴾ و﴿صنوان﴾ ولا خامس لهن: فإنها تظهر لئلا يلتبس بالمضاعف لو أُدغم، وهو ما تكرَّر أحدُ أصوله كـ(صوان) و(رمان) و(ديّان) لأنك إذا قلت (الديا) و(صوان) ألبس ولم يفرق السامع بين ما أصله النون وبين ما أصله التضعيف، فلم يعلم أنه من (الدنى) و(الصنو) أو من (الدى) و(الصو)، فأبقيتِ النونُ مُظهرَة، ولذلك أشار الشاطبى فقال:

وعندهما للكُلِّ أظْهِرْ بكلمةٍ ... مخافةَ إشْباه المضاعَفِ أُثقِلا

فإن قلتَ: هلاّ أدغم بُغنَّة فيحصل الفرقُ بها بين المضاعف وغيره؟ فالجواب: أنها لما كانت فارقةً فرقًا خفيًّا لم يكن الفرقُ معتبرًا؛ فمُنع الإدغام خوفًا مِن اللبس ظاهرًا، ولذلك أظهرها العربُ مع الميم فى كلمة واحدة؛ حيث قالوا «شاة زنماء» و«غنم زنم» ولم يقع فى القرآن مثله اهـ.

القسم الثالث: أنهما يدغمان بلا غنة فى اللام والـراء، فيبدل كلٌّ من النون الساكنة والتنوين لامًا ساكنة عند اللام، وراءً عند الـراء، ويدغَم فيما بعده إدغامًا تـامًّا لجميع القراء، نحو ﴿مِن لدنه﴾ و﴿يـومئذ لخَبيـر﴾ و﴿عن رَبهم﴾ و﴿رءوفٌ رحيم﴾ هذا ما قرأنا به مِن طريق الشاطبيـة والتيسير، وقُرئ لنافع وأبى جعفر وابن كـثير وأبى عمرو ويعقوب وابن عامـر وحفص بإدغامهما بغنة عند الحرفـين المذكورين من طريق الطيبة والنشر ولطائف الإشـارات. ويسمَّى الأوّلُ إدغاما كـاملا لذهاب الغنة منه، وهذا هو المشهور المأخوذ به، ويسمى الثانى إدغاما ناقصا لبقاء أثر الغنة معه.

إن قلتَ: أليس يستثنى من الإجماع المذكـور قوله ﴿مِن راق﴾ فإنّ حفصًا لا يدغم النون فى الراء هنا بل يسكت على ﴿من﴾ ثم يقول ﴿راق﴾؟ قـلت: لا يستثنى؛ لأن إدغامهما فـيهما إنما يكون عند ملاقاتهما إياهمـا، و السكتة تمنع الملاقاة، وتفصل بين الحرفـين، فلو لم يسكت حفصٌ هنا لأدغـمَ البتة. ووجـهُ إدغامهـما فـيهمـا: قربُ مخـرجهن لأنهن مِن حـروف طَرَفِ اللسان، أو كـونهن مِن مخـرجٍ واحد على رأى الفَرّاء، وكلٌّ منهما يستلزم الإدغام، وأيضا لو لم يُدْغَما فـيهما لحصلَ الثقلُ لاجتماع المتقاربين أو المتـجانسين؛ فبالإدغـام يحصل الخفة لأنه يصيـر فى حكم حرف واحد. ووجهُ حذف الغنة المبالغةُ فى التخفيف لأن بقاءها يورث ثقلاً ما. وسببُ ذلك قلبُهما حرفًا ليس فـيه غُنّة ولا شبيـهًا بما فيه غنة، واختـير عَدَمُ الغنة حـيث لم تثبت النون رسمًا نحو ﴿ألَّن نجعل لكم﴾ و﴿ألَّنْ نجمعَ﴾ و﴿ألاَّ تزرَ وازرة﴾ و﴿ألاّ يرجع إليهم﴾ و﴿ألاّ تعبـدوا إلا الله إننى لكم منه نذير﴾ ونحو ﴿إلاّ تنصروه﴾ و﴿إلاّ تنفـروا﴾ فإن ثبتت النون فى الرسم نحو ﴿أن لا ملجأ﴾ و﴿أنْ لا يقولوا﴾ - كـما سيأتى بيانُ ذلك فى المقطوع والموصول - جاز إدغامها فى اللام وإظـهار الغنة معها، ولو وقعت النون الساكنة قـبل اللام والراء فى كلمةٍ لكانت مظهَـرة؛ لئلا يلتبس بـالمضاعف، ولم يقع ذلك فى القرآن.

* **الحال الثالث: الإقلاب:**

ومعناه **لغةً**: تحويلُ الشىء عن وجهه؛ يقـال قَلَبَهُ أى حوَّله عن وجهه. **واصطلاحًا**: جعلُ حرف مكانَ آخـر. وقال بعضهم: هو عبارة عن قلبٍ مع إخـفاءٍ لمراعاة الغنة، والمراد هنا قلبُ النونِ السـاكنة والتنوينِ ميمًـا مُخفـاةً قبل الباء الموحـدة مع بقاء الغنة

الظاهرة، وهذا بإجماع القراء كما صرَّح به فى التيسير سواء كانت النون مع الباء فى كلمة أو كلمتين. والتنوين لا يكون إلا من كلمتين، وذلك نحو ﴿أنبئهم﴾ و﴿أن بورك﴾ و﴿سميع بصير﴾. قال ابن الجزرى فى النشر: فلا فَرْقَ حينئذ فى اللفظ بين ﴿أن بورك﴾ وبين ﴿يعتصم بالله﴾ إلا أنه لم يُختلَف فى إخفاء الميم المقلوبة عند الباء ولا فى إظهار الغنة فى ذلك بخلاف الميم الساكنة؛ يعنى أنه وقع اختلافٌ فى إخفائها مع إظهار غنتها؛ فذهب الجمهور إلى ذلك، وذهب البعضُ إلى إظهارها مع إخفاء غنتها كما سيأتى. ولا تشديد فى ذلك؛ لأنه بدلٌ لا إدغام فيه إلا أنَّ فيه غنةً لأن الميم الساكنة من الحروف التى تصحبها الغنة ● قال المرعشى: والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدامَ ذاتها بالكلية، بل إضعافَها وسترَ ذاتها فى الجملة بتقليل الاعتماد على مخرَجها وهو الشفتان؛ لأن قوةَ الحرف وظهورَ ذاته إنما هو بقوّة الاعتماد على مخرَجه، وهذا كإخفاء الحركة فى قوله ﴿لا تأمَنّا﴾ إذ ذلك ليس بإعدام الحركة بالكلية بل بتبعيضها، وسيأتى. وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباءُ أدخل وأقوى انطباقًا كما سبق فى بيان المخارج، فتُلفَظُ بالميم فى نحو ﴿أن بورك﴾ بِغُنَّةٍ ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جدّا، ثم تُلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطبق من الشفتين فى الباء أدْخَلُ مِنَ المنطبق فى الميم؛ فزمانُ انطباقهما فى ﴿أن بورك﴾ أطول من زمان انطباقهما فى الباء لأجل الغنة الظاهرة حينئذ فى الميم؛ إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظُها على امتداد، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمانُ انطباقهما فيه كزمان انطباقهما فى الباء؛ لإخفاء الغنة حينئذ، ويَقْوَى انطباقُهما فى إظهار الميم فوق انطباقهما فى إخفائه لكن دون قوة انطباقهما فى الباء؛ إذ لا غُنة فى الباء أصلاً بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية، والغنةُ تورثُ الاعتمادَ ضعفًا. ووجهُ قلبهما ميمًا عند الباء أنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخرَجهما على ما يجب لهما من التصويت بالغنة، فيحتاج الناطق بهما إلى فتورٍ يشبه الوقف، وإخراجُ الباء بعدهما مِن مخرَجها يمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين بها أى بالباء، ولم يحسن الإدغام للتباعد فى المخرَج والمخالفة فى الجنسية؛ حيث كانت النون حرفًا أغنّ، وكذلك التنوين، والباء حرفٌ غير أغنّ، وإذا لم تُدغَم الميمُ فى الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها مِن مَخْرَجها فتركُ إدغام النون فيها مع أنها

ليست من مَخرَجِها أَوْلَى، ولم يَحْسُن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام؛ لأنه بينهما، ولمّا لم يحسُن وجهٌ من هذه الأوجه أُبدل من النون والتنوين حرفٌ يؤاخيهما فى الغنة والجهر، ويؤاخى الباءَ فى المخرج والجهر؛ وهو الميم، فأُمنت الكلفةُ الحاصلةُ من إظهار النون قبل الباء [اهـ. شرح التحفة للميهى].

وفى شرح المُلاَّ على: وجهُ القلب عُسْرُ الإتيان بالغنة فى النون والتنوين مع إظهارهما، ثم إطباقُ الشفتين لأجل الباء، ولم يُدْغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب، فتعيَّن الإخفاء، وتُوُصِّل إليه بالقلب ميمًا لتشارك الباء مَخْرَجًا والنونَ غُنَّةً اهـ. وليحترز القارئ عند التلفظ به من كَزِّ الشفتين على الميم المقلوبة فى اللفظ؛ لئلا يتولد من كزِّهما غُنَّةٌ من الخيشوم ممطَّطة فليُسْكِن الميمَ بتلطُّفٍ من غير ثقل ولا تعسف.

* **الحال الرابع: الإخفاء**: ومعناه **لغةً**: الستر يقال: اختفى الرجل عن أعين الناس بمعنى استتر عنهم. **واصطلاحًا**: النطق بحرف ساكن عارٍ أى خالٍ من التشديد على صفةٍ بين الإظهار والإدغام، مع بقاء الغنة فى الحرف الأوّل وهو النون الساكنة أو التنوين. وحروفهُ خمسة عشر، وهى الباقية بعد الحروف المذكورة فى الأحوال الثلاث السابقة. وقد جمع بعضُهم حروفَ الإخفاء الخمسة عشر فى أوائل كلمات هذا البيت فقال:

صِفْ ذا ثَنا كَمْ جاد شخصٌ قد سَمَا ... دُم طيِّبًا زِدْ فى تُقًى ضَعْ ظالما

وجمعها ابن القاصح مُرَتَّبَةً فى أوائل كلمات هذا البيت فقال:

تلا ثم جاد ردكا زاد سل شذا ... صفا ضاع طيب ظل فى قُرْبِ كلا

وهذه الحروف لا خلاف بين القراء فى إخفاء النون الساكنة والتنوين بغنة عندها سواء اتصلت النون بهن فى كلمة أو انفصلت عنهن فى كلمة أخرى. فمثال الإخفاء عند التاء ﴿ينتهوا﴾ و﴿من تحتها﴾ و﴿جنات تجرى﴾، وعند الثاء المثلثة ﴿منثورا﴾ و﴿من ثمرة﴾ و﴿جميعا ثم﴾، وعند الجيم ﴿أنجيناكم﴾ و﴿إن جاءكم﴾ و﴿شيئًا جنات﴾، وعند الدال المهملة ﴿أندادا﴾ و﴿من دابة﴾ و﴿قنوانٌ دانية﴾، وعند الذال المعجمة نحو ﴿منذر﴾ و﴿من ذكر﴾ و﴿سراعًا ذلك﴾، وعند الزاى ﴿فأنزلنا﴾، و﴿فإن زللتم﴾ و﴿يومئذٍ زُرقا﴾، وعند السين المهملة ﴿منسأته﴾ و﴿أن سيكون﴾ و﴿عظيمٌ

سَمَّاعون﴾، وعند الشين المعجمة ﴿ينشر لكم﴾ و﴿لمن شاء﴾ و﴿عليمٌ شرَعَ﴾، وعند الصاد المهملة ﴿ينصركم﴾ و﴿أن صدُّوكم﴾ و﴿ريحًا صرْصرا﴾، وعند الضاد المعجمة: ﴿منضود﴾ و﴿إن ضللتُ﴾ و﴿قومًا ضالين﴾ وعند الطاء المهمَلة ﴿ينطقون﴾ و﴿من طين﴾ و﴿صعيدًا طيبا﴾ وعند الظاء المشالة ﴿انظُر﴾ و﴿من ظَهير﴾ و﴿ظلاّ ظليلا﴾ وعند الفاء: ﴿انفروا﴾ و﴿إن فاتكم﴾ و﴿خالدًا فيها﴾. وعند القاف ﴿ينقلبون﴾ و﴿إن قلتَ﴾ و﴿سميع قريب﴾، وعند الكاف ﴿ينكثون﴾ و﴿من كل﴾ و﴿عادًا كفروا﴾ وشبه ذلك. فهذه خمسة وأربعون مثالا؛ للنون المتوسطة والمتطرفة منها ثلاثون، وللتنوين خمسة عشر. والحجةُ لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف؛ أنهما لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام؛ فيجب إدغامها فيهنّ من أجل القرب، ولم يبعدا منهن كبُعدهما من حروف الإظهار؛ فيجب إظهارهما عندهنّ من أجل البعد؛ فلما عُدم القربُ الموجب للإدغام، والبعدُ الموجب للإظهار أُعْطِيا حُكمًا متوسطًا بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء؛ لأن الإظهارَ: إبقاءُ ذات الحرف وصفته معًا، والإدغامَ التام: إذهابُهما معًا، والإخفاءَ هنا: إذهابُ ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التى هى الغنة، فانتقلَ مخرجُهما من اللسان إلى الخيشوم لأنك إذا قلت: (عنك) وأخفيت: تجد اللسانَ لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة. ولا يَرِدُ ﴿أنتم﴾ ونحوه؛ فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون. ثم اعلم أن الإخفاء يكون تارةً إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، وذلك على حسب بُعد الحرف منهما وقربه، ولفظُ ذلك قريبٌ بعضُه من بعضٍ، والذى نقله المرعشى فى رسالته عن ابن الجزرى أن حروف الإخفاء على ثلاث مراتب؛ أقربها مخرجًا إلى النون ثلاثة أحرف: الطاء والدال المهملتان، والتاء المثناة الفوقية، وأبعدُها: القاف والكاف، والأحرفُ الباقية متوسطة فى القرب والبُعد، وأن الإخفاء على ثلاث مراتب أيضا؛ فكل حرفٍ هو أقربُ إلى النون يكونُ الإخفاء عنده أزيد، وما قرُبَ إلى البُعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وما كان بعيدًا يكون الإخفاء عنده أقلَّ مما قبله، فإخفاوهما عند الأحرف الثلاثة الأُوَل إخفاءٌ أعْلَى؛ يعنى أن المخفى منهما عند هذه الأحرف أكْثَرُ من الباقى، وغُنَّتهما الباقية قليلة، يعنى أن زمان امتداد الغُنَّة قصير، وإخفاؤهما عند القاف والكاف إخفاءٌ أدنى، يعنى أن يكون المخفَى منهما أقل من الباقى، وغنَّتهما الباقية كثيرة، بمعنى أن زمان امتدادهما طويل،

وإخفاؤهما عند الأحرف الباقية إخفاءٌ أوسط، وزمانُ غُنَّتِهما متوسطٌ، ولم أر فى مؤلَّف تقدير امتداد الغنة فى هذه المراتب [اهـ. من رسالة المرعشى]. وقال فى حاشيته عليها: قوله «ولم أر فى مؤلف...» لو قلنا إن أعلاها قدر ألفٍ وأدناها قدر ثلث ألف وأوسطها قدر ثلثى ألف لأصبنا الحقَّ أو قربنا منه. والله أعلم. والذى نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين فى فن التجويد المتقنين: أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمد الطبيعى؛ لأن التلفّظَ بالغنة الظاهرة يحتاج إلى التراخى لِما ذكره فى التمهيد أن الغنة التى فى النون والتنوين أشبهت المدَّ فى الواو والياء، لكن ينبغى التحذير عن المبالغة فى التراخى. اهـ.

تتمة: قال فى المرعشى: يجب على القارئ أن يحترز فى حالة إخفاء النون من أن يُشبِعَ الضمة قبلَها أو الفتحة أو الكسرة؛ لئلا يتولَّدَ من الضمة واوٌ فى مثل ﴿كنتم﴾، ومن الفتحة ألفٌ فى مثل ﴿عنكم﴾، ومن الكسرة ياءٌ فى مثل ﴿منكم﴾ كما يقع من بعض القراء المتعسفين؛ فإن ذلك خطأٌ صريحٌ وزيادةٌ فى كلام الله تعالى. وليحترز أيضا من المد عند الإتيان بالغنة فى النون والميم فى نحو ﴿إنَّ الذين﴾ و﴿إمّا فداء﴾ وكثيرا ما يتساهل فى ذلك من يبالغ فى إظهار الغنة فيتولد منها حرفُ مدّ فيصير اللفظ (إين الذين) و(إيما فداء) وذلك خطأ أيضا. وليحترز أيضا من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون فهو خطأ أيضا. وطريقُ الخلاص منه أن يجافى اللسانَ قليلاً عن ذلك. وليحترز عن ترك الغنة فى موضعها وعن إظهار النون؛ فإنه خطأ فاحش ممن يَعلم وممن لم يَعلم؛ إذ الجهل ليس بعذر. اهـ.

الفصل الخامس

فى الكلام على الميم الساكنة

ولها عند حروف المعجم ثلاثة أحكام: إخفاء، وإدغام، وإظهار:

١ - **فالأول: الإخفاء عند الباء بغنة ظاهرة** على ما اختاره الحافظ الدانى وغيرُه من المحققين، وهو الذى عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية، سواء كان سكونها متأصِّلا نحو ﴿يعتصم بالله﴾ و﴿يومهم بارزون﴾ أو عارضًا نحو ﴿أعلم بالشاكرين﴾ و﴿أعلم بالظالمين﴾ فى قراءة أبى عمرو ويعقوب. وذهب جماعة كأبى الحسن أحمد بن المنادى وغيره إلى إظهارها عندها إظهاراً تامًّا أى من غير غنة،

وهو اختيار مكى القيسى وغيره، وهو الذى عليه أهلُ الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية. وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماعَ القراء عليه. والوجهان صحيحان، مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أولَى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها فى قراءة أبى عمرو ويعقوب حالة الإدغام. وهذا هو المسمَّى عندهم بالإخفاء الشفوى؛ لخروج الباء والميم من الشفتين. وفى المرعشى نقلاً عن الرعاية: إن قلتَ مَنْ أظهَرَ الميمَ هنا هل يُظْهِرُ غُنَّتَها؟ قلت: المنقول عن نشر ابن الجزرى أنه لا يظهرها، وإن كانت الميم لا تخلو عن أصل الغنة؛ إذ لولا أصلُ الغنة لكانت الميم باءً لاتفاقهما فى المَخرج والصفات والقوّة اهـ. وفى القول المفيد: ووجهُ إخفاء الميم عند الباء أنهما لمّا اشتركا فى المخرج وتجانسا فى الانفتاح والاستفال ثقلَ الإظهار والإدغام المحض، فذهبت الغنة، فعُدل إلى الإخفاء اهـ.

تنبيه: اعلم أن الإخفاء على قسمين: إخفاءُ الحركة، وإخفاء الحرف؛ والأوّل: بمعنى تبعيض الحركة كما فى قوله ﴿لا تأمَنا﴾ ونحوه، والثانى على قسمين: أحدهما: تبعيض الحرف وستر ذاته فى الجملة كما فى الميم الساكنة قبل الباء أصليةً أو مقلوبةً من النون الساكنة أو التنوين. وثانيهما: إعدام ذات الحرف بالكلية وإبقاء غنته كما فى إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة.

٢- والثانى: **الإدغام بغنة عند ميم مثلها** وجوبًا سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين نحو ﴿من ماء مهين﴾ وقد سبق بيانه، أو أصليةً نحو ﴿خلق لكم ما فى الأرض﴾ و﴿أم من أسَّسَ﴾ ويُطلق ذلك فى كل ميم مشددة نحو قوله ﴿دمَّر﴾ و﴿يعمَّر﴾، ويلزمُ أن يأتى بكمال التشديد وإظهار الغنة فى ذلك؛ لأن الغُنَّة عندهم للمدغم فيه؛ فلا فرق عندهم بين ﴿مِمَّن﴾ و﴿أم مَّن﴾ اهـ. مرعشى.

٣- والثالث: **الإظهار - أى وجوبًا من غير إظهار غنة - عند بقية الأحرف**، وهى ما عدا الباء والميم، وهو ستةٌ وعشرون حرفًا سواء وقعت فى كلمة نحو ﴿أنعمت﴾ و﴿تمسون﴾ أو فى كلمتين نحو ﴿لعلكم تتقون﴾ و﴿مَثَلُهم كمثل﴾ ويسمى هذا الإظهار إظهاراً شفويا، ويكون عند الواو والفاء أشدَّ إظهاراً لئلا يتوهم أنها تَخْفَى عندهما كما تخفَى عند الباء. ومَنشأُ ذلك اتحادُ مَخْرَجها بالواو وقُربُها من الفاء، فيسبق اللسانُ إلى الإخفاء، وذلك نحو ﴿عليهم ولا﴾ و﴿تركهم فى﴾. ولذلك أشار ابن الجزرى فى نظمه فقال:

وأظْهِرنَهَا عند باقى الأحْرُفِ ... واحَذْر لَدَى واوٍ وفا أنْ تختفِى

وقال الجمزورى:

واحـذر لدَى واوٍ وفـاء أن تخـتَـفِي لِقُـرْبِهـا والاتِّحـادِ فـاعْـرِفِ

تنبيه: اعلم أن الميم لا تُدغم فى مُـقاربهـا من أجل الغنة التى فيـها، فلو أدغـمت لذهبت غنتها فكان إخلالا وإجحافا بها، فأظهرت لذلك [اهـ. مقدسى]. وفى شرح القول المفيد: لا تدغم الميم فى الواو - وإن تجانسا فى المخرج - فرقًا بينها وبين النون المدغمة فى الواو كما تقدم، وخوفًا من اللبس؛ فلا يُعرف هل هى ميم أم نون، وكذا لا تدغم فى الفـاء؛ لقوّة الميم وضـعف الفاء، ولا يُدغم القـوىّ فى الضعـيف. وإذا أظهرتها عند هذه الأحرف فاحذَر من إحداث الحـركة فى الميم ومِن السكْتِ عليها كما يفعله العامَّة خوفًا من الإخفاء أو الإدغام لِما تقدَّم، ولا تُظهر غنتها عند إظهارها قبل حرف من حـروف الإظهار كمـا يُشعر به المنقـول سابقًا عن نشـر ابن الجزرى، وهو المحفوظ مِن مشافهة المشايخ الثقات، فيـقوى الاعتماد على مخرَجها، ويظهر سكونها بلا إظهار غنة؛ فزمان إظهار الميم لعدم ظهور الغنة أسرعُ من زمان إخفائها، وأما الميم الساكنة المظهَرة التى تظهر فيها الغُنَّة فهى الميم الموقوف عليها بدون الرَّوْم.

التتمة

فى بيان مراتب الإدغام والتشديد بحسب الكمال والنقصان:

اعلم أن الإدغام على قسمين: تام، وناقص؛ **فالتام**: إدراج الحرف الأوّل فى الثانى ذاتًا وصفـةً؛ كإدغام التـاء فى الطاء من نحو قـوله ﴿ودت طائفة﴾، **والناقص**: إدراج الحرف الأوّل فى الثانى ذاتًا لا صـفةً كإدغام الطاء فى التـاء من نحو قوله ﴿أحطت﴾ ونظائره. والصفة البـاقية من المدغم إما إطباقٌ أو استعـلاءٌ أو غنة، وقد سبق. ثم إن كلَّ إدغامٍ تامّ فتشديدُه مستكمَل، وكل إدغام ناقص فتـشديده غير مستكمَل كما صرَّح به فى الرعاية.

ثم اعلم أن التشديد لا يستلزم الإدغامَ؛ إذ بعض الكلمات فـيه تشديد وليس سببه الإدغام، بل هو ثابت فى أصـل وضعه، نحـو (إنّ وكأنّ ولكنّ) وأشبـاهها، ولا أثر للغنة فيها فى نقص التـشديد ألبتة، بل تشديدها مستكمل كـما صرَّح به فى الرعاية، ثم إن ما ليس فيه غنة يشدَّد بسرعة، وما فيه غنة يشدد بتراخٍ، وإن تشديد إدغام النون الساكنة والتنوين فى الواو والياء يشدَّد بتراخى التراخى [اهـ. مرعشى].

*****

الباب الخامس
فى أحكام المدّ والقصر
وفيه سبعة فصول، وتتمة
الفصل الأول
فى بيان معنى المدِّ والقصر لغةً واصطلاحًا، وفى أقسامه، وشروطه، وأسبابه، وأحكامه

اعلم أن الأصل فى هذا الباب ما نقله فى النشر من حديث ابن مسعود رضى الله عنه، ولفظُه: كان ابن مسعود يُقرئ رجلاً فقرأ الرجل ﴿إنما الصدقاتُ للفقراء والمساكين﴾ مرسلةً أى مقصورةً، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسولُ الله ﷺ. فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها ﴿إنَّما الصدقاتُ للفقراء والمساكين﴾ فمدّها. قال ابن الجزرى: هذا حديث جليلٌ حجةٌ ونصٌّ فى هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبرانى فى معجمه الكبير اهـ. [ابن غازى].

ثم اعلم أن **المدّ** معناه **فى اللغة**: الزيادة؛ قال تعالى: ﴿يُمددكم ربكم﴾ أى يُزدكم، وقال تعالى: ﴿ويمددكم بأموال﴾ أى يزدكم، وتقول العرب: مددت مدًّا أى زدت زيادةً. ومعناه فى **اصطلاح القراء**: إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ الآتى ذكرها.

وأما **القصر** فمعناه **فى اللغة**: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مقصورات فى الخيام﴾ أى محبوسات فيها. ويُعَرَّف القصر أيضًا فى اللغة: بالمنع؛ يقال: «قصرت فلانا عن حاجته: أى منعته عنها» ومنه ﴿قاصراتُ الطَّرْف﴾. **وفى الاصطلاح**: إثبات حرف المدّ من غير زيادة عليه.

ثم إن المدّ قسمان: أصلى، وفرعى؛ فالأصلى هو المد الطبيعى الذى لا تقوم ذاتُ حرف المدّ إلا به، ولا يتوقف على سبب، بل يكفى فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة المجتمعة فى قوله تعالى: ﴿نوحيها﴾، وعلامته أن لا يوجد بعده ساكنٌ ولا همزة. وسُمِّىَ طبيعيًا لأن صاحب الطبيعة السليمة لا يُنقصه عن حَدِّه ولا يَزيدُ عليه. وحَدُّه مقدارُ ألفٍ وصْلاً ووقفًا، ونقصُه عن ألفٍ حرامٌ شرعًا، فيعاقَبُ على فعله ويثابُ على تركه، فما يفعله بعض أئمة المساجد وأكثر المؤذنين من الزيادة فى المد الطبيعى

عن حده العرفى؛ أى عرف القرّاء فمن أقبح البِدَع وأشدّ الكراهة؛ لاسيما وقد يقتدى بهم بعض الجهلة من القراء. فإن قيل: ما قدرُ الألف؟ فقل: هو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين إحداهما حركة الحرف الذى قبل حرف المدّ والأخرى هى حرف المدّ مثاله: ب ب؛ فحركة الباء الأولى هى حركة الحرف الذى قبل حرف المد، والثانية هى مقدار حرف المدّ نحو ﴿قال﴾ و﴿يقول﴾ و﴿قيل﴾ فحركة القاف فى الأمثلة الثلاثة المذكورة هى إحدى الحركتين المذكورتين، والألف فى المثال الأوّل والواو فى المثال الثانى والياء فى المثال الثالث هى الحركة الثانية [اهـ. من الثغر الباسم].

وأما **المدّ الفرعى**: فهو المدّ الزائد على المدّ الأصلى لسبب من الأسباب الآتية، وله شروط، وأسباب.

أما **شروطه** فثلاثة: الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والألف الساكنة المفتوح ما قبلها. وهى لا تكون دائمًا إلا حرف مدٍّ ولين؛ لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها عن الحركة المجانسة لها، بخلاف الواو والياء، فإنهما تارةً يكونان حرفَىْ مدّ إذا سكنا وناسبهما حركةُ ما قبلهما. وتارةً يكونان حرفَىْ لينٍ إذا انفتح ما قبلهما كالخوف والبيت. وسيأتى الكلام عليهما فى محله إن شاء الله تعالى.

وأما أسبابه، وتُسمَّى موجباته، فشيئان: أحدهما لفظى، والآخر معنوى. **فاللفظى** إما همزٌ بعد أحد حروف المدِّ، أو سكونٌ، والهمز إمَّا أن يوجد بعد حرف المد فى كلمة ويسمَّى مدًّا متصلاً، أو فى كلمتين ويسمَّى مدًّا منفصلاً، والسكون إما لازم أو عارض. وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى مفصَّلاً على هذا الترتيب.

وأما المعنوى فهو قَصْدُ المبالغة فى النفى، وهو سببٌ قوى مقصودٌ عند العرب، وإن كان سببًا ضعيفًا عند القرّاء، وهو ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: مدُّ تعظيم وهو فى ﴿لا﴾ النافية فى كلمة التوحيد نحو ﴿لا إله إلا الله﴾ و﴿لا إله إلا أنت﴾ و﴿لا إله إلا هو﴾.

قال ابن الجزرى: وقد ورد هذا المدّ فى هذه المواضع عند أصحاب القصر فى المنفصل لهذا المعنى، ويسمى مدَّ المبالغة؛ لأنه طلبٌ للمبالغة فى نفى الألوهية عمَّا سوى الله تعالى، وهو مذهب معروف عند العرب؛ لأنهم يمدّون ما لا أصل له فى

المدّ عند الدعاء أو الاستغاثة، وعند المبالغة فى نفى شىء؛ فالذى له أصل أولَى وأحْرَى.

وقال النووى فى أذكاره: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مدِّ الذاكرِ قوله: ﴿لا إله إلا الله﴾ لما فيه من التدبر، وأقوالُ السلف وأئمة الخلف فى هذا مشهورة، ويدل على ذلك ما رُوى فى حديث ابن عمر مرفوعًا إلى النبى ﷺ: «مَن قال لا إله إلا الله ومدَّ بها صوته أسكنه اللهُ دارَ الجلال؛ دارٌ سمَّى بها نفسه فقال: ﴿ذو الجلال والإكرام﴾، ورزقه اللهُ النظرَ إلى وجهه الكريم». رُوى عن أنس رضى الله عنه: «مَن قال لا إله إلا الله ومَدَّها هَدمتْ له أربعةَ آلاف ذنب». قال ابن الجزرى فى النشر: وكلاهما ضعيفان يُعمل بهما فى فضائل الأعمال.

والثانى مدُّ التبرئة: وهو مروى عن حمزة فى نحو ﴿لا ريب﴾ و﴿لا شية فيها﴾ و﴿لا قِبَلَ لهم﴾ و﴿لا إكراه﴾ و﴿لا إثم عليه﴾. والمد للسبب المعنوى سواء كان فى كلمة التوحيد أو فى غيرها وسطٌ لا يبلغُ الإشباع؛ لضعف سببه عن السبب اللفظى، وقد يجتمع السببان اللفظى والمعنوى فى نحو ﴿لا إله إلا الله﴾ و﴿لا إكراه فى الدين﴾ و﴿لا إثم عليه﴾ فيُمدّ لحمزة مدًّا مشبعًا على أصله لأجل الهمزة، ويلغى المعنوى إعمالاً للقوى وإلغاءً للضعيف [اهـ. مرعشى بتصرف].

وأما **أحكامه** فثلاثة: **أحدها الوجوب** وهو فى المد المتصل. **وثانيها الجواز** وهو فى ثمانية أنواع: المد المنفصل، والمد العارض للإدغام، والمد العارض للوقف، وما نُقلت فيه حركة الهمزة إلى الساكن قبلها عند من أجاز ذلك نحو ﴿آلآن﴾ فى موضعين بسورة يونس، ومدُّ البدل نحو ﴿آمنوا﴾ و﴿أوتوا﴾ و﴿إيمانا﴾، ومد اللِّين نحو ﴿شىء﴾ و﴿سَوْء﴾، ومدُّ الصلة نحو ﴿عليهم ءأنذرتهم﴾، ومد الرَّوْم فى ﴿ها أنتم أولاء﴾ و﴿ها أنتم هؤلاء﴾ عند من سهَّل همزة ﴿أنتم﴾ وأدخل ألفا قبلها، و﴿إسرائيل﴾ و﴿دعاء﴾ و﴿نداء﴾ عند من سهَّل الهمزة فى ذلك كله ونحوه وصلاً ووقفًا. **وثالثها: اللزوم**: وهو قسمان: كَلِمىّ وحَرْفىّ، وكُلٌّ منهما مثقَّل أو مخفف. وسيأتى بيان ذلك كله أيضًا إن شاء الله تعالى، وقد أشار إلى الأحكام الثلاثة صاحب التحفة فقال:

لِلمَدّ أحْكامٌ ثلاثةٌ تَدُومُ ... وهْىَ الوُجوبُ والجوازُ واللزومُ

فواجبٌ إنْ جاء همزٌ بعد مَدّ ... فى كلْمةٍ وذا بِمُتَّصِلٍ يُعَدّ

وجـائزٌ مَـدٌّ وقـصْـرٌ إن فُـصِلْ كُلٌّ بـكلْـمـةٍ وهذا المـنْفَـصِلْ
ومـثـلُ ذا إن عَـرَضَ السكونُ وقـفًـا كـتـعلمـون نستـعين
أو قُـدِّمَ الـهـمـزُ عـلى المدِّ وذا بَـدَلْ كـآمنـوا وإيمانًـا خُـذا
ولازمٌ إنِ الـسكونُ أُصِّـلا وَصْـلاً ووَقْـفًـا بعـد مَـدٍّ طُوِّلا

ثم اعلم أن الفـرق فى التسمـية بين المدِّ اللازم والواجبِ اصطلاحىٌّ، أمـا باعتـبار المعنى اللغوى فلا فرق بيـنهما؛ فإنه لا يجوز قصر أحدهـما عند أحد من القراء، فلو قُرئ بالقصـر يكون لحنًا قبيحًا وخطأً صريحًـا؛ أقول: يعنى يقال لكل منهما باعـتبار المعنى اللغوى: مَدٌّ لازمٌ ومَدٌّ واجبٌ؛ إذ معناهما بحسب اللغة واحدٌ وهو ما لا يجوز تركه [اهـ. مُلا على باختصار].

الفصل الثانى

فى بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة

اعلم أن **المد المتصل**: هو الذى اتصل سَـبَبُهُ بـشرطه كـ﴿جاءَ وشـاءَ وجيءَ وسيءَ وسوء وقروء والنبيء والنسيء والنبـوءَة﴾ عند مَن همزها وشبه ذلك، **وله محل اتفاق، ومحل اختلاف**؛ فمـحل الاتفاق: هو أن القراء اتفـقوا على اعـتبار أثر الهـمزة؛ وهو زيادة المدّ المسمَّى عندهم فى الاصطلاح بالمدِّ الفرعىّ، ومحلُّ الاختلاف: هو تفاوتهم فى مقدار تلك الزيادة على حَسب مذاهبهم فـيه؛ فأطولهم مَدًّا: ورشٌ وحمزةُ، وقُدِّرَ بثلاث ألفات، ثم عاصم بألفين وألفين ونصف، والشامى وعلى بألفين، وقالون وابن كثيـر وأبو عمرو بألفين وبألف ونصف، ثم إن هذه الألفـات المذكورات قَدْرُ كل ألف منها حركـتان عربيتان، وكان مـشايخنا يقدِّرون لنا ذلك تقريبًا بحـركات الأصابع أى قبضًا أو بسطًا، وذلك يكون بحالة متوسطة ليست بسُرْعَة ولا بتأنٍّ. فاعلم ضبطَ ذلك لتكون على يقين فى ضبط كل مـرتبة. ومن قال بأن أطولَ المدِّ خمسُ ألـفات؛ فعنده مقـدارُ كلِّ ألفٍ حركةٌ، فتكـون الجملةُ ستَّ حركات؛ لأنه يـريد غيرَ ما فـيه مِنَ المَدِّ الطبيعى، ومقدارُه عنده حركةٌ، وكـذا من قال بأن مقدار التوسط ثلاثُ ألفات، ودونه ألفان: فإنه يريد غـيرَ ما فيـه من المدِّ الطبيعى ومقدارُه عنده حـركة كما تقـدم، فتنبهْ لذلك لئلا تختلف عليك الأقوال. [اهـ. ابن غازى مع بعض زيادة]. وإنما سمى هذا المدُّ واجبًا لأن جميع القرّاء أجـمعوا على مدّه مِن لَدُنْ رسولِ الله ﷺ إلى يومنا هذا؛

ولا خلاف بينهم فى مـدّه قطعًا، حـتى قال إمام المتـأخرين محـررُ الفن ابنُ الجزرى رحمه الله تـعالى: «تتبعتُ قـصر المتصل فلم أجده فى قـراءة صحيحـة ولا شاذة، بل رأيت النصَّ بمدِّه عن ابن مسـعود رضى الله عنه». وقد تقدَّم ذكـره أوّل الباب؛ فالمدُّ محل اتفـاق، والزيادة محل اختلاف، وقد عُـلما. [اهـ. شرح القول المفـيد، وشرح الشيخ حجازى].

قال الجعبـرى: ووجهُ المدّ أنَّ حرفَ المدِّ ضعيفٌ خَفِىٌّ، والهمـزَ قوىٌّ صعب، فزيد فى المدّ تقويةً للضـعيف عند مجـاورة القوىّ. وقيل ليـتمكن من النطق بالهـمزة على حقِّهـا من شدَّتها وَجَهُـرِها، وقيل: ليُسـتعان به على النطق بالهمـزة، وليكون صونًا لحرف المَدِّ عن أن يسقط عند الإسراع؛ لخفائه وصعـوبة الهمز. وأما وجهُ التفاوت فى مراتب المد: فلأجل مراعاة سنن القراءة.

[تنبيه] قال فى الإتحاف: إذا تغير سببُ المدِّ، جاز المدُّ والقصر مراعاةً للأصل ونظرًا للّفظ، سواء كـان السببُ همـزًا أو سكونًا، وسواءٌ كـان التغيـرُ بينَ بينَ أو بإبدالٍ أو حـذفٍ أو نقْل، والمدُّ اختـيارُ الـدانى وابن شريح والشـاطبى والجـعبـرى وغيـرهم. والتحقـيقُ عند صاحب النشر: التفصيلُ بين مـا ذهب أثره كالتغير بالحذف. فـالقصر نحـو ﴿هؤلاء إن﴾ عند مَن يُسـقط أولى الهـمزتين، ومـا بقى أثرٌ يدل علـيه، فـالمد ترجيحًا للموجود على المعدوم؛ كقـراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين، ونص عليه فى طيبته بقوله:

والمَدُّ أولَى إن تـغـيَّـرَ السَّـبَبْ وبَقِىَ الأثَـرُ أوْ فـاقْـصِـر أحَبْ

[اهـ. إتحاف].

الفصل الثالث

فى بيان المد المنفصل وما فيه من المراتب للقرَّاء السبعة

اعلم أن المدَّ المنفـصل هو الذى انفـصل عن شرطـه؛ وهو أن يقع حرفُ المدِّ آخـرَ كلمـةٍ والهمزُ أوّلَ كلمـة أخرى نحـو: ﴿بما أنزل﴾ و﴿فى أنفسكم﴾ و﴿قـولوا آمنا﴾ ونحو ﴿عليهمُ ءأنذرتهم أم لم﴾ عند من وصل الميمَ، و﴿لمن خشى ربه * إذا زلزلت﴾ بين السورتين[1]، ونحو ﴿اتبعونى أهدكم﴾ عند من أثبت الياء، وسواء كان حرفُ المد

(١) أي بين سورتَى البيِّنة والزلزلة.

ثابتا رسمًا أم ساقطا منه ثابتا لفظًا كما مثّلنا به. وتقدَّمَ أنَّ المدَّ فى هذا النوع يسمَّى جائزًا؛ أى لاختلاف القراء فيه؛ فابنُ كثير والسوسى يقصرانه ويُمدانه، والباقون يمدّونه بلا خلاف، ولم يقل أحد من العلماء إن الذين يمدون من القرّاء هنا يمدّون قدْرًا واحدًا مشبعًا؛ فالمنقول هنا عن القراء ليس إلا التفاوت فى المدّ، فمن مدّ فمدُّه متفاوت على قدْر مراتبهم فى التحقيق والترتيل والتوسط والحدر، كما تقدم بيان ذلك؛ فأطولهم مدًّا ورشٌ وحمزةُ، وقُدِّر بثلاث ألفات، ثم عاصم بألفين وألفين ونصف، ثم ابن عامر والكسائى بألفين، ثم قالون والدورى بألف وبألفٍ ونصف، ثم ابن كثير والسوسى بألف، وهذه الرتبة الأخيرة عارية عن المدِّ الفرعى، وهى الخامسة الزائدة على المتصل.

والحاصلُ أن المدَّ المنفصلَ والمتصلَ اتفقا فى الزيادة وتفاوتا فى النقص؛ فلا يجوز فيهما الزيادة على ست حركات، ولا يجوز نقصُ المتصل عن ثلاث حركات، ولا المنفصل عن حركتين، وهذا كله تقريبًا لا يُضبط إلا بالمشافهة من أفواه المشايخ والسماع من الأستاذ الراسخ، ثم الإدمان عليه، وقد أشار بعضهم إلى ما لكل من القرّاء السبعة فى مراتب المد المتصل والمنفصل فقال:

ومنفصلاً أشْبِعْ لِوَرْشٍ وحمزة ... كمتَّصِلٍ والشام مَعْ عاصِمٍ تلا
بأربعةٍ ثم الكسائى كذا اجعلَنْ ... وعن عاصمٍ خمسٌ وذا فيهما كلا
ومنفصلاً فاقْصرْ وثلِّثْ ووسِّطَنْ ... لقالونَ والدورى كموصولٍ انقلا
ولكِنْ بلا قصْرٍ وعن صالحٍ ومك ... لِمتَّصِلٍ ثَلِّثْ ووسِّطْهُ تَفْضُلا
مع القصر فى المفصول صاحٍ وثلِّثَنْ ... ووسِّطْ لموصولٍ على القصْرِ تجمُلا
وثلِّث على التثليث وامدُدْهُ أربعا ... على مثلها خمسًا بخمسٍ تَسبَّلا
وفى ذى اتصالٍ حيث تَلَّثْتَ فاقصرَنْ ... لمنفصلٍ وامْدُدْ ثلاثًا لِتَعْدِلا
وفى أربعٍ قصرٌ أتَى مَعْ أربعٍ ... وفى الخمسِ خمسٌ ذى المراتبْ جُمِّلا

وبيانُ ذلك أن الذى نقلناه عن مشايخنا أن قالونَ وابنَ كثير وأبا عمرو يقصرون المنفصل ويمدّون المتصل ثلاثَ حركات وأربع حركات، وأن لقالون والدورى طريقةً أخرى وهى مدُّهما معًا ثلاثًا وأربعًا، وأن ابنَ عامر والكسائى وعاصمًا يمدُّونهما معًا

أربع حركات، وأن لعاصم طريقةً أخرى وهى مدُّهما معًا خمس حركات، وأن ورشًا وحمزةَ يَمُدّانهما ستَّ حركات. إذا تأملت ذلك وجدتَ المراتب ستًّا: قصرُ المنفصل، ومدُّ المتصل، ثلاثًا وأربعًا، ومدهما معًا ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا أو ستًّا. هذا إذا تقدم المنفصل، أمّا إذا تقدَّم المتصل وتأخر المنفصل: فالمراتب ستٌّ أيضًا، وهى أنك إذا مددت المتصلَ ثلاثا أتيتَ فى المنفصل بالقصر وثلاثة، وإذا مددتَ المتصلَ أربعًا أتيتَ فى المنفصل بالقصر وأربع، وإذا مددتَ المتصل خمسًا تعيَّنَ مَدُّ المنفصل كذلك، وكذا يتعين مَدُّهُ ستّاً إذا مددتَ المتصل ستّا.

ثم اعلم أن المدَّ المنفصل لا يجرى حُكمُه المتقدم من اعتبار المراتب إلا فى الوصل، فلو وقف القارئ على حرف المدِّ عادَ إلى أصله، وسقط المد الزائد لعدم موجبه. ووجْهُ المدِّ للهمز أنَّ حروفَ المدِّ خفيةٌ، والهمزُ بعيدُ المخرَج، صعبٌ فى اللفظ، فإذا لاصقَ حرفاً خَفيًّا خِيف عليه أن يزدادَ خفاءً، فقُوِّىَ بالمدّ احتياطاً لبيانه وظهوره. ووجهُ القصر أنَّ الهمزَ لَمّا كان فيه بصدد الزوال فى حال الوقف لم يُعْط فى حال الثبات حُكْماً، بخلاف المتصل: فإن الهمزَ فيه لازمٌ وصْلاً ووقْفاً.

تنبيه: اعلم أنه إذا اجتمع فى حال القراءة مدّان متصلان نحو ﴿وأنزلَ من السماء ماء﴾ لا يجوز للقارئ أن يمدَّ أحدَهما دون الآخر، بل تجب التسوية بينهما؛ لقول ابن الجزرى فى مقدمته: «واللفظ فى نظيره كمثله». ولأنها من جملة التجويد؛ فإنْ مد الأوّل مقدار ألفين لا يمد الثانى أكثر من ألفين ولا ينقصه، وإن مدَّه مقدار ألفين ونصف لا يمد الثانى أكثر من ألفين ونصف ولا ينقصه، وكذا إذا اجتمع مَدَّان منفصلان نحو: ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ لا يجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر لما تقدَّم؛ فإن مدَّ الأوّل مقدار ألف ونصف لا يمد الثانى أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه، وإنْ مدَّهُ مقدارَ ألفين لا يمد الثانى أكثر من ألفين ولا ينقصه. قال الشيخ النويرى فى شرحه على الدرة: والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرامٌ أو مكروهةٌ أو معيبة.

وقال ابن الجزرى: والصواب عندى فى ذلك التفصيل؛ وهو أنه إنْ كان قرأ ذلك على سبيل الرواية لا يجوز من حيث أنه كذبٌ فى الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل التلاوة فإنه جائز، وإن كنا نعيب

ذلك على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات؛ من وجه تساوى العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام [اهـ. باختصار] وجَزَمَ فى موضعٍ آخر بالكراهة من غير تفصيل، والتفصيلُ هو التحقيق [اهـ. غيث النفع].

الفصل الرابع

فى بيان أقسام المد اللازم

اعلم أن **المد اللازم على أربعة أقسام**: لازم كلمى، ولازم حرفى، وكلٌّ منهما مثقل أو مخفف، ولكلٍّ ضابطٌ يميزه.

١- **أما اللازم الكلمى المثقَّل**؛ فضابطُه أن يأتى بعد حرف المد حرفٌ ساكن مدغم وجوباً نحو ﴿الطامّة﴾ و﴿الصاخة﴾ و﴿الدابة﴾ و﴿الحاقة﴾ و﴿أتحاجّونِّى﴾ و﴿تأمرونِّى﴾ فى قراءة من شدّد النون و﴿أتعدانِّى﴾ فى قراءة هشام. فأصلُ ذلك كما قال أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون فى أصل كلام العرب لا فى القرآن: (الطامة) و(الصاخة) و(الدابة) و(الحاقة) و(أتحاججوننى) و(تأمروننى) فسكّنوا الحرف الأوّل وأدغموه فى الثانى، وكذا نون المضارعة فى نون الوقاية، فلا يسمَّى هذا السكونُ عارضاً بل لازماً، ولم يأت فى القرآن مثالٌ للياء. وسُمِّىَ لازماً لالتزام القراء مدَّه مقداراً واحداً من غير تفاوتٍ فيه، وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور من خمسة أقوال ذكرها صاحب النشر. ويقال أيضاً سُمى لازما للزوم سببِه فى الحالين، أى حالَىِ الوصلِ والوقفِ. ولذلك أشار ابن الجزرى فى مقدمته بقوله:

فلازمٌ إن جاءَ بعد حَرْفِ مَدّ ... ساكنُ حالَينِ وبالطول يُمَدّ

وسُمِّى كلميًا لوجود حرف المد مع الحرف المدغم فى كلمة واحدة، ومثَقَّلاً لوجود التشديد بعد حرف المد؛ إذ الحرف المشدد أثقل [اهـ. ابن غازى]. أما إذا كان حرفُ المد فى كلمة والحرفُ الساكن فى كلمة أخرى؛ فإنه يُحذف منه حرفُ المد فى اللفظ نحو ﴿وقالوا اتخذ﴾ و﴿المقيمى الصلاة﴾ و﴿إذا الشمس كوِّرت﴾ [اهـ. شرح تحفة الأطفال للميهى].

٢- **وأما اللازم الكلمى المخفف** فضابطه أن يأتى بعد حرف المد حرفٌ ساكن فى الحالين نحو ﴿الآن﴾ فى موضعَىْ يونس على البدل فى قراءة غير نافع، و﴿مَحياى﴾

فى قراءة نافع حيث يسكن الياء بخلاف عن ورش، ونحو ﴿ءأنذرتهم﴾ فى قراءة ورش بالبدل فى أحد وجهيه، و﴿اللاى يئسن﴾ عند من أسكنَ الياءَ مُظهَرةً أى وهو البزى وأبو عمرو بخلاف. وسُمى لازمًا لما تقدم فى القسم الذى قبله، وكلميًّا لوجود حرف المد مع الحرف الساكن فى كلمة واحدة، ومخففاً لأن الحرف الساكن الموجود بعد حرف المد أخفُّ من المدغم.

تنبيه: فى القرآن ستة مواضع يجب مدُّها عند جميع القراء القَدْرَ المتقدم - وهو ثلاثُ ألفات -، أو تسهيلُها مع القصر وهى ﴿آلذكرين﴾ معًا بالأنعام، و﴿آلآن﴾ معاً بيونس، و﴿آللهُ أذنَ لكم﴾ بها أيضا، و﴿آللهُ خير﴾ بالنمل، وموضع سابع فى قراءة أبى عمرو وأبى جعفر وهو ﴿آلسحر﴾ بيونس أيضاً. وقد أشار إلى ذلك ابن الجزرى فى الطيبة فقال:

وهمزٌ ووَصْلٌ مِن كآللهُ أَذِنْ ... أبْدِلْ لِكلٍ أو فسَهِّل واقصُرَنْ

وقال الشاطبى فى الحِرز:

وإنْ هَمْزُ وَصْلٍ بين لامٍ مُسكَّنٍ ... وهمزَةِ الاستفهامِ فامدُدْهُ مُبْدِلا

فللكُلِّ ذا أَوْلَى ويقْصُرُهُ الذى ... يُسَهِّلُ عن كلٍّ كآلانَ مُثِّلا

[ا هـ. شرح ابن غازى].

٣، ٤- **وأما اللازم الحرفى**؛ فضابطه أن يوجد حرف فى فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطُها حرف مدّ، والثالث ساكن، وذلك فى ثمانية أحرف يجمعها قولك «نقص عسلكم» منها سبعة تمد مدّا مشبعًا بلا خلاف على القول المشهور وهى: النون والقاف والصاد والسين المهملتان واللام والكاف والميم، ثم المدغمُ من ذلك فيما بعده من الحروف يسمى مثَقَّلاً، وغيرُ المدغم يسمَّى مخففاً، فلام من قوله ﴿الم﴾ مثقل فى قراءة غير أبى جعفر، وميم مخفف على كل قراءة. و﴿ص ذكرُ﴾ من فاتحة مريم، والسين من ﴿طسم﴾ من فاتحة الشعراء والقصص، و﴿يس والقرآن﴾ و﴿ن والقلم﴾ مثقَّلة فى قراءة مَن أدغم، ومخففة فى قراءة من لم يدغم، ويسمى كلٌّ من هذين النوعين لازمًا لالتزام القراء مَدَّه القدرَ المتقدم فى الكلمى، وحرفيًّا؛ لوجود حرف المد مع الحرف الساكن أو المدغم فى حرفٍ واحد [اهـ. ابن غازى]. وفى

المرعشى قال أبو شامة: فإن تحرك الساكن فى هذا القسم نحو ﴿الم الله﴾ أوّل آل عمران فإنه بفتح الميم وحذف الهمزة عند جميع القراء إلا الأعشى و﴿الم أحسب الناس﴾ أول العنكبوت فإنه بفتح الميم على قراءة ورش خاصةً، فإنه ينقل فتحة همزة الاستفهام إلى الميم، ويحذف الهمزة فيجوز فى هذين المثالين المد نظراً إلى الساكن الأصلى على الراجح، ويجوز القصر نظراً إلى الحركة العارضة، وإنما كانت فتحةً مع أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكين الكسرُ مراعاةً لتفخيم لام اسم الله؛ إذ لو كُسِرَتْ الميمُ لَرُقِّقَتْ لامُ لفظ الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها. قال فى الطراز: الصواب أن الميم حينئذ فُتحت لتفخيم لفظ الجلالة لا للنقل على حسب التخفيف كما ذكر، ولذلك أشار صاحب الكنز فقال:

ومُدَّ له عند الفواتح مشبِعا ... وإن طرأ التحريكُ فاقصُرْ وطوِّلا

لِكُلٍّ وذا فى آل عمران قد أتَى ... وورشٌ فقط فى العنكبوتِ له كِلا

قال ابن آجروم: وهذا الاختلاف الحاصل فى ﴿الم اللهُ﴾ وفى ﴿الم أحَسِبَ﴾ إنما يكون فى حال الوصل، أما الوقف فلا خلاف فى الإشباع لصحة السكون، وهو أصلى، يعنى أن زوال السكون فى الوصل فى ﴿الم اللهُ﴾ وفى ﴿الم أحسبَ﴾ هو عارض، ورجوعه فى الوقف أصلىّ، وليس كباب ﴿يعلمون﴾؛ إذ السكون فيه عارض، والأصلُ الحركةُ فتأمل [اهـ. برهان] وأما الأعشى وهو طريق أبى بكر راوى عاصم فإنه يقرأ ﴿الم الله﴾ بسكون الميم وإثبات الهمزة [اهـ مرعشى].

وأما ﴿العين﴾ من فاتحتى مريم والشورى ففيها خلافٌ ذكره الشاطبى بقوله:

* وفى عين الوجهانِ، والطولُ فُضِّلا*

قال بعض الشراح: أراد بالوجهين المدَّ والتوسطَ. وقال بعضهم: أراد بقوله الوجهان التوسطَ والقصْر بدليل قوله بعد «والطولَ فَضِّلا» أى الطول أفضل من مقابله وهو التوسط والقصر. وقال ابن الجزرى فى طيبته:* ونحوُ عينٍ فالثلاثةُ لَهُمُ * أى لجميع القراء: **الطولُ**: وهو الأفضل ومقدَّم على غيره، وهو مذهب ابن مجاهد، وعليه جُلُّ أهل الأداء، والحجة لتفضيله أنه قياسُ مذهبهم فى الفصل بين الساكنين، وأن فيه مجانسةً لما جاوره مِنَ المدود. **والتوسط**: وهو مذهب ابن غلبون وجماعةٌ، والحجةُ لتفضيله التفرقةُ بين ما حَرَكَتُهُ مِن جنسه وبين ما قَبْلَه حركةٌ مِن غيرِ جِنْسِه، فيكون

لحرف المَدِّ مزيةٌ على حروف اللين. قال مكى: مـدُّ عينٍ دون ميم قليلٌ لانفتاح ما قبل عين؛ لأنّ حـرف المد واللين أمكنُ فى المد من حـروف اللين. **والقَصْر**: لعدم وجود حرف المد [اهـ. شرحُ ابن غازى وشرحُ التحـفة]. وإلى الأقسام الأربعة أشار صاحب التحفة فقال:

أقـــسـامُ لازمٍ لديهمْ أربعـــه ... وتلكَ كَلمْىٌّ وحـــرفىٌّ مَـعَـــه

كـــلاهمـــا مـــخـــفَّفٌ مُـثَـقَّلُ ... فـــهـــذه أربعـــةٌ تُفَـــصَّلُ

فـــإنْ بكلمـــةٍ سكونٌ اجـــتـــمعْ ... مَعْ حَرفِ مَـدٍّ فـهـو كـلمىٌّ وقَعْ

أو فى ثُـلاثِىِّ الحـــروف وُجِـــدا ... والمدُّ وسْـطُهُ فـــحَـــرْفِـىٌّ بَدا

كـــلاهُمـــا مُـثَـقَّلٌ إنْ أُدْغِـمـــا ... مـــخـــفَّفٌ كلٌّ إذا لـم يُدْغَـمـــا

واللازمُ الحـــرفـىُّ أوَّلَ السُّـــوَرْ ... وُجـودُه وفى ثَـمـــانٍ انْحَـصَـــرْ

يجمـعُها حـروفُ «كم عسل نقصْ» ... وعينُ ذو وجـــهين والطـولُ أَخَصّ

والحاصلُ أن مـجموع أسـماء **الحـروف فى أوائل السور أربعـة عشـر حرفًـا** جمعها صاحب التحفة فى قوله «صله سحـيرا من قطعك»، وجمعت فى قوله بعضهم «نص حكيم له سر قاطع» وجمعها بعضـهم فى قوله «طرق سمعك النصيحة». وهى تنقسم إلى **أربعة أقسام**؛ سبعـة منها تُمَدُّ مَدًّا مـشبعاً بلا خـلاف لوجود الموجب لذلك وهو السكون، وواحد منها فيه الخلاف المتقدم،وهو الـعين، وخمسةٌ منها ليس فيها إلا المد الطبيعى لِعَدَمِ الـساكن بعدَها، وهى المذكورة فى قول بعضهـم «حىٌّ طَهُرْ» فالحاء من أول الحواميم السبعة، والياء من أول مريم وكذا من يس، والطاء من أول طه والشعراء والنمل والقـصص، والهاء من أول مـريم وطه، والراء من أول يونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجـر، وواحدٌ ليس فيه مد أصـلاً وهو ألف؛ لكون هجائه ثلاثة أحرف ليس أوسطها حرف مد، وهذا معنى قول الشاطبى رحمه الله تعالى:

وفى نحوِ طَهَ القَـصْرُ إذ ليسَ ساكنٌ ... وما فى أَلِفْ مِن حَـرْفِ مَدٍّ فَـيَمْطُلا

وقد أوضح ذلك صاحب تحفة الأطفال فقال:

ومـا سِوَى الحـرفِ الثـلاثى لا ألف ... فـمَـــدُّهُ مَـــدٌّ طبـيـــعىٌّ أُلِفْ

وذاكَ أيضـــاً فـى فـــواتح السُّـــوَرْ فى لفظ حَـىٌّ طاهر قـد انحـــصـر
ويجـــمعُ الفـــواتحَ الأربع عَـشَـــرْ (صِلْه سُحَيْرا مَن قـطعك) ذا اشتهرْ

[تنبيه] اعلم أنه إذا جتمع فى حال القراءة مدّان لازمان مثقّلان نحو ﴿أتحاجونى فى الله﴾، أو مثقلٌ ومخفَّف نحو ﴿الم﴾ و﴿المص﴾ لا يجوز للقارئ أن يمد أحدَهما دون الآخر بل تجب التسوية بينهما لقول ابن الجزرى المتقدم فى المد المنفصل.

الفصل الخامس

فى بيان المد العارض للسكون

ضابـطُه أن يقع بعد حـرف المد أو اللين ساكنٌ عـارضٌ سكونُه؛ إما للوقف نـحو ﴿العالمين﴾ و﴿الدين﴾ و﴿نستعين﴾ وكذا نحو ﴿مـآب﴾ و﴿خاطئين﴾ و﴿مستهزءون﴾ لغيـر ورش. وإما للإدغام عند بعـض القراء كالإدغـام الكبير لأبى عـمرو من رواية السوسى وذلك نحو ﴿الرحـيم ملك﴾ و﴿فيه هُدًى﴾ وشبهـه، فللقرّاء فى ذلك ثلاثة مذاهب: **الأوّل**: الإشباع كاللازم لاجتماع السـاكنين اعتداداً بالعارض. قال فى النشر: واختاره الشاطـبى لجميع القرّاء، واختاره بعـضهم لأصحاب التحقيـق، كحمزة ومن معه. **والثانى**: التوسط لمراعـاة اجتماع السـاكنين مع ملاحظة كونه عارضـاً فحطَّه عن الأصل، وهو مذهب أبى بكر بن مـجاهد وأصحابه، واختاره الـشاطبى للكل أيضاً، واختاره بعضـهم لأصحاب التوسط كابن عـامر ومن معه. **والثالث**: القصر لعروض السكون فلا يُعتَدُّ به؛ لأن الوقف يجوز فيه التقـاءُ الساكنين مطلقاً. واختاره الجعبرى، وخصَّه بأصحاب الحدر كأبى عمرو ومن معه، والصحيح كما فى النشْر جوازُ كُلٍّ من الثلاثة للـجميع؛ لعـموم قاعـدة الاعتـداد بالعارض وعَدَمِـه عن الجمـيع. وقال فى البرهان: وهذا الخلاف لا يجرى إلا إذا وقف على الكلمة بالسكون أو بالإشمام؛ فإن وُقفَ عليها بالرَّوْم فليس غير القـصر؛ لعدم موجب المد وهو السكون؛ لأن الرَّوْمَ هو الإتيان ببـعض الحركة على مـا يأتى قريبـاً؛ فلا سكون فيـه. فتحـصَّل مما ذكرناه أن الكلمة الموقوف عليها إذا لم يكن آخرُها همزاً ولا حرفاً مشدَّداً وكانت مرفوعة، وكان قبل الحرف الموقوف عليه حرفُ مَدٍّ أو لينٍ نحـو ﴿نستعين﴾ و﴿خير﴾ و﴿خوف﴾ جاز فيها السكون والإشمام والرَّوْم، فيحصل فيها فى الوقف من الإشباع والتوسط والقصر سبعـةُ أوجه على التخيـير ثلاثةٌ مع السكون المجرَّد، وثلاثةٌ مع الإشـمام، وواحد مع

الرَّوْم، وهو القصر، فإن كانت الكلمة مخفوضة أو مكسورة نحو ﴿الرحيم﴾ و﴿الدين﴾ و﴿حذرَ الموت﴾ وكذا ﴿أن يكذِّبون﴾ و﴿اتبعون﴾ فلا يجوز فيها الإشمام بل السكون والروم فقط، فيحصل فيها فى الوقف أربعة أوجه: ثلاثة مع السكون، وواحد مع الرَّوْم، ولا بد من حذف الياء الزائدة مع الروْم فى نحو قوله ﴿أن يكذبون﴾ و﴿اتبعون﴾ و﴿دعان﴾ عند من يثبتها فى الوصل، فإنها تُحذف مع الروْم كما تحذف مع السكون، وإن كانت منصوبةً أو مفتوحةً نحو ﴿العالمين﴾ و﴿المستقيم﴾ و﴿لا ريب﴾ فلا يجوز فيها رومٌ ولا إشمامٌ بل السكونُ فقط، فيحصل فيها فى الوقف ثلاثةُ أوجه: الطولُ، والتوسطُ، والقَصْرُ مع السكون المجرد، وإن كانت الكلمة الموقوف عليها فيها خلافٌ للقرّاء بأن كانت تُقرأ وصلاً بالنصب والرفع مثلاً نحو قوله ﴿كن فيكون﴾ و﴿قال الله هذا يوم﴾ فينبغى للقارئ إذا قرأ بالرفع أن يقف بالرَّوْم ليظهِر اختلافَ القراءتين فى اللفظ وصلاً ووقفاً.

ثم اعلم أن المعتبَر فى جواز الرَّوْم والإشمام الحركةُ الظاهرةُ الملفوظُ بها سواء كانت أصليةً أو نائبةً عن غيرها، فيجوز الروْم فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين وما أُلحق به نحو ﴿خلق الله السموات﴾ و﴿إن كنّ أولات﴾ وإن كان منصوباً؛ لأن نصبه بالكسرة، ولا يجوز فى الاسم الذى لا ينصرف نحو ﴿إلى إبراهيم﴾ و﴿بإسحاق﴾ لأن جره بالفتحة و﴿ثمود﴾ يجوز صرفه وعدم صرفه، وكلاهما جاء نظماً ونثراً، ومنعُ صرفه للعَلمية والتأنيث باعتبار القبيلة، والصرفُ لعدم التأنيث باعتبار الحى أو الأب، فيجرى حُكْمُ الوقف عليه على هذا. وإن كان الحرفُ الموقوفُ عليه مشدّدا نحو ﴿صوافّ﴾ و﴿غير مضارّ﴾ و﴿لا جانّ﴾ فليس فيه سوى الإشباع تغليباً لأقوى السببين وهو السكون المدغَم بعد حرف المَدِّ، وإلغاءً للأضعف. قال فى غيث النفع نقلاً عن ابن الجزرى: «ولو قيل بزيادة المدِّ فى الوقف على قَدْرِه فى الوصل لم يكن بعيداً؛ لاجتماع ثلاثة سواكن. والوقفُ على المنصوب منه فيه السكونُ فقط، وعلى المجرور فيه السكونُ والروْم، وعلى المرفوع فيه السكونُ والرومُ والإشمامُ. وإن كان همزاً فله **حالتان: الأولى**: أن يكون قبله حرفُ لينٍ كالياء والواو الساكنتين بين الفتح والهمزة نحو ﴿شَىْء﴾ و﴿سَوْء﴾ فهو مثل ما تقدم أى إن كان مجروراً ففيه أربعة أوجه: القصر، والتوسط، والطول مع السكون المجرد، والروْم على القصر. وإن كان مرفوعاً ففيه سبعةُ أوجه: ثلاثة مع السكون المجرد، وثلاثةٌ مع الإشمام، وواحد مع الروم؛

وهو القصر. **الثانية**: أن يكون قبله حرفُ مَدٍّ وهو إما مكسور نحو ﴿مِن السماء﴾ أو مفتوح نحو ﴿جاء﴾ و﴿شاء﴾ أو مضموم نحو ﴿السفهاء﴾ و﴿العلماء﴾ فلو وُقف لحفص مثلاً على المفتوح وُقف بألف أو ألفين ونصف أو ثلاث ألفات؛ فهذه ثلاثة أوجه، والمكسور فيه ما مرَّ وفيه الرومُ على الوجهين الأوّلين، فتصير خمسة، والمضمومُ فيه ما مرَّ وفيه الإشمامُ على كلٍّ من الأوجه الثلاثة، فتصير ثمانيةً، ولو وُقف لأبي عمرو مثلاً على نحو ﴿السماء﴾ بالسكون، فإن لم يُعْتَدّ بالعارض كان مثل حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على ﴿الكتاب﴾ بالقصر، وإن اعتدّ بالعارض زِيدَ في ذلك إلى الإشباع كما إذا قرئ له وصلاً بألف ونصف، فإنه يزاد له التوسُّطُ بألفين والإشباعُ بثلاثة. وإذا وُقف عليه للأزرق لم يَجُزْ له غيرُ الإشباع لأن سبب المدّ لم يتغير، بل ازداد قوّة بسكون الوقف، ولو وُقف له - أعني الأزرق - على ﴿يستهزءون﴾ و﴿متكئين﴾ و﴿مآب﴾: فمن روى عنه المد وصلاً وقفَ كذلك، اعتدّ بالعارض أمْ لا، ومن روى التوسط وصْلاً ووقفَ به إن لم يعتدّ بالعارض، وقف بالمدّ إن اعتدَّ به. ومَن روى القصرَ كطاهر بن غلبون وقفَ كذلك إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط والإشباع إن اعتد به.

* **تنبيهان: الأول**: إذا اجتمع سببان قويٌ وضعيفٌ عُمل بالقوى وأُلغى الضعيف إجماعاً، وذلك في نحو قوله ﴿آمِّين البيت الحرم﴾ و﴿جاءوا أباهم﴾ فلا يجوز فيه توسُّطُ ولا قَصْرٌ للأزرق، وإذا وُقف على نحو ﴿نَشاء﴾ و﴿تفيءْ﴾ و﴿السُّوءْ﴾ بالسكون لا يجوز فيه القصرُ عن أحد ممَّن همزَ، وإن كان ساكنًا للوقف. وكذا لا يجوز التوسط لمن مَذْهَبُه الإشباع وصْلاً، بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفاً لمن مذهبه التوسط وصلاً [اهـ. شرح القول المفيد].

الثاني: إذا اجتمع في حال القراءة مَدّان عارضان أو أكثر كأن وقفَ على قوله ﴿رب العالمين﴾ وعلى ﴿الرحمن الرحيم﴾ لا ينبغي للقارئ أن يمدَّ أحدَهما أقلَّ أو أكثر من الآخَر، وكذا إذا اجتمع حرفا لينٍ كأن وقفَ على قوله ﴿لا ريب﴾ وعلى قوله ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ لأن ذلك وإن لم يكن حراماً لكنه مكروه ومعيب يقبح على الفاعل ارتكابه ويعاتَبُ عليه عند أهل هذا الشأن؛ لما فيه من تركيب الطرق وتخليطها، ولأن التسوية في ذلك من جملة التجويد.

وقد أوضحتُ ذلك وبينته فى **أربع طرق: الطريقة الأولى**: ذكر الشيخ جلبى فى كتابه الفيض الربانى أن أوجه الاستعاذة الأربعة تتضمن خمسةَ عشر وجهاً؛ أربعة على قطع الجميع: الأوّل: قصر ﴿الرجيم﴾ و﴿الرحيم﴾ و﴿العالمين﴾، والثانى: روْم ﴿الرجيم﴾ و﴿الرحيم﴾ مع قصرِ ﴿العالمين﴾، والثالث: توسطُ الجميع، والرابع: مدُّ الجميع. وأربعةً على وصل الاستعاذة بالبسملة: قصرُ ﴿الرحيم﴾ مع ﴿العالمين﴾، وروم ﴿الرحيم﴾ مع قصر ﴿العالمين﴾، وتوسطهما، ومدُّهما. وأربعةً على قطع الاستعاذة ووصْلِ البسملة بالقراءة تُفهم مما سبق، وثلاثةٌ فى ﴿العالمين﴾ على وصل الجميع. وقال: هذه الطريقة التى تقتضى ما نقلناه عن شيخنا المرارَ العديدة وسمعناه ممن يقرءون عليه بها، ونُقل عن الشيخ الطباخ رحمه الله طريقةٌ أخرى وهى جوازُ تثليث ﴿العالمين﴾ على الروْم. وعليه فتكون الأوجه أحداً وعشرين وجهاً لأنها تزيد ستة: توسطُ ﴿العالمين﴾ ومدُّه على روم ﴿الرجيم﴾ و﴿الرحيم﴾ فى قطع الجميع، أو ﴿الرجيم﴾ فقط فى وصل البسملة بالقراءة، أو﴿الرحيم﴾ فقط فى وصلها بالاستعاذة.

الثانية: لو وقف على ﴿العالمين﴾ وعلى ﴿غير﴾ مثلاً: تعينَ قَصْرُ ﴿غير﴾ على قصر ﴿العالمين﴾، فإذا وسطت ﴿العالمين﴾ جاز فى غير توسطٍ وقصرٍ، فإذا مددت ﴿العالمين﴾ جاز التثليث فى ﴿غير﴾، ولذلك أشار بعضهم بقوله:

وكلٌّ من أشبعَ نحو الدين ثلاثةٌ يجرى بوقف اللِّين
ومَن يرَى قصراً فبالقصر اقْتَصَرْ ومَن يُوَسِّطه يُوسّطْ أو قصَرْ

الثالثة: إذا تقدم اللين على المد كأن وقف على قوله ﴿لا ريب﴾ و﴿المتقين﴾ جاز لك تثليث ﴿المتقين﴾ على قصر ﴿لا ريب﴾، وتوسطهما، ومد ﴿المتقين﴾، ومدهما معاً، ولذلك أشار بعضهم بقوله:

وكلٌّ مَن قَصَرَ حَرْفَ اللين ثلاثةٌ يجرِى بنحْوِ الدين
وإن تُوَسِّطْهُ فوسط أشبعا وإنْ تمدُّه فَمَدٌّ مُشْبَعا

فيكون فى ترتيبهما ستة أوجه - تقدَّمَ اللينُ أو تأخَّر - وإن كانت الكيفية فى التقديم ليست كالكيفية فى التأخير، والظاهر جوازُ الروم فى ﴿غير﴾ عند قصرها ولو على توسُّط ﴿العالمين﴾، أو المد؛ لأن الروم وإن كان كالوصل إنما هو فيما هو واقع؛

ألا ترى أنه يجوز وصلُ ﴿غير﴾ على توسط ﴿العالمين﴾. وعليه فتكون الأوجه تسعة لأن الروم يأتى على قصر ﴿غير﴾، و﴿غير﴾ تُقصر ثلاث مرات [اهـ. فيض ربانى مع بعض زيادة].

الرابعة: قال فى غيث النفع: إذا وصلتَ سورة البقرة بالفاتحة من قوله ﴿غير المغضوب عليهم﴾ إلى قوله ﴿المتقين﴾ لحفصٍ مثلاً: يأتى على ما يقتضيه الضرب ثمانيةٌ وأربعون وجهًا. بيانها أنك تضرب خمسةَ ﴿الرحيم﴾ وهى الطول، والتوسط، والقصر، والروْم، والوصل، فى ثلاثةِ ﴿الضالين﴾ وهى الطول، والتوسط، والقصرِ خمسة عشر، ثم تضرب الخمسةَ عشر فى ثلاثة ﴿المتقين﴾ خمسة وأربعون، تضيف إليها ثلاثة ﴿المتقين﴾ مع وصل الجميع، فالمجموع ما ذُكر. فإذا فهمتَ هذا فلتعلم أن الصحيح من هذه الأوجه اثنا عشر وجهاً. بيانها أنك تأتى بالطول فى ﴿الضالين﴾ و﴿الرحيم﴾ و﴿المتقين﴾ ثم بروْم ﴿الرحيم﴾ ووصله مع الطول فى ﴿المتقين﴾ فيهما؛ فهذه ثلاثة أوجه، ومِثْلها مع التوسط فى ﴿الضالين﴾، ومثلها مع القصر تسعة، ثم تصل الجميع مع ثلاثة ﴿المتقين﴾ اثنا عشر وجهاً. اهـ.

[التتمة] فى ذكر أنواع المدّ:

اعلم أن المدَّ اسم جِنسٍ تحتَه أنواعٌ أنهاها بعضهم إلى أربعة عشر نوعاً، وبعضُهم إلى ستة عشر، وبعضهم إلى أربعة وثلاثين نوعاً، وعبَّر عنها بعضُهم بالألقاب. والذى أذكره فى هذه الرسالة **أحداً وعشرين نوعاً:**

النوع الأوّل: مدُّ الأصل نحو ﴿جاء﴾ و﴿شاء﴾ و﴿خاب﴾ و﴿طاب﴾ و﴿حاق﴾ و﴿زاغ﴾، سُمِّىَ بذلك لأن حرف المد والهمزة من أصل الكلمة، وإيضاحُه أن الأصل جيأ وشيأ وخيب وطيب وحيق وزيغ بوزن فَعَل بفتح الفاء والعين فى الجميع؛ فالياء من أصل الكلمة لأنها فى مقابلة العين من فَعَلَ؛ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، وكذا الهمز فيما هُمز من هذه الألفاظ من أصل الكلمة أيضاً لأنه فى مقابلة اللام من فَعَل. وأما ﴿خاف﴾ فهو واوى وأصله خَوِفَ بوزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً. فعُلم أن مد الأصل لا يتوقف على ما كان مهموزاً من هذا النوع، بل يعمُّ المهموزَ وغيرَه. والمهموز من أقسام المد المتصل [اهـ. ابن غازى].

والثانى: المد المتصل نحو ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾ و﴿سوء﴾ سمى بذلك لاتصال حرف المد بسببه وهو الهمزة.

والثالث: المد الممكّن نحو قوله ﴿أولئك﴾ سمى بذلك لأن القارئ لا يتمكن من تحقيق الهمزة وإخراجها من مخرجها إلا به، وهو من أقسام المتصل، ويدخل أيضاً فى مدِّ الرَّوْم عند حمزة فى وقفه.

والرابع: المدُّ المتوسط نحو ﴿رئاء﴾ و﴿برآء﴾ و﴿الأنبياء﴾ فى قراءة نافع. قال ابن غازى: سُمِّى بذلك لتوسط حرف المدِّ بين همزتين محقَّقتين أو محقَّقة ومسهَّلة لأنه يُمَدُّ مَدًّا متوسطاً، كذا قالوه، وهو مشكل؛ إذ لا فَرْقَ بينه وبين غيره فى إجراء المراتب المتقدمة فيه، وهو من أقسام المتصل أيضاً.

والخامس: المد المنفصل نحو ﴿إنَّا أوحينا إليك﴾ سُمِّىَ بذلك لانفصال حرف المد عن كلمة الهمزة، ويُسَمَّى مَدَّ البَسْط: لأنه يبسط بين الكلمتين بساطاً، فيُفصل به بينهما.

والسادس: مدُّ التعظيم نحو ﴿لا إله إلا الله﴾ عند من يقصر المنفصل.

والسابع: مدّ المبالغة وهو مدٌّ لا النافية للجنس نحو ﴿لا ريب﴾ و﴿لا شية فيها﴾ عند حمزة فقط بمقدار ألفين.

والثامن: مدُّ الرَّوْم فى ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ و﴿ها أنتم أولاء﴾ عند من سَهَّلَ همزة أنتم وأدخل ألفاً قبلها؛ سمى بذلك لأن القارئ يروم بعده الهمزة فلا يأتى بها محقَّقة. ويجرى ذلك فى وقف حمزة فى نحو ﴿إسرائيل﴾ و﴿دعاء﴾ و﴿نداء﴾ وما أشبه ذلك.

والتاسع: مَدُّ الحجز كقوله ﴿ءأنذرتَهم﴾ ونحوه على قراءة من أدخل ألفاً بين الهمزتين، سواء حُقِّقت الهمزة الثانية أم سُهلت، سُمى بذلك لأنه يحجز بين الهمزتين.

والعاشر: مدُّ العَدْل نحو ﴿ولا الضالين﴾. سُمى بذلك لأنه يعدل حركةً أو لأنه متساوٍ عند القرّاء فى المدّ، ويسمى أيضاً باللازم الكلمى المثقل.

والحادى عشر: مَدُّ الفَرْق نحو قوله ﴿آلذكرين﴾ ، ﴿آلله﴾ و﴿آلسحر﴾ و﴿آلآن﴾ فى قراءة مَن مَدَّ. سُمِّىَ بذلك للفرق بين الاستفهام والخبر، وهو من أقسام المدّ اللازم الكلمىّ المثقّل أو المخفَّف كما تقدم.

والثانى عشر: المدُّ الخَفِىُّ نحو ﴿أرأيتم﴾ و﴿ها أنتم﴾ على مذهب ورش حيث يُبدل الهمزة الثانية المتحركة ألفًا ويُسكن ما بعدها كالياء والنون من هذين المثالين، سُمى بذلك لإخفاء الهمزة بإبدالها ألفاً، وهو من أقسام المد اللازم الكلمى المخفف.

والثالث عشر: المد العارض للإدغام فى قراءة أبى عمرو ويعقوب فى نحو ﴿الرحيم ملك﴾ و﴿قال لهم﴾ و﴿يقول ربَّنا﴾ فلهما فى مثل ذلك: المد، والتوسط، والقصر.

والرابع عشر: المدُّ العارض للوقف: وهو أن يوجد بعد حرف المد أو اللين حرفٌ سكَّنه القارئُ لأجل الوقف نحو ﴿المفلحون﴾ و﴿نستعين﴾ و﴿خوف﴾ و﴿بيت﴾. وتقدم أنه يجوز فيه لكل القرّاء ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

والخامس عشر: مَدُّ التمكين: وهو إذا اجتمعت الواو الساكنة المضموم ما قبلها مع واوٍ أخرى نحو ﴿آمنوا وعملوا﴾ أو الياء الساكنة المكسور ما قبلها مع ياء أخرى نحو ﴿فى يومين﴾ فيجب الفصل بين الواوين أو الياءين بمَدَّة لطيفة بمقدار المد الطبيعى حذراً من الإدغام أو الإسقاط.

والسادس عشر: مَدُّ البدل نحو ﴿آدم﴾ و﴿آزَر﴾ و﴿أوتوا﴾ و﴿إيمان﴾. سُمى بذلك لأن المدَّ بدلٌ من الهمزة الساكنة؛ فأصلُ ﴿آدم﴾ (أادم) بهمزة مفتوحة فساكنة، أُبدلت الهمزة الساكنة ألفًا، وأصْلُ ﴿أوتوا﴾ (أُأْتوا) بهمزة مضمومة بعدها همزة ساكنة أُبدلت الهمزةُ الساكنةُ واواً، وأصل ﴿إيمان﴾ (إِأْمان) بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة أبدلت الهمزة الساكنة ياءً، وقد أشار إلى هذا المعنى أبو القاسم الشاطبى بقوله:

وإبدالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِم إذا سكنتْ عَزْمٌ كآدمَ أوهلا

السابع عشر: مَدُّ الهجاء ويسمَّى الثابت واللازم، وهو الموجود فى فواتح السور التى هجاؤها على ثلاثة أحرفٍ، أوسطُها حرفُ مد؛ نحو لام وميم وصاد، سُمى بذلك لأن

السكون فيه لازم، فإن لم يكن على ثلاثة أحرف أوسطُها حرفُ مَدٍّ بأن كان على حرفين كطاء طه وحاء حم وياء يس سُمِّيَ مَدَّ هجاءٍ لا لازماً، واقتُصر فيه على المد الطبيعي.

الثامن عشر: مد اللين نحو ﴿شيء﴾ و﴿السوء﴾، فقد اتفق كل القراء على قصره وصلاً، إلا ورشاً من طريق الأزرق؛ فإن له التوسط والمد وصلاً ووقفاً. اهـ.

[تنبيه] قال الصفّار فى جواب الخل الاود: وكيفية مد الياء من ﴿شيء﴾ ونحوه: أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله من الحنك كارتفاعه إذا نطقت باليـاء من ﴿لَيْث﴾ و﴿غيْث﴾ ونحوهما، ويمكث ثَمَّ بقدر ما يحصل التوسط، ويزيد فى المكث إن كان مُشبَعا. وكيفية مد الواو من ﴿السَّوْء﴾ ونحوه أن تضم شفتيك كانضمامهما إذا نطقت بالواو من ﴿عَتَوْا﴾ و﴿شَرَوْا﴾ ونحوهما، ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسُّطُ، ويزيد فى المكث إذا أراد الإشباع كما تقدم [اهـ. من المجرد على الدرّ اللامع].

التاسع عشر: مدُّ الصلة عند من وصلَ ميمَ الجمع الواقعةَ قبل همزة القطع نحو ﴿عليهمُ ءأنذرتهم أَمْ لم﴾ وهما ورش وقالون؛ فمدٌّ ورش فى هذا النوع من طريق الأزرق بمقدار ثلاث ألفات، واختلف عن قالون؛ فرُوى عنه القصر بمقدار ألف، وهو الاقتصار على المد الطبيعى، وقرأنا له بألف ونصف، وبألفين من طريق الشاطبية، فإن وقعَ بعدها غيرُ همزة القطع فقالونُ يقتصر فيه على المدِّ الطبيعى نحو ﴿أنعمت عليهمُ غير المغضوب عليهمُ ولا﴾، وأما ابن كثير فيمدُّ مدًّا طبيعيا مطلقاً سواء وقع بعدها همزةُ قطع أم لا.

العشرون: مَدُّ العوَض: وهو فى كل هاء كنايةٍ قبلَها فعلٌ مجزوم آخرهُ ياءٌ حُذفت لأجل الجازم وعُوِّضت عنها هاءَ الضمير، وقد اختلف القراء فى إسكان تلك الهاء وتحريكها مع القصر والمد، نحو ﴿يُؤَدِّه إليك﴾ و﴿نُوَلِّه ما تولَّى﴾ وهو فيما بعده همزٌ: من قبيل المد المنفصل، وفيما ليس بعده همز: من قبيل المدّ الطبيعى عند من يَمُدُّه. عُلم

ذلك من قول أبى شامة عند قول الشاطبى رحمه الله:

وَسكِّنْ يُؤَدِّهِ مَعْ نُولِّه ونُصْلِه ونُؤْته منها فاعتبِر صافياً حَلا

[تنبيه] اعلم أن **هاء الكناية** فى عُرف القرَّاء عبارةٌ عن هاء الضمير التى يُكْنَى بها عن الواحد المذكر الغائب، والمرادُ بها الإيجاز والاختصار، وأصلُها الضم إلا أن يقع قبلها كسرٌ أو ياءٌ ساكنة فحينئذ تُكسر. **ولها فى كتاب الله أربعة أحوال:**

الأوّل: أن تقع بين متحركين نحو ﴿إنه كان﴾ و﴿إنه هو﴾ ﴿قال له صاحبه وهو﴾ و﴿يضلُّ به كثيرا﴾ و﴿لقومه يا قوم﴾ ولا خلاف فى صلتها حينئذ بعد الضم بواو، وبعد الكسر بياء؛ لأنها حَرفٌ خَفِىٌّ، إلا مواضع اختُلف فيها وهى قوله ﴿بيده﴾ موضعان بالبقرة، وموضعٌ بالمؤمنون، وموضع يبس، و﴿يؤدّه﴾ معًا و﴿نؤته﴾ معًا بآل عمران، و﴿نؤته﴾ موضع بالشورى، و﴿نُولِّه﴾ و﴿نُصْله﴾ بالنساء، و﴿أَرْجِه﴾ بالأعراف والشعراء، ﴿يأته﴾ بطه، و﴿يتَّقه﴾ بالنور، و﴿فألقِه﴾ بالنمل، و﴿يَرْضَه لكم﴾ بالزمَر، و﴿يره﴾ معًا بالزلزلة. وتفصيلها فى كتب القراآت.

الثانى: أن تقع بين ساكنَين مطلقاً نحو ﴿وآتاه الله﴾ و﴿تذروه الرياح﴾ و﴿يأتيه الموت﴾ و﴿إليه المصير﴾.

الثالث: أن تقع بين متحرك وساكن نحو ﴿اسمهُ المسيح﴾ و﴿لَهُ الملكُ﴾ و﴿له الحمدُ﴾ وهذان لا خلاف فى عدم صلتهما لئلا يجتمع ساكنان على غير حَدِّهما.

الرابع: أن تقع بين ساكنٍ ومتحركٍ نحو ﴿فيه هُدًى﴾ و﴿خذوه فاعتلوه﴾ وهذا مختلَفٌ فيه؛ فابن كثير يصل الهاء المضمومة بواو مَدية، والمكسورةَ بياء مدية نحو ﴿وشرَوْه بثمن﴾ و﴿ما أنسانيه إلا الشيطان﴾ ووافقه حفص عن عاصم فى حرف واحد وهو و﴿يخلد فيه مهانا﴾ بالفرقان، ووافقه هشام أيضًا فى قوله ﴿أرجِئْهُ﴾ فى الموضعين؛ فإنه قرأهما بهمزٍ ساكن قبل الهاء وبضم الهاء ووصلها بواو ساكنة كما يقرؤه ابن كثير، والباقون يقرءون بترك الصلة.

* **تنبيه:** يجب المدُّ فى هاء الضمير وصْلاً، ويمتنع وقفًا فإنها تُسكَّن لأجل الوقف فى نحو قوله ﴿وجْهَه﴾ و﴿لَه﴾ و﴿به﴾ و﴿هذه﴾ و﴿أمْره﴾ و﴿فضْله﴾ وما أشبه ذلك، وهذا المد يسمى مدّا معنويًا. وأما الهاء من نحو ﴿إله﴾ و﴿فواكه﴾ و﴿ما نفقه﴾

ومن ﴿وجه أبيكم﴾ ونحو ﴿وانه عَن المنكَر﴾ و﴿لئن لم تنته﴾ و﴿لئن لم ينته﴾ بالفوفية والتحتية فلا تُمدُّ؛ لأن الهاء فيها ليست بهاء ضمير بل هى مِن نفْس الكلمة. اهـ.

الحادى والعشرون: المدّ الطبيعى: وهو مدُّ الألف من نحو ﴿قال﴾، والواو من نحو ﴿يقول﴾، والياء من نحو ﴿قيل﴾. وسمى بذلك لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده ولا يزيد عليه، وحدُّهُ مقدار ألف كما تقدَّمَ، **وله ثلاثة أحوال: الأول**: يكون ثابتًا فى كل حال نحو ﴿العالمين﴾. **الثانى**: يكون محذوفًا فى الوصل ثابتًا فى الوقف نحو ﴿موئلا﴾ و﴿هُدَى﴾ و﴿أَمْنا﴾ فإن وقفَ على كل منها يقفُ بالألف، فيصير مدًّا طبيعيًا، وأما فى الوصل فهى بالتنوين.

الثالث: ما يثبُتُ وَصْلاً ويُحذف وقفًا نحو ﴿هذه﴾ و﴿به﴾ و﴿أمّه﴾ فإنْ وقفَ على هذه الهاآت وَقَفَ بالسكون، وإن وَصَلَ مَدَّها مَدًّا طبيعيًا، أى إن لم يكن بعدها همزٌ. فإن قيل: هل يجوز المدُّ من قوله ﴿وأنا عجوز﴾ و﴿أنا به زعيم﴾ وما أشبه ذلك أم لا؟ أجيب: بأن من قال يجوز فقد أخطأ، ومن قال لا فقد أخطأ، والجواب التفصيل؛ ففى حالة الوصل لا يجوز المدُّ اتفاقًا، وفى حالة الوقف يجب المدُّ مقدار ألف اتفاقًا.

ثم اعلم أن هذه الألقاب المذكورة لا تنافى تقسيمَ بعضهم المدَّ إلى لازم وواجب وجائز، فأُدرج فى اللازم الكلمىُّ والحرفىُّ، وجُعِلَ فى الواجب المتصلُ وحده، وجُعل فى الجائز المنفصل والعارض، وفرضوا ذلك فرعيًا، وجعلوا ما عدا ذلك أصليًا، وعَنَوْا بالأصلى المدَّ الطبيعى الذى تَقَدَّم ذكرُه، وبالفرعى اللازمَ والواجبَ والجائزَ؛ لأن هذه الألقاب لتلك المُدود لا يَضُرُّ فيها تعدُّدُ اللقب لشىء واحد [اهـ. غنية الطالبين].

*****

الباب السادس

فى بيان أحكام الوقف والابتداء

وفيه تسعة فصول وتتمة

الفصل الأول

فى الحث على تعلم الوقف والابتداء وتعليمهما ليكون الشخص على بصيرة فيهما

اعلم أن هذا الباب مما ينبغى للقارئ أن يهتم بمعرفته ويصرف فى إتقانه أكبر همَّته، حتى إن بعضهم جعل تعلم الوقف واجبًا بما ورد أن عليًا رضى الله عنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ فقال: «الترتيلُ تجويدُ الحروف ومعرفةُ الوقوف». وبما ورد عن ابن عمر أنه قال: لقد عشنا برهةً من دهرنا وإنَّ أحدنا ليُؤتَى الإيمانُ قبل القرآن، وتنزل السورةُ على النبى ﷺ فنتعلم حلالَها وحرامهَا وأمْرَها وزجْرَها، وما ينبغى أن يُوقف عنده منها». قال ابن الجزرى فى النشر: ففى كلام على رضى الله عنه دليلٌ على وجوب تعلمه ومعرفته، وفى كلام ابن عمر رضى الله عنهما برهانٌ على أن تعلمَه إجماعٌ من الصحابة رضى الله عنهم، وصحّ، بل تواتر عندنا، تعلُّمُه والاعتناءُ به من السلف الصالح كأبى جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذى هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبى نعيم، وأبى عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمى، وعاصم بن أبى النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامُهم فى ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة من الكتب، ومِن ثَمَّ اشترط كثيرٌ من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدًا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سُنَّةً لذلك، أخذوها عن شيوخهم الأوَّلين رحمة الله عليهم أجمعين. وصحَّ عن الشعبى - وهو من أئمة التابعين علمًا وفقهًا ومقتدًى به - أنه قال: إذا قرأت ﴿كلُّ من عليها فان﴾ فلا تسكت حتى تقرأ ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾. وقال الإمام أبو زكريا: الوقفُ فى الصدر الأوّل - الصحابة والتابعين - وسائر العلماء مرغوبٌ فيه من مشايخ القرّاء والأئمة الفضلاء، مطلوبٌ فيما سلف من الأعصار، واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة؛ ففى الصحيحين

أن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يُقَطِّع قراءتهَ؛ يقول: الحمد لله رب العالمين ثم يقف...» الحديث. قال بعضهم: إن معرفة الوقف تُظهر مذهبَ أهل السنة من مذهب المعتزلة؛ كما لو وقف على قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨] فالوقف على ﴿يختار﴾ هو مذهبُ أهل السنة لنفى اختيار الخلق لا اختيار الحق؛ فليس لأحد أن يختار، بل الخيرة لله تعالى، أخرج هذا الأثر البيهقى فى سننه. ورُوى أن رجلين أتيا النبى ﷺ فتشهَّد أحدهما فقال «من يُطع اللهَ ورسوله فقد رشدَ ومَنْ يعْصهما» ووقف، فقال له النبى ﷺ: قم بئس الخطيب أنت؛ قل: ومَنَ يَعْصِ اللهَ ورسولَه فقد غوى» ففى الخبر دليل واضح على كراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يُبين حقيقته ويدل على المراد منه لأنه ﷺ إنما أقام الخطيبَ لَمَّا قطعَ على ما يقبح؛ إذ جمع بقَطْعِه بين حالِ مَن أطاع ومَن عصى، ولم يفصل بين ذلكم، وإنما كان ينبغى له أن يقطع على قوله «فقد رشد» ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل كلامه إلى آخره فيقول «ومن يعصهما فقد غوى». فإذا كان مثل هذا مكروهًا مستبشعًا فى الكلام الجارى بين المخلوقين فهو فى كلام الله تعالى أشدُّ كراهةً واستبشاعًا وتجنبُه أولَى وأحَقُّ. وقال الهذلى فى كامله: «الوقف حليةُ التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالى، وفهمُ المستمع، وفخرُ العالِم، وبه يُعرف الفرقُ بين المَعْنَيَيْن المختلفين والنقيضين المتنافيين والحُكمين المتغايرين».

وقال أبو حاتم: «مَن لم يعرف الوقفَ لم يعرف القرآن». وقال ابن الأنبارى: «من تمام معرفة القرآن معرفةُ الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحدٍ معرفة معانى القرآن إلا بمعرفة الفواصل» فهذا أدلُّ دليلٍ على وجوب تعلُّمه وتعليمه؛ فينبغى للقارئ أن يقطع الآيةَ التى فيها ذكرُ النار أو العقاب عمّا بعدها إن كان بعدها ذكرُ الجنة أو الثواب، وكذلك يقطع الآيةَ التى فيها ذِكْرُ الجنة أو الثواب عمَّا بعدها إن كان بعدها ذكرُ النار أو العذاب، وذلك نحو قوله ﴿فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ هنا الوقف التام، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾. ونحو.قوله ﴿يدخل من يشاء فى رحمته﴾ هنا الوقف التام، ولا يجوز أن يوصله بقوله ﴿والظالمين﴾. وكذا كلُّ ما هو خارج عن حكم الأوّل فإنه يُقطع. اهـ.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى: «اعلم أن القارئ كالمسافر، والمَقاطع التى ينتهى

إليها القارئ كالمنازل التى ينزلها المسافر، وهى مختلفة بالتام والحَسَن وغيرهما مما يأتى كاختلاف المنازل فى الخصب، ووجود الماء والكلأ، وما يُتظلل به من شجر ونحوه، والناسُ مختلفون فى الوقف؛ فمنهم من جعله على مقاطع الأنفاس، ومنهم من جعله على رءوس الآى. والأعدلُ أنه قد يكون فى أوساط الآى، وإن كان الأغلب فى أواخرها، وليس آخرُ كل آية وقفًا، بل المعانى معتبرة، والأنفاس تابعة لها، والقارئ إذا بلغ الوقفَ وفى نفَسه طولٌ يبلغ الوقفَ الذى يليه: فله مجاوزته إلى ما يليه مما بعده، فإن علمَ أنَّ نَفَسه لا يبلغُ ذلك، فالأحسن له أن لا يجاوزه؛ كالمسافر إذا لقى منزلاً خصبًا ظليلاً كثير الماء والكلأ، وعلم أنه إن جاوزه لا يبلغ المنزلَ الثانى، واحتاج إلى النزول فى مَفازة لا شىء فيها من ذلك، فالأوفقُ له أن لا يجاوزه، فإن عرضَ له - أى للقارئ - عجزٌ بعطاس أو قطع نفَس أو نحوه عند ما يُكره الوقفُ عليه، عاد من أوّل الكلام ليكون الكلامُ متصلاً بعضه ببعضٍ ولئلا يكون الابتداءُ بما بعده موهمًا للوقوع فى محذور كقوله تعالى ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا﴾ فإن ابتدأ بما يوهم ذلك كان مسيئًا إن عرفَ معناه. وقال ابن الأنبارى: «لا إثم عليه لأن نيته الحكاية عمن قاله وهو غيرمعتقد له، ولا خلاف أنه لا يُحكم بكفره من غير تعمُّدٍ أو اعتقادٍ لظاهره. اهـ.

الفصل الثانى

فى بيان الفَرْقِ بين الوقف، والسكْت، والقَطْع، وفى تقسيم الوقف

اعلم أن **الوقف** معناه **فى اللغة**: الحبسُ، يقال: وقفتُ الدابة وأوقفتها إذا حبستُها عن المشى. وفى **الاصطلاح**: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يُتنفس فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة؛ إما بما يلى الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنيَّة الإعراض. وينبغى البسملة معه فى فواتح السور كما نص عليه فى النشر، ويأتى فى رءوس الآى وأوساطها، ولا بد من التنفس معه، ولا يأتى فى وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسمًا؛ يعنى وإن لم يكن وسطَ الكلمة فلا يوقف على (أين) فى قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا﴾ لاتصاله رسمًا اهـ. مرعشى.

والسكتُ معناه فى اللغة: المنع يقال سكت الرجل عن الكلام أى امتنع منه، **وفى الاصطلاح**: قطعُ الكلمة من غير تنفس بنية القراءة.

والقطعُ معناه فى اللغة: الإبانة والإزالة تقول: قطعت الشجرة إذا أبنتها أزلتها. **وفى الاصطلاح**: عبارة عن قطع القراءة رأسًا فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعْرِض عن القراءة، والمنتقلِ منها إلى حالة أخرى سوى القراءة، وهو الذى يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة أدبًا، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآى فى نفسها مقاطع. وذكر ابن الجزرى فى النشر بسند متصل إلى عبد الله بن أبى الهذيل أنه قال: إذا افتتح أحدُكم آيةً يقرؤها فلا يقطعْها حتى يُتمها. اهـ.

تنبيه: اعلم أن **الوقف على أربعة أقسام**: **اختيارىّ**: بالياء التحتية وهو أن يُقصد لذاته مِن غير عُروض سببٍ من الأسباب. **واضطرارى**: وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه كعجز ونسيان، فحينئذ يجوز الوقف على أى كلمة كانت، وإن لم يتم المعنى، كأن وقفَ على شرطٍ دون جوابه، أو على موصولٍ دون صلته، لكن يجب الابتداء من الكلمة التى وقف عليها إن صلح الابتداءُ بها. **وانتظارىّ**: وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرَها حين جمعه لاختلاف الروايات. **واختبارىّ**: بالباء الموحدة، ومتعلقه الرسمُ لبيان المقطوع والموصول والثابت من المحذوف، ولا يوقف عليه إلا لعذر كانقطاع نَفَسٍ أو سؤالِ ممتحنٍ أو تعليم قارئٍ كيف يقف إذا اضطر؛ لأنه قد يضطر إلى الوقف على شىء فلا يدرى كيف يقف.

ثم اعلم أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا فى **الوقف الاختيارى** على خمسة أقوال: أشهرها وأعدلُها ما ذكره الدانى وابن الجزرى وهو أربعة أقسام: تامّ، وكافٍ، وحَسَنٌ، وقبيحٌ. فالوقف **التامُّ** هو الوقفُ على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظًا ولا معنًى؛ كالوقف على ﴿المفلحون﴾ فى سورة البقرة. والوقفُ **الكافى** هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظًا بل معنًى فقط كالوقف على قوله ﴿لا يؤمنون﴾ فى أوّل البقرة لأنها مع ما بعدها وهو ﴿ختمَ الله﴾ متعلق بالكافرين. والوقف **الحسن** هو الوقفُ على كلمةٍ تعلَّق ما بعدَها بها أو بما قبلها لفظًا بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة؛ كالوقف على ﴿الحمد لله﴾ فى الفاتحة لأن ﴿ربِّ﴾ صفة له، فتعلقَ ما بعد الكلمة الموقوف عليها بها لفظًا. وكالوقف على ﴿عليهم﴾ الأوّل فى الفاتحة لأن ﴿غير﴾ صفةٌ لـ﴿الذين﴾ أو بدل منه. والوقف **القبيح** هو الوقف على لفظٍ غير مفيد لعدم تمام الكلام، وقد تعلق ما بعدَه بما قبله لفظًا

ومعنًى؛ كالوقف على ﴿بسم﴾ من ﴿بسم الله﴾، وعلى ﴿الحمد﴾ من ﴿الحمد لله﴾، وعلى ﴿مالك﴾ أو ﴿يوم﴾ من ﴿مالك يوم الدين﴾؛ لأنه لا يُعلم إلى أى شىء أضيف. أو على كلامٍ يوهم وصفًا لا يليق به تعالى كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أن التعلق اللفظى هو أن يكون ما بعده متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفةً أو معطوفًا، بشرط أن يكون ما قبله كلامًا تامًا. وأما المعنوى فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شىء من تعلقات الإعراب؛ كالإخبار عن حال المؤمنين فى أوّل سورة البقرة مثلاً فإنه لا يتم إلا إلى قوله ﴿المفلحون﴾، ثم أحوال الكافرين تتم عند قوله ﴿ولهم عذاب عظيم﴾، ثم أحوال المنافقين تتم عند قوله ﴿إن الله على كل شىء قدير﴾ حيث لم يبق لِما بعده تعلقٌ بما قبْله لا لفظًا ولا معنًى. [اهـ. ملا على].

الفصل الثالث

فى بيان ما يتعلق بالوقف التام

اعلم أن الوقف التامَّ هو الذى يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثرُ ما يوجد فى رءوس الآى وعند انقضاء القصص؛ نحو الوقف على ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ والابتداء بقوله ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، ونحو الوقف على ﴿مالك يوم الدين﴾ والابتداء بقوله ﴿إياك نعبد﴾، ونحو ﴿أولئك هم المفلحون﴾ والابتداء بقوله ﴿إن الذين كفروا﴾، ونحو ﴿إن الله على كل شىء قدير﴾ والابتداء بقوله ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربَّكم﴾.

وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو ﴿وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾ هذا انقضاء كلام بلقيس، ثم قال تعالى ﴿وكذلك يفعلون﴾ وهو رأس آية. وقد يكون وسطَ الآية نحو ﴿لقد أضلنى عن الذكر بعد إذ جاءنى﴾ وهو تمامُ حكايةِ قول الظالم وهو أبىّ بن خلف، ثم قال تعالى ﴿وكان الشيطان للإنسان خذولا﴾ وهو رأس آية. وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة بكلمة نحو ﴿لم نجعل لهم من دونها سترا﴾ آخر الآية، وتمامُ الكلام ﴿كذلك﴾ أى أمْرُ ذى القرنين كذلك. ونحو ﴿وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين وبالليل﴾، رأس الآية ﴿مصبحين﴾، والتمامُ ﴿وبالليل﴾ لأنه معطوف على المعنى أى

بالصبح وبالليل. ومثله ﴿عليها يتكئون وزخرفا﴾ رأس الآية ﴿يتكئون﴾ والتمامُ ﴿وزخرفا﴾ لأنه معطوف على ما قبله من قوله ﴿سقفًا من فضة﴾. قال ابن الجزرى فى النشر: وقد يكون الوقفُ تامًّا على تفسيرٍ وإعراب، وقد يكون غيرَ تام على تفسير وإعرابٍ آخرَ نحو قوله ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ وقفٌ تام على أنَّ ما بعده مستأنَفٌ، وهو قولُ ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهبُ أبى حنيفة وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائى ويعقوب والفراء والأخفش، وأبو حاتم وسواهم من أئمة العربية، قال عروة: «الراسخون فى العلم لا يعلمون التأويل لكن يقولون آمنا به، وهو غيُر تام عند آخرين والتمامُ عندهم ﴿والراسخون فى العلم﴾ فهو عندهم معطوف عليه وهو اختيارُ ابن الحاجب وغيره. ونحو ﴿قل إنْ كان للرحمن ولد﴾ وقفٌ تام إن جعلتَ ﴿إن﴾ نافية بمعنى ما، وهو قول ابن عباس؛ أى ما كان للرحمن ولد، وإن جُعلت شرطيةً كان الوقف على العابدين، والمعنى: إن كنتم تزعمون أن للرحمن ولدًا فأنا أوّل العابدين أى أوّلُ مَن عبد اللهَ واعترف أنه إله. وقد يكون الوقف تامًا على قراءة، وغيرَ تامٍ على أخرى نحو ﴿مثابةً للناس وأمْنا﴾ تامٌّ على قراءة من كسر خاءَ ﴿واتَّخذوا﴾، وكافٍ على قراءة من فتحها. ونحو ﴿إلى صراط العزيز الحميد﴾: تامٌّ على قراءة من رفع الاسمَ الجليل بعدها، وحَسَنٌ على قراءة من خفض. وقد يتفاضل التامُّ فى التمام نحو ﴿مالك يوم الدين * إياك نعبد * وإياك نستعين﴾ كلاهما تام إلا أن الأوّل أتمّ من الثانى لاشتراك الثانى وما بعده فى معنى الخطاب بخلاف الأوّل.

وقد يتأكد الوقفُ على التام لبيان معنًى مقصودٍ وهو ما لو وُصل طرفاه لأوْهَمَ معنًى غيرَ المُراد، وهذا هو الذى عبَّر عنه السجاوندى باللازم. وعبَّر عنه بعضُهم بالواجب، فمن ذلك الوقفُ على قوله تعالى ﴿ولئن اتبعتَ أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين﴾ والابتداء بقوله ﴿الذين آتيناهم الكتاب﴾ لئلا يوهم أن ﴿الذين﴾ صفة ﴿الظالمين﴾ وهو مستأنفٌ مدْحٌ فى عبد الله بن سلام وأصحابه. ومن ذلك الوقف على قوله ﴿ولا هم يحزنون﴾ والابتداء بقوله ﴿الذين يأكلون الربوا﴾ لأن وصله بما قبله يوقع فى محذور. ومنه الوقف على قوله تعالى ﴿لقد سمع الله قولَ الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء﴾ والابتداء بقوله ﴿سنكتب ما قالوا﴾ لأنه لو

وصلَ لأوهمَ أن ما بعده مِن مَقولهم، بينما هو إخبارٌ من الله عن الكفار. ومنه الوقف على قوله ﴿سبحانه أن يكون له ولد﴾ والابتداء بقوله ﴿له ما فى السموات وما فى الأرض﴾ لأنه لو وصل لأوهمَ أن ما بعده صفةٌ له فكان المنفىُّ ولداً موصوفًا بأنه يملك السموات والأرض، والمرادُ نفىُ الولد مطلقًا. ومنه الوقف على قوله ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء﴾ والابتداءُ بقوله ﴿بعضهم أولياء بعض﴾ لأنه لو وَصَلَ لأوهمَ أن الجملةَ بعده صفةٌ لأولياء، فيكون النهىُ عن اتخاذهم أولياءَ صفتُهم أنّ بعضَهم أولياءُ بعض، فإذا انتفى هذا الوصفُ جاز اتخاذهم أولياء، وهو محال، وإنما النهى عن اتخاذهم أولياء مطلقًا. ومنه الوقف على قوله ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾ والابتداء بقوله ﴿الذين خسروا أنفسهم﴾ لأنه لو وصله لأوهم أن الجملة بعده نعتٌ لأبناء عبد الله بن سلام وأصحابه المؤمنين. ومنه الوقف على قوله تعالى ﴿فأىّ الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون﴾ والابتداء بقوله ﴿الذين آمنوا﴾ لأنه لو وَصَلَهُ لأَوْهَمَ أن ﴿الذين آمنوا﴾ متصل بما قبله بل هو مبتدأ خبره ﴿أولئك لهم الأمن﴾ ومنه قوله ﴿والله لا يهدى القوم الظالمين﴾، والابتداء بقوله ﴿الذين آمنوا وهاجروا﴾ لئلا يوهم أن ﴿الذين آمنوا﴾ صفة لما قبله. ومنه الوقف على قوله ﴿ولا يحزنك قولهم﴾، والابتداء بقوله ﴿إن العزة لله جميعًا﴾ لئلا يوهم أن ذلك مِن مقولهم. ومثله ﴿فلا يحزنك قولهم﴾ بياسين، والابتداء بقوله ﴿إنا نعلم ما يسرون﴾ لما تقدم. ومنه الوقف على قوله ﴿وما كان لهم من دون الله من أولياء﴾ والابتداء بقوله ﴿يضاعف لهم العذاب﴾ لئلا يوهم الحالية والوصفية. وقوله ﴿من مرقدنا﴾، والابتداء بقوله ﴿هذا ما وعد الرحمن﴾ لئلا يصيرَ هذا مِن صفة المَرْقَد، فيبقى ما وعد الرحمن بلا مبتدأ، وقيل الوقفُ على قوله ﴿هذا﴾ بجعله بدلاً من ﴿مرقدنا﴾ ويجعل ﴿ما وعد الرحمن﴾ خبر مبتدء محذوف تقديره: الذى بعثكم وَعْدُ الرحمن. ومنه الوقف على قوله ﴿أليس فى جهنم مثوى للكافرين﴾ والابتداء بقوله ﴿والذى جاء بالصدق﴾ لئلا يوهم العطف. وقوله ﴿إنهم أصحاب النار﴾ والابتداء بقوله ﴿الذين يحملون العرش﴾ لأنه لو وَصَلَ لصار ﴿الذين يحملون العرش﴾ صفةً لأصحاب النار، وليس كذلك. ومنه الوقف على قوله ﴿فتولّ عنهم﴾، والابتداء بقوله ﴿يوم يَدْعُ الدّاعِ﴾ لأنه لو وصل صارَ ﴿يوم يدع﴾ ظرفًا للتولّى عنهم، وليس كذلك، بل هو ظرفُ ﴿يخرجون﴾، و﴿خُشَّعًا أبصارهم﴾ حالٌ من الضمير فى

﴿يخرجون﴾ تقديره: يخرجون خُشَّعًا أبصارهم يوم يدع الداع. وقوله ﴿شديد العقاب﴾ والابتداء بقوله ﴿للفقراء المهاجرين﴾ لأنه لو وَصَلَ فُهِم أن شدّة العقاب للفقراء، وليس كذلك، بل قوله ﴿للفقراء﴾ خبر مبتدأ محذوف، أى والفىء المذكور للفقراء [اهـ. من السجاوندى والأشمونى والدانى].

وفى المرعشى: إن قلتَ: قال الدانى: الوقفُ التام عند تمام القصص وانقضائها، وهذا يدلُّ على أن جُمَلَ القصةِ الواحدةِ متعلِّقٌ بعضُها ببعضٍ معنًى، فَيَلْزَم أن لا يكون فى أثناء قصة يوسف عليه السلام وشبهها وقفٌ تامٌّ، مع أنَّ الدانى قال فى سورة يوسف: الوقفُ على ﴿حكيم﴾ تام وكذا الوقف على ﴿الخاسرين﴾ وعلى ﴿لا يشعرون﴾، مع أن هذه الوقوف فى أثناء قصة يوسف عليه السلام؟! قلت: فى سورة يوسف عليه السلام قصص متعدّدة متعلقة بيوسف عليه السلام؛ فقصةُ رؤياه تتم عند قوله ﴿عليم حكيم﴾، وقصة تدبير إخوته وتبعيده عن أبيه تتم عند قوله ﴿إذًا لخاسرون﴾، وقصة ما فعلوه به تتم عند قوله ﴿لا يشعرون﴾ وهكذا إلى آخر ما يتعلق به عليه السلام، وتُعَدّ جميعُ القصص المتعلقة بيوسف عليه السلام بتلك السورة قصةً واحدةً وحدةً اعتباريةً لا حقيقية، ولا يفهم مقاطعَ القصص فى القرآن إلا الأفراد من العلماء. اهـ.

الفصل الرابع

فى بيان الوقف الكافى

اعلم أن الوقف الكافى هو الذى يَحْسُنُ الوقفُ عليه أيضا والابتداء بما بعده، غير أن الذى بعده متعلق به من جهة المعنى دون تعلُّق شىءٍ من جهة الإعراب نحو ﴿أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ ثم قال: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ فآخرُ الآية كلامٌ تام ليس له تعلق بما بعده من جهة الإعراب، لكن له تعلقٌ من جهة المعنى لأن قوله ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ إخبار عن حال الكفار، وقوله ﴿إن الذين كفروا﴾ إخبارٌ عن حالهم أيضا، ومثل ذلك الوقفُ على قوله ﴿حُرمت عليكم أمهاتكم﴾ والابتداء بما بعد ذلك فى الآية كلها إلى قوله ﴿رحيما﴾. ومثله الوقف على قوله ﴿اليوم أُحِلَّ لكم الطيبات﴾ والابتداء بما بعد ذلك لأنه كله معطوف. ومثله الوقف على قوله ﴿ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم﴾، والابتداء بما بعد ذلك إلى قوله ﴿أو أشتاتا﴾. وكذا

الوقف على فواصل سورة الجن، والمدّثر، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والشمس وضحاها، والابتداء بما بعدهن؛ لأن ذلك كله معطوفٌ بعضه على بعض، فما بعدَه كلامٌ مستغنٍ عمَّا قبله لفظاً وإن اتَّصلَ معنًى، لكنْ لا يوقف على الفاصلة التى قبل الجواب لاتصالها به، وقد يتفاضل فى الكفاية كتفاضُل التام نحو ﴿فى قلوبهم مرض﴾ كاف، ﴿فزادهم اللهُ مرضاً﴾ أكفىَ منه، ﴿بما كانوا يكذبون﴾ أكفى منهما. وأكثر ما يكونُ التفاضل فى رءوس الآى نحو ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ كاف، ﴿ولكن لا يعلمون﴾ أكفى منه، ونحو ﴿وأُشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم﴾ كاف، ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ أكفى منه، ونحو ﴿ربنا تقبل منا﴾ كاف ﴿إنك أنت السميع العليم﴾ أكفى منه، وقد يكون الوقف كافيا على تفسير أو إعراب، ويكون غيرَ كاف على آخَرَ نحو ﴿يُعلِّمونَ الناسَ السحر﴾ كافٍ إن جُعلت «ما» بعده نافية موصولة، فإن جُعلت موصولة كان حَسناً فلا يبتدِ بها لأن ما قبلها غيرُ رأس آية. ونحو ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾ كاف على أن يكونَ ما بعده مبتدأ خبرُه ﴿على هدى من ربهم﴾ وحَسَنٌ على أن يكون ما بعده خبَر ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ أو خبرَ ﴿والذين يؤمنون بما أُنزل إليك﴾. وقد يكون كافيا على قراءة، وغيرَ كافٍ على أخرى، نحو ﴿ونحن له مخلصون﴾ كافٍ علي قراءة من قرأ ﴿أم تقولون﴾ بتاء الخطاب، وتامّ على قراءة مَن قرأ بياء الغيبة، ونحو ﴿يحاسبكم به الله﴾ كاف على قراءة من رفع ﴿فيغفرُ﴾ ﴿ويعذبُ﴾، وحسَنٌ على قراءة مَن جزمهما، ونحو ﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل﴾ كافٍ على قراءة مَن كسر همزة ﴿وإن اللهَ لا يُضيع﴾، وحَسَنٌ على قراءة مَن فتحها.

وقد يتأكد الوقف الكافى لبيان المعنى المقصود كما تقدَّم فى التام؛ فمن ذلك الوقف على قوله ﴿وما هم بمؤمنين﴾، والابتداء بقوله ﴿يخادعون﴾ لأن قولَه ﴿بمؤمنين﴾ منكَّر، والجملة بعد المنكَّر تتعلق به، فلو وصلَ صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين؛ فينتفى الوصف عن الموصوف، فينتقض المعنى؛ لأن المراد نفى الإيمان عنهم وإثبات الخداع لهم. ومنه الوقف على قوله تعالى: ﴿زين للذين كفروا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا﴾ والابتداء بقوله ﴿والذين اتقوا﴾ وهو مبتدأ و﴿فوقهم﴾ خبره، ولو وصل صارَ ظرفاً لـ ﴿يسخرون﴾ أو حالا لفاعل ﴿يسخر﴾، وقبحه ظاهر. ومنه قوله ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ والابتداء بقوله ﴿وما من إله إلا

إله واحد﴾ لأنه يوهم السامع أنه من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث، وليس كذلك. ومنه قوله ﴿ولقد همت به﴾ والابتداء بقوله ﴿وهمّ بها﴾، وبهذا يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبيٍّ معصوم أن يهمّ بامرأة، وينفصل من حكم القَسَم قبله من قوله ﴿ولقد﴾، ويصير ﴿وهمّ بها﴾ مستأنفا؛ إذ الهَمُّ من السيد يوسف منفيٌّ لوجود رؤيته البرهان، فالهمُّ الثانى غير الهمّ الأوّل، وقيل الوقف على قوله ﴿وهمّ بها﴾. ومنه الوقف على قوله ﴿وإن عدتم عدنا﴾ والابتداء بقوله ﴿وجعلنا﴾ لأنه لو وصل صار قوله ﴿وجعلنا﴾ معطوفاً على قوله ﴿عدنا﴾، داخلا تحت شرط ﴿إن عدتم﴾. ومنه الوقف على قوله ﴿وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا﴾ والابتداء بقوله ﴿وقرآنا﴾ لأنه لو وصل صار قوله ﴿وقرآنا﴾ معطوفا فاقتضى أن يكون الرسول ﴿قرآنا﴾، بل التقدير: وفرقنا قرآنا ﴿فرقناه﴾ أى أحكمناه. ومنه الوقف على قوله ﴿ثم تولوا عنه وقالوا معلَّم مجنون﴾ والابتداء بقوله ﴿إنا كاشفوا العذاب﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿إنا كاشفوا العذاب﴾ من مقول الكفار. ومنه الوقف على قوله ﴿الذين هم فى خوض يلعبون﴾ والابتداء بقوله ﴿يوم يُدَعُّون﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿يوم﴾ ظرفًا لقوله ﴿يلعبون﴾. ومنه الوقفُ على قوله ﴿إن المجرمين فى ضلال وسُعُر﴾ والابتداء بقوله ﴿يوم يُسحبون﴾ لأنّ ﴿يوم يُسحبون﴾ ليس بظرف لضلالتهم، وإنما هو ظرفٌ لمحذوف أى يقال لهم ذوقوا مسَّ سَقَر. ومنه الوقف على قوله ﴿نشهد إنك لرسول الله﴾ والابتداء بقوله ﴿واللهُ يعلم إنك لرسوله﴾ لأنه لو وصل لصار ﴿والله يعلم﴾ من مقول المنافقين. ومنه الوقف على قوله ﴿فمن شاء ذكره﴾ والابتداء بقوله ﴿فى صحف﴾ لأنه لو وصل صارت الصحفُ محلَّ ذكرِ مَن شاء أن يذكر القرآن، وهو مُحال، بل التقدير: هو فى صحف مكرمة. [اهـ. سجاوندى]

الفصل الخامس

فى بيان ما يتعلق بالوقف الحَسَن

اعلم أن الوقفَ الحَسَنَ هو الذى يَحْسُنُ الوقف عليه، وفى الابتداء بما بعده خلافٌ لتعلُّقه به من جهة اللفظ؛ إذ كثيراً ما تكون آيةٌ تامة وهى متعلقة بما بعدها ككونها مستثنى والأخرى مستثنى منها؛ لأن ما بعده مع ما قبله كلامٌ واحدٌ من جهة المعنى كما تقدم، أوكونها نعتا لما قبله، أو بدلاً، أو حالا، أو توكيدًا كما سيأتى بيانه. وسُمى حَسناً لأنه يُفهِم معنًى يَحسُن السكوتُ عليه، ويكون رأسَ آية وغيرَ رأسِ آية،

فإن كان غيرَ رأسِ آية حَسُنَ الوقف عليه ولا يحسن الابتداءُ بما بعده، فيُستحب لمن وقف عليه أن يبتدئ من الكلمة الموقوف عليها، فإن لم يفعل فلا إثمَ عليه كما ذكره المرعشى، وقال بجواز الابتداء بما بعده الشيخُ ابن قاسم البقرى فى رسالته «غنية الطالبين». وقال الشيخ خالد فى شرحه على الجزرية: والمختار أن الوقف على التام والكافى والحَسَن جائزٌ وكذا حُكْمُ الابتداء ا هـ. وأما إن كان رأسَ آية نحو قوله ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ و﴿الرحمن الرحيم﴾ فوقْفُه حَسَنٌ أيضا، ويحسن الابتداءُ بما بعده لكوْن الموقوف عليه من رءوس الآى، وهو على خلاف فى أن الوقفَ على مثل ذلك أوْلَى أو وصلَه بما بعده، وسيجئ تحقُّقه. قال الملا على فى شرحه: ثم اعلم أن الوقفَ على رءوس الآى سُنَّةٌ لما ذكره ابنُ ابنِ الجزرى بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلى أم سلمة رضى الله عنها قالت: « كان رسولُ الله ﷺ إذا قرأ قطَّعَ آيةً آيةً يقول ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ثم يقول ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ثم يقف، ثم يقول ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف». ثم قال: ولهذا الحديث طرقٌ كثيرة، وهو أصل فى هذا الباب.

* **أقول:** فظاهرُ هذا الحديث أن رءوسَ الآى يُستحبُّ الوقفُ عليها سواءٌ وُجِد تعلقٌ لَفظىٌّ بما بعده أمْ لا، وهو الذى اختاره البيهقى، وقال أبو عمرو الدانى: وهو أحبُّ إلىَّ، لكنه خلاف ما ذهبَ إليه أربابُ الوقوف كالسجاوندى وصاحبُ الخلاصة وغيرِهما من أن رءوسَ الآى وغيرَها فى حُكمٍ واحدٍ من جهةِ تعلق ما بعدَه بما قبله وعدم تعلقه - يعنى لفظاً - ولذا كتبوا (قف) و(لا) فوق بعض الفواصل كما كتبوا فوق غيرها. [ا هـ. باختصار].

وفى المرعشى: قال السيوطى: يحسن الابتداء بما بعد الموقوف عليه فى الوقف التام والكافى، ولاَ يَحسُن فى الوقف الحسن إلا أن يكون رأسَ آية، فإنه يَحْسُنُ الابتداء حينئذ بما بعد الموقوف عليه فى اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبى ﷺ فى حديث أم سلمة رضى الله عنها: قال بعض الشارحين - أى لحديث أمه سلمة: هذا إذا كان ما بعده مفيداً لمعنًى، وإلا فلا يَحْسُنُ الابتداء به: كقوله تعالى فى سورة البقرة ﴿لعلكم تتفكرون * فى الدنيا والآخرة﴾ فإن ﴿تتفكرون﴾ رأسُ آية، لكن لا يفيد ما بعده معنًى، فلا يحسن الابتداء به، ويستحب العَوْد إلى ما قبله، وإنما قال السيوطى «في اختيار أكثر أهل الأداء» لأن الدانى لم يُحَسِّنْه حيث صَرَّحَ فى كتابه «المكتفى» بأن

الابتداء بـ ﴿الرحمن الرحيم﴾ وبـ ﴿مالك يوم الدين﴾ لا يَحسُنُ عند الوقف على ما قبلهما لأنه مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع له. ا هـ. **أقول:** قُبْحُ الابتداء لا يُخَصُّ بالمجرور، بل الابتداء بكل تابع قبيح عنده، وإنما ذكر المجرورَ لخصوص المقام، ولو قال لأنه تابِعٌ والابتداء بالتابع قبيحٌ لكان أظهر. [ا هـ. من حاشية المرعشي].

وقال صاحب القول المفيد: وبهذا الحديث - أي حديث أمّ سلمة - استدلَّ بعضهم على أن الوقف على رءوس الآى سُنة وقال أبو عمرو: هو أحب إليّ، واختاره البيهقي في شُعَب الإيمان، وغيرُه من العلماء، وتعقبهما الجعبري في كتابه «الاهتداء» بأن الاستدلال بهذا الحديث على سُنِّية وَقْف الفواصل لا دلالة فيه على ذلك، لأنه إنما قَصدَ به إعلامَ الفواصل قال: وجهلَ قومٌ هذا المعنى وسَمَّوْه وقفَ السنَّة، إذ لا يُسَنُّ إلا ما فعله تعبُّداً، ولكن هو وقفُ بيان. ا هـ، وأيضا تعقبَ الاستدلالَ به الحافظ ابن حجر العسقلاني، ونظره من وجهين، إلى أن قال بعد النظرين: والأظهر أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يقف ليبين للمستمعين رءوسَ الآى، ولو لم يكن لهذا لما وقفَ على ﴿العالمين﴾ ولا ﴿الرحيم﴾ لما في الوقف عليهما مِنْ قَطْع الصفة مِن الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك ا هـ، وفي ابن غازي: قال شيخنا الشيخ سلطان في مقدمة التكبير من طريق الشاطبية والدرة عند قوله: «ثم تجمع من قوله تعالى ﴿لكم دينكم ولي دين﴾ [سورة الكافرون] إلى قوله ﴿واستغفره﴾ [سورة النصر]، ولا يباح الوقف على قوله ﴿والفتح﴾ [سورة النصر] وإن كان رأسَ آية؛ لأن رءوس الآى إنما يباح الوقف عليها إن تمّ الكلام بأن أخذَ المبتدأُ خبرَه، والفعلُ فاعلَهْ، والشرطُ جوابه، وكذا القَسَمُ، فلا يوقف على نحو ﴿والعصر﴾ وكذا ﴿والنجم إذا هوى﴾ لكن إذا طال الكلامُ قَبْلَ الإتيان بالجواب يُباح الوقف حينئذ كما في فواصل ﴿والشمس وضحاها﴾ فيصح الوقف على فواصلها ولو كان قبل الجواب إلا علي الفاصلة التي قبل قوله ﴿قد أفلح من زكاها﴾ لاتصالها بالجواب، وكذا ﴿إذا الشمس كُوِّرت﴾ وكذا لا يوقف على رءوس الآى ولا على غيرها وإنْ تمّ الكلام بالمعنى المتقدّم حيث توقف الكلام على الإتيان بالصلة أو الحال مثلاً كما في نحو ﴿فويلٌ للمصلِّين﴾ وكما في نحو ﴿وما خلقنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبين﴾ فلا يوقف على قوله ﴿للمصلين﴾ ولا على ﴿وما بينهما﴾ ا هـ. وقال بعض المفسرين: اعلم أن الآىَ توقيفيةٌ، وتكون كلمةً واحدة نحو ﴿والضحى﴾ و﴿الفجر﴾ ولو لم يصحّ الوقف عليها

لِعَدَمِ تمامِ الكلامِ، والنبيُّ ﷺ كان يقف عليها ليَعلمَ الحاضرون أنها آية، ثم يصل إذا لم يتم الكلام، ولذلك أشار بعضهم بقول:

الوقفُ فوقَ رءوسِ الآى سُنَّةٌ مَن ... عليه جبريلُ بالقرآن قد نَزَلا

محمّدُ المصطفَى المبعوثُ مِن مُضَرَ ... ومَن إلينا به دينُ الهُدَى وَصَلا

وكان يبدأ بعد الوقف إن صلحتْ ... بداءةٌ، كُنْ لِما قد قلتُ ممتثِلا

أما إذا البدْءُ لم يصلُحْ فكان يرَى ... عَودَ البدْءِ لِما قبْلَ الذى انفصلا

ووقفُه كان تعليمًا لمسْتَمِعِ ... آىَ القرآنِ كما قد قاله النُّبَلا

فثِقْ بما قلتُ واحذَرْ قول مَن يَكُ ... مُطْلِقاً لِوقفٍ وبدْءٍ تَبْلُغُ الأمَلا

وقال كانَ رسولُ الله عند رءو ... سِ الآى بالوقفِ مشغوفاً ومشتغِلا

ويبدأنْ ولم يرجعْ وذا خطأٌ ... إنْ كانَ ما بعدَ بدءٍ يورثُ الخَلَلا

والمصطفَى منه معصومٌ كما وردتْ ... به الأحاديثُ والتنزيلُ قد نزلا

وفى المرعشى نقلا عن بعضهم: إن المراد بالوقف فى حديث أم سلمة السكتُ؛ لأن الوقفَ والسكتَ والقطعَ عبارات يُطلقها المتقدمون غالباً ويراد بها الوقف، وأما المتأخرون ففرَّقوا بين كلٍّ منها. وفيه أيضا فى المقالة الرابعة: قال فى النشر: والصحيح أن السكت مقيّد بالسماع والنقل؛ فلا يجوز إلا فيما صَحَّت الرواية به لمعنى مقصود بذاته كما سيأتى بيانه فى التنبيه الخامس فى بيان السكت، وقيل: يجوز فى رءوس الآى مطلقًا - أى سواءٌ صحَّت الروايةُ به أمْ لا - حالَ الوصل؛ لقصد البيان؛ أى بيان أنها رءوسُ الآى، وبعضهم حملَ الحديث الوارد على ذلك ا هـ، وفى المكتفى لأبى عمرو الداني قال: حدثنا فارس بن أحمد المقرئ: قال: حدثنا جعفر بن محمد الدقاق قال: حدثنا عمرُ بن يوسف قال: حدثنا الحسين بن شريك قال: حدثنا أبو حمدون قال: حدثنا اليزيدى عن أبي عمرو «أنه كان يسكتُ عند رأسِ كل آية وكان يقول إنه أحبُّ إلىَّ إذا كان رأسَ آية أنْ يُسكتَ عندها وقد وردت السُّنة بذلك عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيعَ»، كما حدّثنا خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكى قال: حدثنا على بن عبدالعزيز قال: حدثنا أبو

عبيد قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأموى عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن أم سلمة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يقطِّع قراءته يقول ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ﴿الرحمن الرحيم﴾ ﴿مالك يوم الدين﴾ ومَرْقومٌ فيه على رأس كل آية نقطةٌ حمراء مَحَلّ قوله، ثم يقف» ا هـ.

إذا عرفت هذا فاعلم أن العلماء رحمهم الله اختلفوا فى الوقف على رءوس بعض الآى؛ فمنهم من اختار الوقفَ عليها والابتداءَ بما بعدها لحديث أم سلمة المتقدم، ولم ينظر إلى عدم تمام الكلام كالوقف على قوله ﴿لعلم تتفكرون﴾ رأس الآية والابتداء بقوله ﴿فى الدنيا والآخرة﴾، أو على قوله ﴿أرأيت الذى ينهى﴾ رأس الآية والابتداء بقوله ﴿عبداً إذا صلى﴾، ولا إلى إيهام الوقف أو الابتداء معنًى فاسداً لا يليق كالوقف علي قوله ﴿فويل للمصلين﴾ والابتداء بـ﴿الذين هم عن صلاتهم﴾ أو علي قوله ﴿ألا إنهم من إفكهم ليقولون﴾ والابتداء بقوله ﴿ولد الله﴾ فهذا وما شابهه لا يخفى ما فيه؛ فتأمل. ومنهم من أجاز الوقف عليها ولم يجوّز الابتداء لما تقدم، ومنهم من أجاز السكت على رأس كل آية أى من دون تنفس؛ فهذه ثلاثة مذاهب تتعلق بالوقف الحسن، فاختر لنفسك منها ما يحلو، والله أعلم.

لكن الذى نقلناه عن مشايخنا مشافهةً هو المذهب الأوّلُ، وهو المشهور عند غالب أهل هذا الفن، ثم أعلم أنه قد يكون الوقفُ حَسَناً على تقدير، وكافياً علي آخر، وتامّا على غيرهما، نحو قوله ﴿هدىً للمتقينَ﴾ يجوز أن يكون حسنا إذا جُعل ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ نعتا ﴿للمتقين﴾ وأن يكون كافيا إذا جُعل ﴿الذين يؤمنون رفعاً بمعنى هم الذين، أو نصباً. بتقدير أعنى الذين ويجوز أن يكون تاماً إذا جعل ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ مبتدأ خبره ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾.

وقد يكون الوقفُ حسنا والابتداءُ قبيحاً نحو قوله ﴿يخرجون الرسول﴾؛ فالوقفُ حَسَنٌ والابتداءُ بـ﴿وإياكم﴾ قبيح لفساد المعني، إذ يصير تحذيرا عن الإيمان بالله تعالى، وقد يتأكد الوقف الحسن لبيان المعنى المقصود كما تقدم كالوقف على قوله ﴿ ألم تر إلى الملأ من بني إسرائيل مِن بعد موسى﴾ والابتداء بقوله ﴿ إذ قالوا لنبى لهم ابعث﴾ لئلا يوهم أن العامل فيه ﴿ألم تر﴾. والوقف على قوله ﴿ألم تر إلي الذى حاج إبراهيم فى ربه أن آتاه الله الملك﴾ والابتداء بقوله ﴿إذ قال إبراهيم﴾. والوقف على قوله ﴿واتل عليهم نبأ ابنى آدم بالحق﴾ والابتداء بقوله ﴿إذ قرّبا قربانا﴾. والوقف على

قوله ﴿واتل عليهم نبأ نوح﴾ والابتداء بقوله ﴿إذ قال لقومه﴾. والوقف على قوله ﴿ونبِّئهم عن ضيف إبراهيم﴾ والابتداء بقول ﴿إذ دخلوا عليه﴾. والوقف على قوله ﴿واذكر فى الكتاب مريم﴾ والابتداء بقوله ﴿ إذ انتبذت من أهلها﴾. والوقف على قوله ﴿هل أتاك حديث موسى﴾ والابتداء بقوله ﴿إذ رأى نارا﴾. و الوقف على قوله ﴿إذا جاء لا يؤخَّر﴾ والابتداء بقوله ﴿لو كنتم﴾ لأن جوابَ لو محذوف تقديره: لو كنتم تعلمون ما كفرتم. كلُّ ذلك وما شابهه ألزَم السجاونديُّ بالوقف عليه لئلا يوهم أنَّ العاملَ في (إذ) الفعل المتقدم. وقد ذكروا الوقف على قوله ﴿ وتُعَزِّروه وتوقروه﴾ والابتداء بقوله ﴿وتسبحوه﴾ لئلا يوهم اشتراكَ عَوْد الضمائر على شيء واحد؛ فإن الضمير فى الأوّلين عائد على النبى ﷺ، وفى الآخر عائد على الله تعالى، وكذا الوقف على قوله ﴿أن صدّوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا﴾ والابتداء بقوله ﴿وتعاوَنوا﴾ لأنه لو وصلَ صار ما بعده معطوفاً أى ﴿أن تعتدوا﴾ و﴿تَعاوَنوا﴾ بحذف إحدى التاءين، وإنما هو أمر مستأنف. وكذا الوقف على قوله ﴿ولُعنوا بما قالوا﴾ والابتداء بقوله ﴿بل يداه﴾ لأن وَصْلَهُ يوهم أن قوله ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ مفعول ﴿قالوا﴾. والوقف على قوله ﴿المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض﴾ والابتداء بقوله ﴿يأمرون﴾ لأنه لو وصلَ صارت الجملةُ صفةً لبعض وهى صفةٌ لكل المنافقين. ومثله ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾ لما تقدم. ومثله الوقف على ﴿وإن الدارَ الآخرة لهى الحيوان﴾ والابتداء بقوله ﴿لو كانوا يعلمون﴾ لأن التقدير لو علموا حقيقة الدارين لما اختاروا اللهو الفانى على الحيوان الباقى، ولو وصلَ لصار وصفُ الحيوان معلقاً بشرط أن لو علموا ذلك، وهو مُحال. ومثله الوقف على قوله ﴿ذلكم الله ربكم خالق كل شئ﴾ والابتداء بقوله ﴿لا إله إلا هو﴾ لأنه لو وصلَ صارت جملة ﴿لا إله إلا هو﴾ وصفاً لشيء. ومثله الوقف على ﴿ان هؤلاء قوم لا يؤمنون﴾ والابتداء بقوله ﴿فاصفح عنهم وقل سلام﴾ لئلا يوهم أنه من مقول الرسول لله عزَّ وجلَّ. ومثله الوقف على قوله ﴿رب السموات والأرض وما بينهما﴾ والابتداء بقوله ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ لأن ربوبيته لا تتعلق بكونهم موقنين، ومثله فى سورة الشعراء. ومثله الوقف على قوله ﴿إنكم عائدون﴾ والابتداء بقوله ﴿يوم نبطش﴾ لأنه لو وصلَ صار يومَ نبطش ظرفاً لعوْدهم إلى الكفر، وهو يوم القيامة أو يوم بدر، والعَوْدُ إلي الكفر فيهما غير ممكن. [ا هـ. من السجاوندى والثغر الباسم].

*****

الفصل السادس

فى بيان ما يتعلق بالوقف القبيح

هو نوعان:

أحدهما: الوقف على كلام لا يُفهم منه معنًى لشدة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنى؛ كالوقف على قوله ﴿بسم﴾ من ﴿بسم الله﴾، و﴿الحمد﴾ من ﴿الحمد لله﴾، وعلى ﴿رب﴾ من نحو ﴿رب العالمين﴾، وعلى ﴿مالك﴾ من ﴿مالك يوم الدين﴾، وعلى ﴿إياك﴾ من ﴿إياك نعبد﴾، وعلى ﴿صراط﴾، من ﴿صراط الذين أنعمت﴾؛ فكلُّ هذا لا يتمُّ منه كلام، ولا يُفهم منه معنى؛ لأنه لا يُعلم إلى أى شىء أضيف؛ فالوقف عليه قبيح لا يجوز تعمدُ الوقف عليه إلا لضرورة؛ كأن انقطع نفَسُ القارئ أو عطسَ أو ضحكَ أو غلبه النومُ أو عرضَ له شىء من الأعذار التى لا يمكن بها أن يصل إلى ما بعده، أو كان الوقفُ لتعليمٍ وامتحانٍ، فحينئذ يجوز له الوقف على أى كلمة كانت وإن لم يتم المعنى، لكن يستحب له - وقيل يَجبُ - أن يبتدئ من الكلمة التى قبل الموقوف عليها أو بها على حسَب ما يقتضيه المعنى من الحُسْن؛ لأن الوقف قد أبيح للضرورة فلما اندفعت لم يبْقَ مانعٌ من الابتداء بما قبلَه. ولهذا قال ابن الجزرى فى مقدمته:

وغَيْرُ ما تَمَّ قَبيحٌ ولَهُ ... يُوقَفُ مضطراً ويُبْدا قَبْلَهُ

لأن المقصودَ تبيينُ معانى كتاب الله تعالى وتكميلها؛ فالوقف مُبيِّنٌ وفاصلٌ بعضَه من بعض، وبذلك تَحسُن التلاوة، فيحصل الفهم والدّراية، ويتضح منهاجُ الهداية.

ولنذكر لك إن شاء الله تعالى **قاعدةً للوقوف القبيحة التى لا تجوز** من هذا النوع لتكميل الفائدة، فنقول:

اعلم أن كلَّ كلمة تعلقتْ بما بعدها بأن يكون ما بعدَها من تمامها لا يُوقَفُ عليها؛ **كالمضاف دون المضاف إليه** نحو ﴿بسم الله﴾، و﴿ذكر رحمة ربك﴾. ولا يوقف على **الموصوف دون صفته** نحو ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾، ولا على **الرافع دون المرفوع** نحو ﴿وأولئك﴾ من ﴿وأولئك هم المفلحون﴾، ونحو ﴿هنالك دعا﴾ والابتداء بـ ﴿زكريا﴾. ولا الناصب دون المنصوب نحو ﴿اهدنا﴾ من ﴿اهدنا الصراط﴾، ولا **المعطوف عليه دون المعطوف** نحو ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ فلا يجوز الوقف عليه حتى

يقول ﴿ويقيمون الصلاة﴾. ولا على **إنّ وأخواتها دون أسمائهن**، ولا على **أسمائهن دون أخبارهن**؛ فليس للقارئ أن يقف على ﴿إنّ﴾ ولا ﴿إنَّ الله﴾ وشبه ذلك. ولا على **ظنَّ وأخواتها دون منصوباتها**؛ فلا يقف على ﴿وظنوا﴾ من قوله: ﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾، ولا على صاحب الحال دونها نحو ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما﴾ حتى يقول ﴿لاعبين﴾، ولا على **المستثنى منه دون المستثنى** نحو ﴿إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا﴾، لكن هذا ونحوه في الوقف عليه خلافٌ لكونه رأسَ آية. ومن الممتنع بلا خلاف الوقفُ على نحو قوله تعالى: ﴿وقالوا لن تمسَّنا النار﴾ وعلى ﴿ثُمَّ توليتم﴾ والابتداء بقوله ﴿إلا أياماً﴾ و﴿إلا قليلاً﴾. ولا على **المفسَّر دون التفسير** نحو ﴿وإذ واعدنا موسى أربعين﴾ و﴿لبثوا في كهفهم ثَلَثَ مائة﴾ و﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون﴾ والابتداء بقوله ﴿ليلة﴾ و﴿سنين﴾ و﴿نعجة﴾. ولا على **الذي، والتي، والذين، وما، مِنْ دون صلاتهن** نحو الوقف على ﴿الذي﴾ والابتداء بـ﴿يُوَسْوِسُ﴾، وعلى ﴿التي﴾ والابتداء بـ﴿أحصنت فرجها﴾، ولا على ﴿الذين﴾ والابتداء بـ﴿يؤمنون﴾ ولا على ﴿مَن﴾ من نحو قوله: ﴿وقالوا لن يدخل الجنة إلا مَن﴾ والابتداء ﴿كان هوداً أو نصارى﴾، وكالوقف على ﴿ما﴾ من نحو ﴿قولوا آمنا بالله وما﴾ والابتداء بـ﴿أنزل إلينا﴾، وكالوقف على ﴿فمنهم﴾ والابتداء بـ﴿من آمن﴾، ولا على ﴿ومنهم﴾ والابتداء بـ﴿الذين يؤذون النبي﴾ ونحو ذلك. **ولا على الفعل دون مصدره** نحو الوقف على ﴿وكلَّم الله موسى﴾ ونحو ﴿وسلِّموا﴾ والابتداء بـ﴿موسى تكليماً﴾ و﴿تسليماً﴾. ولا على **حروف الاستفهام وأسمائه دون ما استُفهم بها عنه**، نحو الوقف على ﴿ما﴾ من قوله تعالى: ﴿وما أعجلك عن قومك يا موسى﴾ ومن قوله: ﴿وما رب العالمين﴾، و﴿كيف﴾ من قوله: ﴿فكيف إذا جئنا﴾، وعلى ﴿أين﴾ من ﴿فأين تذهبون﴾ والابتداء بما بعدهنّ بأن يبتدئ بـ﴿أعجلَكَ﴾ و﴿ربُّ العالمين﴾ و﴿إذا جئنا﴾ و﴿تذهبون﴾ وشبه ذلك. وكذا الوقفُ على **همزة الاستفهام** من نحو ﴿أفأنت تُكْرِهُ الناس﴾ و﴿أفإن مات﴾ و﴿آلله خيرٌ﴾ و﴿آلذكرين﴾ والابتداء بما بعده. والوقف على ﴿هل﴾ من قوله: ﴿هل لنا مِنَ الأمر من شيء﴾ والابتداء بما بعده. ولا على **أدوات الشرط دون المشروط** نحو ﴿مَنْ﴾ مِنْ قوله ﴿من يعمل سوءا﴾. ولا على **الشرط دون الجزاء** نحو ﴿وما تفعلوا﴾ من قوله: ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾. ولا على **الأمر دون جوابه** نحو ﴿فأووا إلى الكهف﴾ دون ﴿ينشر لكم ربكم من

رحمته﴾؛ لأن هذه كلها لا يتمّ بها كلامٌ ولا يُفهم منها معنًى؛ فلا يجوز الوقف عليها ولا الابتداءُ بما بعدها.

وفى المرعشى: اعلم أن الوقف قبل تمام الكلام ليس إلا تركَ ما استُحبَّ لما قال السيوطى: قولُهم لا يجوز الوقفُ على المضاف دون المضاف إليه ولا على الفعل دون الفاعل ولا على الفاعل دون المفعول - إلى آخر ما تقدم - إنما يريدون بذلك الجوازَ الأدائىَّ وهو الذى يَحْسُن فى القراءة، ولا يريدون بذلك أنه حرام أو مكروه إلا أن يَقصد بذلك تحريفَ القرآن وخلافَ المعنى الذى أراد الله تعالى؛ فإنه يكفر - والعياذ بالله تعالى - فضلاً عن أن يأثم، ويجب ردعُه بحَسْبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة.

النوع الثانى: فيما يُوهِمُ الوقفُ عليه أو الابتداء وصفاً لا يليق به تعالى، أو يُفهِمُ معنًى غير ما أراده الله تعالى؛ كالوقف على قوله: ﴿إنَّ الله لا يستحيى﴾، و﴿إن الله لا يهدى﴾، أو على قوله: ﴿فبُهت الذى كفر والله﴾ و﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مَثل السوْء ولله﴾ و﴿لا يبعث الله﴾ و﴿إن الله لا يحب﴾؛ لأن المعنى يفسدُ بفصْل ذلك مما بعده من قوله ﴿أن يضرب مثلاً﴾ و﴿القوم الظالمين﴾ و﴿مَن هو مسرف﴾ و﴿المثل الأعلى﴾ و﴿من يموت﴾ و﴿مَن كان مختالاً فخوراً﴾ فمن انقطع نَفَسُه على شىء من ذلك وجبَ عليه أن يرجع إلى ما قبْلَه، ويصل الكلامَ بعضه ببعض، فإن لم يفعل أثمَ، وكان من الخطأ العظيم الذى لو تعمده متعمدٌ لخرج بذلك عن دين الإسلام؛ لإفراده من القرآن ما هو متعلِّق بما قبله أو بما بعده، وكَوْنِ إفراده ذلك افتراءً على الله وجهلاً به.

ومن هذا النوع فى القبح الوقفُ على قوله: ﴿واسعٌ عليم وقالوا﴾ و﴿لقد سمع الله قولَ الذين قالوا﴾ و﴿لقد كفر الذين قالوا﴾ وقوله: ﴿فاعبدون وقالوا﴾ و﴿من إفكهم ليقولون﴾ و﴿مَن يقل منهم﴾ و﴿مالِي﴾ و﴿قالت اليهود﴾ و﴿قالت النصارى﴾ و﴿قالت اليهود والنصارى﴾ و﴿فبعث﴾ و﴿إلا أن قالوا أبعثَ﴾ والابتداء بما بعد ذلك من قوله ﴿اتخذ اللهُ ولداً﴾ و﴿إن الله فقير ونحن أغنياء﴾ و﴿إن الله هو المسيح ابن مريم﴾ و﴿إن الله ثالث ثلاثة﴾ و﴿اتخذ الرحمن ولدا﴾ و﴿ولدَ الله﴾ و﴿إنى إله من دونه﴾ و﴿لا أعبد الذى فطرنى﴾ و﴿يد الله مغلولة﴾ و﴿عزير ابن الله﴾ و﴿المسيح ابن

الله﴾ و﴿نحن أبناء الله وأحباؤه﴾ و﴿اللهُ غرابا﴾ و﴿اللهُ بشراً رسولاً﴾.

ومثلُ ذلك فى القبح الوقفُ على الأسماء التى تبين نعوتُها حقائقَها كقوله تعالى: ﴿فويل للمصلين﴾ وشبهه؛ لأن المصلين اسمٌ ممدوح محمودٌ لا يليق به ويلٌ، وإنما خرجَ من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾.

وأقبَحُ من هذا وأشنعُ وأبشعُ الوقفُ على الحرف المنفى الذى يأتى بعده حرفُ الإيجاب نحو قوله ﴿لا إله/ إلا الله﴾ و﴿ما من إله/ إلا الله﴾ و﴿لا إله/ إلا أنا﴾. قال الدانى: لو وقفَ واقفٌ قبل حرف الإيجاب من غير عارض لكان ذنباً عظيماً؛ لأن المنفىَّ فى ذلك كلُّ ما عُبد غيرَ الله عزَّ وجل، ومثله ﴿وما أرسلناك / إلا مبشراً ونذيراً﴾، و﴿وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ / إلا ليعبدون﴾. إن وقفَ واقف على ما قبل حرف الإيجاب فى ذلك آلَ إلى نفى إرسال محمد ﷺ، وإلى نفى خلق الجن والإنس، وكذلك ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يلعمها إلا هو﴾، و﴿قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله﴾ وما كان مثله، وذلك من عظيم القول اهـ.

ومن القبيح أيضاً الوقفُ على الكلام المنفصل الخارج عن حُكْمِ ما وُصل به، كأن وُقفَ على قوله تعالى ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه﴾ فإنَّ المعنى يفسَدُ بهذا الوقف؛ لأنه يُفهم منه أن الأبوين مشتركان فى النصف مع البنت، أو يوهمُ أن يكون لأبويه أيضاً النصفُ، وليس كذلك؛ بل المعنى أنَّ النصفَ للبنتِ دون الأبوين، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد ذَكراً كان أو أنثى واحداً أو جمعاً.

وكذا الوقف على قوله: ﴿إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى﴾ إذ الوقف عليه يفيد أن الموتى تستجيب مع الذين يسمعون، وليس كذلك، بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبرَ الله عنهم أنهم يبعثون، فهم مستأنفون بحالهم.

وكذا قوله تعالى: ﴿لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذى تولى كبره منهم﴾ إن وقف على ذلك كان خطأ وفسدَ المعنى؛ لأن مَن كَنى عنهم أوّلا مؤمنون، ومتولِّى الكبرِ منافقٌ، وهو عبد الله بن أُبَيٍّ بن سلول؛ فهو مستأنف بما يلحقه خاصةً فى الآخرة من عظيم العذاب.

وكذا قوله: ﴿إني أخاف أن يقتلون وأخي هاون﴾ إن وقف على ذلك لا يصح؛ لأن موسى عليه السلام إنما خاف القتل على نفسه دون أخيه، وأخوه مستأنف بحاله وصفته.

وكذلك ما كان مثله وفي معناه نحو: ﴿وعدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم والذين كفروا وكذّبوا بآياتنا﴾ و﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضلَّ أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾. و﴿الذين كفروا لهم عذاب شديد والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ و﴿للذين استجابوا لربهم الحُسنَى والذين لم يستجيبوا له﴾ و﴿أنهم أصحاب النار الذين يحملون العرش﴾. و﴿مَن يَهْد الله فهو المهتد ومن يُضْلِل﴾ و﴿فإن أسلَموا فقد اهتَدَوْا وإن تَوَلَّوا﴾ و﴿إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف وإنْ يعودوا﴾ و﴿فمن اتبعني فإنه منِّي ومَن عصاني﴾. و﴿لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم﴾ وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى؛ لأنه متى قُطع عليه دون ما يُبين حقيقته ويوضح مرادَه لم يكن شيءٌ أقبحَ منه؛ لأنه سَوَّى بالوقف بين حال مَن آمنَ ومَن كفر، وبين مَن اهتدى ومَن ضلَّ؛ فهذا جَلِيٌّ الفساد، وفيه بطلانُ الشريعة والخروجُ من الملة، فيلزَم مَنِ انقطع نَفَسُه على ذلك أن يرجع حتى يَصلَ بعضَه ببعض، أو يقطع على إحدى القصتين، أو على آخر القصة الثانية إن شاء، ومن لم يفعل ذلك فقد أَثِمَ واعتدَى وجهل وافترَى.

وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه نهىَ الخطيب لمّا قال: «مَن يُطعِ اللهَ ورسولهَ فقد رشد ومَن يعصهما» ووقف، فقال له النبيﷺ: «قم بئسَ خطيب القوم أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله فقد غَوَى». قال أبو عمرو: ففي الخبر دليلٌ واضح على كراهة القطع على المستبشَع من اللفظ المتعلِّق بما يبين حقيقتَه ويدل على المراد منه؛ لأنه ﷺ إنما أقام الخطيبَ لمّا قطعَ على ما يقبح؛ إذ جمع بقطعه بين حال مَن أطاع ومَن عصى، ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقف على قوله «فقد رشد»، ثم يستأنف: «ومن يعصهما فقد غوى»، أو يصل كلامه إلى آخره. وإذا كان مثلُ هذا مكروهاً مستقبحًا في الكلام الجاري بين الناس، فهو في كلام الله أشدُّ كراهةَ وقبحاً، وتجنُّبه أولَى وأحقّ. [اهـ. من المكتفى لأبي عمرو].

الفصل السابع

فى بيان وَقْف التعسُّف، ووقْف المراقبة

اعلم أن وقفَ التعسف قد ذكرَه صاحب الثغر الباسم نقلاً عن ابن الجزرى فى النشر؛ فقال: ليس كل ما يتعسفه بعض المُعربين، أو يتكلفه بعضُ القراء، أو يتأوله بعضُ أهل الأهواء مما يقتضى وقفاً أو ابتداءً، ينبغى أن لا يُتعمَّدَ الوقفُ عليه، بل ينبغى تحرِّى المعنى الأتمّ والوقفَ الأوجه. فمن ذلك الوقفُ على قوله: ﴿أم لم تنذرهم﴾ والابتداء بـ ﴿هم لا يؤمنون﴾ على أنها جملة من مبتدأ وخبر. ومنه الوقف على قوله: ﴿وارحمنا أنت﴾ والابتداء بـ ﴿مولانا فانصرنا﴾ على معنى النداء. ونحو الوقف على ﴿ثم جاءوك يحلفون﴾ ثم الابتداء ﴿بالله إن أردنا﴾. ومنه الوقف على ﴿سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى﴾ ثم الابتداء بـ ﴿بحق﴾. ومنه الوقف على ﴿ادع لنا ربك﴾ ثم الابتداء بـ ﴿بما عَهِدَ عندك﴾. ومنه الوقف على ﴿وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظُهُ يا بنىَّ لا تُشرك﴾ ثم الابتداء ﴿بالله إن الشرك﴾ على معنى القَسَم. ومنه الوقف على ﴿فمن حجَّ البيتَ أو اعتمر فلا جناح﴾ والابتداء بـ ﴿عليه أن يطوف بهما﴾.

ومنه الوقف على قوله ﴿وهو الله فى السموات﴾ والابتداء بـ ﴿وفى الأرض يعلم سركم وجهركم﴾. ومنه الوقف على ﴿ما كان لهم الخيرة﴾ مع وصله بقوله ﴿ويختار﴾ قبله على أن ﴿ما﴾ موصولة. ومنه ﴿فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقاً﴾ ويبتدئ ﴿علينا نصر المؤمنين﴾ بمعنى واجب أو لازم.

ومن ذلك قول بعضهم فى ﴿عيناً فيها تسمى سلسبيلا﴾ إن الوقف على ﴿تسمى﴾ أى عينا مسماةً معروفة، والابتداء بـ ﴿سَلْسبيلا﴾ هكذا جملة أمرية أى سَلْ طريقاً موصلةً إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يُبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة. ومنه أيضاً تعسُّفُ بعضهم إذا وقف على ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء﴾ ويبتدئ ﴿الله رب العالمين﴾ ويبقى ﴿يشاء﴾ بغير فاعل. ومنه الوقف على قوله ﴿وإذا رأيت ثَمَّ﴾ ويبتدئ ﴿رأيتَ نعيماً﴾ وليس بشىء؛ لأن الجواب بعده، و﴿ثم﴾ ظرفٌ لا يتصرف، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً، وغلطَ مَن أعربه مفعولاً لرأيت أو جعله محذوفاً، والتقدير إذا رأيتَ الجنةَ رأيتَ فيها ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولاخطرَ على قلب بشر.

ومنه الوقف على قوله ﴿كلا لو تعلمون﴾ ثم الابتداء بـ ﴿علْمَ اليقين﴾ فإن ذلك وما أشبهه تعنتٌ وتعسُّفٌ لا فائدة فيه، فينبغى تجنبه؛ لأنه محضُ تقليد، وعلمُ العقْل لا يُعْمَل به إلا إذا وافق النقَل، فعليك بمراعاة ما نصَّ عليه أئمةُ هذا الشأن، فهو أولَى من اتِّباع الأهواء. والله الموفق للصواب.

قال العلماء: يَدخل الواقفُ على هذه الوقوف المنهيِّ عنها فى عموم قوله ﷺ فى حق من لم يعمل بالقرآن: «رُبَّ قارئٍ للقرآن والقرآنُ يلعنه.» أهـ.

● وأما **وقفُ المراقبة** فقد ذكره ابنُ غازى أيضاً فى شرحه، والشيخ محمد صادق الهندى فى رسالته «كنوز ألطاف البرهان فى رموز أوقاف القرآن» وسمَّاه **وَقْفَ المعانقة** أى إذا تعانق الوقفان بأن اجتمعا فى محلٍ واحد فلا يصح للقارئ أن يقف على كل منهما، بل إذا وقف على أحدهما امتنعَ الوقفُ على الآخر لئلا يختلَّ المعنى.

قال ابن غازى فى شرحه على الجزرية: قد يجيزون الوقف علي حرفٍ، ويجيز آخرون الوقفَ على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبةٌ على تضادٍّ، فإذا وقفَ على الأوَّل امتنع الوقفُ على الثانى. كمن أجاز الوقف على قوله ﴿لا ريب﴾ فإنه لا يجيزه على ﴿فيه﴾، والذى يجيزه على ﴿فيه﴾ لا يجيزه على ﴿لا ريب﴾ [البقرة: ٢].

وسأذكر إن شاء الله تعالى ما تيسر من هذا النوع وهو **خمسة وثلاثون موضعاً. فأقول:**

فى البقرة أربعة مواضع: أولها: الوقف على قوله: ﴿لا ريب﴾ فإنه يراقب قوله ﴿فيه﴾. وثانيها: الوقف على ﴿على حياة﴾ فإنه يراقب ﴿ومن الذين أشركوا﴾. وثالثها: الوقف على ﴿تهتدون﴾ فإنه يراقب ﴿تعلمون﴾. ورابعها: ﴿ولا يأبَ كاتب أن يكتب﴾ فإن بينه وبين ﴿كما علَّمه الله﴾ مراقبة.

وفى آل عمران أربعةُ مواضع: أوَّلها: ﴿وما يعلمُ تأويلَه إلا الله﴾ فإن بينه وبين ﴿والراسخون فى العلم﴾ مراقبةٌ. وثانيها: ﴿وقودُ النار﴾ فإنه يراقب ﴿كدأب آلِ فِرْعَون﴾. وثالثها: ﴿ما عملتْ من خير مُحْضراً﴾ فإنه يراقب ﴿وما عملت من سوء﴾. ورابعها: ﴿أجرَ المؤمنين﴾ فإنه يراقب ﴿القَرْحُ﴾.

وفى المائدة ثلاثة مواضع: أولها: ﴿محرمة عليهم﴾ فإنه يراقب ﴿أربعين سنة﴾.

وثانيها: ﴿من النادمين﴾ فإنه يراقب ﴿من أجل ذلك﴾. وثالثها: ﴿ولم تؤمن قلوبهم﴾ يراقب قوله ﴿هادوا﴾. وقال الشيخ السجاوندى: الوقف على ﴿قلوبهم﴾ أَوْلى.

وفى الأعراف أربعة مواضع: أولها: ﴿جاثمين﴾ فإنه يراقب ﴿كأن لم يَغْنَوْا فيها﴾. وثانيها: ﴿لا تأتيهم﴾ فإنه يراقب ﴿كذلك﴾. وثالثها: ﴿قالوا بلى﴾ فإنه يراقب ﴿شهدنا﴾. ورابعها: ﴿من الخير﴾ فإنه يراقب ﴿السوء﴾.

وفى التوبة موضعٌ واحد وهو: ﴿منافقون﴾ فإنه يراقب ﴿المدينة﴾. وقيل: الوقفُ على ﴿منافقون﴾ أَوْلَى. ويقال له **الوقفُ المنزَّل**.

وفى يونس موضع واحد: وهو ﴿آمنوا﴾ يراقب ﴿كذلك﴾.

وفى إبراهيم موضع واحد: وهو ﴿ثمود﴾ يراقب ﴿من بَعْدِهم﴾.

وفى الفرقان ثلاثة مواضع أولها: ﴿آخرون﴾ يراقب قوله ﴿وزورا﴾. وثانيها: ﴿جملةً واحدة﴾ يراقب ﴿كذلك﴾. وثالثها: ﴿خبيراً﴾ يراقب ﴿على العرش﴾.

وفى الشعراء: ﴿منذرون﴾ يراقب ﴿ذكرى﴾.

وفى القصص: ﴿إليكما﴾ يراقب قوله ﴿بآياتنا﴾، وقيل الوقف على ﴿إليكما﴾ أَوْلى.

وفى الأحزاب موضعان: أولهما: ﴿عورة﴾ يراقب قوله ﴿وما هى بعورة﴾. وثانيهما ﴿إلا قليلاً﴾ يراقب ﴿ملعونين﴾.

وفى المؤمن [غافر]: ﴿يُصْرفون﴾ يراقب ﴿رُسُلَنا﴾.

وفى الزخرف: ﴿حم﴾ يراقب ﴿والكتاب المبين﴾.

وفى الدخان موضعان: أولهما: ﴿حم﴾ يراقب ﴿والكتابِ المبين﴾. وثانيهما: ﴿طعام الأثيم﴾ يراقب ﴿كالمهل﴾.

وفى القتال [محمد]: ﴿أوزارَها﴾ يراقب ﴿ذلك﴾.

وفى الفتح: ﴿فى التوراة﴾ يراقب ﴿فى الإنجيل﴾.

وفى الممتحنة: ﴿ولا أولادُكم﴾ يراقب ﴿يوم القيامة﴾.

وفى الطلاق: ﴿الألباب﴾ يراقب ﴿الذين آمنوا﴾.

وفى المدثر: ﴿أصحاب اليمين﴾ يراقب ﴿فى جنات﴾.

وفى الانشقاق: ﴿أن لن يحور﴾ يراقب ﴿بَلَى﴾ [اهـ. كنوز ألطاف البرهان مع الاختصار والتحرير.]

ومَن أراد توجيه ما ذكرته فعليه بمطالعة كتب التفسير أو كتب الوقف والابتداء؛ كالأشمونى، والسجاوندى، والخلاصة.

قال ابن غازى فى شرحه: وأوَّلُ من نبهَ على المراقبة فى الوقف والابتداء الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازى، أخذهَ مِن المراقبة فى العَروض.

الفصل الثامن

فى بيان حُكْمِ الوقف على قوله: بلَى ونَعَمْ وكلاّ

قال فى غنيه الطالبين: اعلم أن ﴿بَلَى﴾ وقعت فى القرآن فى اثنين وعشرين موضعاً، وأنها **على ثلاثة أقسام**: قسمٌ يُختار الوقف عليه، وقسم يمتنع الوقف عليه، وقسم اختُلف فيه؛ فمنهم من جَوَّز الوقف عليه، ومنهم من منعه.

*** أما ما يُختار عليه الوقف فعشرة مواضع:**

منها **ثلاثةٌ بالبقرة**: قوله تعالى: ﴿أم تقولون على الله ما لا تعلمون بلى﴾ وقوله ﴿إن كنتم صادقين بلى﴾ وقوله ﴿أوَ لم تؤمن قال بلى﴾. ومنها **واحد بآل عمران** قوله تعالى: ﴿ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون بلى﴾، **وواحد بالأعراف** ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾. وأولُ موضعَيِ **النحل**: ﴿ما كنا نعمل من سوء بلى﴾. وواحدٌ بـ «يس»: ﴿بقادر على أن يخلق مثلهم بلى﴾. وواحدٌ **بغافر**: ﴿قالوا أو لم تَكُ تأتيكم رسلكم بالبينات قالوا بلى﴾. وأول موضعَيِ **الأحقاف**: ﴿بقادر على أن يُحيِيَ الموتَى بلى﴾. وواحد **بالانشقاق**: ﴿إنه ظن أن لن يحور بَلَى﴾.

*** وأما ما يمتنع الوقف عليه فسبعة مواضع:**

أولها: بالأنعام ﴿قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا﴾. **وثانيها: بالنحل** ﴿من يموت

بلى وعداً عليه حقاً﴾. **وثالثها: بسبأ** ﴿قل بلى وربى لتأتينكم﴾.

ورابعها: بتنزيل [الزُّمَر] فى الأول منها ﴿بلى قد جاءتك آياتى﴾.

وخامسها: بالأحقاف فى ثانى حرفَيْها[1] ﴿قالوا بلى وربنا﴾.

وسادسها: بالتغابن ﴿قل بلى وربِّى لتبعثن﴾.

وسابعها: بالقيامة ﴿بلى قادرين على أن نُسَوِّىَ بنانه﴾.

* **وأما ما اختُلف فيه فخمسة أحرف:**

أحدها: بآل عمران ﴿بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين بلى إن تصبروا﴾. **وثانيها: بالزمَر** ﴿قالوا بلى ولكن حَقَّتْ كلمة العذاب﴾. **وثالثها: بالزخرف:** ﴿أم يحسبون أنّا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا﴾. **ورابعها: بالحديد:** ﴿قالوا بلى ولكنكم فَتنْتم﴾.

وخامسها: بالملك: ﴿ألم يأتكم نذيرٌ قالوا بلى قد جاءنا﴾.

* وأما لفظ ﴿نعم﴾ فالواقع منه فى القرآن أربعةُ مواضع، يوقف على واحد منها، والثلاثة الباقية لا يوقف عليها، ولا يُبتدأ إلا بما قبلها.

فأما الذى يوقف عليه فالأول[2] من **الأعراف** قوله ﴿فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم﴾، وأما **الثلاثة التى لا يوقف عليها:** فواحد **بالأعراف** [١١٤] ﴿قال نعم وإنكم لمن المقربين﴾، وواحد بالشعراء ﴿قال نعم وإنكم إذاً لمن المقرَّبين﴾، وواحد بالصافات ﴿قل نعم وأنتم داخرون﴾.

وقد نظم بعضهُم حكم (بلى) و(نعم) على ما تقدّم فقال:

حروفُ بلى عشرونَ واثنان جاءتِ ... بستٍّ وعَشْرٍ فى القرآن بسورةِ
ثلاثةُ أقسامٍ أتى مَنْعُ بَدْئِها ... لِكلٍّ إذا لم تأتِ فى فَتْح آيةِ
وقال إذا لم يتّصل قَسَمٌ بها ... أبو عمرٍو الدانى فَقِفْ بِكفايَةِ
فأوَّلُها عَشْرٌ ويُختار وقْفُنا ... عليه لَدَى جَمْعٍ مِن الناس جلَّةِ
فَستٌّ بأعرافٍ ونحلٍ وغافرٍ ... ويا سينَ وانشقَّتْ والأحقاف أثبتِ

---

(١) أى فى ثانى مرتَىّ ورود ﴿بلى﴾ بالسورة فى الآية ٣٤.

(٢) أى أول موضعَىْ ورود ﴿نعم﴾ فى الأعراف فى الآية ٤٤.

وأربعُ زَهراوَيْن والثانِ سبعةُ ... تغابنٌ أنعامٌ سبأ مَعْ قيامة
وفى النحل والأحقافِ ثانٍ وأوّل ... بتنزيلٍ امنَعْ وَقْفَها ببَصِيرَةِ
وثالثُها فى زخرفٍ وحديدها ... ومُلْكٍ وتنزيلٍ وآخرِ كلمةِ
بزُهْرٍ فهَذِى الخَمْسُ خُلْفُهُم بها ... ومُختارُ مكّىٍّ الوصلُ فى الخمس تَمَّتِ
وفى الكلِّ أقوالٌ سِوَى ما ذكرْتُه ... وحُسْنُ جميعٍ ليس يخْفَى بوَصْلَةِ
نعم أربعٌ قِفْ بدءَ الاعراف وامنعَنْ ... بغَيْرِ لَدَى وقفٍ وعِنْدَ البداءة

* وأما لفظ «**كلاَّ**» فالواقع منه فى القرآن ثلاثةٌ وثلاثون موضعاً فى خمس عشرة سورة، وهى كلها فى النصف الأخير [من القرآن]، وفى السُّوَرِ المكية منه.

قال السيوطى فى الإتقان: قال مكى: هى **أربعة أقسام**:

القسم الأول: ما يَحْسُنُ الوقف عليها على معنى الردع، وهو الاختيار، **ويجوز الابتداء بها** على معنى «حقّا» وذلك **أحد عشر موضعاً**: الأول والثانى **بمريم** ﴿عند الرحمن عهداً كلاّ﴾، ﴿لهم عزًّا كلاّ﴾. والثالث **بالمؤمنون** ﴿فيما تركْتُ كلاّ﴾. والرابع فى **سبأ** ﴿شركاء كلاّ﴾. والخامس والسادس **بالمعارج** ﴿ثم يُنْجيه كلا﴾، ﴿جنة نعيم كلا﴾. والسابع والثامن **بالمدثر** ﴿أن أَزيد كلاّ﴾، ﴿مُنَشَّرةً كلاّ﴾. والتاسع **بالمطففين** ﴿أساطير الأولين كلا﴾. والعاشر **بالفجر** ﴿أهانن كلا﴾. والحادى عشر **بالهُمَزَة** ﴿أخلده كلا﴾.

القسم الثانى: ما لا يَحْسُن الوقفُ عليها ولا الابتداء بها، بل تُوصل بما قبلها وبما بعدها، وهو موضعان؛ الأول من سورة **النبأ** ﴿ثم كلا سيعلمون﴾، والثانى من ألهاكم التكاثر: ﴿ثم كلا سوف تعلمون﴾.

القسم الثالث: ما يحُسن الوقف عليها ولا يجوز الابتداء بها بل تُوصل بما قبلها، وهو موضعان فى **الشعراء**: ﴿أنْ يَقتلون قال كلا﴾، ﴿إنا لَمُدْرَكون قال كلا﴾.

القسم الرابع: ما لا يحسن الوقف عليها ولكن يُبتدأ بها وهو الثمانى عشرة الباقية؛ بسورة **المدثر** موضعان: ﴿كلاّ والقمر﴾ ﴿كلاّ إنه تذكرة﴾، وبسورة **القيامة ثلاثة** مواضع ﴿كلا لا وَزَرَ﴾ ﴿كلا بل تحبون العاجلة﴾ ﴿كلا إذا بلغت التراقى﴾، وبسورة **النبأ** موضعٌ ﴿كلا سيعلمون﴾، وبسورة **عبس** موضعان: ﴿عنه تلَهَّى كلاّ إنه تذكرة﴾، ﴿ثم

إذا شاء أنشره كلاّ لمّا﴾، وبسورة **الانفطار** موضعٌ ﴿ركّبك كلا بل﴾، وبسورة **التطفيف** ثلاثة مواضع: ﴿لربِّ العالمين كلاّ إنَّ﴾، ﴿ما كانوا يكسبون كلا إنهم﴾ ﴿تُكذِّبون كلا إن﴾، وبسورة **الفجر** موضعٌ ﴿حُبّاً جمًّا كلاّ إذا﴾. وبسورة **العلق** ثلاثة مواضع ﴿كلا إن الإنسان﴾ ﴿كلا لئن لم﴾ ﴿كلا لا تُطعْه﴾. وبسورة **التكاثر** موضعان: ﴿كلا سوف تعلمون﴾ ﴿كلا لو تعلمون﴾. اهـ. إتقان.

وقد أشار إلى ذلك بعضهم فقال:

بكافٍ كَـلاَّ مَـعًـا والمؤمنين سَبَـا ... وسالَ حقًّا بها حرفان قد وَقَعا
أزيدَ كَـلاّ ومـا يتلو مُنَشَّـرَة ... والثانى فى سورة التطفيف فاستَمِعا
وقبل بَلْ لا الذى فى الفجر قد ذَكَروا ... وبعد أخْلَدَهُ حَرْفٌ أتَى اتّبِعا
وكلُّها جَوَّزوا وقْفًا بها وكذا ... وقْفًا بما قبلها يا مَن لِذاك وَعا
وثانِ ألهاكُمْ والثانِ فى نبأ ... فالوَقْفُ فيها وفيما قبلَها مُنِعا
ومَوْضِعا الشُّعَرا جازَ الوقوفُ بها ... لا وقف ما قَبلها فى الموضعَيْن معا
وفى البواقى اعْكِسا أقسامَ أربعه ... تَمَّتْ مهذبةً قد عَزَّ مَن قنعا
هذا وعن بعضِهم جازَ الوقوفُ على ... جميعها ثُم بعضٌ مطلقًا منَعا

الفصل التاسع

فى خمس تنبيهات مهمة يحتاج القارئ إليها

*** التنبيه الأول: فى بيان جواز الوقف عند طول الفواصل والقصص:**

قال ابن غازى: «يُغتفر - عند طول الفواصل ،والقصص، والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفى حالة جَمْعِ القرآآت، وقراءة التحقيق والترتيل - ما لا يُغتفر فى غير ذلك. فربما أجيزَ الوقفُ والابتداءُ لبعض ما ذُكر، ولو كان لغير ذلك لم يُبَح، وهذا الذى سماه السجاوندى «**المرخَّصُ ضرورةً**»ومثّله بقوله تعالى ﴿والسماءَ بناءً﴾. والأحسنُ تمثيله بنحو ﴿قِبَلَ المشرق والمغرب﴾، وبنحو ﴿والنبيين﴾، وبنحو ﴿وأقام الصلاة وآتى الزكاة﴾، وبنحو ﴿عاهَدوا﴾، ونحو كلٍّ من: ﴿حُرِّمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم﴾ إلى قوله ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾، إلا أنَّ الوقفَ على آخرِ الفاصلة قبله

أكْفأُ، ونحو كلٍّ من فواصل ﴿قد أفلحَ المؤمنون﴾ إلى آخر القصة وهو ﴿هُمْ فيها خالدون﴾. ونحو فواصل ﴿ص والقرآن ذى الذِّكْر﴾ إلى جواب القَسَم عند الأخفش والكوفيين والزجَّاج؛ وهو ﴿إنْ كلٌّ إلا كذَّب الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقاب﴾. وقيل: الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنا﴾ وقيل: الجواب ﴿ص﴾؛ على أن معناه: صدق الله أو محمد، على قول مَن أجاز تقديم الجواب. وقيل: الجواب محذوف تقديره: لقد جاءكم، أو إنك لمن المرسلين، أو إنه لَمُعجز، أو ما الأمر كما تزعمون. ونحوُ ذلك الوقفُ على فواصل ﴿والشمس وضحاها﴾ إلى ﴿قد أفلح من زكَّاها﴾. وكذلك أُجيزَ الوقف على ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ دون ﴿يا أيُّها الكافرُون﴾، وعلى ﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾ دون ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، وإن كان كل ذلك معمولَ «قُلْ». ومِن ثَمَّ كان المُحقِّقون يُقدِّرون إعادةَ العامل أو عاملاً آخَرَ ونحوَ ذلك فيما طال. أهـ.

*** التنبيه الثانى: فى عدم جواز الوقف عند قصر الجمل:**

قال ابن غازى: اعلم أنه كما اغتُفر الوقف لِما ذُكر من طول الفواصل والقصص، قد لا يُغتفر ولا يَحسُن فيما قَصُرَ من الجمل، وإن لم يكن التعلق لفظياً نحو: ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب وآتينا عيسى ابن مريم البينات﴾ لِقُرْب الوقف على ﴿بالرسل﴾ وعلى ﴿القدس﴾، وعلى نحو ﴿مالكَ المُلك﴾ لم يغتفروا القطع عليه لقربه مِن ﴿تؤتِى الملكَ من تشاء﴾ وأكثرُهم لم يذكر ﴿تؤتى الملك من تشاء﴾ لِقربه من ﴿وتنزع الملك ممن تشاء﴾، ولذا لم يغتفر كثيرٌ منهم الوقف على ﴿وتُعِزُّ من تشاء﴾ لقربه من ﴿وتذلُّ من تشاء﴾، وبعضهم لم يرض الوقف على ﴿وتذل من تشاء﴾ لِقربه من ﴿بيدك الخير﴾. وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تولج الليل فى النهار﴾ وعلى ﴿تُخرج الحى من الميت﴾ لِقُربه مِن ﴿وتولج النهار فى الليل﴾ ومِن ﴿تُخرج الميت من الحى﴾.

وقد يغتفر ذلك فى حالة الجمع، وطول المدِّ، وزيادة التحقيق، وقصد التعليم، فيُلحق بما قَبْلُ لِما ذكرنا، بل قد يَحسن، كما أنه إذا عرض ما يقتضى الوقفَ مِن بيان معنًى أو تنبيهٍ على خفيٍّ: وُقف عليه، وإن قَصُرَ، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدأ بها، كما نصُّوا على الوقف على ﴿بلَى﴾ و﴿كلاّ﴾ ونحوهما مع الابتداء بها لقيام الكلمة مقامَ الجملة كما تقدم التنبيهُ عليه.

* **التنبيه الثالث: ينبغى أن يراعى فى الوقف الازدواجُ:**

فيوصَلُ ما يُوقَفُ على نظيره مما يوجَدُ التمامُ عليه، وانقطع تعلقُه مما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه نحو ﴿لها ما كسبت﴾ مع ﴿ولكم ما كسبتم﴾، ونحو ﴿فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه﴾، مع ﴿ومن تأخر فلا إثم عليه﴾ ونحو ﴿لها ما كسبت﴾ مع ﴿وعليها ما اكتسبت﴾ ونحو ﴿تولج الليل فى النهار﴾ مع ﴿وتولج النهار فى الليل﴾ ونحو ﴿تخرج الحى من الميت﴾ مع ﴿وتخرج الميت من الحى﴾ ونحو ﴿مَن عمل صالحاً فلنفسه﴾ مع ﴿ومن أساء فعليها﴾؛ وهذا اختيارُ نصرِ بن محمد ومَن تبعَه مِن أئمة الوقف. [اهـ. ابن غازى].

* **التنبيه الرابع:**

قال فى «شرح الدر اليتيم». «**قول الأئمة: لا يجوز الوقفُ على كذا وكذا، إنما يريدون به الوقفَ الاختيارى** الذى يَحسن فى القراءة ويروقُ فى التلاوة حال الاختيار، **ولا يريدون به كونه حراماً أو مكروهاً**؛ إذ ليس فى القرآن مِن وقف واجب يأثم القارئُ بتركه، ولا مِن وقْفٍ حرام يأثم بوقفه؛ لأنهما أى الوصل والوقف لا يدلاّن على معنًى حتى يختلّ بذهابهما، إلا أن يكون لذلك الوقف والوصل سببٌ يؤدى إلى تحريمه؛ كأن يقصد القارئُ الوقفَ على قوله ﴿وما من إلهْ﴾، و﴿إنى كفرتُ﴾، و﴿إنَّ اللهَ لا يستحْيى﴾ وشبه ذلك مما قدمناه مِن غير ضرورة؛ إذ لا يفعل ذلك مسلمٌ. فإن قصدَ الإخبار كأن قصد نَفْىَ الآلهة، أو أخبر عن نفسه بالكفر، أو نفى الاستحياء عن الله عز وجل: كفر، وذلك لا يُعلم إلا بقرينة تظهر منه أو بإخباره عن نفسه. فإن لم يقصد: لا يحرم، وإن لم تُعلم منه قرينة تدل على كفرِه فلا يُحكم به. هذا حكم العالِم، أما العامِّىُّ فلا يُحكم عليه بشىء مِن ذلك إلا إن عُلِمَ منه قرينةٌ تدل على كُفره، أو شىءٍ من ذلك، فيُحكم بها، والأحسنُ أن يجتنب الوقفَ على مثل ذلك بالتيقُّظ وعدم الغفلة دفعاً لإيهام أنه وقَف على مثل ذلك قصداً. [اهـ. مع بعض زيادة لابن غازى].

* **التنبيه الخامس: فى بيان السكت:** وهو عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادةً من غير تنفس، وله أسماء أُخَرُ وهى: وُقَيْفة، ووقفة خفيفة، ووقفة يسيرة، وسكتة لطيفة، وسكتة يسيرة، [كذا فى الإتقان].

قال فى النشر: والصحيحُ أن السكت مقيَّدٌ بالسماع والنقل؛ فلا يجوز إلا فيما صحتْ الرواية به بمعنًى مقصودٍ بذاته؛ وقيل: يجوز فى رءوس الآى مطلقًا؛ أى سواء صحت الرواية أم لا حال الوصل؛ كقصد البيان؛ أى بيان أنها رءوس الآى.

وبعضهم حملَ الحديثَ الوارد عن أم سلمة رضى الله عنها على هذا، واختاره صاحبُ «الدر اليتيم» أيضاً، ولذلك قال: «وجاء فى رءوس الآى مطلقًا وفى غيرها سماعاً - أى مسموعاً مرويًا عن حفص فى أحد وجهيه - فى أربعة مواضع:

أحدها: قوله تعالى فى سورة الكهف ﴿ولم يجعل له عوجاً﴾، فإن السكت هنا لبيان أن ما بعده، وهو قوله ﴿قيما﴾ ليس متصلاً بما قبله، بل هو منصوب بفعل مضمر أى أنزل.

وثانيها: قوله تعالى فى سورة يس ﴿من مرقدنا﴾ فإن السكت هنا لبيان أن كلام الكفار قد انقضى، وما بعده وهو قوله ﴿هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون﴾ ليس من كلامهم، بل هو من كلام الملائكة أو المؤمنين.

وثالثها: قوله تعالى فى سورة القيامة ﴿وقيل مَن راق﴾.

ورابعها: قوله تعالى فى سورة المطففين ﴿كلا بل ران﴾.

فإن السكتَ على ﴿من﴾ فى الأوّل، وعلى ﴿بل﴾ فى الثانى؛ لبيان أن كلاًّ منهما مع ما بعده ليس بكلمة واحدة، بل كلٌّ منهما مع ما بعده كلمتان؛ إذ عند الوصل وعدم السكت يُدغم النون واللام فى الراء التى بعدهما، فيتوهم أن كلاّ منهما مع ما بعده كلمة واحدة على صيغة فعال.

ولبعض الأئمة سكتٌ فى بعض المواضع. وبيانه فى كتب القراءات.

وفى المرعشى: قال أبو شامة: المختارُ الوقفُ على ﴿ماليه﴾، فإنْ وصلَ لم يتأت الوصل إلا بالإدغام أو تحريك الساكن.

وقال فى الرعاية: المختارُ أن لا تدغَم الهاءُ الأولى الساكنة فى الثانية من قوله: ﴿ماليه هلك﴾ يعنى فى الوصل، وأن يُنوى عليها الوقفُ، وقد أخذ قوم فى ذلك بالإدغام والتشديد، وليس هو بمختار؛ لأنه يصير قد أثبت هاء السكت فى الوصل، وذلك قبيح. اهـ.

ومراده من قوله: وأن ينوى عليها الوقف: هو السكتُ كما أشار إليه أبو شامة عند قول الشاطبى: «وما أوّلُ المثلَيْنِ فيهِ مُسكَّن».

قال أبو الحسن فى التذكرة: وينبغى لمن أثبتَ هاء السكت فى ﴿لم يتسنه﴾ و﴿كتابيه﴾ و﴿حسابيه﴾ و﴿ماليه﴾ و﴿سلطانيه﴾ و﴿ما أدراك ما هيه﴾ أن يقف عليها فى حال وَصْلِها وقفةً يسيرة ثم يَصِلُ، ولا خلاف بينهم فى ثبوت الهاء حالة الوقف. [اهـ. باختصار].

*** التتمة: فى تقسيم الابتداء، وفى بيان كيفية البداءة بهمزة الوصل:**

قال المرعشى فى رسالته نقلاً عن السيوطى: الابتداء لا يكون إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة؛ فلا يجوز إلا بمستقلّ بالمعنى مُوفٍ بالمقصود. وهو فى أقسامه كأقسام الوقف الأربعة تتفاوت تمامًا وكفايةً وحُسناً وقبحًا بحسب تمام الكلام وعدم تمامه وفساد المعنى وإحالته؛ نحو الوقف على قوله ﴿ومن الناس﴾ فإن الابتداء بـ ﴿الناس﴾ قبيحٌ لعدم إفادته معنى، والابتداء بقوله ﴿ومِن﴾ تامٌّ لعدم تعلقه بما قبله لا لفظاً ولا معنًى، ولو وقف على ﴿مَن يقول﴾ كان الابتداء بـ ﴿مَن﴾ حسناً لتعلقه لفظاً بالخبر المتقدم، والابتداء بـ ﴿يقول﴾ أحسن؛ لأن تعلق الصلة بالموصول أخفّ من تعلق المبتدأ بالخبر، وكذلك الوقف على قوله ﴿ختم الله﴾ قبيح والابتداءُ بلفظ الجلالة أقبحُ، وبـ ﴿ختم﴾ كاف، والوقفُ على ﴿عُزيرٌ ابن﴾ و﴿المسيح ابن﴾ قبيحٌ، والابتداء بـ﴿ابن﴾ أقبح، وبـ﴿عزير﴾ و﴿المسيح﴾ أشد قبحاً.

وكذا الوقف على قوله ﴿يُخرجون الرسول وإياكم﴾ حَسَنٌ، والابتداءُ به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيراً من الإيمان. ونحو قوله ﴿لا أعبد الذى فطرنى﴾: الوقفُ على ﴿لا أعبد﴾ قبيح لعدم تمام الكلام، والابتداءُ به قبيح أيضاً لكونه مُوهِمًا للخطأ فى المعنى.

ثم إن قُبْحَ الابتداء بالحرف الموقوف عليه؛ إما لعدم كونه مفيداً لمعنًى، وإما لكونه موهمًا للمعنى الفاسد، وإما لكونه هو مع ما بعدَه خطأً منقولاً عن كافر.

فيجب على من انقطع نفَسُه على شىء من ذلك أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلامَ بعضه ببعض، فإن لم يفعل أَثِمَ، وربما كفرَ والعياذ بالله تعالى إن قصد ذلك كما تقدم.

- واعلم أن القارئ كما يضطر إلى الوقف القبيح يضطرُّ إلى الابتداء القبيح أيضاً، وذلك إذا كان المقول عن بعض الكفرة طويلاً لا ينتهى نَفَسُ القارئ إلى آخر المقول، فيقف فى بعض مواضعه بالضرورة، فيضطرّ إلى الابتداء بما بعده؛ إذ لا فائدة حينئذ فى العَوْد إلى ﴿قال﴾ أو ﴿قالوا﴾ لأنه ينقطع نَفَسُه فى أثناء المقولة البتة وكلُّ القول كُفْرٌ؛ كقوله تعالى فى سورة المؤمنون: ﴿وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذّبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة الدنيا ما هذا إلا بَشَرٌ مثلكم﴾ إلى قوله ﴿وما نحن له بمؤمنين﴾ فإنه قلّما يوجد قارئ ينتهى نَفَسُه إلى آخر المقول هنا، وكلُّ المقول كفر.

وبالجملة: ليسَ مِن وصلٍ ولا وقف ولا ابتداءٍ يوجب تعمدَ الكفر، وإن كان تَعَمُّدُ بعضِها إثماً كما عرفت، نعم قصْدُ معنى يوهمه شيءٌ من هذه الثلاثة - إذا كان خلاف ما أراد الله - كُفْرٌ، وإن لم يكن اعتقادهُ كفراً فى الواقع؛ لأن قصْد ذلك تحريفٌ للقرآن، وهو كُفْرٌ كما صرح به السيوطى، ولا يلزَمُ مِن تعمد شىء مِن هذه الثلاث قصدُ المعنى الذى يُوهمه، وذلك ظاهر. [اهـ مرعشى].

وأما البداءة بهمزة الوصل: فاعلم أنها إما أن تكون فى اسمٍ أو فعلٍ؛ فإن كانت فى اسمٍ. فلا يخلو إما أن يكون الاسم معرّفاً بالألف واللام، وإما أن يكون منكَّراً.

فإن كان **معرَّفًا بالألف واللام** نحو قوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾ و﴿العالمين﴾ فالبداءة فيه بفتح الهمزة. وإن لم **يكن معرَّفاً بالألف واللام** فإنه يقع فى **سبعة ألفاظ** فى القرآن:

أولها: ﴿ابن﴾ من نحو ﴿عيسى ابن مريم﴾. **وثانيها**: ﴿ابنة﴾ من قوله تعالى ﴿ابنت عمران﴾ و﴿ابنتى هاتين﴾. **وثالثها**: ﴿امرئ﴾ من نحو قوله تعالى ﴿لكل امرئ منهم﴾ و﴿إن امرؤ هلك﴾ و﴿امرأ سوء﴾. **ورابعها**: ﴿اثنين﴾ من قوله تعالى ﴿لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد﴾. **وخامسها**: ﴿امرأة﴾ نحو قوله تعالى ﴿امرأتُ عمران﴾، و﴿امرأتَ نوح﴾، و﴿امرأتَ لوط﴾ و﴿امرأتين تذودان﴾. **وسادسها**: ﴿اسم﴾ نحو قوله ﴿اسم ربك﴾ و﴿اسمه أحمد﴾. **وسابعها**: ﴿اثنتين﴾ نحو قوله ﴿فإن كانتا اثنتين﴾، و﴿اثنتا عشرة﴾ و﴿اثنى عشر﴾.

فإذا ابتدأتَ فى هذه كلِّها فابدأ بكسر الهمزة. وإذا وقعتْ - أى همزة الوصل - فى فعلٍ فانظر إلى ثالثة فإنْ كان مكسوراً أو مفتوحاً فالبداءةُ فيه بكسر الهمزة نحو اضرب وارجع واذهَب وانطَلِق واستخرِج. وإن كان ثالثه مضموماً ضماً لازماً فالبداءة

فيه بضم الهمزة نحو ﴿اتل﴾ و﴿انظر﴾ و﴿اضطر﴾ و﴿اؤتمن﴾ و﴿استهزئ﴾ و﴿اجتثت﴾ وما أشبه ذلك.

وقد أشار ابن الجزرى فى مقدمته لذلك فقال:

وابدأ بهمزِ الوَصْلِ من فِعْلٍ بِضَمّ ... إن كانَ ثالثٌ منَ الفِعْلِ يُضَمّ
واكسرْهُ حالَ الكسْرِ والفتْحِ وَفِى ... الأسماء غَيْرَ اللام كَسْرُها وَفِى
ابنٍ مَعَ ابنَةٍ امرئٍ وابْنَين ... وامرأة واسْمٍ مع اثنتين

وأما إنْ كان ثالثُهُ مضموماً ضمّاً عارضاً: فإنه يبدأ بكسر الهمزة نظراً لأصله نحو ﴿امشوا واقضوا وابنوا وأتوا﴾ فإن أصله (امشيوا واقضيوا وابنيوا وأتيوا) بكسر عين الفعل كاضربوا: لأنك إذا أمرت الواحد والاثنين قلت: امش وامشيا واقض واقضيا وابن وابنيا وأت وأتيا؛ فتجد عينَ الفعل مكسورةً فتعلم أن الضمة فيه عارضة.

فإن قيل: لِمَ كُسِرَتْ همزةُ الوصل فى الفعل إذا كان ثالثُه مكسوراً، وضُمَّتْ إذا كان ثالثه مضموماً، ولم تُفتح إذا كان ثالثه مفتوحاً بل كُسرتْ؟

فالجواب: أنها لو فُتحت فيما كان ثالِثُهُ مفتوحاً لالْتَبَسَ المضارع بالأمر فكُسِرَتْ لذلك. اهـ.

ثم اعلم أن همزةَ الوصل تكونُ فى الماضى الخماسى والسداسى، وفى أمرهما؛ كانطلق واستخرج، وفى أمر الثلاثى كاضرب واعلم، ومن شأنها أنها لا تكون فى مضارعٍ مطلقًا، ولا فى حرفٍ غير لام التعريف، ولا فى ماضٍ على ثلاثة أحرف كأكل وأذن وأمنَ بقصر الهمزة وكسر الميم، ولا فى ماض على أربعة أحرف كأكرمَ وأحسَنَ وأحكَمَ وأطعَمَ وأنفَقَ وآمن بمد الهمزة وفتح الميم وأخرج ونحوها، ولا فى أمر الرباعى كـ﴿أكرمى مثواه﴾ و﴿أحسِن كما أحسَنَ اللهُ إليك﴾ ونحوهما. فالهمزة فى هذه المواضع كلها همزةُ قطعٍ مفتوحة مطلقاً كما ذكرنا، إلا فى مضارع الرباعى فمضمومةٌ مطلقًا سواء كان مجرداً أو مزيداً. وأما مصدر الخماسى والسداسى كالانطلاق والاستخراج فهمزتهما همزةُ وصل، ويبدأ فيهما بالكسر، بخلاف مصدر الرباعى كالإكرام فإن همزته همزة قطع مكسورة وصلاً وبدءاً.

تنبيه: قد عُلم مما تقدم أن الهمزة نوعان: همزة قطع، وهمزة وصل؛ فهمزة القطع

هى التى تثبت وصلاً وخطّا وابتداءً إلا ما ورد عن بعض القراء كورش؛ فإنه يقرأ بنقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، ما لم يكن الساكنُ قبلها حرفَ مدٍّ أو لين: فيحرّك ذلك الساكن بحركتها، ويسقط الهمزة من اللفظ، بشرط أن يكون الساكنُ آخرَ كلمة ولو تنويناً، والهمزةُ أولَ كلمةٍ بعدها نحو ﴿مِن استبرق﴾ و﴿كُفُواً أحد﴾.

ولذلك أشار الشاطبى بقوله:

وحَـرِّكْ لِـوَرْشٍ كلَّ سـاكِـنِ آخِـرٍ صحيحٍ بشكلِ الهمز واحْـذِفْهُ مُسْـهِلا

وهمزة الوصل هى التى تسقط وصلاً وتثبت ابتداءً. ولذلك أشار الطيبى بقوله:

وهمـزَةٌ تثـبُتُ فى الحـالَيْن همـزَةُ قَطْعٍ نحْـوَ أبيـضين
وهمـزةٌ تـثـبُتُ فى البـدء فَـقَطْ همـزةُ وَصْلٍ نحْـو قـولـكَ: النمَطْ

قال شارح القول المفيد: وتُحذف همزةُ الوصل المكسورة إذا دخلت عليها همزةُ الاستفهام، **وتبقى همزةُ الاستفهام مفتوحةً وذلك فى سبعة مواضع**: خمسةٌ منها متفق على قطعها، واثنان مختلَف فيهما.

أما الخمسة المتفق عليها فهى قوله تعالى ﴿قل أتخذتُم﴾ بالبقرة، وقوله ﴿أطَّلَعَ الغيبَ﴾ بمريم، وقوله ﴿أفترى على الله كذباً﴾ بسبأ، وقوله ﴿أستكبرت﴾ بسورة ص، وقوله ﴿أستغفرتَ لهم﴾ بالمنافقين.

وأما المختلف فيهما فقوله ﴿أصطفَى البناتِ﴾ بالصافات؛ فوصلَها أبو جعفر وورش بخلافٍ عنه من طريق الطيبة، وقطعها الجميع.

وقوله تعالى ﴿أتخذناهم سِخْريا﴾ بسورة ص؛ فوصلها أبو عمرو وحمزة والكسائى، وقطعها الباقون.

وأما همزةُ الوصل المفتوحة الواقعةُ بين همزة الاستفهام ولام التعريف فلم تُحذف؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تُبدَل ألفًا وتُمد طويلاً لالتقاء الساكنين، وهو الوجه القوى المفضَّل، أو تُسَهَّل بين الهمزة والألف، والوجهان صحيحان مأخوذٌ بهما. وذلك فى ست كلمات متفق عليها وهى ﴿آلذكرين﴾ فى موضعَى الأنعام، و﴿آلآن﴾ فى موضعَىْ يونس، و﴿آلله أذن لكم﴾ فى يونس أيضاً، و﴿آلله خير﴾ بالنمل،

وواحدة مختلَف فيها وهى ﴿آلسحرُ إن الله سيبطله﴾ بيونس؛ قرأها أبو عمرو وأبو جعفر بالإبدال ألفًا وبالتسهيل بين بين، وقرأها الجماعة بالإخبار.

ولذلك أشار الطيبى بقوله:

وهمزُ وَصْلٍ انْ عليه دَخَلا ... همزةُ الاستفهام أبدِلْ سهلا

إنْ كانَ همزُ أل وإلا فاحذِفا ... كأتَّخَذْتُم أفْتَرَى وأصْطَفَى

*****

الباب السابع

فى بيان الوقف على مرسوم الخط

أى خَطّ المصاحف العثمانية التى أجمعَ عليها الصحابةُ رضى اللَّهُ عنهم أجمعين، وهو المعبَّر عنه عند القرّاء **بالوقف الاختبارى** بالباء الموحدة. وفيه أربعة فصول، وتتمة.

الفصل الأول

فى الحثِّ على اتِّباع رسم المصاحف العثمانية،

وفى بيان كيفية جمع القرآن بعد تفرُّقه، ومَن جمَعه، وعدد المصاحف التى كُتبت

اعلم أنه ينبغى لكل ذى لُبٍّ سليم أن يتلقى ما كتبتْه الصحابةُ بالقبول والتسليم، كيف لا وقد أمرَنا الشارعُ ﷺ بالاتباعْ، وزجرَنا عن أنواع المخالفة والابتداع؛ رُوى عنه ﷺ أنه قال: «اقتدوا باللَّذَيْن مِن بعدى: أبى بكر وعمر» زاد السيوطى فى الجامع الصغير: «فإنهما حَبْلُ اللَّه الممدود، مَن تمسَّك بهما فقد تمسَّكَ بالعروة الوثقى»، وقال ﷺ: «أصحابى كالنجوم بأيِّهِم اقتديتُم اهتدَيْتُم» فيلزَمُنا اتِّباعُهم؛ إذ هم الأئمة القُدوة والصحابة العمدة؛ فما فعلَه صحابىٌّ واحدٌ وأُمِرْنا به فلنا الأخذُ عنه والاقتداءُ بفعله واتِّباع أمره، كيف لا وقد اجتمع على كتابة المصحف حين كتبوه اثنا عشر ألفًا من الصحابة رضى الله عنهم، ونحن مأجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم؟! فيجب على كل مسلم أن يقتدى بهم وبفعلهم؛ فما كتبوه بواوٍ فواجب أن يُكتب بواو، و ما كتبوه بغير واو فواجبٌ أن يُكتب بغير واوٍ، و ما كتبوه بألف فواجبٌ أن يكتب بألف، وما كتبوه بغير ألف فواجب أن يكتب بغير ألف، وما كتبوه بياء فواجبٌ أن يكتب بياء، وما كتبوه بغير ياء فواجبٌ أن يُكتبَ بغير ياء، وما كتبوه مُتَّصلاً فواجبٌ أن يُكتب متصلاً، وما كتبوه مُنفصلاً فواجبٌ أن يُكتب منفصلاً، وما كتبوه مِن هاآت التأنيث بالتاء المجرورة فواجبٌ أن يُكتب بالتاء المجرورة، وما كتبوه منها بالهاء فواجبٌ أن يُكتب بالهاء. [ا هـ. برهان].

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «تَحْرُم مخالفةُ خَطِّ المصحف العثمانى فى واوٍ أو ياءٍ أو ألفٍ أو غير ذلك».

وفى شرح ابن غازى: وقد نقل الجعبرى وغيرُهُ إجماعَ الأئمة الأربعة على وجوب اتِّباع مرسوم المصحف العثمانى، وأجمعَ أهلُ الأداء وأئمةُ القرّاء على لزوم تعلُّم مرسوم المصاحف فيما تدعو إليه الحاجة.

وقال الإمام الخراز فى كتابه «عمدة البيان فى الزجر عن مخالفة رسم المصاحف» ما نصه:

فَـــواجِبٌ عـلى ذَوِى الأذهـان ... أنْ يتْبَـعُـوا المرسومَ فـى القـرآنِ
ويـقْـتَـدُوا بمـا رآه نَظَـرا ... إذْ جَـعلـوهُ لـلأنـامِ وزرا
وكـيف لا يَـجبُ الاقـتـداءُ ... لِما أتَـى نَصًّـا بِهِ الشِّـفـاءُ[1]
إلى عـيـاضٍ[1] أنَّهُ مَـن غَـيَّـرا ... حـرفًـا مِن القـرآن عَـمْـداً كُـفِّـرا
زيادةً أو نقـصًـا او أن يُـبْـدِلا ... شـيـئًـا مِنَ الرَّسْمِ الذى تَأَصَّـلا

ثم اعلم أنَّ كلَّ مـا كُتب فى المصحف على غير أصلٍ لا يُقاس عليه غيرُه من الكلام؛ لأن القرآن يَلزَمُـه لكثرة الاستعمال مـا لا يَلزَم غيرَه، واتباعُ المصحف فى هجائه واجبٌ، والطاعن فى هجائه كالطاعن فى تلاوته، كيف وقد تواطأ عليه إجماعُ الأمة حتى قالوا فى جميع هجائه: إنه كُتب بحضرة جبريل عليه السلام، وإن النبى ﷺ كان يُملى زيدَ بن ثابت من تلقين جبريل عليه السلام، ويشهد لذلك إطباق القرّاء على قوله ﴿واخْـشَوْنى﴾ فى البقرة بإثبات الياء، وفى المائدة بحذفها فى الموضعين، ونظائرُ ذلك كثيرة.

ويشهد لذلك أيضاً ما ذكره العلاّمة الشيخ أحمد بن المبارك فى كتاب «الذهب الإبريز» عن شيخه العارف بالله تعالى الشيخ عبدالعزيز الدبّاغ أنه قال: «رَسْمُ القرآن العزيز سرٌّ مِن أسرار المشاهَدَة وكَمال الرفعة، قال سيدى أحمد: **فقلت له**: هل رسم الواو بدلَ الألف فى نحو (الصلوة، و الزكوة، والربو، والحيوة، و مشكوة)، وزيادة الواو فى (سأوريكم، وأولئك، وأولاء ، وأولَت)، وزيادةُ الياء فى (هُدٰيهم، مَلإيْه، وبأيْيكم، وبأيْيد) هل هذا كله صادر من النبى ﷺ أم من الصحابة؟ **فقال**: هو صادر

(١) كتاب «الشفا فى التعريف بحقوق المصطفى» للقاضى عياض.

من النبى ﷺ، وهو الذى أمر الكُتَّاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوا من النبى ﷺ .

فقلت له: إن جماعةً من العلماء ترخَّصوا فى أمر الرسم وقالوا: إنما هو اصطلاحٌ من الصحابة مشَوْا فيه على ما كانت قريشُ تكتبُ عليه فى الجاهلية؟

فقال: ما للصحابة ولا لغيرهم فى رسم القرآن ولا شعرةٌ واحدة، وإنما هو توقيفٌ من النبى ﷺ ، وهو الذى أمَرَهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها لأسرارٍ لا تهتدى إليها العقول، وهو سرٌّ من الأسرار خَصَّ اللَّهُ به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية؛ فلا يوجد شىءٌ من هذا الرسم لا فى التوراة ولا فى الإنجيل ولا فى الزبور ولا فى غيرها من الكتب السماوية، فكما أن نَظْمَ القرآن معجزٌ فَرَسْمُه معجزٌ أيضًا، وكيف تهتدى العقول إلى سرِّ زيادة الألف فى ﴿مائة﴾ دون ﴿فئة﴾، وإلى سرِّ زيادة الياء فى ﴿بأييد﴾ و﴿بأييكم﴾؟ أم كيف تتوصل إلى سرِّ زيادة الألف فى ﴿سَعَوْا﴾ بالحج ونقصانها من ﴿سَعَوْ﴾ بسبأ، وإلى سر زيادتها فى ﴿عَتَوْا﴾ حيث كان ونقصانها من ﴿عتو﴾ بالفرقان؛ وإلى سر زيادتها فى ﴿ليعفوا الذى﴾ ونقصانها من ﴿يعفو عنهم﴾ بالنساء؟ وإلى سر زيادتها فى ﴿آمنوا﴾ وإسقاطها من ﴿باءو﴾ و﴿جاءو﴾ و﴿تبوّءو﴾ و﴿فاءو﴾ بالبقرة؟

أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرفٍ من كلمات متشابهة دون بعض؛ كحذف الألف من ﴿قرءنا﴾ بيوسف والزخرف، وإثباتها فى سائر المواضع، وإثبات الألف بعد واو ﴿سموات﴾ فى فصِّلت، وحذفه من غيرها؟ وإثبات الألف فى ﴿الميعاد﴾ مطلقاً، وحذفها من موضع الأنفال؟ وإثبات الألف فى ﴿سراجاً﴾ حيث وقع، وحذفُها من موضع الفرقان؟ وكيف يتوصل إلى فتح بعض التاآت، وربطها فى بعض؟ فكلُّ ذلك لأسرارٍ إلهية وأغراض نبوية، وإنما خفيتْ على الناس لأنها أسرارٌ باطنية لا تدرَك إلا بالفتح الربَّانى، فهى بمنزلة الألفاظ والحروف المتقطِّعة التى فى أوائل السور؛ فإن لها أسرارًا عظيمة ومعانى كثيرة، وأكثرُ الناس لا يهتدون إلى أسرارها ولا يُدركون شيئًا من المعانى الإلهية التى أشير إليها، فكذلك أمرُ الرسم الذى فى القرآن حرفاً بحرف. [ا هـ. باختصار من الجوهر الفريد].

وقال السيوطى فى الإتقان: «وأعظمُ فوائد رَسْمِ القرآن أنه حجابٌ منعَ أهلَ الكتب

أن يقرءوه على وجه واحد دون مُوَقِّف». وقال صاحب غنية الطالبين: «إن القرآنَ لم يجتمع فى عهد النبىِّ ﷺ فى مصحفٍ واحد، وإنما كانت الصحابة رضى الله عنهم قبل أن يكثُرَ الورقُ يكتبون ما نزل فى القرآن على عَسبِ السَّعَف؛ جمع عسيب؛ وهو الأصل العريض من جريد النخل، وعلى الألواح من أكتاف الغنم، وغيرها من العظام الطاهرة، والخزفِ، والأدمِ؛ أى الجلود مثل رقِّ الغزال، واللخافِ وهى الحجارة العريضة البيض.

قال فى المطالع: «وهذه الأشياء هى التى يُطْلَق عليها اسمُ المصحف فى قولهم: «مُخَلَّفُ طَهَ سبحتانِ ومُصْحف»، وكان دأب الصحابة رضى الله عنهم فى حياة رسول الله ﷺ المبادرةَ إلى حفظ القرآن وتصحيحه وتتبُّع وجوه قراآته . وكان النبى ﷺ يعرضُه على جبريل عليه السلام فى كل عامٍ فى رمضان مرة، وفى العام الذى قُبض فيه عَرَضَه عليه مرتين. وكان زيد بن ثابت رضى الله عنه قد شهدَ العَرْضَةَ الأخيرة، وهى حاكمةٌ على المتقدمات، وهى التى كان يُقرىء الناسَ بها حتى مات رضى الله عنه. ولذلك اعتمده الصِّدِّيق رضى الله عنه فى جمع القرآن على ما سيأتى بيانه، فلما قُبض رسول الله ﷺ واتصل بربه عزَّ وجلَّ قام بالأمر بعدَه أحقُّ الناس به أبو بكر رضى الله عنه. وفى خلافته ارتدّت قبائلُ من العرب، وكان مسيلمةُ الكذاب وأصحابهُ منها، وكان يدَّعى النبوة بكذبه، فجهَّز إليه عصابةً من المسلمين أُولى بأسٍ شديد، وأمَّرَ عليهم سيفَ الله خالد بن الوليد رضى الله عنه، فقاتلوهم قتالاً شديداً، وتأخر الفتح، فقُتل من المسلمين ألفٌ ومائتان، منهم سبعمائة من القرَّاء، فانهزم المسلمون، فحمل البراءُ بن مالك على أصحاب مسيلمة، فانهزموا، وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم حديقةً، فأغلقوا عليهم بابها، فحمل البراءُ دَرْقَتَه وألقَى نفسه عليهم حتى حصلَ معهم فى الحديقة، وضاربَهم حتى فتح البابَ للمسلمين، فدخلوا وقتلوا مسيلمةَ وأصحابه، وقُتل من المسلمين زُهاء عشرة آلاف، فسميتْ حديقةَ الموت. فلما رأى عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه ما وقع بقرّاء القرآن، خشى على من بقى منهم، وأشار على أبى بكر بجمع القرآن، فأرسل أبو بكر رضى الله عنه إلى زيد بن ثابت رضى الله عنه وأمره بجمع القرآن، فجمعه. قال زيد: «فكنت أتتبعُ القرآن مِن المُصحف ومِن صدور الرجال والرقاع والأكتاف والأضلاع والعسب واللخاف وهى الحجارة العريضة البِيض كاللوح».

فاءن قيل: كان زيدٌ حافظًا للقرآن وجامعًا له؛ فما وجهُ تَتبُّعِه المذكورات؟

فالجـواب: أنه كان يستكمل وجـوه قراآته ممن عنده ما ليـس عنده، وكذا نظرُهُ فى المكتوبات التى قد عُرفت كتابتها وتُيُقِّن أمرُها؛ فإنها أوْ أكثرَها مما كُتب بين يدى النبى ﷺ، فلا بد من النظر فـيها - وإنْ كان حافظاً - ليـستظهر بذلك، وليعلم هل فـيها قراءةٌ غير قـراءته أم لا. وإذا استند الحافظ عند الكتابة إلى أصل يعتمـد عليه كان آكَدَ وأثبتَ.

وفى إرشاد القرّاء والكاتبين: أن زيداً كتب القرآنَ كلَّه بجمـيع أحرفه وأوجهه المعبَّر عنها بالأحرف السبعة الواردة فى الحديث الشريف فى قوله ﷺ: «إن هذا **القرآن أُنزل على سبعة أحْرُف** فاقرءوا ما تيسَّر منه» قـاله لعمر بن الخطاب رضى الله عنه لـمَّا جاءه بهشام بن حكيـم وقد لبَّبه بردائه - أى جعله فى عنقـه وجرَّه منه - لـمّا سمـعه يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها له رسولُ الله ﷺ.

وكان أوَّلاً أتاه جـبريل فـقال: إن الله يأمـرك أن تُقْرئ أمَّـتَك القرآنَ علـى حَرْف واحد، فقال: «أسـألُ الله معافاتَه ومعونتَه؛ وإن أمَّـتى لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية بقراءته على حرفيـن، فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثةَ بثـلاثة، فقال مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فـقال: «إن الله يأمرك أن تقـرئ أمتك القرآن على سـبعة أحرف؛ فـأيّما حرفٍ قرءوا عليه أصابوا».

واختلفت أقوالُ العلماء فى المراد بهذه الأحرف السبعة على نحوٍ من أربعين قولاً، واضطربوا فى ذلك اضطراباً كثيراً حتى أفرده بعضُهم بالتأليف، مع إجماعهم على أنه ليس المراد أنَّ كلَّ كلمةٍ تُقرأ على سبعـة أوجه؛ إذْ لا يوجد ذلك إلا فى كلمات يسيرة نحو ﴿أرجئه﴾ و﴿جبريل﴾، وعلى أنه ليس المرادُ القرَّاءَ السبعة المشهورين.

فذهب بعضُـهم وصحَّحه البـيهقى، واقتـصر عليه فى القاموس إلـى أنها لغات. واختلفوا فى تعيينها؛ فقال أبو عبيدة: قريش، وهذيل، وثقيف، وهُوازن، وكنانة، و تَميم، واليمن، وقـيل غير ذلك. وقـال المحقق ابن الجزرى: ولا زلت أسـتشكل هذا الحديث وأفـكِّر فيه وأُمـعن النظرَ من نحـو نيف وثلاثين سنة حتى فـتحَ اللَّه علىّ بما يمكن أن يكون صـواباً إن شاء الله تعـالى؛ وذلك أنى تتـبعت القـراآت صحـيحَـها وضعيفَها وشاذَّها فإذا هى يرجعُ اختلافُـها إلى سبعة أوجُهٍ لا يخرج عنها؛ وذلك إما

فى الحركات بلا تغيير فى المعنى والصورة نحو ﴿البخل﴾ باثنين، و﴿يَحسَب﴾ بوجهين، أو بتغيير فى المعنى فقط نحو ﴿فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ﴾، وإما فى الحروف بتغير فى المعنى لا فى الصورة نحو ﴿تبلوا﴾ و﴿تتلوا﴾، وعكس ذلك نحو ﴿بسطة﴾ و﴿بصطة﴾، أو بتغيرهما نحو ﴿أشد منكم﴾ و﴿منهم﴾، وإما فى التقديم والتأخير نحو ﴿فيَقتلون ويُقتلون﴾، أو فى الزيادة والنقصان نحو ﴿ووصَّى﴾؛ و﴿أوصى﴾ فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها».

ثم لما تمت الصحفُ أخذَها أبو بكر عنده إلى أن حضره مرضُ الموت فسلَّمها إلى الفاروق رضى الله عنه، فلم تزل عنده إلى أن مات، فأخذتْها أمُّ المؤمنين حفصة بنت عمر رضى الله عنهما، فلم تزل عندها إلى أن وقعت غزوةُ أرمينية فى خلافة عثمان رضى الله عنه سنة ٣٠هـ، فاختلفَ الناسُ فى القرآن اختلافاً كثيراً، وهَمُّوا أن يقتتلوا بسبب ذلك، فجاءَ حذيفةُ بن اليمان رضى الله عنه إلى عثمان بن عفان وقال: يا أمير المؤمنين أَدْرِكِ القرآنَ لئَلاَّ يختلفَ الناسُ فيه اختلافاً شديداً كاليهود والنصارى فى التوراة والإنجيل؛ فقد وقعوا بسبب ذلك الاختلاف فى أمرٍ عظيم؛ فاكتبه فى مصحف ترجعُ الناسُ إليه.

ففزع عثمان لذلك، وجمع الصحابةَ رضى الله عنهم، وكانت عدَّتهم يومئذ اثنى عشر ألفاً، وأخبرهم الخبرَ، فأعظموه جميعاً، ورأوا ما رأى حُذيفة، فأرسلَ عثمانُ إلى حفصة أمّ المؤمنين أن أرسلى إلىّ الصحفَ ننسخها ونردُّها إليكِ، فبعثتْ بها إليه.

وأحضرَ زيدَ بن ثابت ومعه جماعةٌ من قريش، وأمرهم أن ينسخوها فى المصاحف، وجعل الرئيسَ عليهم زيدَ بن ثابت لعدالته وحسن سيرته ولكونه كان كاتبَ الوحى بين يدى النبى ﷺ، وكان قد قرأ القرآنَ على النبى ﷺ بعد العرضة الأخيرة - وهى حاكمةٌ على المتقدمات - وكان يقرئ الناسَ بها، ولذلك اعتمده الصدِّيق رضى الله عنه فى جمعه للقرآن على ما تقدَّم، فنسخوها رضى الله عنهم فى الورق، ولم يغيِّروا، ولم يبدِّلوا، ولم يقدِّموا، ولم يؤخِّروا، بل كتبوه على الترتيب كما فى اللوح المحفوظ باتفاقٍ منهم بتوقيف جبريلَ عليه السلام للنبى ﷺ على ذلك، وإعلامه عند نزول كلِّ آيةٍ بموضعها، وأين تُكتب. ولم يختلفوا إلا فى لفظ ﴿التابوت﴾ فقال بعضهم: يُكتب بالتاء المجرورة «كالطاغوت»، وخالف بعضهم وقال: يكتب بالهاء المربوطة «كالتورلة»، فراجعوا عثمانَ فى ذلك، فقال: «اكتبوه بالتاء

المجرورة فإنها لغة قريش» فكتبوا كما أمرهم به. فلما تمت الكتابة قال عثمانُ رضى الله عنه: التمسوا له اسمًا. فقال قومٌ: الكتاب، وقال آخرون: السِّفْر، وقال آخرون: «المُصْحَف»؛ وهو اسمٌ أعجمى ذكره ابن السكيت فى إصلاح المنطق ومعناه جامعُ الصُّحُف.

ثم ردّ عثمانُ الصحفَ إلى حفصة رضى الله عنها، وأرسل إلى كل مِصْرٍ بمصحَفٍ مما نَسَخوا، وأمرهم أن يُحرقوا كلَّ مصحف يخالف الذى أرسل إليهم به.

قال القسطلانى: أَوَّلُ بابٍ: جَمْعُ القرآن فى الصُّحُف، ثم جَمْعُ تلك الصحف فى المصحف بعد النبى ﷺ، وإنما ترك النبىُّ ﷺ جَمْعَ القرآن فى مصحفٍ واحد لعدم وجود الورق، ولأن النَّسْخَ كان يَرِدُ على بعضه، فلو جمَعَه ثم رُفعت تلاوة بعضه لأدَّى إلى الاختلاف والاختلاط، فحفظَهُ الله تعالى فى القلوب إلى انقضاء زمن النسخ؛ فكان التأليفُ فى الزمن النبوى، والجمعُ فى الصحف فى زمن الصدِّيق، والنسخُ فى المصاحف فى زمن عثمان رضى الله عنه، وقد كان القرآنُ كلُّه مكتوباً فى عهده ﷺ لكنْ غيرَ مجموعٍ فى موضع واحد.

* واختُلف فى **عدد المصاحف**: فقيل إنها أربعةٌ، وهو الذى اتفق عليه أكثر العلماء، وقيل إنها خمسة، وقيل إنها ستة، وقيل سبعة، وقيل ثمانية.

أما كونها **أربعةً**: فقيل إنه أبقى مصحفاً بالمدينة، وأرسل مصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفًا إلى البصرة.

وأما كونها **خمسة**: فالأربعة المتقدم ذكرها، والخامس أرسله إلى مكة.

وأما كونها **ستة**: فالخمسةُ المتقدِّم ذكرها، والسادس اختُلف فيه: فقيل جعله خاصةً لنفسه، وقيل أرسله إلى البحرين.

وأما كونها **سبعة**: فالستة المتقدم ذكرها، والسابع أرسله إلى اليمن.

وأما كونها **ثمانية**: فالسبعة المتقدم ذكرها، والثامن كان لعثمان يقرأ فيه، وهو الذى قُتل وهو بين يديه. [ا هـ. غنية الطالبين].

قال ابن القاصح: قال أبو على: أمرَ عثمانُ رضى الله عنه زيدَ بن ثابت أن يُقرئ بالمدَنِى، وبعث عبدَاللَّه بن السائب مع المكِّى، وبعث المغيرةَ بنَ شهاب مع الشامى،

وأبا عبدالرحمن السلمي مع الكوفى، وعامرَ بن قيس مع البصرى. وكان فى تلك البلاد الجمُّ الغفير من حُفّاظ القرآن منَ التابعين، فقرأ كلُّ مصرٍ بما فى مصحفه، ونقلوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقّوه عن النبى ﷺ. ثم تجرَّد للأخذ عن هؤلاء رجالٌ سهروا ليلَهم فى ضبطها، وتعبوا نهارهم فى نقلها، حتى صاروا فى ذلك أئمةً للاقتداء وأنجمًا للاهتداء، اجتمع أهلُ بلدهم على قَبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم اثنان فى صحة روايتهم ودرايتهم، ولِتَصَدِّيهم للقراءة نُسبت إليهم، وكان المُعَوَّل فيها عليهم، نفعَنا الله بهم. آمين.

الفصل الثانى

فى بيان المقطوع والموصول، وحُكْمِ الوقف عليهما

اعلم - وفقنى اللَّهُ وإياك - أنه لا بد للقارئ من معرفة المقطوع والموصول؛ ليقف على المقطوع فى محل قطعِه حال انقطاع نفَسه، أو اختبارِه أى امتحانه بأن اختبره المعلمُ أو غيرُه، وعلى الموصول عند انقضائه. والذى يتأكد معرفتُه من ذلك واعتنى بذكره كثيرٌ من العلماء **ستة عشر نوعاً**:

١ - النوع الأول: فى (أنْ) المفتوحة الهمزة الخفيفة النون مع (لا) النافية:

وهى فى الرسم على **ثلاثة أقسام**:

أحدها: مقطوعٌ بلا خلاف فى عشرة مواضع، وهى ﴿حقيقٌ على أن لا أقول على الله إلا الحق﴾ و﴿أن لا يقولوا على الله إلا الحق﴾، كلاهما بالأعراف، و﴿ظنوا أن لا ملجأ منَ الله﴾ بالتوبة، و﴿أن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون﴾، و﴿أن لا تعبدوا إلا الله إنى أخاف عليكم﴾ كلاهما بهود، و﴿أن لا تشرك بى شيئاً﴾ بالحج، و﴿أن لا تعبدوا الشيطان﴾ بيس، و﴿أن لا تعلوا على الله﴾ بالدخان، و﴿أن لا يشرِكْنَ بالله﴾ بالممتحنة، و﴿أن لا يدخلنها اليوم﴾ بسورة ن والقلم. فهذه العشرة تُقطع فيها «أن» عن «لا»، ويوقف على النون وقفاً اختباريا.

وثانيها: فيه خلاف، وهو موضع واحد بسورة الأنبياء، وهو قوله ﴿أن لا إله إلا أنت سبحانك﴾؛ فكُتب فى أكثر المصاحف مقطوعاً، وفى بعضها موصولاً كما فى شرح المقدسى. وفى الجوهر الفريد نقلاً عن شرح الرائية: أن المختار فيه القطع، وقيل الوصلُ أشهر كما فى شرح القسطلانى والملاَّ على وابنِ غازى.

وثالثها: موصولٌ باتفاق؛ وهو ما عدا الأحد عشر المتقدمة نحو قوله ﴿ألاَّ تَعْبُدُوا إلا الله إننى لكم﴾ بهود، و﴿ألاّ تزر وازرة﴾ فى النجم، و﴿ألاّ تعلوا علىّ﴾ بالنمل، و﴿ألاّ يَرجع إليهم قولاً﴾ بـ «طه».

وأما «**إلا**» المكسورة الهمزة، وهى «لا» النافية المدغَم فيها «إنْ» الشرطية: فموصولة اتفاقًا حيثما وقعت؛ نحو ﴿إلاّ تفعلوه﴾، ﴿إلاّ تنصروه﴾، و﴿إلاّ تغفر لى﴾ ونحوها.

٢- النوع الثانى: فى(أنْ) مع (لنْ) الناصبة. وهى فيه على قسمين:

أولهما: موصول باتفاق، وهو موضعان: قوله ﴿ألَّن نجعل لكم موعداً﴾ بالكهف، وقوله ﴿ألَّن نجمع عظامه﴾ بالقيامة. **وثانيهما**: مقطوع بلا خلاف وهو ما عدا ذلك نحو قوله ﴿أن لن ينقلب الرسول﴾ بالفتح، و﴿أن لن تقول الإنس والجن﴾ بسورة الجن، و﴿أن لن يقدر عليه أحد﴾ بالبلد.

قال الملاّ على فى شرحه على الجزرية: وأما قوله ﴿أنْ لن تُحْصوه﴾ بالمزمل فقال بعضهم: موصول، وقال آخرون: مفصول على ما وقع فى المقنع. ولعل الشيخ ابن الجزرى اختار الفصل الذى هو الأصل، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف.

٣- النوع الثالث: فى (إنْ) الشرطية مع (لم) وهى فيه على **قسمين**:

أحدهما: موصول باتفاق، وهو موضع واحد، وهو قوله ﴿فإلَّم يستجيبوا لكم﴾ بهود. **وثانيها**: مقطوع بلا خلاف، وهو ما عدا ذلك نحو ﴿فإن لم يستجيبوا لك﴾ بالقصص، و﴿فإن لم تفعلوا﴾ بالبقرة، ﴿ولئن لم ينتهوا﴾ بالمائدة وشبه ذلك.

وأما (**أن لم**) المفتوح الهمزة: فمقطوع بلا خلاف أيضاً نحو ﴿أن لم يره أحد﴾ بالبلد، و﴿ذلك أن لم يكن ربك﴾ بالأنعام.

٤- النوع الرابع: فى إن الشرطية مع ما، وهى فيه على **قسمين**: **أوَّلُهما**: مقطوع وهو موضع واحد وهو قوله ﴿وإن مّا نُرينك بعضَ الذى نَعِدُهُم﴾ بسورة الرعد. **وثانيهما**: موصول، وهو ما عداه؛ فتُدغم النونُ فى الميم لفظاً وخطّا نحو ﴿وإما نرينك﴾ بيونس وغافر، و﴿فإما تثقفنهم﴾ و﴿إمـا تخافنّ﴾ كلاهما بالأنفال، و﴿فإما تَرَينَّ﴾ بمريم، و﴿فإمّا منّا بعدُ وإما فداء﴾ بالقتال.

وأما (**أمّا**) المفتوح الهمزة فهو موصول حيث جاء بلا خلاف نحو ﴿أمَّا اشتملت﴾ معًا بالأنعام. و﴿أمّا يشركون﴾، و﴿أمّاذا كنتم تعملون﴾ كلاهما بالنمل.

٥- **النوع الخامس: فى (أم) مع (مَن) الاستفهامية**، وهى فيه على قسمين: **أحدهما:** مقطوعٌ بلا خلاف وهو أربعةُ مواضع ﴿أم من يكون عليهم وكيلا﴾ بالنساء، و﴿أم من أسس بنيانه﴾ بالتوبة، و﴿أم من خلقنا﴾ بالصافات، و﴿أم من يأتى آمنا﴾ بفصلت. **وثانيهما:** موصول وهو ما عدا ذلك؛ فتُدغم الميم الأولى فى الميم الثانية لفظاً وخطّا نحو ﴿أمّن لا يَهِدِّى﴾ بيونس و﴿أمَّن خلق السموات والأرض﴾ و﴿أمَّن يجيب المضطر﴾ بالنمل.

٦- **النوع السادس: فى (مِن) الجارة مع (ما) الموصولة**، وهى فيه على ثلاثة أقسام: **أحدها:** مقطوع باتفاق، وهو موضعان: قوله ﴿فمِن ما ملكت أيمانكم﴾ بالنساء، وقوله ﴿هل لكم مِن ما ملكت أيمانُكم﴾ بالروم. **وثانيها:** فيه خلاف وهو قوله ﴿وأنفقوا مما رزقناكم﴾ بالمنافقين، فكُتب فى بعض المصاحف مقطوعًا وفى بعضها موصولاً. **وثالثها:** موصول بلا خلاف وهو ما عدا ما تقدم نحو قوله ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ و﴿مما نزَّلنا على عبدنا﴾ بالبقرة. وأما قوله ﴿مِن مال الله﴾، و﴿مِن ماءٍ مَهين﴾ وشبههما فمقطوعٌ حيث وقع.

وإذا دخلتْ (مِنْ) الجارة على (مَنْ): فإن ذلك كُتب فى الإمام و فى جميع المصاحف متصلاً بلا خلاف نحو ﴿ممَّن افترى﴾ و﴿ممّن كذب﴾ و﴿ممّن ينقلب﴾ و﴿ممّن دعا﴾ و﴿ممّن معك﴾. اهـ. وإذا دخلت (مِن) على (ما) نحو ﴿مِمَّ خُلق﴾ فموصول باتفاق أيضاً.

٧- **النوع السابع: فى ذكر (عن) مع (ما) الموصولة**، وهى فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوع وهو موضعٌ واحد بالأعراف وهو قوله ﴿عن ما نُهوا عنه﴾. **وثانيهما:** موصول وهو ما عدا ذلك نحو قوله تعالى ﴿عمّا يشركون﴾، و﴿عمّا يعملون﴾، و﴿عمّا يقولون﴾.

وأما (عن) مع (مَن) الموصولة فهى مقطوعة بلا خلاف، وهى فى موضعين لا ثالث لهما وهما قوله ﴿عن من يشاء﴾ بالنور، ﴿وعن من تولَّى﴾ بالنجم.

٨- **النوع الثامن: فى ذكر (إنَّ) المشدّدة المكسورة الهمزة مع (ما) الموصولة**، وهى فيه على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع بلا خلاف وهو قوله: ﴿إنَّ ما توعدون لآت﴾ بالأنعام.

وثانيها: مختلَف فيه وهو قوله: ﴿إنما عند الله هو خير لكم﴾ بالنحل، و الوصْلُ فيه أشهرُ وأقوى.

وثالثها: موصول بلا خلاف وهو ما عدا ذلك نحو ﴿إنما توعدون﴾ بالذاريات والمرسلات، و﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾ بـ «طه»، و﴿إنما الله إله واحد﴾ بالنساء.

٩- النوع التاسع: فى (أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون مع (ما)، وهى على ثلاثة أقسام:

أحدها: مقطوع بلا خلاف، وهو ثلاثة مواضع، قوله ﴿وأنّ ما يدْعون من دونه هو الباطل﴾ بالحج، و﴿أنَّ ما يدعون من دونه الباطل﴾ بلقمان، و﴿يحسب أنَّ ماله أخلده﴾ بالهُمَزة.

وثانيها: مختلف فيه وهو قوله ﴿واعلموا أنما غنمتم﴾ بالأنفال، والوصلُ فيه أقوى وأشهر.

وثالثها: موصول باتفاق وهو ما عدا ذلك نحو قوله تعالى ﴿فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين﴾ بالمائدة والتغابن.

١٠- النوع العاشر: فى ذكر (أين) مع (ما)، وهى فيه على أربعة أقسام:

أحدها: موصول باتفاق وهو موضعان: قوله تعالى ﴿فأينما تولوا فثمَّ وجْهُ اللَّه﴾ بالبقرة، وقوله تعالى ﴿أينما يوجِّهه لا يأت بخير﴾ بالنحل.

وثانيها: يستوى فيه الفصلُ والوصلُ، وهو موضعان أيضًا، قوله تعالى: ﴿أين ما كنتم تعبدون من دون الله﴾ بالشعراء، وقوله ﴿أين ما ثُقفوا أُخذوا﴾ بالأحزاب، فمن شاء قطعَ ومن شاء وصلَ؛ لأنه وُجِدَ فى بعض المصاحف «أين» مقطوعةً عن «ما» فيهما، وفى بعضها موصولة بها.

وثالثها: مفصول على الأرجح؛ لأنه وُجد فى أكثر المصاحف مقطوعًا؛ وهو موضعٌ واحد بسورة النساء، وهو قوله تعالى: ﴿أين ما تكونوا يدرككم الموت﴾. وإلى ذلك أشار الشاطبى فى العقيلة فقال:

والخُلْفُ فى سورةِ الأحزاب والشُّعَرا ... وفى النِّساء يَقِلُّ الوَصلُ معتمرا

ورابعها: مقطوعٌ باتفاق جميع المصاحف، وهو ماعدا هذه الخمسة نحو قوله تعالى: ﴿أين ما تكونوا يأتِ بكمُ اللَّهُ جميعا﴾ بالبقرة، و﴿أين ما كنتم تدَّعون﴾ بالأعراف، و﴿أين ما كنتم تشركون﴾ بغافر، و﴿أين ما كنتم﴾ بالحديد، و﴿أين ما كانوا﴾ بالمجادلة. [ا هـ. ابن غازى].

١١- **النوع الحادى عشر: فى ذكر (كل) مع (ما)**، وهى على ثلاثة أقسام:

الأول: مقطوع بلا خلاف، وهو قوله تعالى ﴿وآتاكم مِن كل ما سألتموه﴾ بإبراهيم. **والثانى**: فيه خلاف وهو أربعة مواضع: قوله تعالى ﴿كلّما رُدُّوا إلى الفتنة﴾ بسورة النساء، وقوله ﴿كلما دخلت أمة﴾ بالأعراف، وقوله ﴿كلما جاء أمَّةً رسولُها﴾ بالمؤمنون، وقوله ﴿كلما أُلقى فيها فوج﴾ بالملك، فكُتبت (كل) فى بعض المصاحف مقطوعة عن (ما) وفى بعضها موصولةً. وقد ذكر ذلك الشاطبى فى العقيلة فقال:

وقُلْ وآتاكم مِن كل ما قطعوا ... والخُلْفُ فى كلَّما رُدُّوا فَشا خَبَرا

وكلَّما أُلْقِيَ اسمع كلَّما دخلتْ ... كلما جاء عَنْ خلف يَلِي وَقَرَا

والثالث: موصول بالإجماع، وهو ما عدا هذه الخمسة، نحو قوله تعالى ﴿كلما رُزقوا منها﴾، وقوله ﴿أفكلما جاءكم رسول﴾، و﴿كلما أَوْقدوا﴾، وما أشبه ذلك.

١٢- **النوع الثانى عشر: فى (بئس) مع (ما)**، وهى فيه على ثلاثة أقسام: **أولها: مقطوعٌ بلا خلاف**، وهو ستة مواضع؛ خمسة منها باللام، وواحد بالفاء؛ فالتى باللام: واحدٌ بالبقرة [١٠٢] وهو قوله ﴿ولبئس ما شَرَوْا به أنفسهم﴾، وهو ثالثها. وأربعة بالمائدة: قوله ﴿لبئس ما كانوا يعملون﴾، و﴿لبئس ما كانوا يصنعون﴾، و﴿لبئس ما كانوا يفعلون﴾، و﴿لبئس ما قدمت لهم أنفسهم﴾. والذى بالفاء فى آل عمران وهو قوله تعالى ﴿فبئس ما يشترون﴾. **وثانيها**: مختلَفٌ فيه وهو قوله تعالى ﴿قل بئس ما يأمركم به إيمانكم﴾. ثانى البقرة [٩٣]؛ كُتب فى بعض المصاحف مقطوعاً وفى بعضها موصولاً. **وثالثها**: موصولٌ بالإجماع وهو موضعان: قوله تعالى ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾ أولى البقرة [٩٠]، وقوله ﴿قال بئسما خلفتمونى﴾ بالأعراف، اتفقت جميع المصاحف على وصل (بئس) بـ (ما) الموصولة فى هذين الموضعين فى جميع المصاحف. وإلى ذلك أشار الشاطبى بقوله:

قُلْ بِئسما بخلافٍ ثم يُوصَلُ مَعْ ... خلَفْتُمونى ومِن قَبْلُ اشتَرَوْا نَشَرَا

١٣- **النوع الثالث عشر: فى (كى) مع (لا)**، وهى فيه على قسمين:

أحدهما: موصولٌ باتفاقٍ؛ أى اتفقت المصاحف على وصل (كى) الناصبة بـ (لا) النافية وذلك فى أربعة مواضع: قوله ﴿لكيلا تحزنوا على ما فاتكم﴾ بآل عمران،

وقوله ﴿لكيلا يعلم من بعد علمٍ شيئًا﴾ بالحج، وقوله ﴿لكيلا يكون عليك حرج﴾ ثانى الأحزاب، وقوله ﴿لكيلا تأسَوْا على ما فاتكم﴾ بالحديد، ولذلك أشار الشاطبى بقوله:

فى آل عمران والأحزاب ثانيها والحجّ وصلاً لِكيلا والحديد جَرَى

وثانيهما: مقطوعٌ باتفاق، وهو ما عدا هذه الأربعة نحو ﴿لكى لا يعلم بعد علم شيئاً﴾ بالنحل، و﴿لكى لا يكون على المؤمنين حرج﴾ أولى الأحزاب، و﴿كى لا يكون دُولةً﴾ بالحشر.

١٤- النوع الرابع عشر: فى لفظ (فى) مع (ما)، وهى فيه على ثلاثة أقسام:

أولها: مقطوع بلا خلاف، وهو موضع واحد بسورة الشعراء وهو قوله: ﴿أتُتْرَكون فى ما ههنا آمين﴾.

وثانيها: يستوى فيه القطع والوصل، والقطعُ أكثر، وهو فى عشرة مواضع:

الأول: قوله ﴿فى ما فعلن فى أنفسهنّ من معروف﴾ ثانى البقرة. والثانى والثالث ﴿فى ما آتاكم﴾ بالمائدة والأنعام. والرابع ﴿فى ما أوحى إلىَّ﴾ بها أى بالأنعام. والخامس ﴿فى ما اشتهت﴾ بالأنبياء. والسادس قوله ﴿فى ما أفضتم﴾ بالنور. والسابع ﴿فى ما رزقناكم﴾ بالروم. والثامن والتاسع قولُه ﴿فى ما هُم فيه يختلفون﴾ و﴿فيما كانوا فيه يختلفون﴾ كلاهما بالزمر. والعاشر ﴿فى ما لا تعلمون﴾ بالواقعة.

قال ابن غازى: هذا ما قاله ولَدُ الشمس ابن الجزرى فى شرح منظومة أبيه رحمهما الله تعالى، وهو الحق الذى صرَّحَ به علماء الرسم. وعكسَ بعضُ الشُّرّاح للجزرية فجعلَ العشرةَ متفَّقًا على قطعها، وحكى الخلافَ فى الذى بالشعراء، ولم أعلم مِن أين أخذه! اهـ.

وثالثها: موصول باتفاق المصاحف: وهو ما عدا الأحد عشر المذكورة نحو قوله ﴿فاللَّهُ يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾ بالبقرة، و﴿فيما فعلن فى أنفسهنّ﴾ أوَّلُ موضعَىِ البقرة، و﴿فيمَ كنتم﴾ بالنساء، و﴿فيمَ أنتَ مِن ذكراها﴾ بالنازعات، و﴿فيما أخذتم﴾ بالأنفال، وشبه ذلك.

١٥- النوع الخامس عشر: فى ذكر لام الجر مع ما بعدها، وهى فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوع بلا خلاف؛ وهو فى أربعة مواضع؛ الأول قوله تعالى ﴿فمال هؤلاء القوم﴾ بالنساء. والثانى قوله تعالى ﴿مال هذا الكتاب﴾ بالكهف. والثالث قوله تعالى ﴿مال هذا الرسول﴾ بالفرقان. والرابع قوله تعالى ﴿فمال الذين كفروا﴾ بالمعارج. **وثانيهما:** موصول باتفاق وهو ما عدا هذه الأربعة نحو قوله ﴿وما لأحد عنده﴾، و﴿ما للظالمين من حميم﴾ وشبه ذلك.

١٦ - النوع السادس عشر: فى ذكر (يوم) مع (هم)، وهى فيه على قسمين:

أحدهما: مقطوعٌ باتفاق، وهو فى موضعين: أولهما: ﴿يوم هم بارزون﴾ بسورة غافر. وثانيهما: ﴿يوم هم على النار يُفتنون﴾ بالذاريات. وإنما فُصلت ﴿يوم﴾ عن ﴿هم﴾ لأن يوم ليس بمضاف إلى الكناية[1] فيهما، وإنما هو مضاف إلى الجملة، يعنى يوم فتنتهم ويوم بروزهم، فـ(هم) فى الموضعين فى موضع رفع على الابتداء، وما بعدَه الخبرُ. **وثانيهما:** موصولٌ بلا خلاف وهو ما عدا هذين الموضعين نحو ﴿يومهم الذى يُوعدون﴾ بالزخرف والمعارج، و﴿يومهم الذى فيه يُصعقون﴾ بالطور، فـ(يوم) مع (هم) حرفٌ واحد لأن (هم) فى موضع خفض بإضافة (اليوم) إليه، والخافض والمخفوض بمنزلة حرفٍ واحد. اهـ.

تتمتان:

* **الأولى:** فى كلمات اتفقت المصاحف على قطعها: منها قوله ﴿حيث ما كنتم﴾ موضعان بالبقرة؛ فـ(حيث) كلمة و(ما) كلمة أخرى، ومنها قوله ﴿من ذا الذى﴾ بالبقرة والحديد، فـ(من) كلمة و(ذا) كلمة أخرى، ومنها قوله ﴿أن يُملَّ هو﴾ بالبقرة أيضاً؛ فـ(يمل) كلمة و(هو) كلمة أخرى، ومنها قوله ﴿لا انفصام لها﴾، فـ (لا) كلمة و(انفصام) كلمة أخرى، ومنها ﴿قالَ ابنَ أُمَّ﴾ بالأعراف فـ(ابن) كلمة و(أم) كلمة أخرى، ومعنى القطع أن تُكتب الألف بعد النون مقطوعة. ومنها قوله ﴿أوَ أمِنَ أهلُ القرى﴾ وقوله ﴿أوآباؤنا﴾ قرئ بإسكان الواو وفتحها؛ فمَن فتحها جعلها واوَ عطف والهمزةَ للاستفهام، وكانت مع ما بعدها كلمةً واحدة لأنها وحدها لا تستقل بنفسها، ومن أسكَنها كانت (أو) التى للعطف وهى مستقلة، فتكون كلمةً، وما بعدها كلمةً؛ فعلى الأوّل لا يجوز الوقف على الواو، وعلى الثانى يجوز.

وأما الواوات فى نحو قوله ﴿أوَعجبتم﴾ ﴿أولَيس اللَّهُ﴾ ﴿أوَكلما عاهدوا﴾ ﴿أوَلَمّا

---

(١) الضمير «هم».

أصابتكم مصيبة﴾ ﴿أومَن يُنشأ فى الحلية﴾ فواواتُ عطف لا يجوز الوقفُ عليها، ومنها قوله ﴿أيًّا ما تدعوا﴾ بالإسراء فقوله ﴿أيًا﴾ كلمةٌ و﴿ما﴾ كلمة أخرى، ومنها قوله ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ بالشورى؛ ﴿فغضبوا﴾ كلمة و﴿هم﴾ كلمة أخرى.

ومعنى القطع هنا أن تُكتب الألفُ بعد الواو. ومنها قوله ﴿أحد عشر كوكباً﴾ بيوسف؛ فـ (أحد) و(عشر) كلمتان فيجوز الوقف على أولاهما للضرورة، ومنها قوله ﴿ومن هؤلاء مَن يؤمن به﴾ بالعنكبوت (فمن) كلمة و(هؤلاء) كلمة أخرى، ومنها قوله ﴿وما لِيَ لا أعبد الذى فطرنى﴾ فى يس. فـ (ما) كلمة و(لى) كلمة أخرى؛ أى لا مانع لى من عبادته، وكذا قوله تعالى ﴿ما لى لا أرى الهدهد﴾ بالنمل ، ومنها قوله ﴿فيما إنْ مكَّناكم فيه﴾ بالأحقاف، فتُرسم (فيما) وحدَها و(إن) وحدها و(مكَّناكم) وحدها، ومنها قوله ﴿هاؤمُ اقرءوا كتابيه﴾ فهاؤم كلمةٌ وهى بغير واوٍ بعد الميم و﴿اقرءوا﴾ كلمةٌ أخرى. ومنها قوله: ﴿إنْ نفعت الذكرَى﴾ فتُرسم (إنْ) وحدها (ونفعت) وحدها، ومنها قوله ﴿إرَمَ ذات العماد﴾ بالفجر، فـ(إرم) كلمة و(ذات) كلمة أخرى، و منها قوله ﴿إذِ انبعث أشقاها﴾ بالشمس فـ (إذ) كلمة و(انبعث) كلمة أخرى؛ وهى بألف ونون متصلة بالباء الموحدة، ومنها قوله تعالى﴿من طور سيناء﴾ و﴿طور سينين﴾ فـ (طور) كلمة وما بعدها كلمة أخرى.

قال فى شرح اللؤلؤ المنظوم: وما وقع فى أكثر نسخ المتن والشرح مِن منع الوقف على راء (طور) بدون ما بعدها فسهوٌ لا يُعوَّل عليه.

ومنها قوله ﴿آل يس﴾ فترسم (إل) وحدها و(يس) وحدها سواء قرأنا بكسر الهمزة وسكون اللام أو بفتحها مع المد وجر اللام، لكن يمتنع الوقف على (إلْ) بدون (يس) عند من قرأ بكسر الهمزة وسكون اللام وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى وكذا أبو جعفر وخلف، أما من قرأ (آل) بفتح الهمزة والمد مع كسر اللام وهم الباقون فإنه يجوز الوقف عنده على (آل) بدون (يس)؛ إذ هما مضاف و مضاف إليه (كآل لوط) و(آل فرعون) و(آل موسى).

ومنها قوله تعالى ﴿ولات حين مناص﴾ بسورة (ص)؛ فقوله (ولات) كلمة و(حين) كلمة أخرى على الصحيح، و(لا) فيها عند الأكثرين نافيةٌ دخلت عليها التاءُ علامةً لتأنيث الكلمة كما دخلت على (رُبَّ) و(ثَمَّ) فيقال (ربَّت) و(ثمَّت)؛ فتكون التاء متصلة بـ(لا) حُكْماً، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والكسائى وأئمة النحو والقراءة؛

فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها؛ فالكسائى وقفَ عليها بالهاء، والباقون بالتاء تبعاً للرسم، وأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على (لا) والابتداء بـ (تحين). **وقال أبو عبيد القاسم بن سلام**: إن (التاء) مفصولة من (لا) موصولة (بحين)، قال: فالوقف عندى على (لا) والابتداء بـ(تحين) لأنى نظرتُها فى الإمام مصحف عثمان ابن عفان رضى الله عنه ﴿ولا تحين﴾ (التاء) متصلة بـ(حين). [ا هـ. مقدسى].

قال ابن غازى فى شرحه: ويؤيد قولَ أبى عبيد ما ذكره ابنُ الجزرى فى النشر حيث قال: «إنى رأيتها مكتوبة فى المصحف الذى يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه: (لا) مقطوعةً و(التاء) موصولةً بـ(حين)، ورأيتُ به أثر الدم، وتتبعتُ فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيتُه كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية من القاهرة المحروسة».

وقال المقدسى فى شرحه على الجزرية: وأنا رأيتُه أيضًا ورأيتُ أثرَ الدم فيه، وغالبُ أهل القاهرة إذا توجَّهَتْ على أحد منهم يمينٌ لا يُحَلِّفُ إلا عنده؛ بالمكان الذى ذكره. **قال القسطلانى**: والأكثرون علىَ خلاف ذلك، وحملوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرَجَ فى خطِّ المصاحف عن القياس. اهـ. ومعنى حين: الوقت، ومعنى مناص: الفرار، فيكون: فنادَوْا وليس الوقتُ وقتَ فرار. [اهـ. شرح القول المفيد].

ومنها قوله تعالى ﴿حم عسق﴾ فقوله ﴿حم﴾ كلمة و﴿عسق﴾ كلمة أخرى.

* **التتمة الثانية: فى كلمات اتفقت المصاحف على وصلها:**

منها قوله تعالى ﴿لانفَضُّوا من حولك﴾ بآل عمران كلمة واحدةٌ، واللام للتوكيد، وهمزةُ الوصل متصلة بها، وكذا قوله ﴿لاتَّبعناكم﴾ بآل عمران أيضاً، ﴿ولاتَّبعتم﴾ بالنساء، ﴿ولافْتدَوْا﴾ بالرعد، و﴿لابتغوا﴾ و﴿لاتَّخذوك﴾ بالإسراء، و﴿لاصْطفى﴾ بالزمر. وشبه ذلك.

ومنها قوله تعالى ﴿يبنؤمَّ﴾ بـ «طه» كلمة واحدة، يعنى أنهم كتبوا بعد النون واواً موصولة بها، وفيه وصلُ حرف النداء بالباء الموحدة أيضاً.

ومنها ﴿حينئذ﴾ و﴿يومئذ﴾ كلمتان متصلتان، ومنها ﴿مَهْما﴾ بالأعراف، و﴿نعِمّا﴾ بالبقرة والنساء، و﴿رُبَما﴾ بالحجْر، وكذا ﴿ويكأن﴾ و﴿ويكأنه﴾ معاً بالقصص بوصل الياء التحتية بالكاف فيهما. ومنها ﴿منسأته﴾ بسورة سبأ بوصل النون بالسين المهملة.

ومنها قوله ﴿ما عنتُّمْ﴾ بآل عمران والتوبة، ﴿ولَعَنتُّم﴾ بالحجرات بوصل النون بالتاء الفوقية من غير دالٍ بينهما فى الثلاثة.

وقد جمع بعضهم ذلك فى قوله:

عَنَتُّمْ برسْمٍ قد أتتْ فى ثلاثةٍ ... بتاءٍ فلا تَرْسِمْ بدالٍ أخا العُلا

ففى آل عمرانَ أتَتْ وبتوبةٍ ... وبالحُجُراتِ اخْتِم كذا نَقَل المَلاَ

ومنها قوله ﴿سَلَـٰسِلا﴾ بسورة الإنسان بوصْل اللام بالسين المهملة وهى كلمة واحدة باتفاق المصاحف. ومنها قوله ﴿مناسككم﴾ و﴿أنلزمكموها﴾ و﴿أورثتموها﴾ و﴿كأيِّن﴾ بوصل الياء التحتية بالنون، ومنها ﴿كالُوهم﴾ و﴿وزنُوهم﴾ بالمطففين؛ فإنهما كُتبا فى جميع المصاحف موصولين بدليل حذف الألف بعد الواو فيهما، فدلَّ ذلك على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة. وقد اختُلف فى كون ضميرهم مرفوعًا منفصلاً أو منصوبًا متصلا، والصحيح أنه منصوب لاتصاله رسمًا بدليل حذف الألف بينه وبين الواو؛ إذ لو كان ضميرَ رفعٍ لَفُصِلَ بالألف. [اهـ. مقدسى] ثم إن فى معنى ﴿وزنوهم﴾ نحو ﴿رزقنـٰهم﴾، و﴿أعطينـٰك﴾، و﴿أنزلنـٰه﴾ ونحوها.

ومنها ﴿ال﴾ المعرِّفة فإنها لكثرة دَوْرِها نُزِلتْ منزلةَ الجزء مما دخلت عليه، فوُصِلت. ومنها (**ياء النداء**) فإنها لمّا حُذفت ألفُها بقيت على حرف واحد فاتصلت. ومنها ﴿ها﴾ من ﴿هـٰؤلاء﴾ و﴿هأنتم﴾ و﴿هذا﴾، وكذا كل كلمة اتصل بها ضميرٌ متصل سواء كان على حرف واحد أو أكثر نحو ﴿ربى﴾ و﴿ربكم﴾، و﴿رسله﴾ و﴿رسلنا﴾ و﴿رسلكم﴾، و﴿أُنجيكم﴾ و﴿يحييكم﴾، وكذا حروف المعجم فى فواتح السور ﴿المص﴾ ﴿المر﴾ ﴿كهيعص﴾ ﴿طس﴾ ﴿طسم﴾ ﴿حم﴾، إلا قوله ﴿حم عسق﴾ فإنه كُتب مقطوعًا كما تقدم.

ثم اعلم أن ما ذكره القراءُ من قولهم هذا مقطوعٌ وهذا موصولٌ المرادُ به القطعُ والوصلُ فى كل شىء بِحَسَبِه؛ فمعنى القطْعِ فى ﴿أن لا﴾ المفتوحة الهمزة و ﴿إن لن﴾ و﴿إن ما﴾ المكسورة الهمزة المخففة النون و﴿إن لم﴾ المكسورة الهمزة والمفتوحة أيضًا و﴿عن ما﴾ و﴿عن مَن﴾ و﴿مِن ما﴾ رسْمُها كلها بنون بعد أوّل حرفِ كلٍّ منها مع قَطْعِها عمَّا بعدَها كما ترى، ومعنى الوصل فيها رسمُها بغير نون مع وصل الحرف الأوّل بالثانى فى ﴿عَمّا﴾ و﴿عمّن﴾ و﴿ممّا﴾ كما ترى، ومعنى الوصل فى ﴿إلا﴾ المكسورة الهمزة و﴿مِمَّن﴾ رَسْمُهما معًا بغير نونٍ مع وصل الميم الأولى بالثانية فى ﴿ممن﴾ كما ترى، ومعنى القطع فى ﴿أم من﴾ رسْمُها بميمَين الأولى مقطوعة عن

الثانيـة كما ترى، ومعنى الوصلِ عـدمُ كتابة الميم الأولى، ومـعنى الوصل فى ﴿أمّا﴾ المفتوحة الهمزة كتابتها بميم واحدة كما ترى.

فإن قيل: ما ثمرةُ معرفة المقطوع والموصول؟

أجيبَ: بأن ثمرتَه جوازُ الوقف على إحدى الكلمـتين المقطوعتين باتفاق، ووجوبهُ على الأخيرة من الموصـولتين باتفاق أيضًا، وأمـا ما اختُلف فى قطعه ووصله فـيجوز الوقفُ على كلتا الكلمتين نظراً إلى قطعهما، ويجب على الأخيرة نظراً إلى وصلهما. اهـ.

قال فى الإتحاف: فجـميعُ ما كُتب موصولاً مما ذُكر وغيـره لا يجوز الوقفُ فيه إلا على الكلمة الأخـيرة منه لأجل الاتصال الرسمى، ولا يجـوز فصلُه بوقفٍ إلا برواية صحيحة، ومن ثَمَّ اختير عدمُ فصلِ ﴿ويكأن﴾ و﴿ويكأنه﴾ كما تقدَّم مع وجود الروايةً بفصله. نعم روى قـتيبـة عن الكسائى التـوسُّعَ فى ذلك، والوقفَ على الأصل، لكن الذى استقرَّ عليه عملُ الأئمة والمشـايخ القراء ما تقدَّم مِن وجوب الوقف على الكلمة الأخيرة، وهو الأحْرَى والأوْلى بالصواب كما فى النشر. اهـ.

الفصل الثالث

فى بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المدّ

وهو ثلاثة أنواع: * النوع الأول: فى حذف الألف وثبوتها:

اعلم أن كلَّ ألف حُذفت فى الوصل لالتقاء الساكنَيْن فإنهـا ثابتةٌ رسمًا ووقفًا نحو ﴿وإن كـانتا اثنتـين﴾، و﴿ذاقا الشـجرة﴾، و﴿عـن تلكما الشـجرة﴾، و﴿دَعَـوُا اللَّهَ ربهمـا﴾، و﴿استبـقا الباب﴾، و﴿كلتـا الجنتين﴾، و﴿قـالا الحمد﴾، و﴿قـيل ادخلا النار﴾، و﴿فأضلونا السبيلا﴾، و﴿قلنا احمل فيها﴾، و﴿يا أيها﴾ حيث وقعَ نحو ﴿يا أيها الـناس﴾، و﴿يا أيها الرسـول﴾، و﴿يا أيها النبى﴾، و﴿يا أيهـا الذين﴾ إلا ثلاثة مـواضع ﴿أيه المؤمنون﴾ بالنور، و﴿يـا أيه الساحـر﴾ بالزخـرف، و﴿أيه الثـقـلان﴾ بالرحمن، فوقف عليها بالألف أبو عمرو والكسـائى، ووقف الباقون بغير ألف اتباعًا للرسم، وكذا كل ألف منقلبـة عن ياءٍ حُذفت فى الوصل لالتقاء الساكنين فـإنها ثابتة فى الوقف نحـو ﴿القـتلَى الحـرُّ﴾، و﴿مـوسى الكتـابَ﴾، و﴿من إحـدى الأمم﴾،

و﴿ذكرى الدار﴾، و﴿لإحدى الكُبَر﴾، ونحو ﴿وآتى المال﴾، و﴿آتى الزكاة﴾، و﴿يأبَى الله﴾، و﴿تخشى الناسَ﴾، و﴿يُوَفَّى الصابرون﴾، وما أشبه ذلك من الأسماء والأفعال.

وأما قوله ﴿فلمَّا تراء﴾ بالشعراء فبإثبات الألف بعد الهمزة المفتوحة فى الوقف دون الرسم؛ لأنه رُسم بألف واحدة بعد الراء فى جميع المصاحف، وقياسُه أن يُرسم بألف وياء. واختُلف فى الألف الثابتة والمحذوفة فى الرسم: هل هى الأولى أو الثانية؟ فذهبَ الدانى إلى أن الأُولى هى المحذوفة، وأن الثابتة هى الثانية، وذهبَ غيرُه إلى أن الأولى هى الثابتة، وأن الثانية هى المحذوفة، وهو الصحيح.

*** تنبيهان:**

التنبيه الأول: فى كلمات اتفق القراء على إثبات الألف فيها عند الوقف لثبوتها رسمًا فى جميع المصاحف قوله ﴿اهبطوا مصرًا﴾ بالبقرة، وقوله ﴿ولَيكونًا من الصاغرين﴾ بيوسف، وقوله ﴿لنسفعًا بالناصية﴾ بسورة العلق، و﴿إذًا﴾ المنوّنة حيث وقعت نحو ﴿فإذًا لا يؤتُون﴾، و﴿إذًا لابتغَوْا﴾، و﴿إذًا لا يلبثون﴾، وشبه ذلك. وكذا اتفقوا على إثبات الألف وقفًا فى قوله ﴿لَكنَّا هو اللَّهُ ربِّى﴾ بالكهف؛ لأن الألف ثابتةٌ فى الرسم فيها أيضًا، والوقفُ تابع للرسم. اهـ.

التنبيه الثانى: فى كلمات اختَلف القراء فى إثبات الألف فيها وحذفِها عند الوقف مع ثبوتها فى الرسم فى جميع المصاحف العثمانية. منها قوله ﴿ثمودا﴾ فى أربعة مواضع ﴿ألا إن ثمودا كفروا ربهمْ﴾ بهود، و﴿ثمودا وأصحاب الرَّسِّ﴾ بالفرقان، و﴿ثمودا وقد تبين لكم﴾ بالعنكبوت، و﴿ثمودا فما أبقى﴾ بالنجم، فحفصٌ وحمزةُ وكذا يعقوب يقرءون وصلاً بغير تنوين، ويقفون بلا ألف كما جاء نصًّا عنهم، وإن كانت مرسومة، ووافقهم شعبةُ فى موضع النجم فقط، والباقون بالتنوين وصلاً، ويقفون بالألف.

ومنها قوله ﴿الظنونا﴾ و﴿الرسولا﴾ و﴿السبيلا﴾ بالأحزاب؛ فنافع وابن عامر وشعبة وكذا أبو جعفر قرأوا بألف بعد النون واللام وصْلاً ووقفًا فى الثلاثة تبعًا للرسم، وابنُ كثير وحفصٌ والكسائىُّ وخلَفٌ بإثباتها فى الوقف دون الوصل، والباقون بحذفها فى الحالين.

ومنها قوله ﴿سَلَـٰسِلا﴾ بسورة الإنسان قرأه نافع وهشام وشعبة والكسائى، وكذا أبو جعفر بالتنوين وصلاً، وبإبداله ألفًا وقفًا، والباقون بغير تنوين وَصْلاً. واختلفوا فى الوقف؛ فوقف البصرى ورَوْحٌ بالألف تبعًا للخط، وحمزةُ وقنبل وكذا رويسٌ وخلَفٌ بإسكان اللام من غير ألف تبعًا للَّفظ، والبزِّى وابن ذكوان وحفص لهم الوجهان: الوقفُ بالألف، والوقفُ بالسكون.

ومنها قوله ﴿قواريرا قواريرا﴾ بسورة الإنسان أيضًا؛ فيهما للقراء **خمسة أوجه:**

الأول: تنوينهما وصلاً، والوقفُ عليهما بالألف لنافع وشعبة والكسائى وأبى جعفر.

والثانى: تنوينُ الأول، والوقفُ عليه بالألف، وتركُ التنوين من الثانى والوقف عليه بالإسكان للمكى وخلف.

والثالث: تركُ التنوين منهما والوقفُ على الأول بالألف لكونه رأس آية، وعلى الثانى بالإسكان للبصرى وابن ذكوان وحفص وروح.

والرابع: ترك التنوين منهما وصلاً والوقفُ عليهما بالألف لهشام.

والخامس: تركُ التنوين منهما وصلاً،والوقف عليهما بالسكون لحمزة ورويس. والحاصل أن الذين يقفون عليهما بالألف: نافعٌ وشعبة وهشام والكسائى، وكذا أبو جعفر، والذين يقفون على الأول بالألف وعلى الثانى بالسكون: ابنُ كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وحفص، وكذا روح وخلف، والذى يقف عليهما بالسكون: حمزةُ وكذا رويس. اهـ.

*** النوع الثانى: فى حذف الواو وثبوتها عند الوقف:**

اعلم أن كل واوٍ واحدٍ أو جَمْعٍ حُذفت فى الوصل لالتقاء الساكنين فإنها ثابتة رسمًا ووقفًا نحو قوله ﴿يمحوا الله ما يشاء﴾، ﴿يرجو الله﴾، و﴿لا تسْبُوّا الذين﴾ ﴿فيسُبّوا الله﴾، و﴿تبوَّؤُ الدار﴾، و﴿ملاقوا الله﴾، و﴿تتلوا الشياطين﴾، و﴿نسوا الله﴾، و﴿قل لعبادى يقولوا التى﴾، و﴿استبقوا الصراط﴾، و﴿كاشفوا العذاب﴾، و﴿مرسلوا الناقة﴾، و﴿صالوا النار﴾ و﴿صالوا الجحيم﴾، و﴿أولوا الألباب﴾، و﴿ما قدَروا الله﴾، و﴿جابوا الصخر﴾ وشبه ذلك، إلا أربعة أفعالٍ فحُذفت منها الواو

رسمًا ولفظًا ووصلاً ووقفًا وهى قوله ﴿ويدْعُ الإنسان﴾ بالإسراء، و﴿ويمح الله الباطل﴾ بالشورى، و﴿يوم يدع الداع﴾ بالقمر، و﴿سندع الزبانية﴾ بالعلَق.

قال الحافظ السيوطى فى الإتقان: والسرُّ فى حذف الواو من هذه الأفعال الأربعة: التنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدّة قبول الفعل المتأثر به فى الوجود. أما: ﴿ويدع الإنسان بالشر﴾ فيدل على أنه سهلٌ عليه ويسارع فيه كما يسارع فى الخير، بل إثباتُ الشر من جهة ذاته أقربُ إليه من الخير، وأما ﴿ويمح الله الباطل﴾ فللإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله، وأما ﴿يوم يدع الداع﴾ فللإشارة إلى سرعة قبول الدعاء وسرعة إجابة الداعين. وأما ﴿سندع الزبانية﴾ فللإشارة إلى وقوع الفعل وسرعة إجابة الزبانية وقوة البطش. وحُذفت الواو أيضًا من قوله ﴿وصالحُ المؤمنين﴾ بسورة التحريم على أنه اسمُ جنس كقوله ﴿إن الإنسان لفى خسر﴾، وقيل: جمعٌ، وعليه فالمراد به خيار المؤمنين، وقيل: أبو بكر وعمر، وقيل: الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ولِحَذف الواو من هذه المواضع الخمسة أشار فى اللؤلؤ المنظوم فقال:

يَمْحُ بِشورَى يَوْمَ يَدْعُ الدَّاع مَعْ ... ويدْعُ الإنسانُ سندْعُ الواوَ دَعْ

وهكذا وصالِحُ الذى وَرَدْ ... فى سورةِ التحريمِ فاظْفَرْ بالرَّشَدْ

وكُلُّ فعلٍ مضارعٍ أُسند إلى الفاعل الظاهر فإنه بحذف الواو رسمًا ولفظًا، وصلاً ووقفا؛ نحو ﴿ويقول الذين﴾، و﴿يجادل الذين﴾ وشبه ذلك، ما لم تكن الواوُ لامَ الفعل، فإن كانت لامَ الفعل ثبتتْ رسمًا ووقفًا، وحُذفت وصلاً لالتقاء الساكنين نحو ﴿ما تتلوا الشياطين﴾، و﴿يمحوا الله ما يشاء﴾ و﴿يرجوا الله﴾ وما أشبه ذلك.

وأما الفعل الذى فى أوّله نون فهو بغير واو رسمًا ولفظًا، وصلاً ووقفًا؛ نحو ﴿وما نرسل المرسَلين﴾ ما لم تكن الواوُ لامَ الفعل أيضًا، فإنْ كانت لامَ الفعل ثبتتْ رسمًا ووصلاً ووقفًا نحو ﴿ندعوا﴾ وما أشبهه.

وكلُّ واو ساكنة حُرِّكتْ فى الوصل لالتقاء الساكنين فإنه يوقف عليها بالسكون نحو ﴿اشتروُا الضلالة﴾ و﴿فتمنَّوا الموت﴾ و﴿دَعَوا الله مخلصين﴾ و﴿لو افتدَى به﴾ ونحو ذلك، وكذا إن حُرِّكت حركةَ إعراب كأن دخل عليها ناصبٌ نحو ﴿أو يعفُوَا الذى﴾ و﴿ليَرْبُوَا فى أموال الناس﴾ و﴿لتتلُوَا عليهم﴾ وما أشبه ذلك.. وقد حذفت

الواو رسمًا ووصلاً ووقفًا بعد ميم الجمع إذا لقيها ساكنٌ نحو ﴿عليهم الذلة﴾ و﴿أنتم الأعلون﴾ و﴿تلكُمُ الجنة﴾ و﴿هاؤم اقرءوا﴾ وما أشبه ذلك. [اهـ. من الثغر الباسم ببعض تصرف].

*** النوع الثالث: فى حذف الياء وثبوتها عند الوقف:**

اعلم أن الياءات التى فى أواخر الكلمات القرآنية تنقسم إلى قسمين: **الأول**: اتفقت المصاحف العثمانية على إثباته. **والثانى**: اتفقت على حذفه.

فأما القسمُ الذى اتفقت على إثباته: فهو ينقسم إلى ما يكون بعد الياء منه متحركٌ، وما يكون بعدها ساكنٌ: فما كان بعدها منه متحركٌ: ثبتتْ الياءُ فيه وصْلاً ووقفًا لجميع القرّاء نحو ﴿إنى أعلم﴾ و﴿أنصارى إلى الله﴾ و﴿طَهِّر بَيتى للطائفين﴾، **وما كان بعدها منه ساكنٌ** حُذِفت فى الوصل لأجله وثبتت فى الوقف لعدمه نحو قوله ﴿ولا تَسْقِى الحرث﴾ و﴿يؤتى الحكمة﴾ و﴿يُرْبِى الصدقات﴾ و﴿أنِّى أُوفى الكيل﴾ و﴿يأتى الله﴾ و﴿مُخزِى الكافرين﴾ و﴿نأتى الأرض﴾ و﴿أيدى الناس﴾ و﴿أيدى المؤمنين﴾ و﴿يُلْقِى الروح﴾ و﴿تأتى السماء﴾ و﴿بهادى العُمْى﴾ بالنمل و﴿لا نبتغى الجاهلين﴾، و﴿ما كنا مهلكى القرى﴾ و﴿حاضرى المسجد الحرام﴾ و﴿مُحِلِّى الصيد﴾ و﴿المقيمى الصلاة﴾ و﴿آتِى الرحمن﴾ و﴿معجزِى الله﴾.

ثم اعلم أن لبعض هذه الياءات الثابتة نظائرَ محذوفة خطًّا؛ فلا بد للقارئ من معرفتها لئلا تلتبس الثابتة بالمحذوفة، فيذهبَ إلى جواز حذف الثابت منها، وحاذفُه لاحِنٌ، واللاحن فى القرآن آثِم.

فالثابتة سبعة عشر حرفًا فى أربعة وعشرين موضعا وهى: ﴿واخشونى ولأتم﴾ و﴿يأتى بالشمس﴾ كلاهما بالبقرة، ﴿فاتبعونى يُحببكم الله﴾ بآل عمران ﴿يوم يأتى بعضُ آيات ربك﴾، ﴿قل إننى هدانى ربى﴾ بالأنعام، ﴿يوم يأتى تأويله﴾، ﴿فهو المهتدى﴾ بالأعراف، ﴿إن كنتم فى شك من دينى فلا﴾ بيونس ﴿فكيدونى جميعًا﴾ بهود، ﴿ما نبغى﴾ و﴿من اتبعنى﴾ بيوسف، ﴿يوم تأتى كل نفس﴾ بالنحل، ﴿فلا تسئلنى عن شىء﴾ بالكهف، ﴿فاتبعونى وأطيعوا﴾ بـ «طه»، ﴿أن يهدينى﴾ بالقصص، و﴿أن اعبدونى﴾ بيس، ﴿له دينى فاعبدوا﴾ ﴿أفمن يتقى﴾ ﴿لو أن الله هدانى﴾ بالزمر، ﴿لولا أخرتنى إلى﴾ بالمنافقين، ﴿دعائى إلا﴾ بسورة نوح، ﴿يا

عبادى لا خوف عليكم﴾ بالزخرف؛ على القول بأنها مرسومة بالياء فى مصاحف أهل المدينة والشام ﴿يا عبادى الذين آمنوا﴾ بالعنكبوت، ﴿يا عبادى الذين أسرفوا﴾ بالزمر.

وأما النظائر المحذوفة فهى وإن كانت مذكورة فى الزوائد الآتية، لكن أردتُ أن أذكرها هنا لِكَوْنِ ذِكْرِ الشيء مع نظيره أقربَ لِلْفَهْم، وأوضحَ وأتَمَّ، وعدَّتُها **سبعة عشر حرفًا** فى عشرين موضعًا وهى:

﴿واخشون ولا﴾ بالمائدة، ﴿يوم يأت لا تكلَّم﴾ بهود، ﴿اتبعون﴾ بغافر والزخرف، ﴿هذان﴾ بالأنعام، ﴿المهتد﴾ بالإسراء والكهف، ﴿ثم كيدون فلا﴾ بالأعراف، ﴿ما كنا نبغ﴾ بالكهف، ﴿ومن اتبعن﴾ بآل عمران، ﴿فلا تسئلن﴾ بهود، ﴿أن يهدين﴾ بالكهف، ﴿فاعبدون﴾ بالمؤمنون، ﴿إنه من يتق﴾ بيوسف، ﴿لئن أخرتن﴾ بالإسراء، ﴿دعاء ربِّنا﴾ بإبراهيم، ﴿ولِيَ دين﴾ بالكافرون، ﴿فَبَشِّرْ عباد الذين﴾ ﴿يا عباد فاتقون﴾ ﴿قل يا عباد الذين آمنوا﴾ بالزمر اهـ.

وأما **القسم الذى اتفقت المصاحف على حذفه** فهو الذى يُعَبَّر عنه فى فن القراءات **بالزوائد**: وإليه أشار الشاطبى فى الحِرْزِ بقوله:

ودونَكَ يا آتٍ تُسَمَّى زوائدَ ... لِأَنْ كُنَّ عَنْ خَطِّ المصاحف مَعْزِلا

وسُميت بذلك لزيادتها على المتَّبَع؛ وهو رسم المصاحف العثمانية التى أجمعَ الصحابةُ عليها، **وهو قياسى واصطلاحى.**

فالقياسى: ما وافق فيه اللفظُ الخطَّ، **والاصطلاحى**: ما خالفه ببدل أو زيادة أو حذف أو وصلٍ أو فصلٍ، وضابطُها أن تكون الياءُ محذوفةً رسمًا، مختَلَفًا فى إثباتها وحذفها وصْلاً، أو وصْلاً ووقفًا، ولا يكون ما بعدها إذا ثبتت إلا متحركًا، وهى تكون **فى الأسماء** نحو ﴿الداع﴾ و﴿الجوار﴾ و﴿المُناد﴾ و﴿التناد﴾، **وفى الأفعال**: نحو ﴿يأت﴾ و﴿يسْر﴾ و﴿يتَّق﴾ و﴿نبغ﴾، فهى فى هذه وشبهها لامُ الكلمة، **وتكون فاصلةً وغيرَ فاصلة.**

فأما **غيرُ الفاصلة** فخمسٌ وثلاثون: منها **ثلاث عشرة أصلية** وهى ﴿الداع﴾ فى البقرة موضعٌ، وفى القمر موضعان، و﴿يوم يأت﴾ فى هود، و﴿المهتد﴾ فى الإسراء والكهف، و﴿ما كنا نبغ﴾ بالكهف، و﴿البادِ﴾ فى الحج، و﴿كالجواب﴾ فى سبأ،

و﴿الجوار﴾ فى حم عسق، و﴿المناد﴾ فى ق، و﴿نرتع﴾ فى يوسف و﴿من يتق﴾ فيها أيضًا.

وغيرُ الأصلية منها اثنتان وعشرون وهى ثنتان فى البقرة ﴿إذا دعان﴾ و﴿اتقون يا أولى الألباب﴾، وثنتان فى آل عمران ﴿ومَن اتبعن﴾ و﴿خافون﴾. وفى المائدة ﴿واخشون ولا﴾، وفى الأنعام ﴿وقد هدان﴾، وفى الأعراف ﴿ثم كيدون فلا﴾، وفى هود ثنتان ﴿فلا تسألْنِ﴾ عند مَن كسرَ النونَ ﴿ولا تُخزون﴾، وفى يوسف ﴿حتى تؤتون﴾، وفى إبراهيم ﴿بما أشركتمون﴾، وفى الإسراء ﴿لئن أخرتن﴾، وفى الكهف أربعٌ: ﴿أن يهدين﴾ و﴿إن ترن﴾ و﴿أن يؤتين﴾ و﴿أن تُعَلِّمَن﴾، وفى طه: ﴿ألاّ تتبعن﴾؛ وفى النمل ثنتان: ﴿أتمدّونن﴾ و﴿فما آتان الله﴾، وفى الزمر ثنتان ﴿يا عباد فاتقون﴾ ﴿فبشر عباد الذين﴾، وفى غافر﴿اتبعون أهدكم﴾، وفى الزخرف ﴿واتبعون هذا﴾.

وأما الفاصلة فستة وثمانون: **الأصلية منها** خمسٌ وهى: ﴿المتعال﴾ بالرعد، و﴿التلاق﴾ و﴿التناد﴾ بالطور، و﴿يَسْرِ﴾ و﴿بالواد﴾ بالفجر.

وغيرُ الأصلية إحدى وثمانون؛ وهى ثلاث فى البقرة: ﴿فارهبون﴾ ﴿فاتقون﴾ و﴿لا تكفرون﴾، وفى آل عمران ﴿وأطيعون﴾، وفى الأعراف ﴿فلا تُنْظِرون﴾ بضم أوله وكسر ثالثه،وفى يونس مثلها. وفى هود ﴿ثم لا تُنظرون﴾، وفى يوسف ثلاث: ﴿فأرسلون﴾ و﴿لا تقربون﴾ ﴿أن تفندون﴾، وفى الرعد ثلاثٌ: ﴿متاب﴾ و﴿عقاب﴾ و﴿مآبٌ﴾. وفى إبراهيم ثنتان:﴿وعيد﴾ و﴿تقبَّل دعاء﴾. وفى الحِجْر ثنتان: ﴿فلا تفضحون﴾ و﴿لا تُخزون﴾. وفى النحل ثنتان: ﴿فارهبون﴾ ﴿فاتقونّ﴾، وفى الأنبياء ثلاث: ﴿فاعبدون﴾ موضعان، ﴿فلا تستعجلون﴾.وفى الحج ﴿نكير﴾. وفى المؤمنون ستة: ﴿بما كذَّبون﴾ موضعان، ﴿فاتقون﴾ ﴿أن يحضرون﴾ ﴿رب ارجعون﴾ و﴿لا تكلمون﴾. وفى الشعراء ست عشرة:﴿أن يكذِّبون﴾ ﴿أن يقتلون﴾ ﴿سيهدين﴾ ﴿فهو يهدين﴾ و﴿يسقين﴾ و﴿يشفين﴾ ﴿ثم يُحْيين﴾ و﴿أطيعون﴾ ثمانية مواضع، و﴿إنَّ قومى كذَّبون﴾. وفى النمل ﴿حتى تشهدون﴾ وفى القصص ثنتان:﴿أن يقتلون﴾ ﴿أن يكذِّبون﴾، وفى العنكبوت ﴿فاعبدون﴾، وفى سبأ ﴿نكير﴾، وفى فاطر مثله، وفى يس ثنتان:﴿ولا ينقذون﴾ ﴿فاسمعون﴾،وفى الصافات ثنتان:﴿لَتُردين﴾ ﴿سيهدين﴾، وفى ص ثنتان:﴿عقاب﴾ و﴿عذاب﴾، وفى الزمر ﴿فاتقون﴾، وفى غافر ﴿عقاب﴾،

وفى الزخرف ثنتان: ﴿سيهدين﴾ و﴿أطيعون﴾. وفى الدخان ثنتان: ﴿ترجمون﴾ ﴿فاعتزلون﴾، وفى ق ثنتان: ﴿وعيد﴾ معًا. وفى الذاريات ثلاث: ﴿ليعبدون﴾ ﴿أن يُطعمون﴾ ﴿فلا يستعجلون﴾. وفى القمر ستة: جميعهن ﴿نُذُر﴾، وفى الملك ثنتان: ﴿نذير﴾ و﴿نكير﴾، وفى نوح: ﴿وأطيعون﴾، وفى المرسلات: ﴿فكيدون﴾، وفى الفجر ثنتان: ﴿أكرَمَن﴾ و﴿أهانن﴾، وفى الكافرون: ﴿ولِيَ دين﴾، فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياءً، وإذا أضيف إليها ﴿تسئلْن﴾ فى الكهف تصير مائة واثنتين وعشرين اختلف القراء فى إثباتها وحذفها، ولهم فى ذلك أصولٌ تُعلم من كتُب القراءات فراجِعْها إن شئت؛ فهذا جميع ما وقعت فيه الياء الزائدة قبل المتحرك.

وأما **الياءُ الزائدة** الواقعة قبل الساكن فهى فى أحد عشر حرفًا فى سبعة عشر موضعًا وهى: ﴿ومَن يؤتِ الحكمة﴾ على قراءة يعقوب بكسر التاء، و﴿سوف يؤتِ الله﴾ بالنساء، و﴿اخشونِ اليوم﴾ بالمائدة، و﴿يَقْضِ الحق﴾ بالأنعام [1] على قراءته بسكون القاف وكسر الضاد المعجمة، و﴿ننْجِ المؤمنين﴾ بيونس، و﴿الواد المقدس﴾ بـ«طه» والنازعات، و﴿واد النمل﴾ بسورة النمل، و﴿الواد الأيمن﴾ بالقصص، و﴿لهاد الذين آمنوا﴾ بالحج، و﴿بهاد العمى﴾ بالروم. ﴿يُردْنِ الرحمنُ﴾ بيس، و﴿صال الجحيم﴾ بالصافات و﴿يناد المناد﴾ بقاف. و﴿تُغن النذُر﴾ بالقمر. و﴿الجوار المنشآت﴾ بالرحمن، و﴿الجوار الكُنَّس﴾ بالتكوير.

وقد أشار إلى ذلك شيخنا المتولى فى كتابه اللؤلؤ المنظوم فقال:

يُـرِدْنِ يُـؤْتِ الـوادِ يَـقْـضِ تُـغْـن ... باقـتـربتْ صـالِ الجـوار اخـشَـوْنِ
يُـنـادِ هَـادِ الحـجِّ والـرُّوم وفـى ... يونُس نُـنْجِ المؤمنين الـيـا احْـذِف
وقِفْ بحـذْفِ الياء عند السبعةِ ... ألا بِرُومٍ لِـعَلِـيٍّ وحَـمْـزةِ
وعـن عليـهم بِـنمْـلٍ وادِى ... والخُـلْـفُ لِـلْـمَـكِّـىِّ فـى يُـنـادِى

يعنى أن القراء السبعة تقف عليها **بحذف الياء إلا ثلاث كلمات: الأولى**: قوله ﴿وما أنت بهاد العمى﴾ بالروم، أثبت الياءَ فيها وقفًا حمزةُ والكسائى باتفاق من الشاطبية، وبخُلْف من الطيبة. **والثانية**: قوله ﴿على واد النمل﴾ بسورته، أثبت الياء فيها وقفًا الكسائىُّ باتفاقٍ من الشاطبية، وبخلْفٍ من الطيبة أيضًا. **والثالثة**: قوله ﴿يوم يناد المناد﴾

(١) هذا على قراءة الكسائى وغيره، أما قراءة حفصٍ عن عاصم فهى: ﴿يَقُصُّ﴾ [الأنعام: ٥٧].

بسورة ق أثبت الياءَ فيها وقفًا ابنُ كثير بخُلف من الشاطبية والطيبة، وأما أبو جعفر وخلف فحكمُهما فى هذه الكلمات كنافع وصلاً ووقفًا، إلا أن أبا جعفر زاد إثبات الياء فى قوله تعالى ﴿إن يردن الرحمن﴾ مفتوحةً وصلاً، وساكنةً وقفًا، وأما يعقوبُ فأثبت الياءَ فى الجميع وقفًا.

* تنبيه:

بقىَ من الزوائد نوعان لا خلاف فى حذف الياء منهما فى الحالين:

أحدهما: ما حُذف من آخر كُلِّ اسمٍ منادىَ أضافه المتكلم إلى نفسه سواء حُذف منه حرفُ النداء نحو ﴿رَبِّ أرنى﴾﴿ربِّ قد﴾ ﴿ربِّ هَبْ لى﴾ ﴿رب ابن لى﴾ وشبهها، أوْ لم يُحذف نحو ﴿قُل يا عباد الذين آمنوا﴾ ﴿يا عباد فاتقون﴾ ﴿يا قوم﴾ ﴿يا رب﴾ ﴿يا أبتِ﴾ والياءُ فى هذا النوع ياءُ إضافةٍ كلمةٌ برأسها استُغنى بالكسر عنها.

ولم يثبت فى المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما ﴿يا عبادىَ الذين آمنوا﴾ بالعنكبوت، و﴿يا عبادى الذين أسرفوا﴾ بالزمر، وموضعٌ فيه خلافٌ وهو﴿يا عبادى لا خوف عليكم﴾ فى الزخرف فهو فى مصاحف أهل المدينة والشام بياء، وفى مصاحف أهل العراق بغير ياء؛ فالقرّاء مُجمعون على حذف ذلك وصلاً ووقفًا إلا ما انفرد به رُويس فى ﴿يا عباد فاتقون﴾.

وثانيهما ما حُذف رسمًا ولفظًا لأجل التنوين، وجُملتها ثلاثون حرفًا فى سبعة وأربعين موضعًا نحو ﴿مُوصٍ﴾ و﴿باغٍ﴾ و﴿عادٍ﴾ وآتٍ﴾ و﴿ناجٍ﴾ و﴿غواشٍ﴾ و﴿دانٍ﴾ و﴿باقٍ﴾ و﴿هادٍ﴾ و﴿والٍ﴾ و﴿راقٍ﴾ و﴿مفترٍ﴾ و﴿مهتدٍ﴾ و﴿معتدٍ﴾ و﴿تراضٍ﴾ و﴿بوادٍ﴾ و﴿قاضٍ﴾ و﴿فانٍ﴾ و﴿راقٍ﴾ و﴿أيدٍ﴾ و﴿حامٍ﴾ و﴿زانٍ﴾ و﴿ليالٍ﴾ و﴿ملاقٍ﴾ و﴿آنٍ﴾ و﴿مستخفٍ﴾ و﴿لعالٍ﴾ و﴿بكافٍ﴾ و﴿جازٍ﴾ و﴿هارٍ﴾.

وقفَ ابنُ كثير بالياء فى أربعة أحرف منها فى عشرة مواضع وهى: ﴿هاد﴾ فى خمسة؛ منها اثنان بالرعد، واثنان بالزمر، والخامس بالطَّوْل [غافر]، ﴿راق﴾ فى موضعَىِ الرعد، وموضع غافر، و﴿وال﴾ بالرعد، و﴿باق﴾ بالنحل. فإن عُرِّف الاسم بأل كـ﴿الداع﴾ و﴿المهتد﴾ جاز إثباتُ الياء وحذفُها وصلاً ووقفًا فى الرفع والجر، أما فى النصب فلا تُحذف الياءُ بحال سواء كان الاسمُ معرَّفًا بأل أو منونًا نحو ﴿يومئذ يتبعون الداعى﴾، و﴿داعيًا إلى الله﴾ لخفة الفتحة اهـ.

تنبيه: ما حُذف من الكلمة مِن واوٍ أو ألفٍ أو ياءٍ للجازم غير ما مرَّ فهو محذوف

خطًّا ولفظًا، ووصلاً ووقفًا؛ نحو ﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم﴾ و﴿ادعُ لنا ربك﴾ و﴿إن نعف عن طائفة منكم﴾ و﴿ليدْعُ ربه﴾ و﴿منْ يعش﴾ ونحو ﴿ولا يأبَ الشهداء﴾ و﴿ليخش الذين﴾ و﴿ألم تر﴾ و﴿لا تَنْسَ نصيبك﴾ ونحو﴿ولا تبغ الفساد﴾ و﴿اتق الله﴾ و﴿إن يأت الأحزابُ﴾ و﴿فليؤدِّ الذى اؤتمن﴾ و﴿لتأت طائفة﴾ و﴿من يَهْدِ الله﴾ و﴿من يعص اللهَ﴾ و﴿من تَقِ السيئات﴾ وما أشبه ذلك.

الفصل الرابع

فى بيان هاء التأنيث التى تكتب تاءً مجرورة والتى تكتب هاءً

اعلم أن كل ما ذُكر فى كتاب الله تعالى من هاءات التأنيث فى الأسماء المفردة فهو مرسومٌ بالهاء نحو ﴿دعوة﴾ و﴿سكرة﴾ و﴿ربوة﴾ و﴿هيئة﴾ و﴿المؤتفكة﴾ و﴿رسالة﴾ و﴿قائمة﴾ و﴿الآخرة﴾ وما أشبه ذلك، إلا مواضع رُسمت بالتاء المجرورة يجب على القارئ معرفتُها ليقف عليها عند ضيق النفس أو الاختبار أو التعليم.

وهى على قسمين: قسمٌ اتفقوا على قراءته بالإفراد، وقسمٌ اختلفوا فيه - أى فى قراءته- بالإفراد أوالجمع. فالمتفَق عليه ثلاث عشرة كلمةً؛ المتكرر[1] منها ستةٌ وهى ﴿رحمة﴾ و﴿نعمة﴾ و﴿امرأة﴾ و﴿سنة﴾ و﴿لعنة﴾ و﴿معصية﴾ وغير المتكرر سبعة: ﴿كلمة﴾ و﴿قُرَّة﴾ و﴿بقية﴾ و﴿فطرة﴾ و﴿شجرة﴾ و﴿جنة﴾ و﴿ابنة﴾.

فأما ﴿رحمة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى سبعة مواضع وهى ﴿يرجون رحمت الله﴾ بالبقرة، و﴿إن رحمت الله قريب﴾ بالأعراف و﴿رحمتُ الله وبركاته﴾ بهود و﴿ذكْرُ رحمتِ ربك﴾ بمريم، و﴿فانظر إلى آثار رحمت الله﴾ بالروم، و﴿أهم يقسمُون رحمتَ ربك﴾ و﴿رحمتُ ربك خيرٌ﴾ كلاهما بالزخرف. وقد جمعها شيخُنا المتولِّى فى بيتين من اللؤلؤ المنظوم فقال:

يرجُونَ رحْمَتَ وذِكْرُ رَحْمَتِ ... ورحْمَتُ اللهِ قريبٌ فاثْبُتِ

ورَحْمَتُ اللهِ بهودَ مَعْ إلى ... آثارِ رحْمَتِ كزُخْرُفٍ كِلا

وما عدا هذه السبعة يُرسم بالهاء نحو ﴿لا تقنطوا من رحمة الله﴾.

وأما ﴿نعمة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى أحد عشر موضعًا وهى: ﴿واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل﴾ بالبقرة، و﴿اذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم﴾ بآل عمران، و﴿اذكروا نعمت الله عليكم إذ هَمَّ﴾ بالمائدة، و﴿بدَّلوا نعمت الله﴾، و﴿إنْ تعُدُّوا

(١) أى الذى ورد أكثر من مرة فى القرآن.

نعمتَ الله﴾ كلاهما بإبراهيم، و﴿بنعمت الله هُمْ يكفرون﴾، و﴿يعرفون نعمت الله﴾، و﴿اشكروا نعمت الله﴾، كلٌّ من الثلاثة بالنحل، و﴿فى البحر بنعمت الله﴾ بلقمان، و﴿اذكروا نعمت الله عليكم﴾ بفاطر، و﴿فذكِّر فما أنت بنعمَتِ ربك﴾ بالطور.

وقد جمعها فى اللؤلؤ المنظوم فقال:

ونِعْمَتُ الله عليكم فى البَقَرْ ... كفاطرٍ وآل عمرانَ اشْتَهَرْ
والثانى فى العُقُودِ مَعْ حَرْفَيْن ... جاءا بإبراهيمَ آخِرَيْن
ثُمَّ ثلاثةٌ بنحلٍ أُخِّرَتْ ... ومَوْضِعُ الطُّورِ ولُقْمَانَ ثَبَتْ

وما عدا هذه الأحد عشر رُسمت بالهاء كالثلاثة الأُوَل التى بالنحل؛ وهى قوله تعالى: ﴿وإن تعدّوا نعمةَ الله لا تحصوها﴾ وقوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمةٍ فمن الله﴾ وقوله تعالى: ﴿أفبنعمة الله يجحَدون﴾. وكالأولى من إبراهيم ﴿وإذ قال موسى لقومه اذكروا نعمةَ الله عليكم﴾، وكالأولى والثالثة من العقود [المائدة] وهى قوله ﴿واذكروا نعمة الله عليكم﴾ وقوله ﴿وإذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم﴾.

وأما (امرأة) إذا أضيفت إلى زوجها فهى مرسومة بالتاء المجرورة، وذلك فى سبعة مواضع وهى: ﴿إذ قالت امرأتُ عمران﴾ فى آل عمران، و﴿امرأتُ العزيز﴾ اثنان فى يوسف، و﴿امرأتُ فرعون﴾ فى القصص، و﴿امرأت نوح﴾ و﴿امرأت لوط﴾، و﴿امرأت فرعون﴾ الثلاثة فى التحريم. **والضابط فى ذلك:** أن كلَّ امرأةٍ تُذكر مع زوجها فهى مفتوحة التاء كما قال شيخنا المتولى:

وامرأةٌ مَعْ زوجِها قد ذُكِرَتْ ... فهاؤها بالتاءِ رَسْمًا وَرَدَتْ

وما عدا هذه السبعة فهو مرسومٌ بالهاء نحو قوله ﴿وإنِ امرأةٌ خافتْ﴾.

وأما ﴿سُنَّة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى خمسة مواضع وهى ﴿فقد مَضَتْ سُنَّتُ الأوّلين﴾ بالأنفال و﴿إلا سُنَّتَ الأوَّلين﴾ ﴿فلن تجد لسُنَّتِ الله تبديلا﴾ و﴿لن تجد لسنتِ الله تحويلا﴾ الثلاثة بفاطر و﴿سُنَّتَ الله التى قد خلتَ فى عباده﴾ بغافر.

وقد جمعها شيخنا المتولى فى اللؤلؤ المنظوم فقال:

سُنَّتُ فاطرٍ وفى الأنفالِ ... حَرْفٌ كذا فى غافرٍ ذُو بالِ

وما عدا هذه الخمسة رُسمت بالهاء نحو قوله ﴿سُنةَ الله فى الذين خلوا﴾ بالأحزاب.

وأما ﴿لعنة﴾ فرُسِمَتْ بالتاء المجرورة فى موضعين؛ **الأول**: قوله تعالى ﴿فنجعل لعنتَ الله على الكاذبين﴾ بآل عمران. **والثانى** قوله تعالى ﴿والخامسةُ أنَّ لعنتَ الله عليه إن كان من الكاذبين﴾ بالنور. وقد أشار إليهما شيخنا المتولى فقال:

لعنتُ فى عمران وهو الأوَّلُ ... ومـوضعُ النور وليس يُشْكِلُ

وما عدا هذين الموضعين فمرسومٌ بالهاء نحو قوله ﴿أولئك عليهم لعنةُ الله﴾ بالبقرة و﴿أولئك جزاؤهم أنَّ عليهم لعنةَ الله﴾ بآل عمران.

وأما ﴿معصية﴾ فرُسمتْ بالتاء المجرورة فى موضعين وهما ﴿معصيت الرسول﴾ كلاهما بالمجادلة، ولا ثالث لهما فى القرآن.

وأما ﴿كلمة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وتمت كلمت ربك الحسنى﴾ بالأعراف [اهـ. من الثغر الباسم وشرح اللؤلؤ المنظوم].

وقال فى الجوهر الفريد: قال أبو عمرو: وكُتب فى مصاحف أهل العراق ﴿وتمت كلمتُ ربك الحسْنَى﴾ فى الأعراف بالتاء المجرورة ورسَمَهُ الغازى ابنُ قيس بالهاء، ولم يعتمد الشاطبى وابن الجزرى وصاحب المورد وغيرُهم إلا على الأوّل وهو القطع برسمه بالتاء كما فى مصاحف العراق. [اهـ. باختصار].

وما عدا هذا الموضع يُرسم بالهاء نحو ﴿وتمت كلمةُ ربك لأملأنَّ جهنَّم﴾ و﴿كلمةً طيبة﴾ و﴿كلمةٍ خبيثة﴾ وشبه ذلك.

وأما ﴿بقية﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿بقيتُ الله خيرٌ لكم﴾ بهود، وما عداها بالهاء نحو ﴿أُولو بقيةٍ﴾ بهود، و﴿بقيةٌ مما تركَ آلُ موسى﴾.

وأما ﴿قرة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى موضعٍ واحد، وهو قوله ﴿قرت عينٍ لى ولك﴾ بالقصص، وما عداها بالهاء نحو قوله تعالى: ﴿فلا تعلم نفس ما أُخفى لهم من قرَّة أعين﴾ بالسجدة، وقوله تعالى: ﴿ربنا هَبْ لنا من أزواجنا وذرياتنا قرةَ أعين﴾.

وأما ﴿فطرة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿فِطْرتَ الله﴾ بالروم، ولا ثانى لها فى القرآن.

وأما ﴿شجرة﴾ فرُسمت بالتاء المجرورة فى موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إن شجرت الزقوم﴾ بالدخان، وما عداها يُرسم بالهاء نحو قوله ﴿شجرة الخلد﴾ بـ«طه».

وأما ﴿جنة﴾ فرُسمت بالتاء فى موضعٍ واحد وهو قوله ﴿وجنت نعيم﴾ بالواقعة، وما عداها يرسم بالهاء نحو قوله ﴿أيطمعُ كلُّ امرئٍ منهم أن يُدخل جنة نعيم﴾ بالمعارج.

وأما ﴿ابنة﴾ فرُسمت بالتاء فى موضع واحد وهو قوله تعالى ﴿ومريم ابنت عمران﴾ فى التحريم، ولا ثانى له فى القرآن.

وقد جمع ذلك شيخنا المتولى فقال:

مَعْصِيَتِ الرسولِ ثُمَّ فِطْرَتِ ... قُرَّتُ عينٍ وبقيتُ ابنتِ

شجرةَ الدخانِ ثم كِلْمَتِ ... الاعرافِ جَنَّتُ التى فى وَقْعَتِ

وأما **القسم الذى اختلفوا فى قراءته بالإفراد والجمع** فهو اثنا عشر موضعًا منها قوله ﴿كلمات﴾ فى أربعة مواضع:

أوّلها: بالأنعام و﴿تمت كلمت ربك صِدْقًا وعدلا﴾ قرأها بالجمع نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر، وقرأها الكوفيون ويعقوب بالإفراد. **وثانيها**: الأولى بيونس ﴿كذلك حقَّتْ كلمت ربك على الذين فسقوا﴾. **وثالثها**: الثانية بها [يونس] ﴿إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون﴾. **ورابعها**: التى بغافر: ﴿وكذلك حقت كلمت ربك على الذين كفروا﴾ قرأهن البصريان وابن كثير والكوفيون بالإفراد، وقرأهنّ الباقون بالجمع. واتفقت المصاحف على كَتْب أُولَى يونس بالتاء المجرورة، واختلفت فى الثانية وحرف غافر؛ فرُسما فى المدنى والشامى بالتاء، وفى العراقى بالهاء، وقطعَ ابنُ الجزرى وغيرُه بأنهما بالتاء، وعلى ذلك شرّاح الجزرية.

ثم إنك إذا نظرتَ لرسمهما هاءً جاز لك الوقفُ عليهما بها لمن قرأهما بالإفراد، وإذا نظرتَ لرسمهما تاءً أجريتَهما كنظائرهما.

والخامس: ﴿آياتٌ للسائلين﴾ بيوسف، قرأها ابن كثير بالإفراد، والباقون بالجمع.

والسادس والسابع: ﴿غيابت الجب﴾ معًا بيوسف [،]؛ قرأهما المدنيان بالجمع، والباقون بالإفراد.

والثامن: ﴿آيت من ربه﴾ بالعنكبوت، قرأها ابنُ كثير وشعبةُ وحمزة والكسائى وخلف بالإفراد، وقرأها الباقون بالجمع.

والتاسع: ﴿فى الغرفت آمنون﴾ بسبأ قرأها حمزة بالإفراد، والباقون بالجمع.

والعاشر: ﴿فَهُمْ على بينت منه﴾ بفاطر، قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص وحمزة وخلَف بالإفراد، وقرأه الباقون بالجمع.

والحادى عشر: ﴿مِن ثمرات من أكمامها﴾ بِفُصِّلَت قرأها المدنيان وابنُ عامر وحفصٌ بالجمع، والباقون بالإفراد.

والثانى عشر: ﴿جِمالت صُفْر﴾ قرأه حمزة والكسائى وخلف وحفص بالإفراد، والباقون بالجمع.

ووقف ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائى وكذا يعقوب على جميع ما تقدَّم من قوله ﴿رحمت﴾ إلى هنا بالهاء، إلا ما قرءوه بالجمع من المختلَف فى إفراده وجمعه؛ فقد وقفوا عليه بالتاء، كما أن الباقين يقفون على الجمع بالتاء. والوقفُ على الهاء لغةُ قريش وجماعةٍ من فصحاء العرب، والوقفُ بالتاء لغةُ طيئ، وقد أشار إلى ذلك شيخنا المتولى فى اللؤلؤ المنظوم فقال:

وكلٌّ ما فيه الخلافُ يَجْرِى ... جمْعًا وفردًا فبتاءٍ فادْرِ
وذا جمالاتٌ وآياتٌ أتَى ... فى يوسُفَ والعنكَبوتِ يا فتَى
وكلماتٌ وهْوَ فى الطَّوْلِ مَعا ... أنعامُهُ ثم بيونُسَ مَعا
والغُرُفاتُ فى سَبأ وبَيِّنَتْ ... فى فاطرٍ وثَمَراتِ فُصِّلَتْ
غَيابَتُ الجُبِّ وخُلْفُ ثانى ... يُونُس والطَّوْل فَعِ المَعانِى
وقفَ الكسائىُّ المكىُّ والبصْرِىُّ بها ... إلا الذى بالجَمْعِ قال، انْتَبِها

وقد رسموا بالتاء المجرورة ستَّ كلمات وهى: ﴿يا أبت، وهيهاتَ، ومرضاتَ وذات بهجة، ولاتَ، واللات﴾ لكن اختلفوا فى الوقف عليها:

أما ﴿يا أبت﴾ وهو بيوسف ومريم والقصص والصافات فَوقفَ عليها بالهاء -خلافًا للرسم - ابنُ كثير وابنُ عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووقفَ الباقون بالتاء على الرسم. وأما ﴿هيهات﴾ فى موضِعَي المؤمنون، قوقفَ عليها البزِّى والكسائى بالهاء، واختُلف عن قنبل؛ فقطع له بالتاء صاحبُ التيسير والشاطبية، وبذلك قرأ الباقون. وأما ﴿مرضات﴾ وهو فى ثلاثة مواضع بالبقرة والنساء والتحريم. و﴿لات حينَ مَناص﴾ بص، و﴿ذات بهجة﴾ بالنمل، و﴿اللاتَ﴾ بالنجم، فوقف الكسائى عليها بالهاء، والباقون بالتاء، وخرج ﴿بذات بهجة﴾ ﴿ذاتَ بينكم﴾ المتفق على التاء فيه وقفًا.

● تنبيه:

اعلم أن كلَّ ما ذُكر فى كتاب الله من الأسماء بالجمع مطلقًا فهو مرسومٌ بالتاء المجرورة؛ نحو ﴿آيات﴾ و﴿بينات﴾ و﴿متبرجات﴾ و﴿المؤتفكات﴾ و﴿المنشآت﴾ وما أشبه ذلك، ورسموا أيضًا ﴿ملكوت﴾ و﴿جالوت﴾ و﴿طالوت﴾ و﴿التابوت﴾ و﴿الطاغوت﴾ بالتاء المجرورة، ورسموا ﴿العَنَتَ منكم﴾ بالنساء بالتاء المجرورة، وكذا تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ﴿وعَنَتِ الوجوهُ﴾ و﴿قالتِ اخرُج﴾، و﴿أُزْلفَتِ الجنة﴾، و﴿بُرِّزت الجحيم﴾، و﴿زُلزلت الأرض﴾، و﴿نفعتِ الذكرى﴾ و﴿أزفت﴾ الأولى بالنجم، وما أشبه ذلك من الأفعال. أما ﴿الآزفة﴾ الثانية بالنجم فهى مرسومة بالهاء لأنها من الأسماء المفردة.

وكلُّ ما فى القرآن من لفظ ﴿الصلاة﴾ و﴿الزكاة﴾ و﴿الحياة﴾، فهو مرسوم بالهاء مُعَرَّفًا كان أو مُنكَّرا ما لم يُضَف للضمير، وكلُّ ما فيه من لفظ ﴿التوراة﴾ و﴿الغَداة﴾ و﴿النجاة﴾ فهو مرسوم بالهاء أيضًا، وقد رسموا ﴿تُقاة﴾ بآل عمران، و﴿لَوْمة لائم﴾ بالمائدة، و﴿مُزْجاة﴾ بيوسف و﴿كمِشْكاة﴾ بالنور، و﴿مَناة﴾ بالنجم، و﴿تَحلَّة أيمانكم﴾ بالتحريم، و﴿رحلةَ الشتاء﴾ بسورة قريش، كلها بالهاء أيضًا.

الفصل الخامس

فى تقسيم الوقف على مرسوم الخط

اعلم أن الوقفَ على مرسوم الخط ينقسم إلى قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه. **فالمتفَّقُ عليه** تقدَّمَ بيانُه أولَ البابِ فى الوقف على المقطوع والموصول. **والمختلَف فيه ينحصر فى خمسة أقسام**: الإبدال، والإثبات، والحذف، والوصل، والقطع.

فأما **الإبدال** فهو إبدالُ حَرْفٍ بآخرَ، كإبدال التاء المجرورة هاءً لمن يقف بها على الكلمات السابق ذكرها، أو التنوينِ ألفًا للجميع نحو ﴿سميعًا عليمًا﴾، و﴿غفوراً رحيمًا﴾، أو إبدال الهمزة ألفًا أو واوًا أو ياءً عند الوقف على المهموز لحمزة وهشام.

وأما **الإثبات** فهو على قسمين: أحدهما إثبات ما حُذف رَسْمًا، وثانيهما إثباتُ ما حُذفَ لفظًا. **أما إثبات ما حُذفَ رسمًا فينحصر فى نوعين: الأول**: هاءُ السكت، وهو من الإلحاق. **الثانى**: أحد حروفَ العلة الواقعة قبل الساكن المحذوفة لأجله.

أما النوع الأوّل: وهو (هاء السكت) فيجئ فى خمسة أصول وكلمات مخصوصة.

الأصل الأول: (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وذلك خمس كلمات (لمَ) و(عَمَّ) و(فيم) و(بم) و(مِمَّ)، وقفَ البزِّى وكذا يعقوب بزيادة هاء السكت بخلاف عنهما فى الكلمات الخمس عِوَضًا عن الألف المحذوفة لأجل دخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية، ووقفَ الباقون على الميم اتباعًا للرسم.

الأصل الثانى: الضميرُ المفرَد الغائبُ مذكَّرًا كان أو مؤنثًا، وذلك لفظ (هو) و(هى) حيث وقعا؛ أى سواء اقترنا بواوٍ أو فاءٍ أو لامٍ أم لا، وقفَ عليه يعقوبُ بزيادة هاء السكت، ووقف الباقون على الواو والياء اتباعًا للرسم.

الأصلُ الثالث: النون المشددة من ضمير جمع الإناث كيف وقعَ؛ سواءٌ اتصل باسمٍ نحو ﴿نسائهنّ﴾ و﴿أيديهن﴾ و﴿أرجلهن﴾، أو فِعْل نحو ﴿آتوهنّ﴾ و﴿لا تخرجوهن﴾، أو حرف نحو ﴿إليهنّ﴾ و﴿عليهن﴾ و﴿فيهنّ﴾ أوْ لم يتصل نحو ﴿بناتى هنّ﴾. **قال ابن الجزرى فى النشر**: «وقد أطلقه بعضُهم، وأحسَبُ أن الصوابَ تقييده بما كان بعد هاء كما نقلوا، ولم أجد أحداً مثَّل بغير ذلك؛ فإنْ نصَّ على غيره أحدٌ يوثق به رجعنا إليه، وإلا فالأمرُ كما ظهرَ لنا واللهُ أعلم» وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت، ووقف الباقون على النون المشددة اتباعًا للرسم.

الأصل الرابع: الياء المشدَّدة للمتكلم المدغَمة، سواءٌ اتصلت باسمٍ نحو ﴿مصرخىّ﴾ و﴿بيدىّ﴾ و﴿لدىّ﴾، أو حرف نحو ﴿إلىّ﴾ و﴿علىّ﴾ وقفَ عليه يعقوب بزيادة هاء السكت باختلافٍ عنه، ووقف الباقون على الياء اتباعًا للرسم.

الأصل الخامس: النون المفتوحة التى فى آخر الأسماء نحو ﴿العالمينَ﴾ و﴿المفلحونَ﴾ و﴿الذين﴾ و﴿ما هم بمؤمنينَ﴾ وقف عليه يعقوب بزيادة هاء السكت، والباقون على النون اتباعًا للرسم [اهـ. إتحاف البشر، وشرح الدرة للرميلى].

وأما الكلمات المخصوصة فهى أربع: ﴿يا ويلتى﴾، و﴿يا أسفى﴾، و﴿يا حسرتى﴾، و﴿ثَمَّ﴾ الظرف المفتوح الثاء المثلثة نحو ﴿فثَم وجه الله﴾ و﴿إذا رأيت ثَمَّ رأيتَ﴾؛ وقف رويسٌ باختلافٍ عنه بزيادة هاء السكت فى الكلمات الأربع، ووقف الباقون على الألف فى الكلمات الثلاث الأُوَل، وعلى الميم المشددة ساكنةً فى الكلمة الرابعة، ولا خلاف بينهم فى حذف الهاء وصلاً فى جميع ما ذُكر.

وأما النوع الثانى: وهو أحد حروف العلة: الألف، والواو، والياء. فنقول: أمَّا ما **حُذف من الألف الساكن** ففى كلمة واحدة وهى ﴿أَيُّهَ﴾ فى ثلاثة مواضع ﴿أيه المؤمنون﴾ فى النور، و﴿يا أيه الساحر﴾ بالزخرف، و﴿أيه الثقلان﴾ بالرحمن، كما تقدَّم، فوقف عليها بالألف أبو عمرو الكسائى، وكذا يعقوب، ووقف الباقون بغير ألف اتباعًا للرسم.

وأما ما **حُذف من الواو الساكن** رسمًا ففى أربعة مواضع: ﴿ويَدْعُ الإنسان﴾ بالإسراء، ﴿ويَمْحُ الله الباطل﴾ بالشورى، و﴿يدع الداع﴾ بالقمر، ﴿وسندْعُ الزبانية﴾ بالعلق كما مرَّ. والوقفُ على الأربعة للجميع على الرسم؛ أى بحذف الواو، إلا ما انفرد به الدانى عن يعقوب مِنَ الوقف على الأصل. ولم يذكر ذلك فى الطيبة ولا عرَّج عليه لكونه انفرادَه على عادته من قراءة الدانى على أبى الفتح وأبى الحسن. قال فى النشر: «وقد قرأتُ به عليه من طريقه».

وأما قوله ﴿نَسُوا اللهَ﴾ فالوقف عليه بالواو للجميع على الرَّسْمِ خلافًا لبعضهم.

وأما قوله ﴿وصالح المؤمنين﴾ فليس من هذا الباب، وقد اتفق فيه اللفظُ والرسمُ والوصلُ والوقفُ [اهـ. رميلى على الدرّة].

وأما **ما حُذف من الياء لساكن**: فهو أحد عشر حرفًا فى سبعة عشر موضعًا وهى: ﴿ومن يؤتَ الحكمة﴾ إلى آخر ما تقدم؛ وقفَ عليها يعقوب باليـاء، ووقف الباقون بالحذف اتباعًا للرسم إلا ثلاث كلمات يُعلم حُكْمُ الوقف عليها مما تقدم. وأما **القسم الثانى من الإثبات وهو إثباتُ ما حُذف لفظًا** فإن ذلك فى أربع عشرة كلمة، منها سبع كلمات اتفق القرّاء على الوقف عليها بهاء السكت، واختلفوا فى إثباتها وصلاً وهى ﴿يَتَسَنَّه﴾ بالبقرة و﴿اقتده﴾ بالأنعام، فحَذَفَ الهاءَ منهما وصلاً حمزةُ والكسائى، وكذا خلفٌ ويعقوبُ، و﴿كِتابِيَه﴾ معًا بالحاقة، و﴿حسابِيَه﴾ بها، حذف الهاءَ منهن وصلاً يعقوبُ، و﴿ماليه﴾ و﴿سلطانيه﴾ بهـا أيضًا، و﴿ماهيه﴾ بالقارعة، حذف الهاءَ منهن وصلاً حمزة وكذا يعقوب.

ومنها سبع كلمات اختلف القراءُ فى إثبات الألف فيها وحذفهـا وصلاً ووقفًا مع ثبوتها فى الرسم فى جميع المصاحف وهى ﴿ثمودا﴾ فى مواضعها الأربعة المتقدمة، و﴿الظنونا﴾ و﴿الرسولا﴾ و﴿السبيلا﴾ بالأحزاب، و﴿سلسلا﴾ و﴿قواريرا قواريرا﴾ بسورة الإنسان. وقد تقدم بيان قراءة كلٍّ القرّاء وصلاً ووقفًا فى النوع الأوّل من الفصل الثالث فى بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المدّ[1]، فراجعه إن شئت.

* وأما **الحذف فهو أيضًا على قسمين**:

أحدهما: حذفُ ما ثبتَ رسمًا. **وثانيهما**: حذفُ ما ثبَت لفظًا.

فالأول: فى كلمة واحدة وهو ﴿كأيِّن﴾ وقعت فى سبع مواضع كما تقدم، فحذفَ النون منها ووقفَ على الياء أبو عمرو، وكذا يعقوبُ، ووقف الباقون على النون.

والثانى: وهو حذفُ ما ثبتَ لفظًا ولم يقع مختلَفًا فيه، وهو الواو والياء الثابتان فى هاء الكناية لفظًا، المحذوفان رسمًا، وكذلك صلةُ ميم الجمع؛ فما ثبتَ منها فى الوصْلِ سقطَ فى الوقف على وِفاقٍ بينهم.

وأما وَصْلُ المقطوع رَسْمًا فوقعَ فى ثلاثة أحرُف: ﴿أيًّا ما﴾ بسورة الإسراء، و﴿مال﴾ فى مواضعها الأربعة، و﴿آل ياسين﴾ بالصافات.

---

(١) .....

أما قوله ﴿أيًّا مـا﴾ فوقفَ حمزةُ والكسائـى وكذا رويس على ﴿أيا﴾ دون ﴿ما﴾، ووقف الباقون على ﴿ما﴾. قال فى الإتحاف: والأرجح والأقرب للصواب - كما فى النشر - جوازُ الوقف على كل من ﴿أيا﴾ و﴿ما﴾ لكل القـراء اتباعًا للرسم؛ لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا كما يُعلم من شُرَّاح الطيبة.

وأما ﴿مال﴾ و﴿آل ياسين﴾ فتقدَّم الكلام عليهما فى الفصل الثانى من هذا الباب.

وأما قطعُ الموصول رسمًا فوقعَ فى ثلاثة أحرف ﴿ويكأن الله﴾و﴿ويكأنه﴾ بالقصص، و﴿ألاَّ يسجدوا﴾ بالنمل، أما قوله ﴿ويكأن﴾ و﴿ويكأنه﴾ فقد تقدم الكلام عليهما.

وأمـا قوله ﴿ألاَّ يـسجـدوا﴾ فـالوقف على ﴿يهـتدون﴾ قـبله تام لمن قـرأ ﴿ألا﴾ بالتخفـيف وهو الكسائى وأبو جعـفر ورويس؛ لأن ﴿ألا﴾ فى قراءتهم للاستـفتاح، وحكمها أن يُفتَتَح بها الكلام، ويصحُّ الوقفُ لهم على ﴿ألا﴾ وعلى ﴿يا﴾؛ لأن كل واحدة كلمة مـستقلة، وعليهمـا معًا، ويبتدءون ﴿اُسـجدوا﴾ بضم همزة الوصل لأنه ثلاثى مضموم الثالث ضمًّا لازمًا وحُذفت همزة الوصل خطًّا على مراد الوصل، فهو على تقدير: ألا يا هؤلاء اسـجدوا؛ فهما كلمـتان؛ فمن ثَمَّ فُصلت وقـفًا. ومن قرأ ﴿ألاّ﴾ بالتشديد لم يقف على قوله ﴿يهتدون﴾، فإن وقفَ فهو جائزٌ لأنه رأس آية.

ولا يجوز لَـهُ الوقفُ على الياء لأنهـا بعض كلمة، ولا يجـوزُ الوقف على بعض الكلمة دون بعضٍ، ولا يجـوزُ الوقف للجميع عـلى ﴿أن﴾ المدغم نونها فى ﴿لا﴾؛ لأن كل ما كُـتب موصولاً لا يـجوز الوقف فيـه إلا على الكلمة الأخـيرة منه لأجل الاتصال الرسمى، ولا يجوز فصله إلا بروايةٍ صحـيحةٍ كوقف الكسائى على الياء فى قوله ﴿ويكأن﴾ و﴿ويكأنه﴾ بالقصص اهـ.

الفصل السادس

فى بيان أنواع الوقف على أواخر الكَلِم
وما يجوز فيه الرَّوْمُ والإشمامُ، أوالرَّوْمُ فقط، وما لا يجوز

اعلم أن أنواع الوقف ثلاثة:

أولهـا: الإسكان المَحْضُ وهو الأصل؛ لأن العرب لا يبـتدءون بساكن، ولا يقـفون على متحرك؛ إذ الابتداء بالساكن مـتعذِّر أو متعسر. **والوقفُ بالسكون**؛ قال بعضهم: إنه واجبٌ شـرعى يُثاب على فِـعله ويُعاقَب على تركـه، ولا يَخْفَى مـا فى ذلك من

المشقة العظيمة، وقال بعضهم: صناعيّ؛ فيقبح على القارئ تركُه ويُعَزَّزُ عليه عند أهل ذلك الشأن، إلا أن فى ذلك فسحة عظيمة على الإنسان.

فإن قلتَ: الأصل هو الحركةُ لا السكونُ؛ فبأى علة يصير السكون أصلاً فى الوقف؟!

فالجواب: أنه لما كان الغرضُ من الوقف الاستراحة، والسكونُ أخفُّ من الحركات كلها وأبلغُ فى تحصيل الاستراحة، صارَ أصلاً بهذا الاعتبار.

وثانيها: الرَّوْمُ وهو إضعافُك الصوتَ بالحركة حتى يذهبَ معظمُ صَوْتِها؛ فيُسْمَعَ لها صوتٌ خَفِيٌّ يسمعه القريب المُصْغِى دون البعيد؛ لأنها غيرُ تامة. والمراد بالبعيد الأعَمّ من أن يكون حقيقةً أو حكمًا، فيشمل الأصمَّ، والقريبَ إذا لم يكن مصغيًا. وقد أشار الشاطبى إلى هذا المعنى بقوله:

ورومُكَ إسماعُ المحرَّكِ واقفًا بصوتٍ خَفِيٍّ كلَّ دانٍ تَنَوَّلا

والرومُ والاختلاسُ يشتركان فى التبعيض، وبينهما عموم وخصوص؛ فالرَّوْم أخَصُّ من حيث أنه لا يكون فى المفتوح والمنصوب على الأصح، ويكون فى الوقف دون الوصل، والثابتُ فيه من الحركة أقلُّ من المحذوف، والاختلاسُ أعَمُّ لأنه يتناول الحركات الثلاث كما فى قوله ﴿لا يهدى﴾ و﴿نعمّا﴾ و﴿يأمركم﴾ عند بعض القرّاء فى الأمثلة الثلاثة، ولا يختص بالآخر، والثابتُ فيه من الحركة أكثرُ من المحذوف.

قال المرعشى فى حاشيته: «وهذا لا يُضبط إلا بالمشافهة؛ أى مشافهة الشيخ؛ وهى المخاطبة بالشفة إلى الشفة؛ يعنى لا يُعرف قَدْرُ الثُّلُثَيْن والثُّلُث من الحركة بالقياس إلى شىء كما عُرِفَ قَدْرُ الحركة فى المدِّ بعقد الأصبع، بل أمرُهُ مفوَّض إلى تخمين الشيخ الماهر فى الأداء، فيخمن ذلك الشيخ الثلثين والثلث، ويلفظه ويسمعه منه المتعلم، ويتكلف الأداءَ مثلَ أدائه، فإذا أدَّى مثلَ أدائه يتكلَّف حفظَه، ويقصد تقوية حفظه كأنه يربطه بحبل إلى إسطوانة قلبه خشية أن ينسى أداءَ الشيخ ويحرِّفه.

وقد جمع العلاَّمةُ الطيبىُّ الكلماتِ التى وردَ فيها الاختلاس فقال:

والاختلاسُ فى نعِمَّا أَرِنا ونَحْوِ باريكُم ولا تأمَنَّا

ولا تَعْدوا لا يهْدِى إلاّ وهُمْ يَخِصِّمونَ فادْرِ الكُلَّ

وثالثها الإشمام: وهو أن تضُمَّ الشفتين بُعَيْد الإسكان إشارةً إلى الضم، وتدَع بينهما بعضَ انفراجٍ ليخرج منه النفَسُ، ولا بد من اتصال ضَمِّ الشفتين بالإسكان، فلو تراخَى: فإسكانٌ مجردٌ عن الإشمام، وهو معنى قول الشاطبى:

والاشمامُ إطباقُ الشَّفاه بُعَيْدَ ما ... يُسكَّنُ لا صوتٌ هناك فيَصْحَلا

ولا يُدرَك لغير البصير، ويكون أوّلاً ووسطًا وآخِرًا، خلافًا لمكِّى فى تخصيصه بالآخِر كما فى الجعبرى.

والمرادُ مِن الإشمام الفرقُ بين ما هو متحركٌ فى الأصل وعَرَضَ سكونُه للوقف، وبين ما هو ساكنٌ فى كلِّ حال.

قال السيوطى: وفائدةُ الرَّوْم والإشمام بيانُ الحركة الأصلية التى ثبتت فى الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع فى الروْم وللناظر فى الإشمام كيف تلك الحركة اهـ. فظهرَ أن قصْدَ بيان الحركة لا يكون إلا عند وجود الناظرِ عند الإشمام، والسامعِ عند الروم، فلا روْمَ ولا إشمامَ عند قراءة القرآن فى الخلوة، واللهُ أعلم [اهـ. مِن حاشية المرعشى].

ثم اعلم أن **الإشمامَ يُطلق على أربعة أنواع**:

أحدُها: ضَمُّ الشفتين بعد إسكان الحرف عند الوقف لكل القراء. وقد تقدم ذكره.

وثانيها: إخفاءُ الحركة بين الحركة والساكن كما فى قوله ﴿لا تأمَنَّا﴾ عند الكل، قاله أبو شامة، وروى فيها الإدغام المحض مع الإشارة إلى الضمة مع لفظك بالنون المدغمة عن جميع القراء. كذا قاله أبو شامة أيضًا، وهو عينُ الإشمام المتقدم عند الوقف إلا أنه ههنا مع لفظك بالنون أى الأُولَى، وفى الوقف عقب الفراغ من الحرف.

وثالثها: خلْطُ حرف بحرف؛ كخلط الصاد بالزاى فى نحو ﴿الصراط﴾ و﴿مصَيْطر﴾ و﴿أصدق﴾ و﴿يَصْدُرَ﴾ لمن يشَمها.

ورابعها: خلطُ حركة بحركة أخرى كخلط الكسرة بالضمة فى نحو ﴿قيل﴾ و﴿غيض﴾ و﴿جئ﴾ لمن يُشِمُّها.

وحاصلُ ما يجوز فيه الروْمُ والإشمامُ أو الروْمُ فقط وما لا يجوز: أن **الموقوف عليه ثلاثةُ أقسام**:

القسم الأول: يوقف عليه بالأنواع الثلاثة؛ أعنى السكون والروم والإشمام، وهو ما كان متحركًا بالرفع أو الضم نحو ﴿نستعينُ﴾، و﴿عذاب﴾، و﴿عظيم﴾، و﴿مِن قبلُ﴾، و﴿من بعدُ﴾ و﴿يا صالحُ﴾ سواء كانت الحركة فيها أصليةً كما مُثِّل أم منقولةً من حرفٍ حُذِفَ من نَفْس الكلمة نحو ﴿يوم يفرُّ المرءُ﴾ و﴿السوءُ﴾ و﴿شيءُ﴾ المرفوعين، و﴿دفءٌ﴾، و﴿ملءٌ﴾ كما فى وقف حمزة وهشام.

القسم الثانى: يوقف عليه بالسكون والروْم فقط، ولا يجوز فيه الإشمام، وهو ما كان متحركًا فى الوصل بالخفض أو الكسر نحو ﴿الرحمنِ الرحيمِ مالكِ يومِ الدينِ﴾.

قال المقدسى فى شرحه على الجزَرية: ووجهُ امتناع إشمام الكسرة أن إشمامَها يكون بحطِّ الشفة السفلى، ولا يتأتى غالبًا إلا برفع العليا، فيوهم الفتح اهـ.

القسم الثالث: لا يوقَف عليه إلا بالسكون فقط، ولا يجوز الرَّوْمُ ولا الإشمام أصلاً، وذلك فى عدّة مواضع:

أولها: هاءُ التأنيث الموقوفُ عليها بالهاء نحو ﴿الجنة﴾ و﴿الملائكة﴾ و﴿القبلة﴾ بخلاف ما يوقف عليه بالتاء للرسم.

قال ملاَّ على القارى: أمّا هاءُ التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رُسم بالهاء نحو الأمثلة المتقدمة، وإلى ما رُسم بالتاء نحو ﴿يرجون رحمت الله﴾ و﴿اذكروا نعمتَ الله﴾ فما رُسم بالهاء لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة؛ إذ المراد من الروْم والإشمام بيانُ حركة الحرف الموقوف عليه حالةَ الوصل ولم يكن على الهاء حركةٌ فى الوصل؛ إذ هى مبدَلةٌ من التاء، والتاء معدومةٌ فى الوقف. أمَّا ما رُسم بالتاء فإن الروْمَ والإشمامَ يدخلان فيه على مذهب مَن وقفَ بالتاء؛ لأنها تاءٌ مَحْضَة وهى التى كانت فى الوصل.

وثانيها: ما كان ساكنًا فى الوصل نحو قوله ﴿فلا تنهر﴾ و﴿لا تمنن﴾ و﴿انحرْ﴾. ومنه ميم الجمع فلا يجوز فيه الروم والإشمام؛ لأن الروم والإشمام إنما يكونان فى المتحرِّك دون الساكن.

وأما من قرأ ميم الجمع بالضم والصلة فى الوصل؛ فلا يجوز على قراءته الروم

والإشمام أيضًا عند الحافظ أبى عمرو الدانى وأبى القاسم الشاطبى رحمهما الله تعالى؛ لأن ميمَ الجمع لا حركةَ لها فى الوصل فتُرام أو تُشَمّ فى الوقف، وإنما حركتُها عارضةٌ لأجْلِ واوِ الصلة. وأجازهما مكىٌّ قياسًا على هاء الضمير، وردَّه الشيخُ ابن الجزرى فى النشر.

وثالثها: ما كان متحركًا فى الوصل بحركة عارضة: إما للنقل نحو: ﴿قل أوحِىَ﴾ و﴿انحر آن شانئك﴾ فى قراءة ورش، وإما لالتقاء الساكنين نحو: ﴿قمِ الليل﴾ و﴿قلِ ادعوا﴾ و﴿أنذر الناس﴾ ومثله ميم الجمع نحو ﴿أنتم الأعْلَون﴾ و﴿لهمُ الناس﴾ فلا يجوز فيه الروْمُ والإشمامُ؛ لأن الحركة إنما عرضَتْ لساكنٍ لقيتْه حالةَ الوصل؛ فلا يُعْتَدُّ بها لأنها تزول فى الوقف لذهاب المقتضى أى اجتماع الساكنين؛ فلا وجه للروْم والإشمام، ومنه ﴿يومئذْ﴾ و﴿حينئذْ﴾ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند إلحاق التنوين، فإذا زال التنوين وقفًا رجعتِ الذالُ إلى أصلها وهو السكون، بخلاف ﴿غواشٍ﴾ و﴿كلَّ﴾ لأن التنوين دخل فيهما على متحرك؛ فالحركة فيها أصلية.

وإلى ذلك أشارَ الشاطبى بقوله:

وفى هاء تأنيثٍ وميمِ الجَميعِ قُلْ ... وعارضِ شكْلٍ لم يكونا لِيَدْخُلا

ورابعها: ما كان فى الوصل متحركًا بالفتح والنصب غير منوَّن نحو ﴿العالمين﴾ و﴿المستقيم﴾ و﴿لا ريب﴾ فلا يجوز لك الروْمُ فيهما لخفة الفتحة وسرعتها فى النطق؛ فلا تكاد تخرج إلا كاملةً على حالها فى الوصل، ولا يجوز لك الإشمامُ أيضًا لقول ابن الجزرى فى مقدمته: * وأشِم إشارةً بالضمِّ فى رفْعٍ وضَمّ *.

لأنك لو ضممتَ الشفتين فى غيرهما لأوهمتَ خلافه اهـ.

*** التتمة: فى بيان كيفية الوقف على هاء الضمير:**

اعلم أن أهل الأداء اختلفوا فى كيفية الوقف على هاء الضمير؛ فذهب كثيرٌ منهم إلى جواز الروم والإشمام فيها مطلقًا، وهو الذى فى التيسير والتجريد والتلخيص وغيرها. وذهب آخرون إلى المنع مطلقًا، وهو ظاهرُ كلام الشاطبى وفاقًا للدانى فى غير التيسير.

والمختارُ كما قاله ابنُ الجزرى منعُهما فيها إذا كان قبلها ضمٌّ أو واوٌ ساكنةٌ أو كَسْرٌ

أو ياءٌ ساكنةٌ نحو ﴿يعلمه﴾ و﴿يرفعه﴾ و﴿عقلوه﴾ و﴿ليرضوه﴾ و﴿به﴾ و﴿ربه﴾ و﴿فيه﴾ و﴿إليه﴾، **وجوازهما** إذا لم يكن قبلها ذلك؛ بأن انفتح ما قبل الهاء، أو وقع قبلها ألفٌ أو سكان صحيح نحو ﴿لن تخلفه﴾ و﴿اجتباه﴾ و﴿هداه﴾ و﴿منه﴾ و﴿عنه﴾ و﴿أرجئه﴾ فى قراءة الهمز و﴿يَتَّقْه﴾ عند من سكَّن القاف.

قال المحقق ابن الجزرى: وهو أعدلُ المذاهب عندى [اهـ. إتحاف البشر].

وإلى ذلك أشار الشاطبى فى حرزه فقال:

وفى الهاءِ للإضمارِ قومٌ أَبَوْهُما ... ومِنْ قَبْلِهِ ضَمّ أو الكَسْرُ مُثِّلا

أو امَّاهُما واوٌ و ياءٌ وبعضُهُم ... يَرَى لهما فى كُلِّ حالٍ مُحَلِّلا

قال القسطلانى فى شرحه على الجزرية: وجْهُ الروم والإشمام: الإجراءُ على القاعدة، ووجهُ المنع: طلبُ الخفة؛ إذ الخروج من ضمٍّ إلى ضمٍّ وإشارة إليه، ومِن كسرٍ إلى كسرٍ وإشارة إليه مستثقلٌ، وتأكد ذلك فى الهاء لخفائها وبُعْدِ مَخرجها، واحتياج القارئِ لأجل ذلك إلى تكلُّف إظهارها وتبيينها. وإذا انضم ذلك إلى ما تقدم ذِكْرُهُ شقَّ لا محالة اهـ. ولا بد من حذف الصلة مع الروْم كما تُحذف مع السكون اهـ.

*****

الباب الثامن
فى بيان ما يتعلق بختم القرآن
وفيه ثلاثة فصول وتتمة
الفصل الأوّل

فى بيان حكم التكبير، وسببه، وصيغته، ومن أين يبتدئ به القارئ، وإلى أين ينتهى، وفى بيان أوجهه لابن كثير من طريق الحرز، وجميع القراء من طريق الطيبة.

* **حكمهُ:** اعلم أن التكبير سُنَّة عند ختم القرآن، وقد ورد فيه عن أهل مكة حديث مسلسل. ورواه بعضهم فى جميع سور القرآن، وأنه ليس بقرآن، وإنما هو ذِكرٌ جليل أثبته الشرع على وجه التخيير بين سور القرآن، كما أثبت الاستعاذة فى أول القراءة. ولذلك لم يُرْسَم فى جميع المصاحف المكية وغيرها.

وسبب التكبير كما قال الجمهور من المفسرين والقرّاء: أن الوحىَ أبطأ وتأخر عن رسول الله ﷺ أيامًا - قيل اثنا عشر وقيل خمسة عشر وقيل أربعين يوما - فقال المشركون تعنُّتا وعدوانا: إن محمداً ودَّعه ربُّه وقلاه، أى أبغضه وهجره- فجاءه جبريل عليه السلام وألقى عليه ﴿والضحى والليل...﴾ إلى آخرها، فقال النبىﷺ عند قراءة جبريل لها: «اللَّهُ أكبر» تصديقا لما كان ينتظر من الوحى، وتكذيبا للكفار، وألحقَ ذلك بما بعد «والضحى» من السُّوَر تعظيمًا لِلَّهِ عَزَّ وجَلَّ، فكان تكبيرُه آخرَ قراءةِ جبريل وأوّلَ قراءته ﷺ.

واختلف فى سبب تأخر الوحى، فقيل: لتركه الاستثناء حين قالت اليهود لقريش: سَلوهُ عن الرُّوحِ وأصحاب الكهف وذى القرنين؟ فسألوه، فقال: ائتونى غدا أخبركم، ونسى أن يقول «إن شاء اللّه» فانقطع الوحى تلك المدّة. وقيل: كبَّر ﷺ فرحًا وسروراً بالنعم التى عدّدها اللّه عليه فى سورة الضحى؛ خصوصًا نعمة قوله تعالى: ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ**﴾ [الضحى: ٥] فقد قال أهل البيت: هى أرجَى آية فى كتاب اللّه، وقد قال ﷺ لَمَّا نزلت: «إذاً لا أرضى وواحدٌ من أمتى فى النار». وقيل غير ذلك.

وقد اتفقت الحفاظ على أن التكبير لم يرفعه أحدٌ إلى النبى ﷺ إلا البزّى؛ فقد روى عنه بأسانيد متعدّدة أنه قال: سمعت عكرمةَ بن سليمان يقول: قرأتُ على إسماعيل بن عبدالله المكى، فلما بلغتُ ﴿والضحى﴾ قال لى: كبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم؛ فإنّى قرأتُ على عبدالله بن كثير فأمرني بذلك، وأخبرنى ابنُ كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، و أخبره مجاهد أنه قرأ على عبد اللّه بن عباس فأمره بذلك، وأخبره ابنُ عباس أنه قرأ على أبىّ بن كعب فأمره بذلك، وأخبره ابنُ أبىّ إنه قرأ على النبىّ ﷺ فأمره بذلك. ورواه الحاكم فى مستدركه على الصحيحين عن أبى يحيى محمد بن عبد اللّه بن يزيد الإمام بمكة عن محمد بن على بن زيد الصائغ عن البزى، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه الشيخان. وأما غير البزى فإنما رواه موقوفاً عن ابن عباس. قال ابن الجزرى: وقد صَحَّ التكبير عند أهل مكة - قرائهم، وعلمائهم، وأئمتهم، ومَن روى عنهم - صحةً استفاضت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر - فى كل حالٍ صلاةً وغيرها - عند ختم القرآن العظيم [ا هـ. غيث النفع باختصار].

قال فى الإتحاف: وروى الحافظ الدانى بسنده إلى الحميدى قال: سألتُ سفيان (يعنى ابنَ عيينة) قلت: يا أبا محمد رأيتَ شيئاً ربما فعله الناس عندنا: يكبِّر القارئ فى شهر رمضان إذا ختم (يعنى فى الصلاة)؟ فقال: رأيتُ صدقةَ بن عبدالله بن كثير يؤمُّ الناس أكثر من سبعين سنةً فكان إذا ختمَ القرآنَ كبَّر. وروى السخاوى عن أبى محمد الحسن بن محمد بن عبداللّه القرشى أنه صلى بالناس التراويح خلف المقام بالمسجد الحرام، فلما كانت ليلة الختم، كبَّر من خاتمة ﴿الضحى﴾ إلى آخر القرآن فى الصلاة. فلما سلَّم إذا بالإمام أبى عبداللّه محمد بن إدريس الشافعى رضى اللّهُ عنه قد صلَّى وراءه. قال: فلما أبصرنى قال لى: أحسنتَ أصبتَ السُّنَّةَ.

وفيه أيضا نقلٌ عن سيدى محمد البكرى صاحب الكنز أنه قال: «ويستحب إذا قرأ فى الصلاة سورة الضحى أو ما بعدها إلى آخر القرآن أن يقول بعدها: «لا إله إلا اللّه واللّه أكبر وللّه الحمد» قياسًا على خارج الصلاة» كما سيأتى الكلام عليه؛ فإن العلة قائمة وهى تعظيم اللّه وتكبيرُه والحمدُ على قمع أعداء اللّه وأعداء رسول الله ﷺ. قال: وهل يأتى بذلك سراً أو جهراً؟ أو يقال فيه ما قيل فى السورة؛ إذا كانت الصلاة جهريةً جهرَ أو سرّية أسَرَّ؟ ثم قال: وينبغى أن يُسِرَّ به مطلقا. قال: وتكون السكتة

التى قبل الركـوع بعد هذا، فإذا فـرغ منه قال: «اللهم إنى أسـألك من فضلك» ا هـ وظاهرُه ندبُ ذلك؛ أعنى التكبير فى الصلاة - فى الختم وغيره -، حتى لو قرأ سورةً من سور التكبـير كـالكافرون والإخلاص مـثلاً فى ركعـتين كبَّـر، وهو واضحٌ للعلة السابقة. لكن قوله «وينبغى أن يُسِرَّ به» يخالفه ما نقله ابنُ العماد من استحباب الجهر بالتكبير بين السور، ولم يقـيده بخارج الصلاة، وكذا نقله العلاّمة ابن حجـر الهيتمى فى شرح العـباب عن البـدر الزركشى، وأقرَّه، وهو أيضـا ظاهر النصوص السـابقة. والذين ثبت عنهم التكبيـر فى الصلاة منهم من كان إذا قرأ الفـاتحة وأراد الشروع فى السورة كـبَّر وبَسْـمَل ثم ابتدأ السـورة. ومنهم من كان يكـبِّر إثر كل سورة ثم يـكبِّر للركوع حتى ينتهى إلى آخر ﴿الناس﴾، فإذا قام فى الركعة الثانية قرأ الفاتحة وما تيسر من أوّل البقرة. قال فى النشر: ثم رأيتُ فى الوسيط للإمام الكبير أبى الفضل الرازى الشافعى رحمه اللّه تعالى ما هو نصٌّ علـى التكبير فى الصلاة، وهو أنّى تتبعتُ كلامَ الفقهاء من أصحابنا فلم أر لهم نصًّا غير ما ذكرتُ، وكذا لم أر للحنفية أو للمالكية.

وأما الحنابلة فقـال الفقيه الكبير أبو عـبد اللّه محمد بن مفلح فى كـتاب الفروع له: وهل يكبِّرُ لختْمه فى ﴿الضحى﴾ و﴿ألم نشرح﴾ آخرِ كل سورة؟ روايتان، ولم تستحبه الحنابلة لقراءةِ غيرِ ابن كثير. وقيل. ويهلِّل [ا هـ. بالحرف].

والحاصل أن التكبير صحَّ من روايتَىِ الـبزى وقنبل، ووردَ عن أبى عمرو من رواية السوسى، وكـذا عن أبى جعفر لكن من رواية الـعمرى. أما البـزى فلم يُختلف عنه فيه، واختلف عـن قنبل؛ فالجمهور من المغاربة على عـدم التكبير له، وهو الذى فى التيسـير وغيره. وروَى عنه التكبيرَ جـمهورُ العراقيين وبعضُ المغـاربة، والوجهان فى الشاطبية وغيرها. وأما السـوسى فقَطَع له به الحافظ أبو العلاء من جميع طُرقه، لكن إذا بسمل؛ لأن راوى التكبيـر لا يُجيز بين السورتين سوى الـبسملةَ، وقطع له به فى التجريد من طريق ابن حبش من أوّل ﴿ألم نشرح﴾ إلى آخر ﴿الناس﴾، ولا تهليل له كما فى التقريب، وروى عنه سائرُ الرواة تَرْكَ التكبير كالجماعة.

* **وأما صيغته**: فاعلم أنهم اتفقـوا على أن لفظَه «اللّه أكبر» قبل البسـملة، من غير زيادة تهليل ولا تحميـد لكلٍّ من البـزى وقنبل، فيقـول: الله أكبر بسـم اللّه الرحمن الرحيم، وروى آخرون عنهما زيادةَ التهليل قبل التكبير، فتقول: «لا إله إلا اللّه واللّه أكبر بسم الله. .» إلخ. قال ابن الحباب: سألت الـبزى عن التكبير كيف هو ؟ فقال:

لا إله إلا اللّه واللّه أكبر. وقطع به العراقيون من طريق ابن مجاهد، وزاد بعضهم له التحميدَ بعد التكبير فتقول: «لا إله إلا الله واللّهُ أكبر وللّه الحمدُ بسم الله» الخ. وهذا طريق أبى طاهر عبدالواحد بن أبى هاشم عن ابن الحباب، ورواية ابن صباح عن قنبل. وقد جرى عملُ الشيوخ فى هذا التكبير بقراءة ما صَحَّ فيه وإن لم يكن من طرق الكتاب الذى قرءوا به؛ لأن المحلَّ محَلُّ إطناب للتلذذ بذكر اللّه تعالى عند ختم كتابه. واللّه أعلم [اهـ. غيث النفع].

* **وأما محلُّ ابتدائه وانتهائه**: فاختلف مثبتوه من أى موضع يُبتدأ به وإلى أين ينتهى؛ فذهب جماعةٌ كالدانى إلى أن ابتداءه من آخِر ﴿والضحى﴾ وانتهاءه آخر ﴿الناس﴾. وقال آخرون إن ابتداءه من أوّل ﴿ألم نشرح﴾، وقال آخرون: مِن أوّل ﴿والضحى﴾، وكلا الفريقين يقول: انتهاؤه أوّل ﴿الناس﴾. ولم يقل أحد إن ابتداءه من آخر ﴿والليل﴾، ومَن أطلقه كالشاطبى فإنما يريد به أوّل ﴿والضحى﴾، وعلى ذلك جرى العمل إلى آخر ﴿الناس﴾. ومنشأُ هذا الخلاف أن تكبيره ﷺ كان آخِرَ قراءة جبريل عليه السلام لسورة ﴿والضحى﴾ وأوّلَ قراءته ﷺ لها، فإنْ جعلناه لقراءة النبى ﷺ كان مِن أوّل ﴿الضحى﴾، وهو ظاهرٌ فى جعله للأوائل وأوّلُها ﴿والضحى﴾. قال عكرمة المخزومى: رأيتُ مشايخنا الذين قرءوا على ابن عباس رضى اللّه عنهما يأمرون بالتكبير من ﴿الضحى﴾، وإن جعلناه لقراءة جبريل عليه السلام كان بعد ﴿الضحى﴾، وهو ظاهرٌ فى جعله للأواخر. قال مجاهد: قرأتُ على ابن عباس تسعَ عشرة ختمة وكلها يأمرنى بأن أكبِّر فيها من أوّل ﴿ألم نشرح﴾. ويُفهم من هذا الوجه الخلافُ بين ﴿الناس﴾ و﴿الفاتحة﴾. [اهـ. من ابن القاصح ببعض تصرف].

* **وأما أوجهه**: **فثمانية**: وجهان على احتمال كون التكبير لأوّل السورة، ووجهان على احتمال كونه لآخرها، وثلاثةٌ تحتمل كلا التقديرين، وواحدٌ ممنوع* فأما **الوجهان اللذان لأوّل السورة فأوّلهما**: القطعُ على آخر السورة ووصلُ التكبير بالبسملة ووصلُها بأوّل السورة. والثانى: قطعُ التكبير عن آخر السورة، ووصله بالبسملة مع الوقف عليها، والابتداء بأوّل السورة* وأما **اللذين لآخر السورة**: فأوّلهما: وصل التكبير بآخر السورة مع الوقف عليه، ووصلُ البسملة بأوّل السورة. والثانى: وصلُ التكبير بآخر السورة، والوقف عليه وعلى البسملة، ثم الابتداء بأوّل السورة. وأما **الثلاثة المحتملة كِلا التقديرين**: فالأوّل: وصلُ الجميع؛ أعنى التكبيرَ بآخِر السورة وبالبسملة، ووصلُها

بأوّل السورة. والثانى: القطعُ على آخر السورة وعلى التكبير، ووصلُ البسملة بأول السورة الثالث: قطع الجميع؛ أعنى قطع التكبير عن الآخر وعن البسملة وقطعَها عن أوّل السورة، فهذه السبعة جائزةٌ بين (والضحى) و(ألم نشرح) وهكذا إلى آخر (الفلق) و(الناس). ويجوز بين (الليل) و(الضحى) خمسةُ أوجه بإسقاط الوجهين اللذين لآخر السورة؛ إذ لم يقل أحدٌ إنه لآخر (الليل). وبين (الناس) و(الفاتحة) خمسةُ أوجه أيضا بإسقاط الوجهين اللذين لأوّل السورة؛ إذ لم يقل أحد إنه لأوّل الفاتحة. وإلى ذلك كله أشار خاتمةُ المحققين وعمدةُ المدققين شيخُنا المتولّى مرتباً للأوجه فقال:

مِن بعد حَمْدِ اللّه والصلاةِ ... على النبىِّ شافعِ العُصاة

فهاكَ أوجُهًا لِتكبيرٍ أتَى ... لابنِ كثيرٍ هُمْ بِحِرْزٍ يا فتى

وهْوَ عنِ البَزِّى بلا خلافِ ... وهْو لِقُنبُلٍ علَى الخلافِ

وبعضٌ التهليلَ زادَ عَنْ كِلا ... قَبْلُ وللبزِّىِّ بعضٌ حَمْدَلا

مِن بَعْدِهِ وبدْؤُهُ مِن والضُحَى ... مِن أوّلٍ أو آخرٍ قَدْ صحّحا

وحُكْمُهُ عِندَهُمُ السُّنِّيَّه ... وسبعةُ أوْجُهٍ مَرْضِيَّهْ

قَطْعُ الجميعِ ثُمَّ وَصْلُ التسْمِيه ... بأوّل السورة وهْىَ الآتيَه

ووصْلُ تكبيرٍ بها مَعْ قَطْعِها ... عن أوّلِ السورة ثُمَّ وَصْلُها

وخَتْمُ سورةٍ بتكبيرٍ صِلِ ... وقِفْ عليهِ كالرحيم تَعْدِلِ

ولِلرَّحيمِ صِلْ ببدء السورةِ ... وصِلْ لِكلٍّ ذا تمامُ السبْعَةِ

لَكِنَّ خَتْمَ اللّيْلِ لا تَصِلْهُ بالْـ ... ـتَكبيرِ واقفًا بِهِ كما نُقِلْ

كذاك خَتْمُ الناس لا تقطَعْهُ مَعْ ... وَصْلِكَ تكبيرًا بِبسْمٍ تَتَّبِعْ

يبقَى بِكُلٍّ خمسةٍ صحيحَةِ ... يعرفها مستكملُ القَريحةِ

ومِثلُهُ التهليلُ قُلْ والحمْدلَه ... وأوَّلُ الضُّحَى فلا تحميدَ لَهْ

وعِنْدَ إسكانِ ولِىَ دِينِ فَلا ... يأتِى سِوَى التكبيرُ للبَزِّى انْقُلا

والفـــتْـحُ مَعْ كُلٍّ الـوجُـــوهِ آتِى وحَـــمْـــدُ ربِّـنا مَعَ الـصـــلاةِ

عـلـى الـنـبىِّ المـصـطـفَـى والآلِ وصَـحْـبِـه خـاتمةُ المَقَـالِ

وأما الوجه الثامن الممنوع فهو وصْل التكبير بآخِرِ السورة وبالبسملة مع الوقف عليها؛ لأن البسملة لأوّل السورة إجماعاً لا لآخِرِها، فلا يجوز أن تُفْصَلَ عنها وتتصل بآخِرِ السورة، وهذه الأوجه الثمانية تُعلم مِن قول الشاطبى:

فـإنْ شئتَ فـاقطعْ دُونَه أو عَلَيْـه أوْ صِلِ الكُلَّ دون القطْع مَعْهُ مُبَسْمِلا

وذلك أن قولهُ «فإن شئت فاقطع دونه» أى التكبيرُ شاملٌ لأربعة أوجه: وجْهَىْ أوّل السورة، ووجهين من الثلاثة المحتملة، وهما الأخيران، وقوله «أو عليه»- أى التكبير- شامل لِوَجْهَىْ آخِرِ السورة، وقوله «أوْ صِل الكُلَّ» شاملٌ للوجه الثالث من الثلاثة المحتملة، وقوله «دون القطع معه مبسْملا» شامل للوجه الثامن الممنوع.

تنبيهات

الأوّل: قال المحقق: ليسَ الاختلافُ فى هذه الأوجه السبعة اختلافَ رواية يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين، وإن لم يفعل ذلك كان إخلالا بالرواية، بل هو اختلافُ تخيير، نعم الإتيان بوجهٍ مما يختص بكونه لآخر السورة، أو بوجهٍ مما يختص بكونه لأوّلها، أو بوجه من الثلاثة المحتملة متعينٌ؛ إذ الاختلافُ فى ذلك اختلاف روايةٍ فلا بد من الإتيان به إذا قصدَ جَمْعَ تلك الطرق، وقد كان الحاذقون مِن شيوخنا يأمروننا بأن نأتى بين كل سورتين بوجهٍ من السبعة لأجل حصول التلاوة بجميعها، وهو حسَنٌ ولا يلزَمُ الإتيان بها كلها، بل التلاوة بوجه منها -إذا حصلت معرفتها من الأستاذ - كافٍ.

التنبيه الثانى: من قال بالجمع بين التهليل والتكبير والتحميد فلا بدّ أن يكون بهذا اللفظ وعلى هذا الترتيب: «لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد»، لا يفصل بعضَه من بعض، مع تقديم ذلك على البسملة، كذلك وردَت الرواية، وثبت الأداء، ولا يصح ولا يجوز التحميد مع التكبير إلا أن يكون التهليل معه، ويجوز التهليل مع التكبير من غير تحميد.

التنبيه الثالث إذا قرأت بالتكبير وحده، أو مع غيره مِن تهليلٍ، أو تهليلٍ وتحميد،

وأردت قطعَ القراءة على آخر السورة من سور التكبير، فعلى مذهب من جعل التكبير لآخر السورة كبَّرتَ وقطعتَ القراءة، فإن أردتَ الابتداءَ بالسورة بَسْمَلْتَ من غير تكبير، وعلى مذهب من جعله لأوّل السورة قطعتَ على آخر السورة من غير تكبير، فإذا ابتدأتَ بالسورة كَبَّرْتَ قبل التسمية، ولهذا كان مَن يكبِّرون فى صلاة التراويح يكبِّرون آخر كل سورة، ثم يكبِّرون للركوع، ومنهم من كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع فى السورة كبَّر إجراءً على هذا. واللهُ أعلم ا هـ.

(تتمة مهذبة) فى رواية التكبير فى أوّل كل سورة لجميع القراء من طريق الطيبة: قال ابن غازى فى شرحه على الجزرية: وأما التكبير المروىُّ عن جميع القرّاء فى أوائل جميع سور القرآن فهو ما ذكرَهُ الحافظ أبو العلاء الهمدانى والهذلى عن أبى الفضل الخزاعى، قال الهذلى: وعند الدينورى كذلك يكبِّر فى أوّل كل سورة - لا تختص بالضحى ولا غيرها - لجميع القرّاء، وذكر مثل ذلك أيضا صاحبُ الإتحاف وقال: وإليه أشار فى طيبة النشر بقوله:

ورُوِى* عَنْ كلِّهم أوَّلُ كُلٍّ يستَوِى*

قال ابن الجزرى: والدينورى هذا هو أبو على الحسين بن محمد بن حبش الدينورى، إمامٌ متقنٌ ضابط، قال عنه الدانى: متقدمٌ فى علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة، مأمون. ا هـ.

والحاصل أن الآخذين بالتكبير لجميع القراء؛ منهم من أخذ به من خاتمة ﴿والضحى﴾، وقد تقدَّمَ، ومنهم من أخذ به فى جميع سور القرآن. وصيغةُ التكبير المشهور عنهم «الله أكبر» ا هـ.

فإذا أراد القارئ أن يبتدئ بأى سورة كانت: يجئ لكل القرّاء اثنا عشر وجهًا: الأول: قطع الكُلِّ بلا تكبير، **والثانى:** كذلك لكن مع وصل البسملة بأوّل السورة، **والثالث:** قطعُ الكل مع التكبير، **والرابع:** كذلك مع وصل البسملة بأوّل السورة، **والخامس:** الوقف على الاستعاذة مع وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها، **والسادس:** كذلك لكن مع وصل البسملة بأوّل السورة، **والسابع:** وصلُ الاستعاذة بالبسملة مع الوقف عليها بلا تكبير، **والثامن:** وصلُ الكل بلا تكبير، **والتاسع:** وصلُ الاستعاذة بالتكبير مع

الوقف عليه وعلى البسملة، **والعاشر**: كذلك لكن مع وصل البسملة بأوّل السورة، **والحادى عشر**: وَصْلُ الاستعاذة بالتكبير مع وَصْلِه بالبسملة مع الوقف عليها، **والثانى عشر**: وَصْلُ الكل مع التكبير.

وإذا أراد وَصْلَ السورة بالسورة ففيه لجميع القرّاء على وجه البسملة ثمانيةُ أوجه: الأول قطع الكل بلا تكبير، **والثانى** كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة، **والثالث**: قطع الكل مع التكبير، **والرابع**: كذلك لكن مع وصل البسملة بأوّل السورة، **والخامس**: القطع على آخر السورة مع وَصْل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها، **والسادس**: كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة، **والسابع**: وَصْلُ الكل بلا تكبير، **والثامن**: وصل الكل مع التكبير، وهذه كلها من طريق الهذلى وأبى العلاء الهمدانى [ا هـ. من أسنى المطالب للأزميرى].

الفصل الثانى

فى بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن

اعلم أن الخاتمين لكتاب الله على ثلاثة أحوال:

فمنهم من كان إذا ختم أمسك عن الدعاء، وأقبل على الاستغفار مع الخجل والحياء، وهذا حالُ من غلبَ عليه الخوفُ من الله تعالى، وشهودُ التقصير فى العمل، ولم يأمنوا مِن الآفات، وخشَوْا مناقشةَ الحساب، فأقبلوا على الاستغفار، وقنعوا أن يخرُجوا من الدنيا لا لهم ولا عليهم.

ومنهم قومٌ كانوا إذا ختموا دَعَوْا، وهو مروىّ عن ابن مسعود وأنس بن مالك وغيرهما، وهؤلاء قومٌ غلب عليهم شهودُ الربوبية للّه تعالى، وشهدوا من أنفسهم العبودية له تعالى، ووجدوا من أنفسهم الفقر والفاقة إلى ربهم، وعاينوا منه سعة الرحمة وعموم الفضل للمحسن والمسئ، وإسباغ النعم على المقبل والمدبر، فأطمعهم ذلك وقوّى رجاءَهم فى اللّه، وعلموا أن القرآن الكريم شافع ومشفع فلم يَهُلْهم أمرُ ذنوبهم وإن عظمت، فمدُّوا إلى اللّه يدَ المسألة، وتضرعوا إليه، وابتهلوا، وعلموا أنْ لا ملجأ مِن الله إلا إليه، مع ملاحظة قوله تعالى ﴿ادعونى أستجب لكم﴾ فكان دعاؤهم عبوديةً للّه تعالى.

ومنهم قوم كانوا يصلون الخاتمةَ بالفاتحة عوداً على بدءٍ من غير فصلٍ بينهما لا بدعاء، ولا غيره لوجهين: أحدهما: ما رواه الترمذى من حديث أبى سعيد أن رسول الله ﷺ قال: يقول الله تعالى: «من شغله القرآنُ عن دعائى ومسألتى أعطيتُه أفضلَ ما أُعطى السائلين، وفَضْلُ كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضلِ اللهِ تعالى على خَلْقه»، ثانيهما: ما فى ذلك من التحقق بمعنى الحلول والارتحال الوارد فى الحديث المروىّ من طريق عبد الله بن كثير عن درباس مولى ابن عباس عن عبد اللّه بن عباس عن أبىّ بن كعب رضى الله عنهم عن النبى ﷺ: «أنه كان إذا قرأ ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ افتتح من ﴿الحمدُ لله﴾ ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وأولئك هم المفلحون﴾ ثم دعا بدعاء الختم، ثم قام». قال الحافظ ابن الجزرى فى نشره: وصار العملُ على هذا فى سائر أمصار المسلمين فى قراءة ابن كثير وغيرها، ويسمونه الحالَّ المرتحِلَ؛ أى الذى حلَّ فى قراءة آخرِ الختمة، فارتحل إلى ختمة أخرى، فلا يزال سائراً إلى الله تعالى، وعكَسَ بعضُهم، فقال: الحالُّ المرتحلُ الذي يحلُّ فى ختمةٍ عند فراغه من ختمة أخرى، والأول أظْهَرُ. والقصدُ بهذا الحثُ على كثرة التلاوة، وأنه مهما فرغ من ختمةٍ شرعَ فى ختمةٍ أخرى من غير تراخٍ كما كان الصالحون، فكانوا لا يفترون عن تلاوته ليلاً ونهاراً، حضَراً وسفَراً، صحةً وسقماً، ولهم عاداتٌ مختلفة فى قدْر ما يختمون فيه؛ فكان بعضهم يختم فى شهرين، وبعضُهم فى شهرٍ، وبعضهم فى عشرة أيام، وبعضهم فى ثمانية، وبعضهم فى سبعة، وهم الأكثرون، وبعضهم فى ستة، وبعضهم فى خمسة، وبعضهم فى أربعة، وبعضهم فى ثلاثة، وبعضهم فى اثنين، وبعضهم فى يومٍ وليلة؛ ومنهم عثمان بن عفان رضى اللهُ عنه، وتميم الدارى، وسعيد بن جبير، ومجاهد والشافعى، وبعضهم فى كل يوم وليلة ختمتين؛ وهكذا كان يفعل البخارى فى رمضان؛ فكان يصلِّى بأصحابه كل ليلة إلى أن يختم، ويقرأ فى النهار ختمةً يختمها عند الإفطار، ومنهم مَن كان يختم ثلاثاً، ومنهم من كان يختم أربعًا بالليل، وأربعًا بالنهار، وهذا ممن خرقَتْ لهم العادة، وبعضهم أكرمه الله بأكثر من هذا.

الفصل الثالث

فى بيان الأدعية الواردة عن النبىﷺ وعن السلف الصالح بعد ختم القرآن

اعلم أن الدعاء يتأكد عند ختم القرآن لأنه من مواضع الإجابة؛ فقد ورد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قرأ القرآن (أو قال من جمع القرآن) كانت له عند الله دعوةٌ مستجابة إن شاء عجَّلها له فى الدنيا، وإن شاء ادّخرها له فى الآخرة» رواه الطبرانى. وعن أنس رضى الله عنه عن النبىﷺ أنه قال: «مع كل خَتمةٍ دعوةٌ مستجابةٌ» وعنه أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ للقارئ عند ختم القرآن دعوةٌ مستجابة وشجرةٌ فى الجنة»، وروى الدارمى فى مسنده عن حميد الأعرج، قال: مَن قرأ القرآن ثم دعا؛ أمّنَ على دعائه أربعةُ آلاف مَلَك. وعن حبيب ابن أبى عمرة: إذا ختم الرجلُ القرآنَ قبَّل الملَكُ بين عينيه. وعن مجاهد: تنزل الرحمةُ عند ختم القرآن.

وأفضلُ الدعاء ما نُقل عن النبى ﷺ مع الإتيان بآدابه التى منها: الإخلاص لوجه الله تعالى، وتقديمُ عملٍ صالح كصدقة، وتجنبُ الحرامِ أكلاً وشرباً، والوضوءُ، واستقبالُ القبلة، ورفعُ اليدين مكشوفتين، والجثوّ على الركبتين، والمبالغة فى الخشوع لله تعالى، والخضوع بين يديه، وحسنُ التأدُّب مع الله تعالى، وعدم تكلُّف السجع فيه، والثناءُ على الله تعالى أولاً وآخراً، والصلاةُ على النبى ﷺ قبل الدعاء وبعد؛ لما رُوى عن على رضى الله عنه أنه قال: كل دعاءٍ محجوب حتى يصلَّى على النبى ﷺ وعلى آله، ولِما رُوىَ عن عمر أنه قال: الدعاءُ موقوف بين السماء والأرض لا يصعَدُ منه شىءٌ حتى يُصَلَّى على النبى ﷺ. وقال أبو سليمان الدارانى رحمه الله تعالى: «إذا سألتَ اللهَ حاجَةً فابدأ بالصلاة على النبى ﷺ (واختم بها)(*) فإنَّ الله سبحانه وتعالى بكرمه يقبَلُ الصلاتين، وهو أكرمُ من أن يدَعَ ما بينهما». وحضورُ القلب؛ لما ورد عن أبى هريرة رضى الله عنه يرفعه إلى النبى ﷺ: ادْعوا اللهَ وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يجيبُ دعاءً من قلبٍ غافلٍ لاه». رواه الترمذى وقال: مستقيمُ الإسناد. ويتأكد القيامُ عند الدعاء، وأن يجمع أهلَه وعشيرته عند الختم للأحاديث المروية فى ذلك، وأن يَعُمَّ بدعائه جميعَ المسلمين وإخوانَه الحاضرين والغائبين؛ لقوله

(*) إضافة من المدقِّق (مكتبة الآداب)؛ إذ لا يستقيم الكلامُ إلا بها.

عليه الصلاة والسلام: «إذا دعا الغائب لغائب قال له الملَكُ: ولك مثل ذلك» رواه غندر عن أبى هريرة، وورد «مَن استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتبَ اللهُ له بكل مؤمن ومؤمنة حسنةً» رواه الطبرانى عن عبادة بن الصامت، والاستغفارُ دعاءٌ. وأن يدعُو لولاة المؤمنين بإصلاح شأنهم. ومن السنة أن لا يخص نفسَه بدعاء لحديث «لا يَؤُمَّنَّ الرجلُ قومًا فيخصّ نفسَه بدعاء دونهم، فإنْ فعلَ فقد خانهم» أخرجه أبو داود عن ثوبان، وفى رواية للترمذى: «لا يحلُّ لرجل أن ينظر فى بيتِ رجلٍ بغير إذنه، ولا يحل لرجل أن يَؤُمَّ قومًا فيخصَّ نفسَه بدعوةٍ دونهم، فإن فعلَ فقد خانهم»، وأن يمسح وجهه بيديه بعد الفراغ منه؛ لما رُوى عن ابن عباس عن رسول اللهﷺ: «إذا سألتم اللهَ تعالى فاسألوه ببطون أكُفِّكم، ولا تسألوه بظهورها، وامسحوا بها وجوهكم» [ا هـ. ابن غازى نقلاً عن النشر]*.

إن من الأدعية المروية عنه ﷺ الجامعة لخيرَى الدنيا والآخرة:

اللهم إنّا عبيدُك وأبناءُ عبيدك وأبناء إمائك، ناصيتُنا بيدك، ماضٍ فينا حُكمُك، عَدْلٌ فينا قضاؤك، نسألك بكل اسمٍ هو لك سميتَ به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علَّمته أحدًا من خَلْقك أو استأثرتَ به فى علم الغيب عندك، أن تجعل القرآنَ العظيمَ ربيع قلوبنا، ونورَ أبصارنا وشفاءَ صدورنا، وجلاءَ أحزاننا، وذَهابَ همومنا وغمومنا، وسائقَنا وقائدَنا إليك وإلى جناتك جناتِ النعيم ودارِك دار السلام، مع الذين أنعمتَ عليهم من النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين»، قال ابن الجزرى فى التمهيد نقلاً عن السخاوى: «إن أبا القاسم الشاطبى كان يدعو اللهَ بهذا الدعاء عند ختم القرآن»، قال السخاوى: وأنا أزيد عليه «اللهم اجعله لنا شفاءً وهدًى وإماماً ورحمةً، وارزقنا تلاوته على النحو الذى يرضيك عنا، ولا تجعل لنا ذنباً إلا غفرته، ولا همًّا إلا فرَّجته، ولا دَيْناً إلا قضيته، ولا مريضاً إلا شفيتَه، ولا عدوّا إلا كفَيْتَه، ولاغائبا إلا رددتَه، ولا عاصيا إلا عصمْتَه، ولا فاسداً إلا أصلحتَه، ولا ميتًا إلا رحمتَه، ولا عيبًا إلا سَتَرْتَه، ولا عسيراً إلاَ يسَّرْتَه، ولا حاجةً من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضًا ولنا فيها صلاحٌ، إلا أعنتنا على قضائها فى يُسْرٍ منك وعافية، يا أرحم الراحمين». وزاد على ذلك ابن الجزرى فقال: «اللهمَّ انصُر جيوشَ المسلمين نصراً عزيزاً، وافتح لهم فتحًا مبينا، اللهم انفعنا بما علَّمتنا، وعلِّمنا ما ينفعنا، وزِدْنا علمًا تنفعنا به، اللهم افتح لنا بخيرٍ، واجعل عواقب أمورنا إلى خير،

اللهم إنّا نعوذُ بك من فواتح الشرِّ وخواتمه، وأوّله وآخره، وظاهره وباطنه، اللهمَّ لا تجعل بيننا وبينك فى رزقنا أحداً سواكَ، واجعلنا أغنَى خلقك بك، وأفْقرَ عبادك إليك، وهَبْ لنا غنًى لا يطغينا، وصحةً لا تُلهينا، وأغننا عمَّن أغنيْتَه عنّا، واجعل آخر كلامنا شهادةَ أنْ لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ اللّه، وتوفَّنا وأنت راض عنا غير غضبان، واجعلنا فى موقف القيامة من الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون برحمتك يا أرحم الراحمين»*

ومنها: «اللهم إنك أنزلتَه شفاءً لأوليائك، وشقاءً على أعدائك، وغمّا على أهل معصيتك؛ فاجعله لنا دليلاً على عبادتك، وعونًا على طاعتك، واجعله لنا حصنًا حصينًا من أعدائك، وحرزًا مانعًا من سخطك، ونورًا يوم لقائك نستضىء به فى خَلْقك، ونجوزُ به على صراطك، ونهتدى به إلى جنتك، اللهم انفعنا بما صرَّفتَ فيه من الآيات، وذكّرنا بما ضربتَ فيه من المَثُلات، وكفِّرْ بتلاوته عنا السيئات، إنك مجيب الدعوات. اللهم اجعله أنيسَنا فى الوحشة، ومصاحبنا فى الوحدة، ومصباحَنا فى الظُّلمة، ودليلَنا فى الحَيْرَة، ومنقذَنا من الفتنة، واعصمنا به من الزَّيْغ والأهواء، وكيْد الظالمين ومُضلاَّت الفتَن. اللّهُمَّ إنك عَفُوٌّ تُحبُّ العَفْوَ فاعْفُ عنَّا واهْدنا وعافنا، وارزقنا، وتوفَّنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، يا أرحم الراحمين، وصلَّى اللّهُ على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين وإمامِ المرسلين وآله الطيبين الطاهرين، وسلَّم عليه فى العالمين، آمين».

قال ابن الجزرى: ورأينا بعضَ الشيوخ يبتدعون الدعاءَ عَقب الختم بقولهم: صدق اللَّهُ العظيم، وبلَّغ رسولُه النبىُّ الكريم، وهذا تنزيلٌ من ربِ العالمين، ربَّنا آمنَّا بما أنزلتَ واتَّبعنا الرسولَ فاكتبْنا مع الشاهدين.

وبعضُهم كان يقول قبل تلاوته: اللهم عظِّم رغْبَتى فيه، واجعله نورًا لبصرى، وشفاءً لصدْرى، وذَهابَا لِهَمِّى وحَزَنى، اللهمَّ زيِّن به لسانى، وجَمِّل به وجهى، وقَوِّ به جَسدى، وثقِّل به ميزانى، وارزقنى حقَّ تلاوته، وقوِّنى على طاعتك آناءَ الليلِ وأطرافَ النهار، واحُشرْنى مع النبى ﷺ وآلِه الأخيار.

واختُلف فى **إهداء ثواب الختمة ونحوها للنبى ﷺ**؛ فقيل بمنعه لعدم الإذن فيه- بخلاف الصلاة عليه، وسؤال الوسيلة له ﷺ- لأنه تحصيلُ الحاصل؛ لأن له ﷺ مثْلُ أجرِ مَن تبعه. وأجازه الشيخ أبو بكر الموصلى، وقال: هو مستحب. وتبعه كثيرٌ.

وهذا هو الراجح عندنا معشر الشافعية. قال العلاَّمة ابنُ حجر فى باب الإجارة من شرحه للمنهاج: «إنَّ القولَ الأول وَهْمٌ» وأطال فى الاستدلال لأرجحية الثانى، وحكى الغزالى عن على بن الموفق أنه حجَّ عن رسول الله ﷺ حججًا، ذكر القضاعى أنها ستون حجة. وذكر محمد بن إسحق أنه ختم عن رسول اللّه ﷺ أكثر من ثلاثة عشر ألف ختمة، و ضحَّى عنه مثل ذلك. واستحب بعضُهم أن يختم الدعاء بقوله تعالى: ﴿سبحانَ ربِّكَ رب العزة عمَّا يصفون وسلامٌ على المرسلين والحمدُ للّه رب العالمين﴾ وصلى اللهُ على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبىِّ الأُمِّىِّ وعلى آله وصَحْبِه وسلَّم تسليمًا بِقَدْر عظَمةِ ذاتك فى كل وقتٍ وحينٍ إلى يوم الدين آمين.

﴿التتمة﴾ فى بيان آداب قارئ القرآن، و قراءته، وحَمْله وكتابَته.

اعلم أن طلبَ حفظ القرآن العزيز والاجتهاد فى تحرير النطق بلفظه، والبحث عن مخارج حروفه ومعانى صفاتها، والرغبة فى تحسين الصوت به ونحو ذلك - وإن كان مطلوبا حسناً - لكن فوقَه ما هو أهمُّ منه وأولى وأتَمّ؛ وهو فهمُ معانيه، والتفكُّر فيه، والعمل بمقتضاه، والوقوفُ عند حدوده، والتأدُّبُ بآدابه، وقد رُوى فى فضائل القرآن لأبى عبيد القاسم بن سلام عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ...﴾ الآية [البقرة: ١٢١] قال: يتبعونه حقَّ اتِّباعه. وقال الغزالى: تلاوةُ القرآن حقَّ تلاوته أن يشترك فيه اللسانُ والعقلُ والقلبُ؛ فحظُّ اللسان: تصحيحُ الحروف، وحظُّ العقل: تفسيرُ المعانى، وحظُّ القلب: الاتعاظ والتأثر والانزجار والائتمار؛ فاللسان يُرَتِّل، والعقلُ ينزجر، والقلبُ يتَّعظ، ا هـ. وفى الجامع الكبير للسيوطى رحمه اللّه من حديث أبىّ بن كعب رضى اللّه عنه: أن النبى ﷺ صلَّى بالناس فقرأ عليهم سورةً فأغفل منها آيةً فسألهم: هل تركتُ منها شيئاً؟ فسكتوا. فقال: ما بالُ أقوامٍ يُقرأ عليهم كتابُ الله لا يدرون ما قُرئ عليهم فيه ولا ما تُرِكَ!! هكذا كانت بنو إسرائيل: خرجتْ خشيةُ اللّه من قلوبهم، فغابت قلوبُهم وشهدتْ أبدانُهم، ألا وإن اللَّهَ عزَّ وجلَّ لا يقبلُ من أحدٍ عملاً حتى يشهدَ بقلبه ما شهدَ ببدنه» [ا هـ. إتحاف].

وفى الدر النظيم: «يجب على القارئ أن يُخلص فى قراءته، وأن يريد بها وجهَ الله تعالى، وأن لا يقصدَ بها توصلاً إلى شىء سوى ذلك».

وقال فى الإتقان: ويُكره اتخاذ القرآن معيشةً؛ لما رواه عمران بن حصين مرفوعاً: «من قرأ القرآنَ فليسألِ اللّهَ به؛ فإنه سيأتى قومٌ يقرءون القرآن يسألونَ به الناسَ». وأن

يستحضر فى ذهنه أنه يناجى ربَّه ويتلو كتابَه؛ فيقرأ على حالة مَن يرى اللّهَ تعالى؛ فإن لم يكن يراه فإنَّ اللهَ سبحانه وتعالى يراه، ثم إذا أراد القراءة نظَّف فاه بالخلال ثم بالسواك لقوله ﷺ: «إن أفواهكم طُرُقُ القرآن فطيِّبوها بالسواك» ويقول عند الاستياك: «اللهمَّ بارِكْ لى فيه يا أرحمَ الراحمين» ويُمِرَّ السواكَ على أطراف أسنانه وكراسى أضراسه وسقف حَلْقه إمرارًا لطيفا. أمّا مُتَنَجِّسُ الفم: فتُكره له القراءة، وقيل تَحْرُمُ كمَسِّ المصحف باليد النجسة. ويُسَنُّ أن يكون متطهراً متطيِّبًا بماء ورد ونحوِه؛ لأنه أفضل الأذكار. وإذا عرضَ له خروجُ ريحٍ فليُمسك عن القراءة حتى يتكامل خروجُها ثم يعود إلى قراءته، رواه أبو داود عن عطاء بن أبى رباح. قال النووى: وهو أدبٌ حَسَنٌ، وكذلك إذا تثاءب أمسك عنها أيضا حتى ينقضِىَ التثاؤب؛ لأنه إذا قرأ فهو مخاطِبٌ لربه ومناج له، والتثاؤب من الشيطان. قال مجاهد: «إذا تثاءبتَ وأنت تقرأ فأمْسِكْ عن القراءة تعظيمًا وإجلالا للقرآن». وأن يقرأ فى مكان نظيف، وأفضلهُ المسجدُ، وكرهَ قومٌ القراءةَ فى الحمَّام والطريق. قال النووى: ومذهبُنا: لا تُكره فيهما». وفى الإتقان: «وأن لا يقرأ فى الأسواق ولا فى مواطن اللَّغَط واللغْو ومجمع السفهاء؛ ألا ترى أن الله تعالى ذكر عبادَ الرحمن وأثنى عليهم بأنهم إذا مرُّوا باللغو مرُّوا كراماً، هذا المرورُ بنفسه، فكيف إذا مرّ بالقرآن الكريم تلاوةً بين ظهرانى أهل اللغو والسفهاء!». وأن يجتنب الضحكَ والحديثَ الأجنبىَ خلال القراءة إلا لحاجة. قال الحليمى: لأن كلام الله لا ينبغى أن يُؤْثَرَ عليه كلامُ غيره. وأيَّدَهُ البيهقى بما فى الصحيح: «كان ابنُ عمر رضى الله عنه إذا قرأ القرآن لا يتكلم حتى يفرغ منها؛ أى من القراءة»

ويُسَنُّ أن يلبس ثيابَ التجمُّل كما يلبسها للدخول على الأمير؛ لأنه يناجى ربه، وأن يجلسَ عند القراءة مستقبلَ القبلة، وأن يكون جلوسُه بسكينة ووقارٍ، مطرقًا رأسَه، غير متربِّعٍ ولا جالسٍ على هيئة التكبُّر.

وأن يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم قبل القراءة؛ لقوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآنَ فاستَعذ باللَّه من الشيطان الرجيم﴾؛ أى إذا أردت قراءته؛ وهو الذى عليه الجمهور قديمًا وحديثا. وذهب قومٌ إلى أنه يتعوَّذ بعدَها لظاهر الآية، وقومٌ إلى وُجوبها؛ لظاهر الأمر. **وصيغتُهُ** المختارة عند عامة الفقهاء وجميع القرّاء «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». وأما الجهرُ بها: فقال الدانى: لا أعلم خلافاً بين أهل الأداء فى الجهر بها عند افتتاح القراءة؛ قال ابن القاصح: وهذا فى استعاذة القارئ على المقرىء، أو

بحضرة من يَسمع قراءتَهُ، أما مَن قرأ خاليًا أو فى الصلاة: فالإخفاءُ أَوْلَى، ويكفيه تعوُّذٌ واحدٌ ما لم يقطع قراءته بكلامٍ أو فصلٍ طويل كالفصل بين الركعات؛ أى بأن يكون بين القراءتين قَدْرُ ركعة بأركانها وسننها، وإلا فلا يُطلب تعوُّذ ثان. قال ابن الجزرى: وهل هى سُنَّةُ عينٍ أو سُنَّةُ كفاية؟ حتى لو قرأ جماعةٌ جملةً فهل تكفى استعاذةُ واحد منهم كالتسميةِ على الأكل؟ أَمْ لا؟. لم أرَ فيه نصًّا، والظاهر الأوّل؛ لأن المقصودَ اعتصامُ القارئ باللّه والتجاؤه إليه من شر الشيطان؛ فلا يكون تعوّذُ واحدٍ كافيًا عن آخَرَ. ا هـ.

ولْيحافظْ على قراءة **البسملة أوّلَ كلِّ سورة** غير براءة؛ لأن أكثر العلماء على أنها آيةٌ من أوّل كل سورة، فإذا أخلَّ بها كان تاركًا لبعض الختمة عند الأكثرين، أما فى الابتداء بما بعد أوائل السور ولو بكلمة فتجوزُ البسملةُ وعدمُها لكلٍّ من القراء تخييرًا، كذا أطلق الشاطبى كالدانى فى التيسير، وعلى اختيار البسملة جمهورُ العراقيين، وعلى اختيار عَدَمها جمهورُ المغاربة. ومنهم من خصَّ الإتيانَ بالبسملة بمن فَصَلَ بها بين السورتين كقالون ومَن معه، وخصَّ تَرْكَها بمن لم يفصل بها كحمزة ومن معه، ويجوز على ترك البسملة تركُ الوقف من التعوُّذ ووصلُه بالقراءة إلا أن يكون أوّل القراءة اسمُ جلالة أو نحوُ ﴿إليه يُرَدُّ علْمُ الساعة﴾ أو ﴿هو اللّهُ الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة﴾ فالأَوْلَى الوقف لَما فى الوصل من البشاعة.

واختلف المتأخرون فى أجزاء براءة [التوبة]: هل هى كغيرها من السور أم لا؟ اختار السخاوىُّ الجوازَ، وإلى المنع ذهبَ الجعبرىُّ، والصوابُ - كما فى النشر - أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة فى أواسط غير براءة لا إشكال عنده فى تركها فى وسط براءة، وكذلك لا إشكال فى تركها فيها عند من ذهبَ إلى التفصيل؛ إذ البسملة عندهم فى وسط السورة تابعةٌ لأوّلها، ولا تجوز البسملة فى أوّلها عند الأكثر، فكذلك فى وسطها. وأما من ذهبَ إلى البسملة فى الأجزاء مطلقاً: فإن اعتبرَ أصْلَ العلَّة التى من أجلها حُذِفَت البسملةُ - وهى نزولُها بالسيف - كالشاطبى ومَن تبعه: لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها ولم يرَها علَّةً: بَسْمَلَ بلا نظر.

قال ابن غازى: والسنَّة أن يَصِلَ البسملة بالحمدلة، وأنْ يَجْهَرَ بها حيث يُشرَعُ الجهرُ بالقراءة.

قال بعضهم: اعلم أن العلماء اختلفوا فى الجهر والإسرار بالقرآن، ورووْا فى فضل كلٍّ منهما أحاديثَ كثيرة وآثارًا مشهورة؛ فمما يدل على استحباب الإسرار ما رُوى أنه ﷺ قال: «فضلُ قراءة السِّرِّ على قراءة العلانية كفضْلِ صَدَقة السِّرِّ على صدقة

العلانية» وفى لفظ آخر: «الجاهرُ بالقرآن كالجاهرِ بالصدقة، والمُسِرُّ به كالمسر بالصدقَة».

وفى الخبر العام: يُفَضَّلُ عملُ السرِّ على عمل العلانية بسبعين ضعفا، وكذلك قوله ﷺ: «خيرُ الرزق ما يكْفِ، وخيرُ الذكرِ الخفى». وفى الخبر: «لاَ يجهَرُ بعضُكم على بعضٍ فى القراءة بين المغرب والعشاء». ومما يدلُّ على استحباب الجهر ما رُوى أن النبى ﷺ سمعَ جماعةً من أصحابه يجهرون فى صلاة الليل، فصوَّب ذلك. وقد قال ﷺ: «إذا قام أحَدُكم من الليل يصلِّى فلْيجهر بالقراءة فإن الملائكة وعُمّار الدار يسمعون قراءته ويُصَلُّون بصلاته». ومَرَّ ﷺ بثلاثة من أصحابه رضى الله عنهم مختلفى الأحوال؛ فمرَّ على أبى بكر رضى الله عنه وهو يخافت فسأله عن ذلك فقال: «إن الذى أناجيه هو يسمعنى»، ومرَّ على عمر رضى اللّه عنه وهو يجهر فسأله عن ذلك فقال: «أُوقظُ الوسنانَ وأزجرُ الشيطانَ وأُرْضِى الرحمنَ»، ومرَّ على بلال رضى الله عنه وهو يقرأ آيًا من هذه السورة وآيًا من هذه السورة، ويُسِرُّ تارةً ويَجْهَرُ أخرى، فسأله عن ذلك فقال: أخلط الطيِّبَ بالطيِّبَ، وأنتقل من بستان، إلى بستان. فقال ﷺ: «كلُّكم قد أحسَن وأصابَ» فالوجهُ فى الجمع بين هذه الأحاديث أن الإسرار أفضلُ حيث خاف الرياء أو تأذَّى به مُصَلُّون أو نيام، والجهرُ أفضل فى غير ذلك؛ لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائدته تتعدَّى القارئَ إلى السامعين، ولأنه يوقظ قلبَ القارئ ويجمع هَمَّه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرد النومَ، ويزيد فى النشاط. ويدلُّ لهذا الجمع حديثُ أبى داود بسند صحيح عن أبى سعيد: «اعتكفَ رسولُ اللَّه ﷺ فى المسجد فسمعهم يجهرونَ بالقراءة، فكشفَ السترَ وقال: ألا كلُّكم مُناجٍ لربِّه فلا يؤذِيَنَّ بعضُكم بعضاً ولا يرفعنَّ بعضُكم على بعض فى القراءة» وقال بعضهم: يُستحبُّ الجهرُ ببعض القراءة والإسرارُ ببعضها؛ لأن المُسِرَّ قد يَمَلُّ، فيأنسُ بالجهر، والجاهر قد يكِلُّ فيستريح بالإسرار. اهـ.

ويُسنّ أن يخلوَ بقراءته حتى لا يقطعَ عليه أحدٌ بكلامٍ فيخلطه بجوابه. وإذا مرّ بأحد وهو يقرأُ فيُستحبُّ له أن يقطع القراءة ويسلِّمَ ثم يرجع لقراءته، ولو أعاد التعوُّذَ كان حَسناً، ويقطعها لردِّ السلام وُجوبًا، وللحمد بعد العطاس، وللتشميت، ولإجابة المؤذن ندبًا، وإذا ورد عليه مَن فيه فضيلةٌ من علمٍ أو صلاحٍ أو شرف: فلا بأسَ بالقيام له على سبيل الإكرام لا للرياء. ويُسَنُّ أن يقرأ **على ترتيب المصحف**؛ قال فى شرح المذهب: لأن ترتيبه لحكمةٍ؛ فلا يتركها إلا فيما ورد به الشرع؛ كصلاة صبح

يوم الجمعة بـ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ﴾ [سورة السجدة] و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ﴾[سورة الإنسان] ونظائره، فلو فرَّق السُّوَرَ أو عكسَها جازَ ، وقد ترك الأفضلَ. وأن يلتقط الآيات من كل سورة فيقرأها؛ فإنه رُوى عن رسول الله ﷺ أنه مَرّ ببلال رضى الله عنه وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، «فقال: يا بلال مررتُ بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة؟» قال: أخلط الطيِّب بالطيِّب فقال: «اقرأ السورةَ على وجهها» أو قال: «على نحوها». وقالَ ابن عوف: سألتُ ابنَ سيرين عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يَدَعُها ويأخذ فى غيرها؟ قال: لْيَتَّقِ أحدُكم أن يأثمَ إثمًا كبيرا وهو لا يشعر.

وأن يقراه بالترتيل لقوله: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] - قال ابن عباس رضى اللّه عنهمَا: لأَنْ أقرأَ البقرةَ وآلَ عمران أرتِّلهما وأتدبرهما أحبُّ إلىَّ من أن أقرأ القرآن كلَّه هذرمةً. **وأن يقرأه بالتدبر والتفهُّم** لأنه المقصودُ الأعظمُ والمطلوبُ الأهمُّ، وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب، قال تعالى: ﴿كتابٌ أنزلناه إليكَ مبارك ليدَّبَّروا آياته﴾ وقال: ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾. وصفةُ ذلك أن يشغلَ قلبَه بالتفكُّر فى معنى ما يلفظ به، فيعرفَ معنى كلِّ آية ويتأمل الأوامرَ والنواهى، ويعتقد قبولَ ذلك، فإن كان مما قصَّر عنه فيما مضى اعتذرَ واستغفر، وإذا مرَّ بآية فيها اسمُ محمد ﷺ صلَّى عليه سواءٌ القارئُ والمستمعُ، ويتأكد ذلك عند قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الآية [الأحزاب: ٥٦]، وإذا مر بآية رحمة استبشر وسأل، أو عذاب أشفقَ وتعوَّذ، أو تنزيه نزَّه وعظَّم، أو دعاء تضرَّعَ وطلَبَ. أخرج أبو داود والنسائى وغيرُهما عن عوف بن مالك قال: «قمتُ مع النبى ﷺ ليلةً فقام فقرأ سورةَ البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف وسأل، و لا يمرُّ بآية عذاب إلا وقفَ وتعوَّذَ». وروى أبو داود والترمذى حديث: «من قرأ ﴿والتين والزيتون﴾، فانتهى إلى آخرها فليقل: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. ومن قرأ ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ فانتهى إلى آخرها ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى﴾ فليقل: بلى. ومن قرأ ﴿والمرسلات﴾ فبلغ ﴿فبأىِّ حديث بعده يؤمنون﴾ فليقل: آمنّا باللّه . قال النووى رحمه الله تعالى وفي ﴿فبأىِّ آلاء ربكما تكذِّبان﴾ يقول: ولا بشىءٍ من نعمك ربَّنا نكذِّب فلكَ الحمد» رواه الحاكم، وفى ﴿فمن يأتيكم بماء معين﴾ يقول: «اللّهُ رب العالمين» وفى ختم «والضحى» وما بعدها التكبيرُ، رواه البيهقى. وكان إبراهيم النخعى رحمه اللّه إذا قرأ ﴿وقالت اليهود عزيزُ ابنُ الله﴾ خفضَ بها صوته.

وأن يُكثر من البكاء عند القراءة لقوله ﷺ: «اتلوا القرآنَ وابكوا، فإن لم تبكوا فتباكُوا». وقال ابن عباس رضى الله عنهما: «إذا قرأتم سجدة سبحان [الإسراء: ١٠٧] فلا تعجلوا بالسجود حتى تبكوا، فإن لم تبكِ عينُ أحدكم فليبك قلبُه» وإنما طريق تكلُّف البكاء أن يُحضِر قلبَه الحزنَ، فمن الحزْن ينشأُ البكاء. قال ﷺ: «إن القرآن نزلَ بحُزْنٍ فإذا قرأتموه فتحازنوا». ووجهُ إحضار الحزن أن يتأمل ما فيه من التهديد والوعيد والمواثيق والعهود، ثم يتأمل فى تقصيره فى امتثال أوامره وزواجره، فيحزن لا محالة، ويبكى، فإن لم يحضُرْهُ حزنٌ وبكاءٌ كما يحضر أربابَ القلوب الصافية فليبْكِ على فقد الحزْن والبكاء؛ فإنَّ ذلك من أعظم المصائب. ورُوى أن البكاء عند القراءة صفةُ العارفين وشعارُ عباد الله الصالحين.

وأن يراعى حقَّ الآيات، فإذا مر بآية سجدة من **سجدات التلاوة** سجدَ ندباً، خلافاً للحنفية حيث قالوا بوجوبها، وهى فى الجديد **أربع عشرة سجدة**: فى الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، واثنان فى الحج، وفى الفرقان، والنمل، والم السجدة، وحم فُصِّلَت، والنجم، والانشقاق، واقرأ باسم ربك.

وأما **سجدة ص** [الآية ٢٤] **فسجدةُ شكر**، والصارف لها عن سجدات التلاوة إلى الشكر حديث النسائى: «سجدَها داودُ توبةً، ونحن نسجدها شكراً». أى على قبول توبته، وزاد بعضُهم: «آخرَ الحِجْر» نقله، ابنُ الغرس فى أحكامه [ا هـ. إتقان].

ويدعو فى سجوده بما يليق بالآية التى قرأها؛ مثل أن يقرأ قوله تعالى: ﴿**خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ**﴾ [السجدة: ١٥] فيقولُ: اللهم اجعلنى من الساجدين لوجهك المسبحين بحمدك وأعوذ بك أن أكون من المستكبرين عن أمرك أو على أوليائك. وإذا قرأ قوله تعالى: ﴿**وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا**﴾ [الإسراء: ١٠٩] فيقول: اللهم اجعلنى من الباكين إليك الخاشعين لك. وكذلك فى كل سجدة.

ويُشترط فى هذه السجدة شروطُ الصلاة من: ستر العورة، واستقبال القبلة، وطهارة الثوب والبدن والمكان، ومَن لم يكن على طهارةٍ عند السماع يسجد بعد أن يتطهر.

ويُسَنُّ **الاستماعُ والإنصاتُ** لقراءة القرآن، وتركُ اللغط والحديث الأجنبى بحضور القراءة؛ قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وورد أن الملائكة لم يُعطوا فضيلةَ حفظ القرآن؛ فهم حريصون

على استماعه من الإنس والجن. ويُستحب للقارئ إذا انتهت قراءته أن يصدِّق اللهَ ربَّه، ويشهد بالبلاغ لرسوله ﷺ، ويشهد على ذلك أنه حق، فيقول: «صدقَ الله العظيم، وبلَّغ رسولُه الكريم، ونحن على ذلك من الشاهدين، اللهم اجعلنا من شهداء الحق القائمين بالقسط» ثم يدعو بما أحبَّ من الأدعية المتقدمة.

ثم اعلم أنه **إذا أُرْتِجَ**[1] **على القارئ** فلم يدْر ما بعد الموضع الذى انتهى إليه فسأل عنه غيرَه، فينبغى له أن يتأدب؛ لما جاء عن ابن مسعود والنخعى وبشير بن أبى مسعود؛ قالوا: إذا سأل أحدُكم أخاه عن آية، فيقرأ ما قَبلَها ثم يسكت، ولا يقول كيف كذا وكذا؛ فإنه يُلبس عليه. اهـ

ويُسَنُّ أن يتعاهد القرآن لما فى الصحيحين: «تعاهدوا القرآنَ فوالذى نفسُ محمدٍ بيده لهو أشدُّ تفلتاً من الإبل فى عُقُلِها» وفى خزينة الأسرار: وأخرج البخارى ومسلم وأحمد عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تعاهدوا القرآنَ فوالذى نفسُ محمدٍ بيده لهو - أى القرآن - أشد تفَصِّياً من قلوب الرجال من الإبل فى عُقُلِها» بضم العين والقاف جمع «عِقال» ككتب جمع «كتاب» اهـ.

وفى الصحيحين أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إنما مَثَلُ صاحب القرآن كمثَلِ صاحبِ الإبل المعقلة؛ إن عاهدَ عليها أمسكَها، وإن أطلقها ذهبت منه» فنسيانُه وكذا نسيان شىء منه كبيرةٌ كما صرَّح به النووى فى الروضة وغيرها؛ لحديث أبى داود وغيره: «عُرضت علىّ ذنوبُ أمتى فلم أر ذنباً أعظمَ من سورةٍ من القرآن أو آيةٍ أُوتيها رجلٌ ثم نسيها».

ورُوى أنه ﷺ قال: «مَن قرأ القرآن ثم نسيَّه لَقِىَ اللهَ تعالى يوم القيامة أجذمَ». أخرجه أبو داود. وعن سعد بن عبادة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من امرئٍ يقرأ القرآنَ ثم ينساه إلا لَقِىَ اللهَ يوم القيامة أجذَمَ» والأجذم هنا قيل مقطوع اليد، وقيل: مقطوع الحُجَّة، وقيل: هو الذى به جذام. نسأل الله السلامة والعافية بمنِّه وكرمه.

وروى ابنُ مسعود رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «مَن خشى أن ينسى القرآن فليقل: اللهم نَوِّرْ بكتابك بصَرى، وأطلق به لسانى، واشرح به صَدْرى، واستعْمِل به جسدى بحَوْلِك وقوتك؛ فإنه لا حول ولا قوةَ إلا بك» [اهـ. من الدر

---

(١) أي استَغْلَقَ عليه الكلام [المعجم الوسيط: ر ت ج]. (٢) تخلُّصًا وانفصالاً.

النظيم. والسُّنة أن يقول: «أُنْسِيتُ كذا» لا «نَسِيتُه»؛ إذ ليس هو فاعل النسيان. هذا ما يتعلق بآداب القراءة.

وأما آدابُ مسِّ المصحف وحَمْله وكتابته: فالاعتناءُ بها أشدُّ وآكَدُ مما تقدم. قال فى شرح الخطيب: ويحرم على المُحْدِث - ولو حدثًا أصغر - مسُّ شيء من المصحف وحملُه، وكذا مسُّ خريطة وصندوقٍ فيهما مصحف بشرط أن يكونا مُعَدَّين له، وكذا مسُّ علاقة لائفة به، وكذا مسُّ جميع كرسى بشرط أن يكون عليه المصحف، وكذا يحرم عليه مسُّ ما كُتِبَ لدراسة قرآن ولو بعضَ آيةٍ كلوح؛ لأن القرآنَ قد أُثبت فيه للدراسة، فيحرم مسُّ جميعه، وكذا علاقته، ويحرم محوُه بالريق أى بالبصق عليه. أما إذا بصق على خرقة ومحاه بها لم يحرمْ.

أما ما كُتب لغير الدراسة كالتميمة، وهى ورقة يُكتب فيها شيء من القرآن وتُعلق على الرأس مثلاً للتبرك، والثياب التى يكتب عليها، فلا يحرم مسُّها ولا حملها، ويحرم كَتْبُ القرآن أو شيءٍ من أسمائه تعالى بنجسٍ أو على نجسٍ ومسُّه به إذا كان غير معفوٍّ عنه، ويُكره كَتْبُ القرآن على حائط ولو لمسجد وثيابٍ وطعام ونحو ذلك، ويجوز هدمُ الجدار ولبسُ الثياب وأكلُ الطعام ولا تضرُّ ملاقاته ما فى المعدة، بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فإنه يحرم عليه، ولا يُكره كتبُ شيء من القرآن فى إناء ليُسْقَى ماؤه للشفاء، خلافاً لما وقع لابن عبدالسلام فى فتاويه من التحريم، وأكلُ الطعام كشرب الماء لا كراهةَ فيه. ولا يُمنع المميِّزُ المحْدِثُ من مَس مصحف ولوحٍ لدراسته وتعلمه، أما لتعليم غيره فلا يجوز له ذلك كمؤدب الأطفال. لكن أفتى الإمام ابنُ حجر بأنه يسامَح لمؤدب الأطفال الذى لا يستطيع أن يقيم على الطهارة فى مسِّ الألواح لما فيه من المشقة، لكن يتيمم؛ لأنه أسهل من الوضوء، فإن استمرت المشقة فلا حَرَجَ. [ا هـ. باجورى].

ويستحب كَتْبُه وإيضاحُه إكراماً له، وكذا يستحب نَقْطُه وشكْلُه صيانةً له من اللحن والتحريف. قال فى «إرشاد القراء والكاتبين»: فينبغى لمن يريد أن يكتب مصحفاً أن تكون كتابته على مقتضى الرسم العثمانىِّ، ولا يكتبه على مقتضى الخط المتداوَل على القياس، ولا يجوز لأحد أن يطعن فى شيء من مرسوم الصحابة الأكابر؛ إذ الطعن فى الكتابة كالطعن فى التلاوة، وقال أشهب: سُئل مالكٌ رحمه الله تعالى: هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا إلا على الكَتْبة الأولى. قال الدانى فى المحكم: ولا مخالفَ لمالك فى ذلك مِن علماء الأمة؛ لأن ما

رُوى عنه هو مذهبُ باقى الأئمة، ومستندُ الأئمة الأربعة هو مستند الخلفاء الأربعة، ورُوى عنه أيضاً أن هذا فى غير المصاحف الصغار التى تتعلم فيها الصبيان وألواحهم، أما هى فلا، وقال صاحب الجوهر الفريد: قال البيهقى فى شُعَب الإيمان: مَن كتب مصحفاً ينبغى له أن يحافظ على الهجاء الذى كَتبَ به الصحابةُ المصاحف ولا يخالفهم فى شىء مما كتبوه؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولساناً وأعظم أمانةً منّا، فلا ينبغى أن نظنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم رضى الله عنهم. اهـ.

ويستحب تقبيلُ المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الأسود؛ لأنه هديةٌ من الله عزَّ وجلَّ، فشُرِع تقبيله. ويستحبُّ تطييبُه وتعظيمُه وجعلُه على كرسى أو على محل مرتفع أو فوق سائر الكتب تعظيمًا له.

ويستحب تعاهده بالقراءة فيه كل يوم؛ لما ورد عن معاوية رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «ثلاثةٌ هم الغرباء فى الدنيا: القرآن فى جوف الظالم، ورجلٌ صالح بين قومٍ سوء، والمصحفُ فى بيت لا يُقرأ فيه» هكذا ذكره أبو الليث. ورُوى عنه ﷺ أنه قال: «منَ تعلَّمَ القرآنَ وعلَّق مصحفَهُ لم يتعاهده ولم ينظر فيه: جاء يومَ القيامة متعلقاً به يقول: يا ربِّ عبدُك هذا اتَّخَذَنى مهجوراً؛ اقض بينى وبينه».

ويحرم توسُّدُه؛ لأن فيه إذلالاً وامتهاناً، وكذا مدُّ الرِّجلين إليه، قال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام فى القواعد: «القيامُ للمصحف بدْعَةٌ لم يُعهد فى الصدر الأوَل» والصوابُ ما قاله النووى فى التبيان: «أنه يستحب ذلك لما فيه من التعظيم له وعدم التهاون» والقراءةُ فى المصحف أفضلُ منها عن ظهر قلب؛ لأنه يجمع القراءةَ والنظرَ فى المصحف، وهو عبادة أخرى، نعم إنْ زادَ خشوعُه وحضورُ قلبه فى قراءته عن ظهر قلب؛ فهى أفضلُ فى حقِّه. قاله النووى تفقهًا، وهو حسن. اهـ.

فينبغى للقارئ أن يحافظ على هذه الآداب جميعها على قدر الطاقة؛ لأنه ورد: «أن مَن ابتُلى بترك الآداب وَقع فى ترك السنن، ومن ابتُلى بترك السنن وقع فى ترك الواجبات، ومن ابتلى بترك الواجبات وقع فى ارتكاب المحرَّمات، ومن ابتُلى بارتكاب المحرمات وقع فى ترك الفرائض، ومن ابتُلى بترك الفرائض وقع فى استحقار الشريعة، ومن ابتُلى بذلك وقع فى الكفر» نعوذ بالله من ذلك. قال الشافعى رحمه الله تعالى: «ليس فى سنة رسول الله ﷺ إلا الأمرُ باتِّباعها. ومن علامات محبة المؤمن لرسول الله ﷺ الاقتداءُ به فى الأخلاق والأفعال والحركات والسكنات، والأكل والشرب من الحلال، وغير ذلك». [ا.هـ. من خزينة الأسرار].

*****

الخاتمة

فى بيان ما ورد من الأحاديث والآثار فى فضل القرآن العظيم، وفضل قراءته، وفضل أهله، وفضل تعلُّمه وتعليمه، وآداب كلٍّ من المعلم والمتعلم

فضل القرآن العظيم:

اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل كتابه للأدواء شفاءً ولصداء القلوب جلاءً، وأن خيرَ القلوب قلبٌ واعٍ له، وخيرَ الألسنة لسانٌ يتلوه، وخيرَ البيوت بيتٌ يكون فيه، وأنه أعظمُ الكتب المُنَزَّلة؛ فهو النور المبين الذى لا يُشبهه نور، والبرهان المستبين الذى تشتفى به النفوس وتنشرح به الصدور، لا شىءَ أفصحُ من بلاغته، ولا أرجح من فصاحته، ولا أكثرُ من إفادته، ولا ألذُّ من تلاوته، فمَن تمسك به فقد نهجَ منهجَ الصواب، ومن ضَلَّ عنه فقد خاب وخسرَ وطُرِدَ عن الباب.

قال فى الإحياء: قال رسول الله ﷺ: «القرآن فيه خَبَرُ مَن قَبلكُم، ونبأُ مَن بعدكم وحُكْمُ ما بينكم» وفى ابن غازى: قال ﷺ: «القرآن أفضلُ من كل شىء دونَ الله، وفضلُ القرآن على سائر الكلام كفضلِ الله عزَّ وجلَّ على خلقه؛ فمن وقَّرَ القرآنَ فقدَ وقَّر الله، ومَن لم يوقِّر القرآنَ فقد استَخفَّ بحقِّ الله، وحُرْمَةُ القرآن عند الله كَحُرمة الوالد على ولده» أخرجه الترمذى الحكيم مرسَلاً، والحاكم فى تاريخه موصولاً. وقال ﷺ: «القرآن شافعٌ مشفَّع وصادقٌ مصدَّقٌ؛ مَن لم يَشفعْ له القرآنُ يوم القيامة كبَّه الله فى النار على وجهه»، وفى رواية: «مَن شَفع له القرآنُ يوم القيامة نجا؛ لأن شفاعته مانعة من الدخول فى العذاب، وشفاعةُ غيره مُخْرِجَةٌ له من بعد وقوعه»، وقال ﷺ: «من لمَ يشْتَفِ بالقرآن لا شَفاهُ الله» ورُوى عنه ﷺ أنه قال: «إنّ القلوبَ لَتصدأ كما يصدأُ الحديد» قيل: يا رسول الله وما جلاؤها؟ قال: «قراءةُ القرآن وذِكْرُ الموت». وقال ﷺ: «مَن أُعْطِىَ القرآنَ وظَنَّ أن أحدًا أُعْطِىَ أكثرَ منه فقد استصغر ما عظَّمه الله وعظَّمَ ما صغَّرَه الله» ا.هـ.

قال ابن غازى: والمراد بقوله «ما عظَّمه الله» هو القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، والمرادُ بقوله «وعظَّم ما صغَّره الله» يعنى الدنيا. قال ﷺ: «لو كانت الدنيا تَزِنُ عند الله جناحَ بعوضةٍ ما سقَى الكافرَ منها شَرْبةَ ماء» وقال ﷺ: «القرآنُ غِنًى لا فَقْرَ معه ولا غِنًى دونه». قال ابن غازى: والمراد «بالغِنَى» فى الحديث غِنَى النفس بأن تصير نفسُ القارئ غنيةً عمّا فى أيدى الناس من الدنيا الحقيرة؛ لِما يرى عنده من عِظَمِ القرآن وعِظم الثواب المرتَّب له على قراءته، وأعظمُ من ذلك مناجاتُه لخالقه. وقال الفضيل بن عياض: حاملُ القرآن حامل راية الإسلام، لا ينبغى أن يلهو مع من يلهو، ولا أن يسهُوَ مع من يسهو، ولا أن يلغو مع من يلغو؛ تعظيماً لحق القرآن. وقال ﷺ: «أشرافُ أمتى حَملةُ القرآن وأصحابُ الليل»، وقال ﷺ: «أفضلُ عبادةِ أمتى قراءةُ القرآن».

وفى بستان العارفين: روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «عُرِضَتْ علىَّ أجورُ أمتى حتى القذاة يُخرجها الإنسانُ من المسجد، فلم أر خيراً أعظمَ من قراءة القرآن. وعُرِضَتْ علىّ ذنوبُ أمتى فلم أر ذَنْباً أعظمَ من آيةٍ أو سورةٍ أُوتيها الرجلُ فنسيها» ا هـ.

وأخرج مسلم عن أبى أمامة رضى الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اقرؤا القرآن فإنه يأتى يوم القيامة شفيعًا لأصحابه» وأخرج البيهقى عن أنس رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «نَوِّروا منازلكم بالصلاة وتلاوة القرآن» وعن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يجئ صاحبُ القرآن يوم القيامة فيقول القرآن: يا ربِّ حلِّه، فيُلْبَسُ تاجَ الكرامة. ثم يقول: يا رب زِدْهُ، فيُلبَسُ حُلَّةَ الكرامة. ثم يقول: يا رب ارضَ عنه، فيرضَى عنه، فيقال له: اقرأ وارْقَ، ويزداد بكل آيةٍ حسنةً» رواه الترمذى وحسَّنه وابنُ خزيمة والحاكم وقال: صحيح الإسناد. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يقال لصاحب القرآن اقرأ وارقَ ورتِّل كما كنتَ ترتل فى الدنيا؛ فإنَّ منزلتك عند آخرِ آيةٍ تقرؤها» رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه وابنُ حبان فى صحيحه. وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وسُئل ابن حجر عن حديث: «يقال لصاحب القرآن: «اقرأ وارقَ... إلخ» مَن المخصوص بهذه الفضيلة؟ هل هو من يحفظ القرآنَ فى الدنيا عن ظهر قلب ومات كذلك؟ أم يستوى فيه هو ومن يقرأ فى المصحف؟ فأجاب بقوله: الخبرُ المذكور

خاصٌ بمن يحفظه عن ظهر قلب لا من يقرأ فى المصحف؛ لأن مجرد القراءة فى الخط لا يختلف الناس فيها ولا يتفاوتون قلةً وكثرةً، وإنما الذى يتفاوتون فيه هو الحفظُ عن ظهر قلب، فلهذا تتفاوت منازلهم فى الجنة بحسب تفاوت حفظهم، ومما يؤيد ذلك أنَّ حفظَ القرآن عن ظهر قلب فرضُ كفاية على الأمة، ومجردُ القراءة فى المصحف من غير حفظ لا يسقط بها الطلب؛ فليس لها كثيرُ فضلٍ كفضلِ الحفظ، فتعيَّنَ أنه - أعنى الحفظ عن ظهر قلب - هو المراد فى الخبر، وهذا ظاهرٌ من لفظ الخبر بأدنى تأمل. اهـ.

وقال ﷺ لمعاذ رضى الله عنه: «يا معاذ إن أردتَ عيشَ السعداء، وميتةَ الشهداء، والنجاةَ يوم الحشر، والأمنَ يوم الخوف، والنورَ يوم الظلمات، والظلَّ يوم الحَرور، والريَّ يوم العطش، والوزنَ يوم الخفة، والهدَى يوم الضلال، فادرُسِ القرآن؛ فإنه ذِكْرُ الرحمن، وحِرْزٌ من الشيطان، ورجحانٌ فى الميزان» أخرجه الديلمى [اهـ. ابن غازى].

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا حَسَدَ إلا فى اثنتين: رجلٌ علَّمه الله القرآنَ فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فسمعه جارٌ له، فقال: يا ليتنى أوتيتُ مثل ما أوتى فلان فعملتُ مثلَ ما يعمل، ورجلٌ آتاه الله مالاً فهو يُهلكه فى الحق، فقال رجل: يا ليتنى أوتيتُ مثل ما أوتى فلانٌ فعملتُ مثلَ ما يعمل» رواه البخارى، والمراد بالحسد هنا الغبطةُ وهو تمنِّى مثلَ ما للمحسود لا تمنى زوال النعمة عنه؛ فإن ذلك هو الحسد المذموم نعوذ بالله منه.

وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثةٌ لا يَهُولهم الفزعُ الأكبرُ، ولا ينالهم الحساب، هم على كثيب من مسك حتى يُفرَغَ من حساب الخلائق: رجلٌ قرأ القرآن ابتغاءَ وجه الله وأمَّ به قومًا هم به راضون، وداعٍ يدعو إلى الصلاة ابتغاءَ وجه الله، وعبدٌ أحسنَ فيما بينه وبين ربه وفيما بينه وبين مواليه» رواه الطبرانى فى الأوسط والصغير بإسنادٍ لا بأس به، ورواه فى الكبير بنحوه.

وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكَرَّمَ اللهُ وجهه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ القرآنَ فاستظهرَه، فأحَلَّ حلالَه وحرَّم حرامَه، أدخله الله به الجنة، وشفّعه فى عشرة من أهل بيته كلهم قد وجبتْ لهم النارُ» رواه ابنُ ماجه والترمذى، واللفظُ له، وقال: حديث غريب [اهـ. ابن غازى].

هذا بعضُ ما ورد فى فضل القرآن العظيم وفضلِ أهْله.

وأما فضْلُ تعلُّمه وتعليمه فقال السيد محمد حقى فى خزينة الأسرار: روى البخارى وأبو داود والترمذى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خيرُكم مَن تعلَّم القرآنَ وعلَّمه». وفى رواية البيهقى: «إن أفضلكم مَن تعلَّم القرآنَ وعلَّمه». وفى رواية عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خيركم من قرأ القرآنَ وأقرأه» اهـ. يعنى أن خيرَ الكلام كلامُ الله تعالى، وكذلك خيرُ الناس بعد النبيين مَن تعلَّم القرآنَ وعلَّمه، أى واختار قراءته على غير كلامِ الله تعالى، وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلمى التابعى الجليل يقول حين يروى هذا الحديث عن عثمان بن عفان: «خيرُكم من تعلّم القرآنَ وعلَّمه» هذا الذى أقعدَنى مقعدى هذا؛ يشير إلى كونه جالساً فى المسجد الجامع بالكوفة يُعلِّم القرآنَ ويُقرِؤه مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه، وهو يُقرئ الناسَ بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنةً، وعليه قرأ الحسنُ والحسينُ رضى الله عنهما، وكذا كان السلف رحمهم الله تعالى لا يَعدلون بإقراء القرآن شيئاً. وفى خزينة الأسرار أيضاً: أخرج أبو نعيم أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: «يا علىُّ تعلَّم القرآن وعلِّمْه الناسَ؛ فلكَ بكل حرف عشرُ حسنات، فإن متَّ متَّ شهيداً. يا على تعلَّم القرآن وعلِّمه الناسَ فإن متَّ حَجَّت الملائكةُ إلى قبرك كحجِّ الناس إلى بيت الله العتيق» اهـ.

وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «يا أبا هريرة تعلَّم القرآنَ وعلِّمه الناس، ولا تزلْ كذلك حتى يأتيك الموتُ؛ فإنه إن أتاك الموتُ وأنت كذلك حَجَّت الملائكةُ إلى قبرك كما تحجُّ المؤمنون إلى بيت الله الحرام». [ذكره الجعبرى فى شرح الشاطبية].

وفى ابن غازى: أخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة وأُبىٍّ بن كعب رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «تعلَّموا القرآنَ فاقرءوه؛ فإنَّ مَثَل القرآن لمَنْ تعلَّمه فقرأه وقام به كَمثل جرابٍ محشُوٍّ مسْكًا تَفُوحُ رِيحُه على كل مكان، ومَثَلُ مَن تعلَّمه فرقدَ وهو فى جوفه كَمثل جرابٍ أُوكِىَ على مِسْك». وفى بهجة الناظرين: رُوى أنه ﷺ قال: «مَن علَّم ولَدَه آيةً منَ القرآن كان له خيرُها»، وفى رواية: «كان له أجْرُها» حيثما تُليتْ، وكُتب له براءةٌ من النار، وكذلك المؤدِّب الذى علَّمه إياها،

ومَن علَّم ولدَه حتى يكتبَ بيده، فقد أدَّى ما وجبَ عليه، وتستغفر له الملائكةُ حتى يموتَ، ويَستغفرُ للمؤدِّب كلُّ شيءٍ طلعتْ عليه الشمسُ حتى الحيتان فى البحر».

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «خيرُ الناس وخيرُ مَن يمشى على وجه الأرض المعلِّمون لكتاب الله؛ فإنهم كلما خَلَقَ الدينُ جدَّدوه، أعطُوهم ولا تشاحُّوهم؛ فإن المعلم إذا قال للصبى قل بسم الله الرحمن الرحيم فقالها كتب اللهُ براءةً للصبىِّ وبراءةً للمعلم، وبراءةً لأبويه من النار» [أهـ. بهجة الناظرين وابن غازى].

وعن إبراهيم النخعى قال: معلِّمُ الصبيان تستغفر له الملائكةُ فى السموات، والدوابُّ فى الأرض، والطيورُ فى الهواء، والحيتانُ فى البحار.

وروى الضحاك عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال فى حجة الوداع: «اللهم اغفر للمعلمين وأطِلْ أعمارهم وبارك لهم فى كسْبِهم ومَعاشهم» قال الفقيه: يعنى قُوتَ يومٍ بيومٍ. وعن أنس بن مالك عن النبى ﷺ أنه قال: «اللهمَّ أغْنِ العلماءَ وأَفْقِرِ المعلمين»، يعنى لا تُكْثِر أموالَهم؛ لأنه لو كثرتْ أموالُهم تركوا التعليم. [اهـ . بستان العارفين].

وفى النفحات النبوية: رُوِىَ عن الحسن بن محمد عن ابن عباس مرفوعاً: «اللهم اغفر للمعلمين وأطِل أعمارَهم وأظِلّهم تحت ظلك؛ فإنهم يعلِّمون كتابك المنزَّل» اهـ.

وروى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «الماهرُ بالقرآن مع السَّفَرة الكرام البررة، والذى يقرأُ القرآنَ ويتتعتع فيه وهو عليه شاقٌّ له أجران» كذا فى المصابيح. وأخرج الطبرانى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن تَعلَّم كتابَ الله تعالى، ثم اتَّبعَ ما فيه هداه الله به من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سوءَ الحساب». [كذا فى الإتقان] وفى هذا القدر كفاية.

* **وأما آداب المعلم**: فشرطُه أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، ثقةً، مأموناً، ضابطاً، متنزهًا عن أسباب الفسق ومُسْقطات المروءة، ولا يجوز له أن يقرأ إلا بما سمعه ممن توفرت فيه هذه الشروط أو قرأه عليه وهو مصغٍ له، أو سمعه بقراءة غيرِه عليه، ويجب عليه أن يُخلص النية لله تعالى، ولا يقصد بذلك غرضاً من أغراض الدنيا؛

كمعلومٍ يأخذه على ذلك، أو ثناء يلحقُه من الناس، أو منزلة تحصل له عندهم؛ ففى الخبر: «أن الله عز وجل خلقَ جنةَ عَدْنٍ وخلقَ فيها ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خَطَر على قلب بشرْ، ثم قال لها: تكلَّمى، فقالت: «قد أفلح المؤمنون» ثلاثاً. ثم قالت: أنا حرامٌ على كل بخيل ومُراء». وفيه أيضاً: «مَن عملَ مِن هذه الأعمال شيئاً يريد به غرضًا من الدنيا لم يشمّ عَرْفَ الجنة، وعَرْفُها يوجد على مسيرة خمسمائة عام». فإنْ كان له شيء يأخذه على ذلك فلا يأخذه بنية الإجارة بل بنية الإعانة على ما هو بصدده، ويقول مع المعرفة: أنا عبدُ الله أخدمُه وآكُلُ وأشربُ وألبسُ مِن رزقه، وخدمتى له حقٌّ علىَّ، ورزقُه لى محضُ فضلٍ منه، وإذا كانت نيَّتُه هذه، فلا يتضجَّرْ، ولا يترك القراءة لِقَطع المعلوم، فإن قطعَها لِقطْعه فهو دليلٌ على فساد نيته، وهذا يجري فى كل مَن يأخذ شيئاً على وظيفةٍ شرعيةٍ كالإمام والمدرِّس والمؤذِّن وحارسِ الثغور. [اهـ. غيث النفع].

وقال الرميلى فى شرحه على الدرة: «وأما أخذُ الأجرة على الإقراء: ففيه خلافٌ على مشهور بين العلماء؛ فمنع أبو حنيفة والزهرى وجماعةٌ أخْذَ الأجرة، وأجازها الحسنُ وابنُ سيرين والشعبى إذا لم يشترط، ومذهبُ الشافعى ومالك وعطاء: جوازُها إذا شارطَ واستأجره إجارةً صحيحة.

قلت: لكن يُشترط أن يكون فى بلده غيرُه، أما إذا لم يكن غيرُه فلا يحلُّ له أخذُ الأجرة؛ لأن الإقراء صارَ عليه واجباً.

قال فى بستان العارفين: **التعليمُ على ثلاثة أوجه**: **أحدُها** أن يعلِّم للحسْبة ولا يأخذ عِوَضًا، **والثانى** أن يعلِّم بالأجرة، **والثالث** أن يعلِّم بغير شرط، فإذا أُهدى إليه قبِله، فأما إذا علَّم للحسبة فهو مأجور فيه، وعملُه عملُ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وأما إذا علَّم بالأجرة فقد اختلف الناس فيه، قال أصحابنا المتقدمون: لا يجوز له أخذُ الأجرة لأن النبى عليه الصلاة والسلام قال: «بلِّغوا عنى ولو آيةً» فأوجبَ على أمته التبليغَ كما أوجب الله تعالى على النبى ﷺ التبليغ، فكما لم يَجُز للنبى عليه الصلاة والسلام أخذُ الأجرة فكذلك لا يجوز لأمته. وقال جماعةٌ من العلماء المتأخرين مثل عصام بن يوسف ونصير بن يحيى وأبى نصر بن سلام وغيرِهم: إنه يجوز. فالأفضل

للمعلم أن يشارطَ على الأجر للحفظ وتعليم الهجاء والكتابة، فلو شارطَ لتعليم القرآن أرجو أن لا بأس به؛ لأن المسلمين قد توارثوا ذلك واحتاجوا إليه.

وأما إذا علَّم بغير شرط، وأُهدي إليه وقبلَ الهديةَ فإنه يجوز في قولهم جميعاً؛ لأن النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان معلِّمًا وكان يقبلُ الهدية. وروى أبو المتوكل الباجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أصحابَ رسول الله ﷺ كانوا في غَزاة فمرّوا بحيٍّ من أحياء العرب فقالوا: هل فيكم من راقٍ فإن سيد الحيِّ قد لُدِغَ؟ فرقاه رجلٌ بفاتحة الكتاب، فبرئَ، فأعطى قطيعاً من الغنم، فأبى أن يأخذه، فسألَ عن ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: «بمَ رقيتَه؟ قال: بفاتحة الكتاب، قال: فما يدريك أنها رُقْيَة؟ خُذْها واضربوا لي معكم فيها بسهم». يعني أنَّ أخْذَهُ مباح. اهـ.

وينبغي للمقرئ أن يتخلق بالأخلاق الحميدة المَرْضيَّة من الزهد في الدنيا والتقلل منها، وعدم المبالاة بها وبأهلها، والسخاء، والحلم، والصبر، ومكارم الأخلاق، وطلاقة الوجه من غير خروجٍ إلى حد الخلاعة، وملازمة الورع، والخشوع، والسكينة، والوقار، والتواضع، والخضوع. وينبغي له تحسين هيئته وليُحذَر من الملابس المنهيّ عنها، ومما لا يليق بأمثاله، ويجلس غيرَ متكئٍ، مستقبلَ القبلة، متطهراً طهارةً كاملة، خصوصاً إذا كان معلماً للصبيان؛ لأنه يحتاج إلى مس المصحف والألواح، وينبغي له أن يزيل نَتَنَ إبطيه أو ما له رائحة كريهة بما أمكن له، ويمسَّ من الطِّيب ما يقدرُ عليه، ولا يعبث بلحيته، ولا بغيرها، وليُحفظ بصرَه عن الالتفات إلا لحاجة، وليكن متدبراً في معاني القرآن، ساكنَ الأطراف إلا إذا احتاج إلى إشارة للقارئ، فيضرب بيده الأرضَ ضرباً خفيفاً، أو يشيرَ بيده أو برأسه ليفطنَ القارئُ لما فاته، ويصبر عليه حتى يتفكر، فإن تذكَّر وإلا أخبره بما ترك. وليحذَرْ كلَّ الحذَر من الرياء والحسد والحقد والغيبة، واحتقار غيره وإن كان دونه، والعُجْبِ، وقلَّ مَن يَسْلَم منه.

ويُستحب له أن يوسِّع مجلسه ليتمكَّن جلساؤه فيه لما رُوِيَ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خيرُ المجالس أوسعُها»، وليُقدِّم الأوّلَ فالأوّلَ، فإنْ رَضِيَ الأولُ بتقديم غيره قدّمه. وينبغي له القيامُ من مجلسه لمن يستحق الإكرامَ من طَلَبَته وغيرِهم؛ استمالةً لقلوبهم على حسب ما يراه؛ فقد كان نافع يقوم لابن جمّاز إذا رآه، ويرفعُ قدْره ويُجِلّ منزلته، لأنه كان رفيقه في القراءة على أبي جعفر ثم قرأ

عليه. وينبغى له أن يسوّى بين الطلبة بحَسَبهم، إلا أن يكون أحدُهُمْ مسافراً أو يتفرَّسَ فيه النجابةَ أو غير ذلك.

ويجوز له الإقراء فى الطريق؛ قال الرميلى فى شرحه على الدرة: «لا نعرف أحداً أنكر ذلك إلا ما روى عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال: «ما أعلم القراءةَ تكون فى الطريق». وكان الشيخ علم الدين السخاوى وغيرُه يُقرئون فى الطريق. وروى ابنُ أبى داود عن أبى الدرداء رضى الله عنه أنه كان يقرئ فى الطريق. وعن عمر بن عبد العزيز أنه أذَّن فيها. قال الشيخ محيى الدين النووى: «وأما القراءة فى الطريق فالمختارُ أنها جائزةٌ غير مكروهة إذا لم يَلْتَه صاحبُها، فإن التَهَى عنها كُرهت كما كره النبىُّ ﷺ القراءةَ للناعس محافظةً من الغلط».

قال الرميلى فى شرحه على الدرة: «وقد قرأتُ على الشيخ شمس الدين بن الصائغ غيرَ مرة؛ تارةً أكون أنا وهو ماشيين، وتارةً يكون هو راكباً على البغلة وأنا ماش». وقال ابن عطاء بن السائب: «كنا نقرأ على أبى عبدالرحمن السلمى وهو يمشى» قال السخاوى عقب هذا: «وقد عاب قومٌ علينا الإقراءَ فى الطريق، ولنا فى أبى عبد الرحمن أسوة، كيف وقد كان لمن هو خيرٌ منَّا قدوةً» اهـ.

* **وأما آداب المتعلم**: فيجبُ عليه أن يُخلص نيتَه، ثم يَجِدَّ فى قَطْعِ ما يقدر عليه من العلائق والعوائق الشاغلة عن تمام مُراده، وليبادرْ فى شبابه وأوقات عمره للتحصيل، ولا يغترَّ بخدَع التسويف؛ فهذه آفة الطالب، وأن لا يستنكفَ عن أحد وجدَ عنده فائدة، وليقصدْ شيخاً كَمُلتْ أهليتُه وظهرت ديانته، جامعاً لتلك الشروطَ المتقدمة أو أكثرها، فإذا دخل عليه فليكن كاملَ الحال متنظفاً متأدباً. ويجب عليه أن ينظر شيخَه بعين الاحترام، ويعتقد كمالَ أهليته ورجحانه على نظرائه، فهو أقرب إلى انتفاعه ورسوخ ما يسمعه منه فى ذهنه. قال إمامنا الشافعى رحمه الله تعالى: «كنتُ أتصفح الورقَ بين يدَىْ مالك رحمه الله تصفحاً رفيقاً هيبةً له لئلا يَسمعَ وَقْعَها». وقال الربيع صاحب الشافعى: «ما اجترأتُ أن أشرب الماء والشافعى ينظر إلىّ؛ هيبةً له». فإن وقع من شيخه نَقْصٌ فليجعل النقصَ من نفسه بأنه لم يفهم قول الشيخ. وقال السادة الصوفية: «مَن لم ير خطأ شيخه خيراً من صواب نفسه لم ينتفع» وكان بعضهم إذا ذهب إلى شيخه يتصدّق بشىء ويقول: اللهم استُرْ عيبَ معلِّمى عنِّى ولا تُذهبْ بَركةَ علْمه منِّى. قال ابن غازى: وحيثُ عرفتَ فضلَ قرّاء القرآن والثوابَ المترتب لهم فينبغى لك تعظيمَهم واحترامَهم والقيامَ بمصالحهم واعتقادَ صلاحِهم

والتأدُّب فى حقهم، فيتأدّب الشخصُ معهم كما يتأدّب فى حضرة النبى ﷺ لو كان موجوداً؛ لأنهم ورثوه من غير اجتهاد كما تُلُقِّىَ من الحضرة النبوية، بخلاف غيرهم من العلماء؛ فإن المتعلم يتأدب معهم كما يتأدّب مع والده لأن العلم مأخوذ بالاجتهاد. قال الشيخ شرف الدين العمريطى فى نظمه للآجرومية :

إذِ الفتَى حَسَبُ اعتقادِه رُفِعْ وكُلُّ مَن لم يعتَقِدْ لَم يَنتفعْ

ومعناه أن الله تعالى يرفع كلَّ شخص على حسب اعتقاده فى شيخه، فإن لم يعتقد فيه لم ينفعه اللهُ بعلمه ولا بقراءته، وينبغى أن لا يَذكر عند شيخه أحداً من أقرانه، ولا يقول: قال فلانٌ خلافًا لقولك. وأن يردّ غيبة شيخه إذا سمعها إنْ قدرَ، فإن تعذَّر عليه ردُّها قام وفارقَ ذلك المجلس، وإذا قربَ من حلقة الشيخ فليسلِّم على الحاضرين، وليخصَّ الشيخَ بالتحية، ولا يتخطَّى رقابَ الناس، بل يجلس حيث انتهى به المجلس إلا أن يأذنَ له الشيخ فى التقدم، ولا يقيم أحداً من مجلسه؛ فإنْ آثره لم يقبل - اقتداءً بابن عمر رضى الله عنهما - إلا أن يُقْسِمَ عليه أو يأمر الشيخُ بذلك، ولا يجلس بين صاحبَين إلا بإذنهما، وإذا جلس فليوسِّع، ويتأدب مع رفقته وحاضرِى مجلس الشيخ؛ فإنَّ ذلك تأدبٌ مع الشيخ وصيانةٌ لمجلسه، ولا يرفع صوتَه رفعاً بليغاً، ولا يضحك، ولا يُكثِر الكلام، ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً، بل يكون مقبِلاً على الشيخ مصغياً إلى كلامه.

قال الشيخ محيى الدين النووى: «ومن آدابه أن يحتمل جَفْوَةَ الشيخ وسوءَ خُلقه، ولا يصدَّه ذلك عن ملازمته واعتقاد كماله، فيتأوَّلُ أفعالَه وأقواله التى ظاهرُها الفساد بتأويلات صحيحة، فلا يعجزْ عن ذلك إلا قليلُ التوفيق. وينبغى أن لا يقرأ على الشيخ فى حالة شغل الشيخ ومَلَله وغمِّه وجوعه وعطشه ونعاسه وقلقه ونحو ذلك مما يشقّ على الشيخ أو يمنعه من كمال حضور القلب. وإذا أراد القراءة ينبغى له أن يستاكَ بعودٍ من أراك؛ فإنه أبْقى للفصاحة وأنقى للنكهة، ويجوز له القيام لشيخه وأستاذه وهو يقرأ، أو لمن فيه فضيلةٌ من علمٍ أو صلاحٍ أو سنٍّ أو حُرْمةٍ بولايةٍ أو غير ذلك.

وقال الشيخ النووى :«إنَّ قيام القارئ فى هذه الأحوال وغيرها مستحبٌّ، لكن بشرط أن يكون القيامُ على سبيل الإكرام والاحترام لا على سبيل الرياء والإعظام». وينبغى مراعاة ما تقدَّم من الآداب زيادةً على ذلك.

وفى هذا القدر كفايةٌ، ومن أراد زيادةً على ما ذكرتُه فعليه بشرح الرميلى على الدرّة، والإتقان للسيوطى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهذا آخر ما يسَّر اللهُ تعالى جمعه في هذه الرسالة، والحمد لله على إتمامها، ونسأل الله تعالى أن ينفع بها كما نفع بأصولها، وأن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وأعوذ به من علمٍ لا ينفع، ومن دعاءٍ لا يُسمع، ومن قلبٍ لا يخشع، ومن نفْسٍ لا تشبع، أعوذ به من شر هذه الأربع.

وكان الفراغ من تبييضها يوم الثلاثاء المبارك الرابع من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٠٥هـ خمس وثلثمائة بعد الألف من هجرة مَن خلقَه اللهُ على أكمل وصف، سيد الأوَّلين والآخرين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، والمسئولُ ممن اطَّلع عليها إذا رأى فيها عيباً أن يُصلحه برفق ولينٍ من غير إنكار؛ فإنَّ من ألَّف فقد استُهْدفَ، والإنسان محلُّ الخطأ والنسيان، خصوصاً فى هذا الزمان الذى كثرت فيه الشواغل والهموم، وعظمت فيه الشدائد والغموم.

فنسأل الله تعالى أن ينجينا من آفاته، وأن يَمُنّ علينا وأحبَّتَنا بالموت على الإيمان.. والحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته، صلاةً وسلاماً دائمَين متلازمَيْن إلى يوم الدين، وسلامٌ على المرسَلين، والحمد لله رب العالمين.

نحمدك أن أنزلتَ الفرقانَ هدًى للمتقين ، ونصلِّى ونسلم على مَن أنزل الله عليه ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

*****

وبعد: فقد تم بحمد الله تدقيقى كتاب «نهاية القول المفيد فى فن تجويد القرآن المجيد» للعلاَّمة المرحوم الشيخ محمد مكى نصر مصحَّحاً على النسخة التى راجعها المغفور له ا العلامة المقرئ **الشيخ على محمد الشهير بالضباع** مراجع المصاحف الشريفة بمشيخة المقارئ المصرية، وعلى ما أتيح لى من كتب التجويد بمعرفة العبد الفقير أحمد عبده بن على حسن. ولَّما كُنْتُ أضعفَ من أن أضطلع بهذا الأمر، ولكن هكذا اللهُ قدَّر؛ فإنني أرجو ممَّن اطلّع عليه أن ينبهنى إلى ما فيه من خطأ؛ حتى أصححه إن شاء الله - وكان بحمد الله فَراغى من تدقيقه فى العشرين من ذى الحجة من عام ١٤٢١هـ من هجرة رسول الله ﷺ.

فهـــرست

كتاب نهاية القول المفيد فى علم التجويد

الموضـــــوع	الصـفحـة
مقدمة الناشر المدقق	٣
* خطبة الكتاب	٧
• المقدمة: وتشتمل على أربع فصول وتتمة	[١٣-٣٢]
الفصل الأول : فى بيان حكم التجويد وحقيقته وموضوعه وفائدته وغايته وأركان القرآن	١٣
الفصل الثانى : فيما ورد عن الأئمة من مراتب القراءة التى ينبغى للقارئ أن يقرأ بها القرآن المجيد	٢٠
تتمة : اختلف العلمـاء هل الترتيل مع قلة القراءة أفـضل أو الإسراع مع كثرة القراءة؟	٢٢
الفصل الثالث: فى بيان الأمـور المحرمة التى ابتـدعتها القـرّاء فى قراءة القرآن	٢٦
الفصل الرابع : فى بيان اللحن الجلى والخفى وحدّهما وحكمها	٢٧
التتمة : فى تقـسـيم الواجب فى علم التـجـويد إلى واجب شـرعى أو صناعى	٢٩
• الباب الأول: فى بيان ما يتعلق بمخارج الحروف	[٣٣-٤٥]
وهو يشتمل على ثلاثة فصول وتتمة	
الفـصل الأول : فى بيـان معنى المخـرج وكيـفيـته ومـعنى الحرف لغـةً واصطلاحاً وعدد الحروف والحركات الأصلية والفرعية	٣٣
الفصل الثانى : فى بيان عدد مخارج الحروف	٣٧
الفصل الثالث : فى بيان ما يحـتاج إلى معرفتـه طالب فن التجويد وهو معرفة أسنان الفم	٤٤
التتمة : فى بيان ألقاب الحروف	٤٥

• **الباب الثانى : فى بيان صفات الحروف** [٤٧-٩٨]

وفيه خمسة فصول وتتمة

الفصل الأول : فى بيان ما تعرف به الصفة من همس وجهر ونحوهما .. ٤٧

الفصل الثانى : فى بيان عدد الصفات ومعناها لغةً واصطلاحاً وبيان عدد حروفها ٤٩

خاتمة : فى الكلام على صفتى الخفاء والغنة وبيان حروفهما ٦٤

الفصل الثالث : فى بيان الفرق بين الحروف المشتركة فى المخرج والصفة ٦٥

الفصل الرابع : فى بيان الصفات القوية والضعيفة ٦٧

الفصل الخامس : فى توزيع الصفات على موصوفاتها مرتبة على ترتيب مخارجها. وفى ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد ٦٩

التتمة : فى تجويد الحروف المشددة ٩٥

• **الباب الثالث: فى بيان أحكام التفخيم والترقيق** [٩٩-١٠٨]

وفيه ثلاثة فصول وتتمة

الفصل الأول : فى بيان حقيقة التفخيم والترقيق وما يجب تفخيمه وترقيقه من الحرف ٩٩

الفصل الثانى: فى بيان حكم الراء تفخيماً وترقيقاً ١٠٠

الفصل الثالث : فى بيان حكم اللامات تغليظاً وترقيقاً ١٠٥

التتمة : فى بيان مراتب تفخيم حروف الاستعلاء وفى تقسيم حروف التفخيم إلى ثلاثة أقسام ١٠٦

• **الباب الرابع: فى بيان أحكام الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب** [١٠٩-١٣٢]

وفيه خمسة فصول وتتمة

الفصل الأول : فى معنى الإدغام وكيفيته وفائدته وشروطه وأسبابه وموانعه والحروف التى تدغم والتى لا تدغم ١٠٩

الفصل الثانى: فى بيان الإدغام الكبير ١١٢

الفصل الثالث : فى بيان الإدغام الصغير ١١٦

الفصل الرابع: فى بيان أحكام النون الساكنة والتنوين ١٢١

الفصل الخامس: فى الكلام على الميم الساكنة ١٣٠
التتمة: فى بيان مراتب الإدغام والتشديد بحسب الكمال والنقصان ١٣٢
• الباب الخامس: فى أحكام المدّ والقصر [١٣٣-١٥٤]
وفيه خمسة فصول وتتمة
الفصل الأول: فى بيان معنى المدّ والقصر لغة واصطلاحاً. وفى أقسامه وشروطه وأسبابه وأحكامه ١٣٣
الفصل الثانى: فى بيان المد المتصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة ١٣٦
الفصل الثالث: فى بيان المدّ المنفصل وما فيه من المراتب للقراء السبعة ١٣٧
الفصل الرابع: فى بيان أقسام المدّ اللازم ١٤٠
الفصل الخامس: فى بيان المد العارض للسكون ١٤٤
التتمة: فى ذكر أنواع المد ١٤٨
*** الباب السادس : فى بيان أحكام الوقف والابتداء** [١٥٥-١٩٠]
وفيه تسعة فصول وتتمة
الفصل الأول: فى الحث على تعلم الوقف والابتداء وتعليمهما ليكون الشخص على بصيرة فيهما ١٥٥
الفصل الثانى: فى بيان الفرق بين الوقف والسكت والقطع وفى تقسيم الوقف ١٥٧
الفصل الثالث: فى بيان ما يتعلق بالوقف التام ١٥٩
الفصل الرابع: فى بيان الوقف الكافى ١٦٢
الفصل الخامس: فى بيان ما يتعلق بالوقف الحسن ١٦٤
الفصل السادس: فى بيان ما يتعلق بالوقف القبيح ١٧٠
الفصل السابع: فى بيان وقف التعسف ووقف المراقبة ١٧٥
الفصل الثامن: فى بيان حكم الوقف على قوله نعم وبلى وكلا ١٧٨
الفصل التاسع: فى خمس تنبيهات مهمة يحتاج القارئ إليها ١٨١
التتمة: فى تقسيم الابتداء وفى كيفية البداءة بهمزة الوصل ١٨٥

• **الباب السابع: فى بيان الوقف على مرسوم الخط أى خط المصاحف العثمانية** [١٩١-٢٣١]

وفى ستة فصول وتتمة

الفصل الأول : فى الحث على اتباع رسم المصاحف العثمانية وفى بيان كيفية جمع القرآن ومن جَمعه وعدد المصاحف التى كتبت ١٩١

الفصل الثانى : فى بيان المقطوع والموصول وحكم الوقف عليهما ١٩٨

تَتمَّتان ٢٠٤

الفصل الثالث : فى بيان الوقف على الثابت والمحذوف من حروف المد .. ٢٠٨

الفصل الرابع : فى بيان هاء التأنيث التى تكتب تاء مجرورة والتى تكتب هاء ٢١٧

الفصل الخامس : فى تقسيم الوقف على مرسوم الخط ٢٢٣

الفصل السادس : فى بيان أنواع الوقف على أواخر الكلم وما يجوز فيه الروم والإشمام أو الروم فقط وما لا يجوز ٢٢٦

التتمة : فى بيان كيفية الوقف على هاء الضمير ٢٣٠

• **الباب الثامن: فى بيان ما يتعلق بختم القرآن** [٢٣٢-٢٥٢]

وفيه ثلاثة فصول وتتمة

الفصل الأول : فى بيان حكم التكبير وسببه وصيغته ومن أين يبتدئ القارئ وإلى أين ينتهى إلخ ٢٣٢

تنبيهات ٢٣٧

الفصل الثانى : فى بيان أحوال السلف بعد ختم القرآن ٢٣٩

الفصل الثالث : فى بيان الأدعية الواردة عن النبى ﷺ وعن السلف بعد ختم القرآن إلخ ٢٤٢

التتمة : فى بيان آداب قارئ القرآن وقراءته وحمله وكتابته ٢٤٥

• **الخاتمة : فى بيان ما ورد من الأحاديث والآثار فى فضل القرآن العظيم وفضل قراءته وفضل أهله وفضل تعلمه وتعليمه وآداب كل من المعلم والتعلم.** [٢٥٣-٢٦٢]